نموذج ترخيص

أنا الطالب : سالم خليل عبدالهادي الأقرشه أمنح الجامعة الأردنية و / أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

جهود الدكتور علي أبو المكارم النحوية : دراسة وصفية تحليلية .

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: سالم خليل عبدالهادي الأقرشه .

التوقيع:

التاريخ: ٢٣ / ٤ / ٢٠٢٣

جهود الدكتور علي أبو المكارم النحويّة

دراسةً وصفيّةً تحليليّةً

إعداد

ســــــالم خليـــــل الأقطــــــش

المشراف

الدكتور محمد حسن عوّاد

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في

اللغة العربية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنيّة

نيسان ،2013

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الأطروحة (جهود الدكتور علي أبو المكارم النحوية : دراسة وصفية تحليلية)

وأجيزت بتاريخ ١٨ / ٤ /٢٠١٣

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور محمد حسن عواد	مشرفاً	....
أستاذ : النحو العربي في الجامعة الأردنية		
الدكتور عبد الله نايف عنبر	عضواً	....
أستاذ : اللغة والنحو في الجامعة الأردنية		
الدكتور محمد أحمد القضاه	عضواً	....
أستاذ : الأدب والنقد الحديث في الجامعة الأردنية		
الدكتور محمود مبارك عبيدات	عضواً	....
أستاذ : النحو واللغة جامعة العلوم الإسلامية العالمية		

الإهـــــــداء

إلى إخوتي الذين مضوا بهذا القدر الهائل من الغياب، إلى البهاء الذي غاب عن الأرض، إلى الذين لا أشفى من ذكرهم ، إلى مراتع الطفولة والذكرى الجميلة :

إلى أخي (أحمد)، الشعور المرير بخسارتك لا ينتهي .

إلى أخي (علي)، النجم الذي أفل ، والنور الذي خبا .

إلى الثمرتين اللتين قطفهما الموت قبل النضوج (ابني أخي : عبد الهادي ومنذر) صغيرين رحلتما.

إلى الرجل الكبير الذي أخفى عن الناس وجعه، الرجل الذي زرع في نفسي فسيل الأمل وروّاه بماء الكرم (أبي).

إلى التي جمّلها الحزن وهي تردد في محاريب الصمت لغة الشوق والحنين إلى أبنائها الذين رحلوا بلا وداع (أمي) .

إلى التي تقاسمت معي مرارة الأيام، و ما انفكت تشد من أزري وتشركني في أمري (زوجي).

إلى الفراشتين اللتين ترقان في سماء الضجر ابنتيّ (لانا) و(ميرة) .

إلى أبناء الجهاد إبراهيم ومحمد وإسماعيل وعمر إخوتي .

إلى كل من له فضل علي .

أهدي هذا العمل

الباحث : سالم الأقطش

الشّكر والتّقدير

عندما شرعتُ في كتابة هذه الأطروحة كنتُ متسربلاً بالحداد، باحثا عمّن يشدّ من أزري ويرفع من عزمي الذي وهن وخار أمام حادثات الليالي ، وكثيراً ما أسرّ لي الشيطان أن أرجئ دراستي حتى يحدث الله بعد ذلك أمراً، بيدَ أنّ الله قيّض لي أستاذاً أباً حانياً يدرك معنى الخسارة قال لي ذات ظهيرةٍ بهدوئه وسكينته ووقاره :" إنها مسألة زمن يا بنيّ " ، فوقعت كلمات شيخي في نفسي ، وكانت عزاء جميلا ، فرغت إلى بحثي أجمع شتيته المنثور حتى استوى عقده .

إلى أستاذي وشيخي الدكتور محمد حسن عواد الذي أفاض عليّ من علمه وحكمته ، وأعانني في اختيار موضوع أطروحتي ، ولم يألُ جهدا في متابعتي وتقويم ما اعوجّ من عملي حتى استوى على سوقه ، لك أستاذي الشكر كله ضارعا إلى الله أن ينسأ لك في عمرك ويجعلك من ورثة جنة النعيم.

والشكر موصول إلى الأساتذة الذين تفضلوا عليّ بقراءة هذا البحث لينفعوني بما فتح الله عليهم من علم وليثروه بملاحظاتهم، الدكتور عبد الله نايف عنبر ، والدكتور محمد أحمد القضاه، والدكتور محمود بركات عبيدات .

والشكر إلى كل أساتذتي في الجامعة الأردنية وجامعة مؤتة الذين علمونا كيف نقرأ ونقرأ .

الباحث : سالم الأقطش

فهرس المحتويات

جهود الدكتور علي أبو المكارم النحويّة

دراسة وصفيّة تحليليّة

إعداد

سالم خليل الأقطش

المشرف

الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد

ملخّص

تهدف هذه الأطروحة إلى الوقوفِ على جهود الدكتور علي محمد أبو المكارم النحوية، من خلال استقراء ما تضمّنته كتُبه من آراء ونظرات في النحو العربي ، ومعلومٌ أن أبا المكارم من المؤلفين المكثرين في التأليف النحوي؛ إذ ألّف ثمانية عشر كتاباً تناولت النحو بالدراسة والتحليل من مناحٍ مختلفة وجوانب متعددة، وقد غلب عليها المعالجة المنهجية لأساليب القدماء في وضع النحو وتقنينه، وقد حاول من خلال هذه المؤلفات قراءة التاريخ النحوي وفق المنهج التحليلي ، فلم يسلم بكل ما قرره السلف وتبعه فيه الخلف، بل سعى إلى محاكمة الروايات والوصول إلى نتيجة فيها للدارسين مقنع، وقد حاول لمَّ شتيت الظواهر اللغوية في كتاب ينتظمها ويكون للباحثين مرجعا، فتناول ظاهرة التصرف الإعرابي ، وظاهرة المطابقة، وظاهرة الترتيب بالتأصيل والترسيس، كذلك عرض لأصول التفكير النحوي في التراث، والتطور الدلالي الذي أصاب بعض المصطلحات النحوية، كالقياس والاستقراء، والتقعيد والتعليل، ومصادر اللغة، وبيّن أثر التغيير في مدلول هذه المصطلحات عبر رحلاتها الزمنية، كل ذلك في محاولة لإعادة قراءة التراث بما يتناسب وروح العصر، وقد تناول أبو المكارم الجملة العربية بالدراسة والتأصيل والتحليل والمناقشة، ولم يقف عند حدود ما قرره النحاة من أنواع الجمل، بل تجاوز ذلك - وفقاً لفهمه نظرية الإسناد- إلى زيادة الجملة الظرفية، والجملة الشرطية، والجملة الوصفية، وقد استجاب لداعي التيسير النحوي ليخرج علينا بمجموعةٍ من الكتب التي تناولت قضية تيسير النحو من زاويتين : نظرية حاول من خلالها بيان الأسس والمعايير المتبعة في

تيسير النحو، وتطبيقيّة حاول من خلالها أن يسقط هذه المعايير والأسس على مؤلف يكون لمتعلمي النحو مرجعاً .

وقد ارتضى الباحث لهذه الدراسة المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، فعمد إلى عرض الأقوال والآراء ، ومناقشتها في ضوء تعدد الآراء مبديا فيها رأيا .

واقتضت خطة الدراسة أن تشتمل على خمسة فصول موزعة على جهود أبي المكارم النحوية، يؤمها تمهيد، وتقفوها خاتمة .

المقدِّمة

الحمد لله حمدا يكافئ آلاءه الكثيرة، ويوازي نعمه الجليلة كفاء ما فضّل علينا من نعم وفيرة، والصلاة والسلام على نبيه الذي اصطفى محمد بن عبد الله النبي العربي وعلى آله وصحبه الطيبيين الطاهرين ومن سار على نهجهم واقتفى أثرهم إلى يوم الدين ، وبعد :

فقد تغيّت هذه الدراسةُ الوقوفَ على شخصيةٍ نحويّةٍ معاصرة رفدت المكتبة النحويّة بكثيرٍ من المؤلفات ، حتى أضحت مرجعاً يؤمُّها دارسو النحو العربي ، وينهلون من معينها، وهي شخصية الدكتور علي محمد أبي المكارم، المولود عام (1936م)، وهو بحقٍ يعدّ من المكثرين في التأليف النحوي، وآيةُ ذلك مؤلفاته التي بلغت ثمانية عشر مؤلفاً في النحو بَلْهَ الدواوين الشعرية التي تشي بذاتٍ قلقةٍ حيال واقع أمتها، وقد ربت على ستة دواوين .

وقد تواصل عطاءُ أبي المكارم في ميدان النحو العربي مدة تربو على نصف قرن بين التعليم والتأليف ، فحاول قراءة التراث النحوي بمنهجيةٍ جديدةٍ لا تعيد اجترار ما أقره السلفُ وتبعهم فيه الخلفُ، بل تسعى إلى إعادةِ قراءةِ التراثِ وَفْقَ منهجٍ تحليلي علمي يبتدئ من التحديد الدقيق لعلم النحو، وخصائصه، ومادته، ويكشف عن منهجية القدماء في تقنينه، وإعادة بعثه بحلة تتواءم وروح العصر، ومتطلباته، وانتهاء بوضع منهجٍ علمي جديد لهذه المادة التي شغلت الباحثين ردحا من الزمن، من أجل ذلك اهتمّ بالتحليل العلمي لعددٍ من القضايا الدقيقةِ في البحث النحوي، وحاول أن يعيدَ قراءة التاريخ النحوي منذ نشأته ، ومرورا بمراحل نضجه، وتطوره، ومدارسه، حتى استوى علماً قائماً بذاته ، فقدّم نتائجَ بالغة الأهميةِ في التاريخ النحوي جعلت منه رائدَ التأصيلِ العلمي للفكر النحوي، ووضعته في مصافِّ علماء عصره ، حتى أضحى بفضل مؤلفاته النحويّة وقراءاته المنهجيّة مدرسة يقتفي الدارسون أثرها .

ومن أبرز المؤلفات التي اعتمدت عليها الدراسة في إظهار فكر أبي المكارم النحوي كتاب (مدخل إلى تاريخ النحو العربي)، و(أصول التفكير النحوي)، و(تقويم الفكر النحوي)، و (الظواهر اللغويّة في التراث النحوي)، و(مقومات الجملة العربية)، و (تعليم النحو العربي)، مع إيلاء المؤلفات الأخرى جانباً كبيرا من الأهمية .

وفي نطاق نظرة أبي المكارم الكليّة للنحو العربي، التي تتسم بالاستيعاب والشمول والقدرة الكاملة على التحليل الموضوعي للظواهر والمفردات والتراكيب، استطاع أن يعرضَ مناهجَ البحثِ النحوي القديمة، ويحدد الجوانب السلبية والإيجابيّة فيها، الأمر الذي مكّنه من بناء منهجية

متميزة تتصف بالشموليّة، ودقة الاستيعاب، والإحاطة الدقيقة، إضافة إلى براعةٍ في التحليل، وموضوعيّة في التناول، وقد ساقته هذه المنهجية إلى جملةٍ من النتائج العلميّة التي استبعدت جوانب القصور ، وتجنّبت أسبابها، واستوعبت العناصر الإيجابية، وأعادت توظيفها حتى غدت لبنات قوية في بناء منهجه العلمي المتماسك .

ولم تقف جهود الدكتور علي أبي المكارم عند ما أضافه من نتائج في بحوثه العلميّة التي تناولت التراث النحوي بالتأصيلِ والقراءةِ والتحليلِ من لدن نشأةِ الدرس النحوي حتى مراحل تطوره، ونضجه، وتعدد مدارسه، بل تجاوزت ذلك إلى تناول المصطلحات النحويّة وما طرأ عليها من تغيير نتيجة رحلتها الزمنية، وتعالقها مع الثقافات الأخرى، وبيان أثر هذا التعالق بين العلوم.

وقد أولى أبو المكارم الظواهرَ اللغوية في التراث النحوي جانبا من الدرسِ والتحليلِ، فراغ إلى جمع الظواهر اللغوية، و لمِّ شتيتها المنثور في عقد يكون للدارسين مرجعاً، وقد ضمّنه أقوالَ وآراء ومذاهب العلماء، وقد تمثلت هذه الظواهر في (ظاهرة التصرف الإعرابي، وظاهرة التطابق، وظاهرة الترتيب) .

وعلى الرّغم من السمتِ التراثي الذي يلفُّ تصانيف أبي المكارم إلا أنّه لم يكن تراثياً صرفاً ولا معاصراً بحتاً، بل كان بين ذلك قواما، فدعا إلى منهجٍ توفيقي يضم إلى جانب التراثِ كلَ ما هو معاصر، و حاول أن ينتحي طريقاً لا يُدين فيها للقديم ولا يعنو للجديد ، ولم يدفعه احترامُ السّلف إلى تقديسهم ولا الإعجاب بالمعاصرين إلى تقليدهم، فجاءت قراءتُه للماضي بروح العصر ومعطياته وحاجاته .

وإذا ما عُجنا إلى الجملة العربيّة فإننا سنلفي أبا المكارم قد تفلت من عقال التقسيم الثنائي للجملة العربية بناءً على فهْمِه نظرية الإسنادِ ، وتجاوزَ التقسيم المأثور للجملة العربية الذي حصرها في نوعين(اسمية وفعلية)، فأضاف ثلاث جملٍ أخرى، هي : الجملة الظرفية، والجملة الوصفية، والجملة الشرطية ، وجمعها في كتاب اصطلح عليه (التراكيب الإسنادية)، وقد حدد مكونات كل نوع، وخصائصه التركيبية والدلالية ، وقدم دراسة تأصيلية مستوعبة لكل الجمل العربية، وأفرد لكل جملة كتاباً تناولها فيه بالدراسة والتحليل والتأصيل .

واستجابةً إلى داعي التيسير النحوي قدم أبو المكارم رؤية نظرية وأخرى تطبيقية لتيسير النحو و تعليمه، تلافى فيها جوانب القصور المتعددة التي تسمُ النحوَ بالتعقيد، فتناول القضية من جوانبها التاريخية والتحليلية والتجريبية .

وتكمن مشكلة الدراسة في سعيها إلى الإجابة عن أسئلةٍ اختمرت في ذهنِ الباحث أثناء قراءة مؤلفات أبي المكارم، وقد تمثلت في :

أولاً: ماهيّة الجهود النحويّة التي قدّمها أبو المكارم .

ثانيا: منهجيته التي ارتضاها في دراسة تاريخ النحو والظواهر اللغوية .

ثالثاً: آرائه النحوية التي تفرد بها بعد تبصّره في وضع القدماء للنحو العربي، والأخطاء المنهجية التي وقعوا فيها أثناء التقنين .

رابعاً: رؤيته للجملة العربية .

خامساً: منهجيته في تعليم النحو وتيسيره .

ويعود اهتمامي بالدكتور علي أبي المكارم إلى سنين خلت؛ إذ دفعني فضولُ البحث إلى سبر مؤلفاته النحوية؛ لمعرفة جديده في النحو، والوقوف على شخصيته، وفكره، وبيان آرائه، ومنهجيته، بالرجوع إلى ما تراكم من مؤلفاته، واستقرائها واستكناه ما فيها .

وتجيئ أهمية البحثِ في شخصية الدكتور أبي المكارم النحوية من امتلاكه رؤية شاملة وموضوعيّة مكّنته من بلورة منهج علمي في تأصيل النحو العربي وإعادة بعثه بروح جديدة، ووفاءً لعلمٍ من أعلام العربيّة العاملين لها بإخلاصٍ وصمتٍ .

كذلك تأتي أهمية البحثِ من انفلات الدكتور أبي المكارم من الإقليميّة العلمية، وتعدد المدارس النحوية ، وإيمانه بوحدة الأمة من خلال مقوماتها السالفة .

لذا فإن أهمية البحث تنبع من الوقوف على شخصية الدكتور أبي المكارم النحوية، وتناوله بالبحث العلمي الجاد، والكشف عن منهجه في دراسة النحو، وبيان آرائه النحوية .

ولقد ارتضيت لهذه الدراسةِ المنهجَ التاريخي، والمنهج الوصفي ، واعتمدت فيها على المتاح من المصادر والمراجع القديمة والحديثة، مولياً مؤلفات الدكتور أبي المكارم الجانب الأكبر من الدراسة والفحص والنظر والمراجعة، فعمدت إلى استقراء ما عرضه ، ورصدت الجهود التي

بذلها، وأبرزت أراءه التي اطمأننت إليها، وعمدت إلى مناقشتها في ضوء الآراء الأخرى مبدياً رأياً فيها .

و اقتضت خطة الدراسة أن تشتملَ على خمسة فصولٍ، يؤمّها تمهيدٌ، وتقفوها خاتمة .

وقد عرض التمهيدُ سيرة الدكتور أبي المكارم العلميّة التي تضمنت دراسته، ومؤلفاته، وبحوثه، إضافة إلى تدرجه الوظيفي حتى زمننا .

ورصد الفصل الأول جهوده في التأريخ النحوي ممثلا في نشأة النحو، وتطوره، وأصالته، ومدارسه، وبعض القضايا التي لفّها الغموض وأشكلت على الدارسين، وبيان منهج أبي المكارم في تناول التاريخ النحوي.

وانتظم الفصل الثاني الحديثَ عن أصول التفكير النحوي عند أبي المكارم، خاصة فيما يتعلق بالقياس والاستقراء، والتقعيد والتعليل، ومصادر اللغة، ونتائج التغيير في مدلول هذه المصطلحات عبر رحلتها الزمنية .

واقتصر الفصل الثالث على تناول منهجية أبي المكارم في دراسة بعض الظواهر اللغوية في التراث النحوي، كظاهرة التصرف الإعرابي، وظاهرة التطابق، وظاهرة الترتيب .

وتناول الفصل الرابع جهود أبي المكارم في دراسة الجملة العربية، ومفهومها، ومقوماتها، وتقسيماتها.

و عرض الفصل الخامس منهجية أبي المكارم في تعليم النحو وتيسيره .

وأخيراً خاتمة تضمنت أظهر النتائج التي انتهى إليها الباحث بعد رحلته في قراءة مؤلفات أبي المكارم .

وعلى الرغم من كثرة مصنفات أبي المكارم في الحقل النحوي، إلا أنني لم أقف – في حدود بحثي عن شخصية الدكتور علي أبي المكارم – على دراسةٍ علميةٍ منهجية تتناوله بالبحث والتقصي، وتتناول مؤلفاته بالدراسة والنقد العلميين، بيد أنه وعند مقابلة الباحث للدكتور أبي المكارم أشار إلى وجود دراستين ما زالتا في طور الإعداد ولم تريا النور بعد ؛ إحداهما تعد في بريطانيا عن جهوده الأدبية ، والأخرى تكتب في العراق عن جهوده اللغوية ، علما بأنني لم اطلع عليهما ولم اتعرف إلى مؤلفيهما ، ويحدوني الأمل أن تكون هذه الأطروحة محاولة لوضع جهود الدكتور علي أبي المكارم في وضعها الذي تستحقه، فإن أصبنا فمن فضل الله علينا وإن

أخطأنا فما لنا من عذر، وإني أحمد سلفا لكل من يصوب في هذا العمل خطأ أو يصحح فيه رأيا أو يقوم فيه عوجا عملا بقوله – صلى الله عليه وسلم - :" رحم الله امرءا أهدى إلينا عيوبنا " والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه .

التمهيد

علي أبو المكارم : سيرةٌ علميةٌ

المؤهلات العلمية :

يُعدُّ الدكتور علي محمد أبو المكارم، المولود في (1936/2/9م) من المكثرين في التأليف النحوي، وآية ذلك مؤلفاته التي بلغت ثمانية عشر مؤلفاً، تناولت النحو بالدراسة من جوانب مختلفة؛ فمنها ما عُني بالجانب التاريخي للنحو العربي ، ومنها ما تناول مناهج البحث عند النحاة العرب القدماء، ومنها ما تناول الظواهر اللغوية بالدراسة والتحليل ، ومنها ما تناول أصول التفكير النحوي بالدراسة والتحليل، كذلك تناولت بعض الكتب الجملة العربية والتراكيب الإسنادية ، ولم يهمل الجانب التعليمي للنحو فأفرد له بعض المؤلفات النظرية والتطبيقية التي تسعى إلى تيسير النحو على متعلميه ، إضافة إلى مجموعة من البحوث والمقالات المنشورة في مجلات متخصصة [(1)] .

وقد كان انتماؤه الدراسي والوظيفي إلى كلية دار العلوم في القاهرة ؛ فلم يكد ينهي دراسة الليسانس في اللغة العربية والعلوم الإسلامية منها عام (1961م) ، حتى شرع في دراسة الماجستير في الجامعة نفسها عام (1964م)، وقد ارتضى موضوع (الحذف والتقدير في النحو العربي) عنوانا لأطروحته تحت إشراف الدكتور عبد السلام هارون، الذي كان يتولى رياسة قسم اللغة العربية آنذاك ، وقد أسند إلى الدكتور أبي المكارم تدريس مقرر (التدريبات النحوية) إيمانا منه بتفوقه وقدرته [(2)]، وفي عام (1967م) نال أبو المكارم درجة الدكتوراه في اللغة العربية مادة (النحو والصرف والعروض) من كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة بمرتبة الشرف الأولى ، وكان موضوع الدراسة عن (مناهج البحث عند النحاة العرب)، بإشراف الدكتور رمضان عبد التواب، ويمكن عدّ هذه الدراسة باكورة التأليف في المعالجة المنهجية

---

(1) تجدر الإشارة إلى أنّ هذه المعلومات تمّ الحصول عليها من مصدرين : أحدهما، مقابلة شخصية أجراها الباحث مع الدكتور علي أبي المكارم بتاريخ 2012/6/13م. الساعة 5:59 مساء في بيت الدكتور علي أبي المكارم الواقع في القاهرة – شارع مصطفى العقاد ، وسيرته الذاتية كذلك منشورة أيضا على الإنترنت . أما المصدر الثاني، فقد قام الباحث باستنخال بعض المعلومات من مقدمات كتب الدكتور أبي المكارم ، مثل كتاب (الحذف والتقدير في النحو العربي) .

(2) أبو المكارم، علي(2007)، الحذف والتقدير في النحوي العربي، ط1، دار غريب – القاهرة ، المقدمة .

للنحو العربي لدى أبي المكارم إضافة إلى محاولتين أخريين ، هما : تقويم الفكر النحوي ، وأصول التفكير النحوي .

التدرج الوظيفى :

تسنّم أبو المكارم عدداً من المناصب في كلية دار العلوم ؛ فعُيّنَ معيدا بقسم النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم جامعة القاهرة عام (١٩٦٢م) ، كذلك مدرساً بقسم النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم جامعة القاهرة عام (١٩٦٨م) ، ثم أستاذاً مساعداً بقسم النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم جامعة القاهرة عام (١٩٨٠م) ، و أستاذاً بقسم النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم جامعة القاهرة عام (١٩٨٥م) .

المؤلفات العلمية :

أولاً : الكتب المؤلفة في النحو

وقبل الشروع في ذكر المؤلفات نود الإشارة إلى أن دار غريب للنشر والتوزيع قد أعادت نشر مؤلفات الدكتور أبي المكارم عام (2007) بحلة جديدة ، وأطلقت على جميع المؤلفات الصادرة عنها مؤخرا الطبعة الأولى ، ونأخذ على هذه الطبعة عدم التزامها بإدراج ثبت المصادر والمراجع في نهاية الكتب ، ووفرة الأخطاء المطبعية ، وعدم تقيدها بالطبعة الثانية ليتسنى للقارئ معرفة زمن التأليف .

١. الظواهر اللغوية في التراث النحوي ، نشرت طبعته الأولى سنة ١٩٦٨م.ونشرت طبعته الثانية سنة 2006.

٢. القواعد الصرفية : عرض ودراسة ، نشرت طبعته الأولى سنة ١٩٧٠م .

٣. تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري ، نشرت طبعته الأولى سنة ١٩٧١م

٤. أصول التفكير النحوي ، نشرت طبعته الأولى سنة ١٩٧٢م . ونشرت طبعته الثانية سنة 2006.

٥. تقويم الفكر النحوي ، نشرت طبعته الأولى سنة ١٩٧٤م .

٦. إعراب الأفعال ، نشرت طبعته الأولى سنة ١٩٧٧م .

٧. الجملة الفعلية ، نشرت طبعته الأولى سنة ١٩٧٩م . ونشرت الطبعة الثانية سنة 2007.

٨. المدخل إلى دراسة النحو العربي ، نشرت طبعته الأولى سنة ١٩٨٠م .ونشرت الطبعة الثانية سنة 2006.

9. تصريف الأسماء، نشرت طبعته الأولى سنة ١٩٨٤م .

10. مسائل نحوية ، نشرت طبعته الأولى سنة ١٩٨٦م .

11.الحذف والتقدير في النحو العربي ، 2007.

١٢. الجملة الاسمية ، نشرت طبعته الأولى سنة ١٩٩٦م .ونشرت الطبعة الثانية سنة 2007.

١٣. التراكيب الإسنادية الجمل : (الوصفية - الشرطية -الظرفية) ، نشرت طبعته الأولى سنة ١٩٩٨م .

١٤. التعريف بالتصريف ، نشرت طبعته الأولى سنة ٢٠٠٠م .والثانية سنة 2007.

١٥.مدخل إلى تاريخ النحو العربي وقضايا ونصوص نحوية ،2007.

١٦. تعليم النحو العربي : بحث في المنهج ، نشرت طبعته الأولى سنة ١٩٩٣م .والثانية سنة 2011.

١٧. التعليم والعربية : رؤية من قريب ، نشرت طبعته الأولى سنة ٢٠٠7م .

18. مقومات الجملة العربية، نشرت طبعته الأولى سنة 2007.

ثانيا : الأعمال الأدبية

١. الموت عشقا .

٢. العاشق ينتظر .

٣. أشجان العاشق .

٤. سفر الغربة .

٥. الساعة الأخيرة .

٦. تجليات الوهن .

٧. على الهامش (تحت الطبع) .

الخبرات العلمية :

١. اختير لوضع خطط الدراسة ومناهجها فى أقسام اللغة العربيـــة بكليات الآداب والتربية في ليبيا.

٢. شارك في وضع خطط الدراسة ومناهجها فى قسم اللغة العربية بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة - السعودية .

٣. شارك في وضع خطط الدراسة ومناهجها في قسم الدراســـات العليا بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى بمكة - السعودية .

٤. شارك في وضع خطط الدراسة ومناهجها فى الدراسات العليـــا في تخصص النحو والصرف وفقه اللغة بكلية اللغـــة العربيـــة بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض- السعودية .

٥. شارك في عدد كبير مـــن المـــؤتمرات العلميـــة والنـــدوات المتخصصة في داخل الجمهورية وخارجها .

٦. أشرف على عدد كبير مـــن رســـائل الـــدكتوراه والماجـــستير بجامعات : القاهرة، وعين شمس، وأســـيوط، وجنوب الوادي، وأم القرى،و الإمام محمد بن سعود : (٣٤ رسالة دكتوراه، و٥٣ رسالة ماجستير) .

٧. اشترك في مناقشة عدد كبير من رسائل الدكتوراة والماجستير في الداخل والخارج : (٥٩ رسالة دكتوراة ، و ٧٨ رسالة ماجستير) .

٨. عضو محكم لعدد كبير من المجلات العلمية المتخصصة التي تصدر في الجامعات العربية، منها :

- حولية دار العلوم التي تصدرها كليـــة دار العلـــوم جامعـــة القاهرة .

- مجلة كلية اللغة العربية - جامعة أم القرى .

- مجلة جامعة أم القرى .

- كتاب البحوث والدراسات العربية في جامعة أم القرى .

- مجلة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى .

- مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بـــن ســـعود في الرياض .

- مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض .

- مجلة "دراسات" (العلوم الإنسانية) التي تصدرها الجامعـــة الأردنية .

- مجلة مجمع اللغة العربية الأردني .

- مجلة مجمع اللغة العربية في دمشق .

- مجلة الدراسات اللغوية التي تصدرها مؤسسة الملك فيصل في الرياض .

- مجلة البحث العلمي التي تصدرها جامعـــة الأقـــصى في غـــزة - فلسطين .

٩. عضو محكم في اللجان العلمية التي تـــشكل لترقيـــة أعـــضاء هيئات التدريس إلى وظائف الأساتذة والأساتذة المشاركين في جامعات : الأردن، والبحرين، والسعودية، والسودان، وليبيـــا، واليمن .

١٠. عضو محكم في اللجنة العلمية الدائمة للغة العربية وآدابها للترقية لوظائف الأساتذة والأســـاتذة المـــساعدين في الجامعـــات المصرية (سابقا) .

١١. أمين اللجنة العلمية الدائمة للغة العربية وآدابهـــا للترقيـــة لوظائف الأساتذة والأساتذة المساعدين في الجامعـــات المـــصرية (سابقا) .

١٢. مقرر اللجنة العلمية الدائمة للغة العربية وآدابها بالمجلس الأعلى للجامعات المصرية .

١٣. رئيس قسم النحو والصرف والعروض في كلية دار العلوم جامعة القاهرة (سابقا) .

١٤. مدير مركز التدريب اللغوي في كلية دار العلوم جامعة القاهرة (سابقا) .

١٥. وكيل كلية دار العلوم جامعة القاهرة لشؤون التعليم والطلاب (سابقا) .

١٦. عميد كلية دار العلوم – جامعة القاهرة (سابقا) .

١٧. أستاذ متفرغ بقسم النحــو والــصرف والعــروض في كليـــة دار العلوم جامعة القاهرة (سابقا) .

الفصل الأول

في تاريخ النحو العربي

الفصل الأول

في تاريخ النحو العربي

لقد تعددت الروايات حول نشأة النحو العربي ، وواضعه، ومقدار ما وضع ، ومدارسه وأصالته، ورأى بعض دارسي النحو العربي في هذه الروايات مقنعا لترجيح آرائهم التي تقلل من صنيع أبي الأسود الدؤلي، وتحيل نشأة النحو العربي إلى غير العرب، من هذا المنطلق رأى الباحث ضرورة النظر في هذه المرحلة من تاريخ النحو العربي، ورصد جهود أبي المكارم في كشف ما لفّ هذه المرحلة من غموض أفضى إلى مزيد من الانقسام بين الباحثين وتعدد الآراء.

وكانت خطة أبي المكارم تقتضي إعادة دراسة تاريخ النحو العربي منذ نشأته وحتى العصر الحديث، يعمد من خلالها إلى تناول مدارسه، ومناهجه، وأعلامه، ومؤلفاته، دون أن يفترض سلفا قيام مدارس معينة أو مناهج محددة ، ودون أن يقع تحت سيطرة الأفكار السائدة أو الموروثة، ومن غير الميسور في ظل هذه الخطة أن تصدر دراسته دفعة واحدة ، لذلك سعى إلى إصدارها على شكل أجزاء متتابعة، على أن يختص كل جزء منها بمرحلة بعينها ،وتم إصدار الجزء الأول من هذا المشروع الذي وسمه بـــــ (مدخل إلى تاريخ النحو العربي)، عالج فيه النحو منذ نشأته الباكرة حتى زمن الخليل بن أحمد الفراهيدي؛ فقام بدراسة نشأة التفكير النحوي العربي، وراح يعرض الروايات التاريخية التي تناولت موضوع نشأة النحو العربي، وعمد إلى تحليل الظروف التي شكلت بتظافرها الحاجة الملحة إلى نشأة التفكير النحوي، وتناول بالدراسة تطور التفكير النحوي منذ تلاميذ أبي الأسود إلى زمن وفاة الخليل، وقد حدد دور كل جيل من الأجيال في البحث النحوي، والإضافات التي قدمها إلى النحو، ومظاهر التغيير التي طرأت عليه [(1)] ، ولم يقصر دراسته للقضايا المتعلقة بتاريخ النحو العربي على هذا الكتاب، بل تناولها في كتب أخرى ، مثل كتاب (تقويم الفكر النحوي) الذي عالج فيه قضيتي (أصالة النحو العربي)،و (سلامة الفكر النحوي) التي رأينا أن ندرجهما في هذا الفصل .

وقد غلب على دراسة أبي المكارم لتاريخ النحو العربي المعالجة المنهجية ، وبيان أساليب القدماء في تقعيد النحو ، لذا حاولنا أن نضم إلى جانب دراسة التاريخ النحوي أصالة وسلامة الفكر النحوي كما بينهما أبو المكارم ، وأول ما سنتناوله في هذا الفصل قضية أولية في النحو العربي .

---

(1) أبو المكارم، علي (2007)، مدخل إلى تاريخ النحو العربي وقضايا ونصوص نحوية ، دار غريب : القاهرة ، ص5- 12 .

أولية النحو العربي

تُعدُّ قضيّةُ أولية النحو- أول من وضع النحو العربي - واحدة من القضايا التي لفّها الغموض حتى غدا القول فيها ضربًا من الترجيح الذي لا يصل إلى الإجماع، لذا فقد تعددت آراء القدماء في مسألة الواضع الأوّل للنحو، وتباينت الروايات، وإن لم يكن من هدف هذا الفصل سرد الروايات والنصوص جميعها التي تناولت أولية النحو - وإن كان هدفاً نبيلاً بحد ذاته - إلا أننا سنعمد إلى تناول بعض الروايات مع إيلاء رأي أبي المكارم جانباً من الأهمية والمناقشة لنرى مدى الاتفاق والاختلاف بينه وبين تلك المرويات لننتهيَ إلى ما يمكن الاطمئنان إليه.

ولعل المتتبع لظروف نشأة النحو العربي يجد أن أقدم نصٍ تطرق إلى الحديث عن نشأة النحو العربي هو نص محمد بن سلّام الجمحي (ت 232هـ)، حتى إن جُلَّ الدارسين يبدأون من حيث انتهى، فقد ذكر أنّه[1]: " كان لأهل البصرة في العربية قُدمة، وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية، وكان أول من أسس العربيّة وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي[2]... وإنما قال ذلك حين اضطرب كلام العرب، فغُلِبت السليقة ولم تكن نحوية، فكان سراةُ الناس يلحنون ووجوه الناس، فوضع باب الفاعلِ والمفعول به، والمضاف، وحروف الجر، والرفع والنصب والجزم".

وهذا النصّ يبين عن ثلاثة أشياء، مكان وضع النحو وهو البصرة، وواضع النحو وهو أبو الأسود الدؤلي، والدافع إلى وضع النحو وهو فساد السليقة اللغوية وشيوع اللحن.

وقد تضاربت الروايات وتعددت الآراء في الواضع الأوّل للنحو؛ فمن قائل بأنّ عليّ بن أبي طالب هو الذي وضع النحو، إلى آخر يذهب إلى أنّ أبا الأسود الدؤلي هو الواضع بإشارة من علي، وثمة من يذهب إلى أنّ عمر بن الخطاب هو من وضع بنية الأساس للنحو[3].

---

(1) الجمحي، محمد بن سلام(ت232ه)، طبقات فحول الشعراء، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني - القاهرة،1997، جـ1، ص12.

(2) أبو الأسود الدؤلي: ظالم بن عمرو، وهو منسوب إلى الدئِل بن بكر - بكسر الهمزة - وإنما فتحوها للنسبة، والدئل: أبو قبيلة من كنانة، سمي باسم دابة يقال لها الدئل، بين ابن عرس والثعلب، قيل ولد في الجاهلية وأدرك الإسلام، وشهد بدراً مع المسلمين، وقد استعمله عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب على البصرة، وقد كان من سادات التابعين، وقد توفي بالطاعون سنة (69هـ). (انظر ترجمته في: ابن سعد ، الطبقات الكبرى ، جـ 7، ص99، والجمحي ، طبقات فحول الشعراء، 12-13، والقفطي ، إنباه الرواه ، جـ1، ص13، وابن خلكان ، وفيات الأعيان، جـ2، ص216.

(3) الطنطاوي، محمد(1964)، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، ط1 ، دار المعارف – مصر، ص68-70.

وفي خضم هذا الاختلاف الذي تغذيه وترفده روايات ما بعد القرن الثالث يتفق لنا أنّ نصوص القرن الثالث لم تختلف على وضع أبي الأسود للنحو، ففي رواية ابن قتيبة (ت 276هـ)[1] :" أنّ أول من عمل كتاباً في النحو أبو الأسود الدؤلي". وذهب المبرد (ت 286هـ) إلى أنّ أبا الأسود[2] :" هو من وضع النحو بلحنٍ قد سمعه من ابنته ".

حتى جاء القرن الرابع وبدأ الخلاف يدبّ في واضع النحو، فقد ذكر أبو القاسم الزجاجي (ت 337هـ)[3]: " أن أبا الأسود أخذ النحو عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وزاد فيه". وقد تبعه في ذلك أبو الطيب اللغوي (ت 351هـ) في مراتبه[4]، وذكر أبو الفرج جملة من الروايات حول سبب وضع النحو، وهي تتفق في أن أبا الأسود قد أخذ عن علي بن أبي طالب[5]، وأضاف السيرافي (ت 368هـ) إلى جوار أبي الأسود نصر بن عاصم، وعبد الرحمن بن هرمز[6].

وقد ظهر من حاول أن يجعل نشأة النحو تفكيراً مشتركاً تآزرت عليه جهود متعددة، وقد تمثل ذلك في محاولة الزبيدي (ت 379هـ) [7].

أما في القرون التي تلت القرن الرابع فقد اكتفى العلماء بترداد مقولات السابقين مع الانتصار إلى رأي دون آخر حتى اكتفى العلماء بعد ذلك بسوق الروايات والترجيح بينها [8].

---

(1) الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة(ت276ه) الشعر والشعراء، ط1، تحقيق الدكتور مفيد قمحية ومحمد أمين الفناوي، دار الكتب العلمية- بيروت ،2000، ص437.

(2) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت286ه)، الفاضل، ط1، تحقيق عبد العزيز الميمي، دار الكتب المصرية- القاهرة، 1956، ص5.

(3) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق(ت337ه)، الإيضاح في علل النحو، ط3، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس- بيروت،1979 ، ص89.

(4) اللغوي، أبو الطيب عبد الواحد بن علي(ت351ه)، مراتب النحويين، دط، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، الفجالة- القاهرة،1955 ، ص6.

(5) الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسن(ت356ه)، الأغاني، ط2، تحقيق سمير جابر، دار الفكر- بيروت ،1927،جـ1، ص348.

(6) السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله(ت368ه)، أخبار النحويين البصريين ، ط1، تحقيق طه محمد الزيتي ومحمد عبد المنعم خفاجي ،مطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، 1955، ص10.

(7) الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن(ت379ه)، طبقات النحويين واللغويين، ط1، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ،مطبعة الخانجي – القاهرة ، 1954،ص21.

(8) لمعرفة آراء العلماء القدماء والمحدثين حول أوليّة النحو بالترتيب، انظر: الحلواني، محمد خير، المفصّل في تاريخ النحو العربي قبل سيبويه، ط1، مؤسسة الرسالة- بيروت، 1979، جـ1 ص40 وما بعدها.

أما الدارسون المعاصرون من العرب فقد تعددت آراؤهم إزاء واضع النحو، فمنهم من اقتفى أثر المستشرقين متبنياً رأيهم في إنكار نسبة الأولية إلى أبي الأسود؛ فقد ورد عنهم: أنه ليس حقاً ما يقال[1]: إن أبا الأسود هو واضع النحو العربي؛ فقد ذهب بروكلمان[2] إلى أنّ صنيع أبي الأسود وتلاميذه المزعومين في وضع النحو، هو من قبيل الأساطير. ومن الدارسين المحدثين من حاول إثبات الأولية إلى أبي الأسود دون الإمام علي[3]، ونحسبه الرأي الأكثر ذيوعاً وإقناعاً.

وبعد هذا العرض السريع لأظهر الروايات تداولاً في الكتب التي وقفت على أولية النحو بقي أن نسوق موقف أبي المكارم من هذه الروايات المبثوثة في الكتب لنتعرف إلى رأيه.

يحسب أبو المكارم أنّ التحديات اللغوية التي واجهت المسلمين دفعتهم إلى مواجهتها في مجالين متصلين؛ أولهما يتمثل في العلاج السريع للمشكلة، وهو ضبط القرآن حتى لا يخطئ فيه قارئوه، وهو ما أقدم على صنعه أبو الأسود من نقط الإعراب، وأما ثانيهما فهو حل المشكلة حلاً جذرياً على المدى البعيد ويتمثل في دراسة اللغة وفهم ظواهرها [4]، وليس ثمة خلاف في دور أبي الأسود في علاج الجانب العاجل والمتمثل في نقط الإعراب للمصحف [5]. بيد أن أبا المكارم وقبل أن يقرر الواضع الأوّل لعلم النحو حدد معنى الريادة النحويّة؛ إذ لا يشترط أن يكون قد وضع قواعد نحويّة محددة، بل يمكن أن تكون الريادة بملاحظة الظواهر اللغويّة وحدها دون محاولة للتقعيد[6].

وبعد مسردٍ طويلٍ تضمن مناقشة للروايات التاريخيّة، واستنطاقها، واستكناه ما فيها أسلم أبو المكارم إلى أنّ أبا الأسود الدؤلي أسلمُ شخصية يمكن أن ينسب إليها وضع النحو، وهو أول من ارتاد الطريق إلى الدراسات اللغوية بأسرها [7].

---

(1) انظر: دائرة المعارف الإسلامية، ترجمة أحمد الشنتناوي وزميله، دار الفكر، م1، ص308.

(2) بروكلمان(1961)، تاريخ الأدب العربي، ترجمة عبد الحليم النجار، دار المعارف- القاهرة، جـ2، ص123.

(3) انظر: مقدمة محقق كتاب الأسنوي، جمال الدين (ت772هـ)، الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية ، الدكتور محمد حسن عواد ، دار عمار – عمان ، ط1، 1985، ص22وص31.

(4) أبو المكارم، علي(2007)، مدخل إلى تاريخ النحو العربي، دار غريب – القاهرة ، ص61.

(5) اللغوي، أبو الطيب ، مراتب النحويين ، ص10-11.

(6) أبو المكارم، علي، مدخل إلى تاريخ النحو العربي، ص62.

(7) المصدر نفسه، ص67.

وقد رأى أنّ قضية نشأة النحو قد اتخذت طابعاً سياسياً؛ فالشيعة ومن والاهم ينسبون النحو إلى أبي الأسود بتوجيه من علي، وغير الشيعة لا ينسبون إلى أبي الأسود شيئاً حتى لا يكون ذلك سبيلاً إلى نسبته إلى علي، وهو الهاجس نفسه الذي راود أحمد أمين [1].

وقمين بالذكر أنّ أبا المكارم لم يسلم إلى هذا الرأي إلا بعد طول فحصٍ وتمحيص وتنقير ودراسة للروايات التاريخية وبعض الشخصيات حتى انتهى إلى هذا الرأي، ونرى أن ما ذهب إليه أبو المكارم هو الرأي الأكثر قبولا؛ لأنّ أبا الأسود رجلٌ ذو ذكاء وقاد، يمتح من ذهنٍ صافٍ، وقريحة متقدة، ولِما اتّصف به من بلاغة وبداهة وجواب حاضرٍ، ثم بعد ذلك هو بليغ أريب مرن الذهن[2]، وآية ذلك اتفاق العلماء على اختراعه الشكل الذي عُرف بنقط الإعراب للدلالة على الرفع والنصب والجر والسكون. أما علي - رضي الله عنه- فإننا نتساءل مع الأفغاني[3]: "هل أبقت أمور الخلافة والحروب والفتن لعلي وقتا يفرغ فيه للتأليف في العلوم وتنقيحها واختراعها".

واستبعاد أبي المكارم أن يكون الإمام علي من أوائل الذين وضعوا النحو مردّه إلى سببين[4]:

الأوّل: وضوح الهدف السياسي من نسبة هذه الأولية إليه.

والثاني: أن طبيعة الظروف السياسية، وعمق التغييرات الاجتماعية التي جابهته كانت من العجلة بحيث فرضت عليه مواجهتها وشغلت فكره عن الالتفات إلى غيرها.

وليس معنى ذلك أن الإمام علي أعجز من أن يضع مثل هذا النحو المفصّل، ولكن لأنّ الزمن لا يلائم هذا التفصيل المنطقي، وكما أنه كان مشغولا بما هو أهم من ذلك بكثير بسبب الظروف السياسية.

---

(1) أبو المكارم، علي، مدخل إلى تاريخ النحو العربي، ص32، وانظر: أمين، أحمد(1961)، ضحى الإسلام، ط7، مكتبة النهضة المصرية – القاهرة، جـــ2، ص285.

(2) الأفغاني، سعيد(1978)، من تاريخ النحو، ط2، دار الفكر – بيروت ص27-28.

(3) المصدر نفسه ، ص27-28.

(4) يرى أبو المكارم أن المصطلحات التي تستخدم للدلالة على الظاهرة اللغوية من مثل النصب والجزم والجر لم يستخدمها أبو الأسود، وأنها وضعت بعد عهده، بيد أنه استطاع بفطنته وذكائه أن يدرك هذه الظواهر اللغوية التي تشير إليها هذه المصطلحات. انظر: أبو المكارم ، علي ، مدخل إلى تاريخ النحو العربي، ص69.

غير أنّ من نسب النحو إلى الإمام علي اتّهم هذا الرأي بمجانبة الصواب والمنطق، بحجة أن الإمام علي وضع خطوطاً عريضةً للنحو، وأنّ الظروف السياسية تدعوه إلى الحفاظ على اللغة[1].

ونطمئن إلى أن محاولات أبي الأسود في هذه السبيل إنما كانت بعد موت الإمام علي وفي زمن زياد بن أبيه والي البصرة آنذاك (45-53هـ). فقد كان أبو الأسود مؤدباً لولديه، وقيل[2]:" إنه وضعه – يعني النحو - لبني زياد لأنهم كانوا يلحنون "

ونرى أن أبا المكارم في نسبته نشأة النحو إلى أبي الأسود يخالف ما ذهب إليه بعض الدارسين المصريين مثل الدكتور شوقي ضيف الذي يرى أنّ ما ينسب إلى أبي الأسود هو من[3] "عبث الرواة الوضاعين المتزيدين" ويعترف بدور أبي الأسود في نقط المصحف.

بيد أننا لا نكاد ننتهي من الخلاف في أولية النحو وواضعه حتى نسلم إلى قضية أخرى، وهي مقدار ما وُضع من النحو زمن أبي الأسود؛ فقد طال الخلاف ما وضعه أبو الأسود من أبواب النحو، وإن كانت المصادر القديمة قد أشارت إلى ضآلة ما رسمه، فقد روى المهلبي عن أبيه قوله[4]: " فوضع شيئاً جليلاً، حتى تعمق النظر بعد ذلك وطولوا الأبواب ".

ورأى السيرافي[5]: " أنّه وضع باب الفاعل والمفعول ولم يزد عليه ".

ورأى الزبيدي[6]: " أنّه وضع باب الفاعل والمفعول والمضاف وحروف الجر والرفع والنصب والجزم ".

وتذهب بعض المصادر إلى أنه خلّف فيما يسمى بمختصر أبي الأسود أو تعليقته [7].

وفي تصور أبي المكارم أن هذا المختصر إنما كان نتيجة أمرين:

---

(1) الياسري، علي مزهر(2003)،الفكر النحوي عند العرب : أصوله ومناهجه، ط1، الدار العربيّة للموسوعات، ص90-91.

(2) القفطي، إنباه الرواه ، جـ1، ص6. والزبيدي، مراتب النحويين، جـ1، ص15.

(3) ضيف، شوقي(1968)، المدارس النحوية، دار المعارف – القاهرة ، ص16.

(4) اللغوي، أبو الطيب ، مراتب النحويين، ص8.

(5) السيرافي، أبو سعيد، أخبار النحويين البصريين، ص14.

(6) الزبيدي، أبو بكر، طبقات النحويين واللغويين، ص2.

(7) ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق(ت438ه)، الفهرست، دط ،المكتبة التجارية - القاهرة ، 1929 ، ص61، والسيرافي، أخبار النحويين البصريين، ص14، والقفطي، أبو الحسن جمال الدين علي بن يوسف(ت646ه)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ط1، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية – القاهرة ،1950، جـ1، ص61.

أولاهما: هو نقط أبي الأسود للمصحف؛ فقد لفت نظره دون شك هذا الاختلاف في الحركات في أواخر الكلمات، ومعنى هذا أن المختصر إنما تضمن كلاماً عاماً في ظواهر اللغة التي لحظها بعد ضبطه للمصحف، وهي أشبه بتعليقات عامة على ما قام به من عمل [(1)].

وثانيهما: هو احتكاك أبي الأسود بتلاميذه، وإلقاؤه عليهم ما أدركه من خلال تجربته في ضبط المصحف، وليس معقولا أن يشرح أبو الأسود ما قام به من عمل؛ لأن ضبط المصحف عمليةٌ آليةٌ لا تتطلب شرحاً [(2)].

ويستأنس أبو المكارم بما ثبت من النصوص المروية في أن كتابة هذا المختصر أو الكتاب إنما كانت بعد ضبط المصحف[(3)]، وما ذكره ابن النديم من رؤيته هذه التعليقة [(4)].

ولكن كيف يردّ أبو المكارم على المؤرخين الذين ينسبون إلى عصر أبي الأسود كثيراً من التعريفات والتقسيمات والأبواب في النحو[(5)] سواء أكان هو صاحبها أم أخذها عن علي بن أبي طالب؟

رفض أبو المكارم نسبة تقسيمات النحو وتعريفاته وأبوابه إلى عصر علي وأبي الأسود مبيناً أن هذا التقسيم قائم على الإسراف في ذكر الجزئيات والتفاصيل، وأن هذه التفاصيل والجزئيات ما كانت لتصبح في مجال الدرس الموضوعي بغير أسلوب منهجي، فهو رفضٌ لما تصدر عنه الجزئيات وتمثله من منهجٍ ما كان ليكتمل بغير مشاركة أجيال عديدة، وتفاعل ثقافات واسعة، وخبرات شتى[(6)].

---

(1) أبو المكارم، علي، مدخل إلى تاريخ النحو العربي، ص69.

(2) المصدر نفسه، ص69.

(3) الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد(ت577ه)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة ، 1998، ص18.

(4) ابن النديم، الفهرست، ص61.

(5) ينسب كثيرٌ من المؤرخين إلى أبي الأسود وعلي تقسيم الكلام إلى أسماء وأفعال وحروف، وقد وضعوا لكل منها تعريفاً، وقسموا الأسماء إلى ثلاثة: ظاهر ومضمر ومبهم، ووضعوا لكل منها تعريفاً، وضربوا له أمثلة، ووضعوا أبواباً في النحو من مثل باب الفاعل، والمفعول، والتعجب، والمضاف، وأدوات الرفع والنصب والجر والجزم، والنعت والاستفهام. انظر: السيرافي، أخبار النحويين البصريين، ص14، واللغوي، أبو الطيب، مراتب النحويين، ص6، والاصفهاني، أبو الفرج، الأغاني،جـ12، ص298، والأنباري، نزهة الألباء، ص18، وابن خلكان، أبو العباس أحمد بن محمد الإربلي(ت681ه)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة المصرية – القاهرة ، 1948، جـ2، ص218.

(6) أبو المكارم، علي، مدخل إلى تاريخ النحو العربي، ص79.

ونرى أنّ رفض أبي المكارم لهذا التقسيم لم يكن ضربا من الترجيح الذي يخلو من الدليل، بل كان ثمرة النظر في قضايا متعددة نجملها بالآتي :

أولاً: الروايات؛ ذلك أن النصوص التي تناولت هذه التفاصيل والتقسيمات لا تنتمي إلى نصوص القرن الثالث، إذ إنّ أول نص تناول هذه التقسيمات هو نص أبي الفرج (ت 356هـ) وقد رماه أبو المكارم بالعصبية الشيعية إلى علي .

ثانياً: التقسيمات الجزئية؛ ذلك أن التناول التفصيلي للقضايا النحوية يتطلب قدرة على الاتصاف بالتجريد والتقعيد، وأن دراسة أبي الأسود لم تكن قائمة على أساس تحليل الظواهر التركيبية بل اعتمدت على مجموعة من الملاحظات العامة .

ثالثاً: المنهج؛ فقد أنكر أبو المكارم ظهور علم يتصل باللغة متكامل المنهج محدد الظواهر والأبعاد دون سابق معاناة في تحديد الظواهر، وبلورة أبعاد قضاياه(1). وهو ما يُصطلَحُ عليه بنظرية النشوء والارتقاء في النحو .

رابعاً: مقارنة التقسيمات المنسوبة إلى زمن علي وأبي الأسود بتقسيمات سيبويه للكلام ليتبين بعد المقارنة والنظر أن سيبويه - الذي يفصل بينه وبين علي قرابة القرن ونصف القرن - لم يستطع أن يصل إلى هذه الدقة من التفاصيل، وأن النص المنسوب إلى علي فيه دقة لا تتوفر في نص سيبويه (2).

وبهذا التناول الموضوعي والتحليل المنهجي لقضية أولية النحو، والتقسيمات، والتفريعات انتهى أبو المكارم إلى نتيجة تتمثّل في نفي وجود تقسيمات وتعريفات للأبواب النحوية زمن أبي الأسود وعلي .

وإذا استثنينا طريقة أبي المكارم ومنهجه في عرض الروايات وتحليلها فإننا لا نقع على كبير اختلافٍ بين ما ذهب إليه أحمد أمين وما انتهى إليه أبو المكارم؛ فقد عدّ أحمد أمين هذه التقسيمات المنسوبة إلى علي وأبي الأسود من قبيل الخرافة؛ إذ إن طبيعة زمن علي وأبي الأسود تأبى هذه التعاريف، وهذه التقاسيم الفلسفية (3)، فلم يزد أبو المكارم شيئاً على ما جاء به أحمد أمين سوى التعمق في التحليل، والمنهجية التي ارتضاها في تفنيد الآراء وتحليلها ليركن إلى أرضية صلبة في ترجيح أحد الآراء والاطمئنان إليه ، ونلاحظ أن ما انتهى إليه أبو المكارم

---

(1) أبو المكارم، علي، مدخل إلى تاريخ النحو العربي، ص72-80.

(2) المصدر نفسه، ص 72-80.

(3) أمين، أحمد، ضحى الإسلام، جـ2، ص285.

من نتائج في موضوع أولية النحو العربي سبقته إليه أيد عديدة ،وله فيه جهد التنسيق والترتيب والتحليل ، وقد كان الغرض من الحديث عن أولية النحو إلقاء الضوء على آراء أبي المكارم .

نشأة النحو

لم يكن البحث النحوي من الدراسات المبكرة التي خفّ لها العلماء سراعاً؛ لأنّهم انصرفوا إلى العلوم الشرعيّة بادئ الأمر، حتى ما وُجِدَ في القرن الأوّل من تأملات وإشارات نحويّة فيمكن أن تعزى إلى العامل الديني [1].

كما أنّ البحث اللغوي كان أسبق إلى الوجود من البحث النحوي، فقد دأب اللغويون على جمع المادة من مصادرها، ثم عمدوا إلى تبويبها وترتيب موضوعاتها فيما عُرف بـــ"معاجم الموضوعات". أمّا النحو فقد جاء بعد هذه المرحلة؛ لأنّ النحو فحصٌ للمادة المجموعة، ولم يكن قبل الإسلام ما يدعو إلى وجود النحو، لأنّ العرب كانوا ينطقون على سليقتهم التي جُبِلوا عليها[2]. وقد وُضع النحو في الصدر الأوّل للإسلام [3].

وعلم النحو ككل قانون تتطلبه الحوادث وتقتضيه الحاجات[4]، إذ لا بدّ من بواعث مختلفة على ظهور هذا العلم منها الديني والاجتماعي واللغوي [5].

ويتمثل الباعث الديني في آداء نصوص القرآن فصيحة سليمة من اللحن، فما من شك أن نشأة النحو الأولى قد تأسست على ضبط الإعراب، وصون الألسنة عن الخطأ في تلاوة القرآن [6]. ووضعُ النحوِ لم يكن بسبب حادثةٍ منفردة إنما تضافرت مجموعة من الحوادث والوقائع لا ترجيح لبعضها على الآخر، كل هذه الحوادث دفعت اللغويين إلى التفكير في وضع ضوابط تحفظ اللسان من الزلل، وتقي العربي وغيره من الانجراف وراء هذا السيل [7].

ويذهب كثيرٌ من الدارسين - القدماء والمحدثين - إلى أنّ السبب وراء نشأة الدراسات النحوية هو شيوع اللحن[8]، وفساد السليقة اللغويّة نتيجة اختلاط العرب الأقحاح بغيرهم من الأمم

(1) عمر، أحمد مختار(1971)، البحث اللغوي عند العرب، دار المعارف – مصر، ص61.
(2) روّى، صلاح،(2003)، النحو العربي، نشأته، تطوره، مدارسه، رجاله، دار غريب، القاهرة ، ص27.
(3) الطنطاوي، محمد، نشأة النحو، ص11.
(4) روى، صلاح، النحو العربي، ص27.
(5) انظر تفصيل ذلك في: الحلواني، محمد خير، المفصّل في تاريخ النحو العربي، جـــ1، ص19-20.
(6) ضيف، شوقي، المدارس النحويّة، ص11-13.
(7) الطنطاوي، محمد، نشأة النحو، ص47.
(8) اللحن: الخطأ اللغوي من حيث أصوات اللغة، أو صرفها، أو نحوها، أو معاني مفرداتها. انظر: مطر، عبد العزيز، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ط2، دار المعارف- مصر، 1981، ص17، وقد

الأعجميّة؛ فعندما غُلبت السليقة، وكُسر النموذج اللغوي المحتذى، وأضحت العربيّة تحتضن غير أبنائها نتيجة الفتوح الإسلاميّة داخَلَها شيءٌ من الهجن، فخففّ سدنتُها ممن لم تقو آذانُهم على احتمال هذا الكسر لنصرتها بتقنينها.

بيد أنّ أبا المكارم يرى في جعل اللحن سبباً وراء ظهور النحو سذاجةً في تصور نشأة علم النحو، وفي تخيل أسباب هذه النشأة، ويسوق لنا ما يدعّم صحّته، وهو أنّ اللحن كان معروفا على عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - وأنّه كان موجوداً في العصر الجاهلي، وأيام الخلفاء الراشدين[1].

وينفي أبو المكارم أن مجرد اللحن في اللغة مدعاة لوضع النحو، متسائلاً عن عدم وجود محاولات زمن النبي - صلى الله عليه وسلم - والخلفاء للإصلاح اللغوي [2].

وإن كنا نميل إلى عدم كفاية اللحن كظاهرة وراء ظهور النحو إلا أننا نخالف ما ذهب إليه أستاذنا أبو المكارم من عدم وجود محاولات للإصلاح اللغوي زمن النبي - صلى الله عليه وسلم - وخلفائه؛ فقد ذكرت المصادر كثيراً من المحاولات الإصلاحية للغة، وإلا فماذا نسمي قول النبي- صلى الله عليه وسلم - : " أرشدوا أخاكم فقد ضل" ، وقول أبي بكر - رضي الله عنه - : "لأن أقرأ فأسقط أحبّ إلي من أن أقرأ فألحن" [3] .

بيد أن هذه المحاولات ظلت تدور في الإطار الشفوي الذي يكتفي بالتوجيه والإرشاد ولم تترجم إلى وقائع .

واللحن كما يرى الدكتور عبد الحميد الأقطش[4] ظاهرة اجتماعية سلوكية غير مرتبطة بعرف أو لغة، وقد نفى أن يكون اللحنُ الذي وقع في ضبط القرآن من العجم الوافدين ولا بأوساطهم، بل يذهب إلى أنّه وقع من العرب أنفسهم وفيهم .

وما ذهب إليه الدكتور الأقطش لا ريبة فيه، والدليل أنّ الحجّاج لم يسلم من اللحن، ولا الوليد بن عبد الملك، كذلك في نسبة اللحن إلى العربي ما ندرأ به دعوى بعض المستشرقين ممن

ذكر أبو المكارم أنواع الأخطاء في التصرّف الإعرابي " الحركة " والتطابق، والتركيب، والصيغ، انظر: أبو المكارم، مدخل إلى تاريخ النحو العربي، ص40.

(1) أبو المكارم، علي، مدخل إلى تاريخ النحو العربي، ص40.

(2) المصدر نفسه، ص40.

(3) اللغوي، أبو الطيب ، مراتب النحويين ، ص5. وانظر: الطنطاوي، محمد، نشأة النحو، ص16.

(4) الأقطش، عبد الحميد(2004)، طليعة التفكير اللغوي العربي إلى نهاية صدر الإسلام، مجلة الآداب، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، جـ7، ، ص204.

ذهبوا إلى عدم حاجة العرب إلى الإعراب، وإنما العجم هم الذين يحتاجونه، لذلك اضطروا إلى إدخاله لتعلم العربيّة، وهذا يشكك في أصالة النحو ويعزوه إلى الآراميين والفرس [1].

بيد أن اللحن العربي طارئ في المجتمع بتأثر من أهل البلاد المفتوحة، إذ إن اجتماع الألسنة المتفرقة، واللغات المختلفة يدخل نوعاً من القيم على اللغة، كما بين ذلك الجاحظ بقوله [2]: " اللغتان إذا التقتا في اللسان الواحد، أدخلت كل واحدة منهما الضيم على صاحبتها ".

حتى إن نسبة نشأة النحو إلى مواقف فرديّة متمثلة في اللحن دفع بعض الباحثين إلى إنكار دور أبي الأسود، ورمي جهوده النحويّة بالأساطير والخرافة على نمط الروايات الهنديّة [3].

إذاً، فلا يعقل أن يكون صنيع أبي الأسود استجابةً لحماسة فرديّة، أو غيرة شخصية كما يرى أبو المكارم بل إنّها [4]: " الحاجة الاجتماعيّة والفكريّة للأمة بأسرها "، خاصة أن اللحن كان له بوادر هينة زمن النبي – صلى الله عليه وسلم-، لكنّ الاستجابة لتأسيس علم جديد لم تكن مُلّحة في ذلك الوقت؛ لأنّ الدولة ما زالت ناشئة في طور البناء والتكوين .

ونشأة الدراسات اللغويّة – في رأي أبي المكارم- بدأت متناثرةً لحاجات دينية، وضرورات اجتماعيّة ناتجة عن الدين[5] تمثلت في نقل الأمم إلى القرآن، وهذا يتطلب قبل كل شيء توحيد النص القرآني الذي تمّ في عهد عثمان بن عفان سنة (53هــ) وبهذا فقد مهّد الطريق إلى ضبط النص القرآني ضبطاً دقيقاً، وهي الخطوة التي فتحت الباب أمام الدراسات النحويّة. وبهذا المنهج المتسلسل في دراسة نشأة النحو يظهر أبو المكارم خطلَ رواية ابن فارس الذي رأى[6]: " أنّ النحو في اللغة قديم، ثم أتت عليه الأيام، وقلَّ في أيدي الناس، حتى جاء أبو

(1) ذهب إلى هذا الرأي المستشرق فون كريمر (Von Kremer) انظر: الحضارة الإسلامية ومدى تأثرها بالمؤثرات الأجنبية، تعريب الدكتور: مصطفى طه بدر، دار الفكر العربي- القاهرة ،1947، ص90، وانظر: الحلواني، محمد خير، المفصل في تاريخ النحو، ص26.

(2) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر،(ت255ه)، البيان والتبيين، ط1، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل- بيروت، 1948، جــ1، ص368.

(3) انظر في ذلك: بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، جــ2، ص123. وانظر: أمين،أحمد(1933)، ضحى الإسلام، ط1، مكتبة النهضة المصرية – القاهرة ، جــ1، ص245.

(4) أبو المكارم، علي(1971)، تاريخ النحو العربي حتى القرن الثاني الهجري، ط1، القاهرة للطباعة الحديثة، ص35.

(5) أبو المكارم، علي، مدخل إلى تاريخ النحو العربي، ص49.

(6) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس(ت395ه)، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، ط1، تحقيق أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية – بيروت ، 1997، ص17.

الأسود فأحيا ما اندرس منه "، ويرتد هذا الموقف إلى فهم ابن فارس؛فقد كان يرى أن العلوم توقيفية من عند الله .

ولكن كيف يردّ أبو المكارم رواية ابن الأنباري التي تزعم أن النحو نشأ زمن عمر[1].

لقد ردّ أبو المكارم هذه الرواية من جوانب عدة مقتفيا منهج أهل الحديث القائم على نقد السند والمتن، فبين أن ابن الأنباري لا يذكر عمّن روى ولا ممن أخذ، وهو ممن لا يتحرزون ولا يحللون، وبين أن ذلك الراوي المجهول قد اختلطت عليه الأسماء، أو أن الرواية فيها شيء من الزيادة، وبين أنه ربما قصد بالنحو الطريقة أو الاتجاه [2].

وعليه، فإنّ العربية بدأت تنتقل من دائرة الإقليمية الخاصة بالعرب وحدهم، إلى العالمية لكونها لغة الدين الجديد الذي تقاطر الناس إلى الدخول فيه أفواجاً، فصارت لذلك عدميّة السيطرة على العربية [3] " مسألة اجتماعية تخلُّ بالمروءة، وقد تزري بصاحبها، لا سيما إذا كان من طبقة الخواص، وذوي الرياسات والجاه" ، لذلك غدت الفصاحة والبلاغة من ركائز الشخصيّة القياديّة ودعائمها القويّة في المجتمع، وإن غيابها فيه هجنة ووضاعة تودي بالشخص في بعض الأحيان إلى أن يكون بعيداً عن الجاه وصنع القرار.

---

(1) تلك الرواية التي دارت أحداثها بين عمر بن الخطاب زمن خلافته وأعرابي حول قراءة قوله تعالى في سورة براءة: (أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ). بجر كلمة رسوله، فصحح عمر للأعرابي الكلمة وهي بالرفع، وأمر ألا يقرأ القرآن إلا عالم باللغة، وأمر أبا الأسود بوضع النحو. انظر: الأنباري، أبو البركات، نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي– القاهرة،1998 ص19-20. وهي الرواية الوحيدة التي تنسب نشأة النحو إلى عمر.وانظر : الأسنوي ، الكوكب الدري ، ص17.

(2) أبو المكارم،علي ، مدخل إلى تاريخ النحو العربي، ص53.

(3) الأقطش، عبد الحميد، طليعة التفكير اللغوي العربي إلى نهاية صدر الإسلام ، ص192.

تطوّر التفكير النحوي

كان النحو – كما يذكر الشيخ محمد الطنطاوي[1]-: " يسيرُ بخطى فَسَيحةٍ تبشّر بالأمل القوي العاجل، حتى نضج ودنا جَناهُ، فتمَ في العصر الأموي من دون سائر العلوم اللسانية، وما استهل العصر العباسي إلا وهو يدرس دراسة واسعة النطاق في العراقيين (البصرة والكوفة)".

ولقد تلمّس الدكتور أبو المكارم المراحل التي اجتازها هذا العلم طبقاً لنواميس النشوء، فلاح له بعد إطالة النظر وإجالته وتبصُّره أنّ النحو مرّ بخمس مراحل حتى استوى علماً قائماً بذاته ولذاته: مرحلة النشأة والنمو، مرحلة التطور، ومرحلة النضج، ومرحلة التجمد، ومرحلة التحرك [2].

وتمثل هذه المراحل مجموعةً تاريخ النحو العربي، وقد أجملنا هذه المراحل وزمنها، وأهم سماتها، وأهمية كل مرحلة في هذا الجدول.

---

(1) الطنطاوي، محمد، نشأة النحو، ص35.

(2) أبو المكارم،علي(2006)، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ط1، دار غريب – القاهرة ، ص92-101.

وانظر: أبو المكارم،علي، مدخل إلى تاريخ النحو العربي، ص160-167.

جدول

المراحل [1]	مرحلة النشأة والنمو	مرحلة التطوّر	مرحلة النضج	مرحلة التجمّد	مرحلة التحرك
الزمن	امتدت هذه المرحلة من أبي الأسود الدؤلي حتى الخليل بن أحمد الفراهيدي	بدأت هذه المرحلة بالخليل ابن أحمد وانتهت بأبي بكر محمد بن سهيل السرّاج	بدأت من ابن السرّاج وانتهت بأبي البركات الأنباري	استمرت ما يقارب من سبعة قرون ونصف القرن	تمثلت في عصرنا الحديث، خاصة في مصر، وامتدت أكثر من نصف قرن
سمات هذه المراحل	- بدء المحاولات لاستكشاف الظواهر اللغوية وصياغة بعض القواعد. - ظهور المصنفات الصغيرة في النحو. - وضع بعض الأسس المنهجية.	- استقلال البحث النحوي واللغوي عن الدراسات القرآنية. - استوعب نحويّو هذه المرحلة الظواهر اللغوية دراسة وتقنيناً، وانتهوا من تحديدالمصطلحات. - ذيوع المؤلفات، وتعدد	- أضافت إلى النحو إضافات موضوعية تمثلت في التبويب الشكلي. - عني النحاة بعلم أصول النحو والمسائل الخلافية. - عنوا بتسجيل تاريخ النحو.	- الاجترار والتبعية. - لا يوجد إضافات حقيقية للمراحل السابقة. - ظل نحاة هذه المرحلة عاكفين على ما قدمه أسلافهم.	- إعادة النظر في التراث النحوي ومراجعته. - تصفية القواعد النحوية مما يشوبها.

(1) انظر: أبو المكارم، علي، المدخل إلى دراسة النحو العربي ، ص92-101، وانظر: أبو المكارم، علي، مدخل إلى تاريخ النحو العربي ،ص167-179.

المراحل [1]	مرحلة النشأة والنمو	مرحلة التطوّر	مرحلة النضج	مرحلة التجمّد	مرحلة التحرك
		مراكز البحث اللغوي.			
أهمية هذه المراحل	تمثل الباكورة في استكشاف الظواهر اللغوية والمتمثلة في نقط أبي الأسود للمصحف .	تعد من أخطر مراحل النحو العربي على الإطلاق وتكمن الخطورة في تأثر النحو العربي بمؤثرات أجنبيّة.	تعد هذه المرحلة من أخصب مراحل النحو العربي؛ لما خلفته من آثار كمية في النحو.	تأتي أهمية هذه المرحلة من الاستثناءات التي تمثلت في ثورة ابن مضاء القرطبي؛ إذ فتحت هذه الثورة باب المناقشة للأسس المنهجية للتراث النحوي .	

ولعلنا نقع على بعض الشبه في تقسيم أبي المكارم لأطوار النحو العربي تسلمنا إلى القول بأنّ أبا المكارم متأثر إلى حدٍ ما بتقسيم الشيخ محمد الطنطاوي لأطوار النحو؛ فقد قسمها الطنطاوي إلى أربع مراحل، هي(1): مرحلة الوضع والتكوين، والنشوء والنمو، والنضج والاكتمال، والترجيح والبسط، مع اختلافٍ يسيرٍ في عدد المراحل، والتسمية، والزمن، لا يخرجه عن التأثر بتقسيم الطنطاوي، وإن لم يكن لأبي المكارم فضل السبق والريادة في هذا التقسيم فإنّ له فضل الزيادة والإيضاح .

وقمينٌ بالذكر أن أبا المكارم لم يقف على هذه المراحل جميعها بالمعالجة والدراسة وإنما اكتفى بالمرحلتين الأوليتين؛ مرحلة (النشأة والنمو) ممثلة بأبي الأسود، وتلاميذه، وتلاميذ تلاميذه، ومرحلة (التطور والنضج) ممثلة بالخليل بن أحمد وحتى ابن السرّاج، بيد أن أبا المكارم لم يتناول في هذه المرحلة إلا الخليل مرجئاً الآخرين إلى دراسة أخرى أكثر إحاطةً وشمولاً تكون متممةً لهذه الدراسة ومكملة لها .

وقد عرضنا في سابق الصفحات جهود أبي الأسود، لذا فإن الحديث في مقبل الصفحات سينصبّ على تلاميذه، ومَن سار في ركبهم، واقتفى أثرهم، وانتهاءً بالخليل بن أحمد .

فعن أبي الأسود أخذ النحو مجموعةٌ من التلاميذ، ممن تنوعت مجالات اهتمامهم واتجاهاتهم، وتفاوتوا في أخذهم عن أبي الأسود بين مكثرٍ ومقل حتى اختلف فيهم الرواة والمؤرخون(2)، ولا ريب أن السبب وراء هذا الاختلاف هو ما عُرِف عن هؤلاء التلاميذ من نشاطٍ فكري(3)، والنشاط الفكري الذي اشتُهرَ به أبو الأسود، وورثوه عنه.

---

(1) الطنطاوي، محمد، نشأة النحو، ص40.

(2) هم عند ابن قاضي شهبة ثلاثة: أبو حرب بن أبي الأسود، ويحيى بن يعمر، وعبد الله بن يزيد (انظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص2) وهم عند السيرافي أربعة: يحيى بن يعمر، وعنبسة الفيل، وميمون الأقرن، ونصر بن عاصم (انظر: السيرافي، أخبار النحويين البصريين، ص17). وهم عند ابن الأنباري خمسة: يحيى بن يعمر، وعنبسة الفيل، وميمون الأقرن، ونصر بن عاصم، وعبد الرحمن بن هرمز (انظر: ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص22). وهم عند القفطي ثمانية: عطاء بن أبي الأسود، ويحيى ابن يعمر، وعنبسة بن معدان، وميمون الأقرن، ونصر بن عاصم، وعبد الرحمن بن هرمز، وأبو نوفل بن أبي عقرب، وقتادة بن دعامة السدوسي (القفطي، إنباه الرواة، جـ2، ص382).

(3) عُرِفَ عن قُتادة (ت 117هـ) أنّهُ كان راويةً عالماً بأنساب العرب وأيّامها، وذا علمٍ بالقرآن والحديث والفقه (القفطي،إنباه الرواة، جـ3، ص35) وكان ابن هرمز ذا علمٍ بالأنساب (ابن الأنباري،نزهة الألباء، ص18) وقد شُغِلَ أبو حربٍ بن أبي الأسود بالسياسة؛ إذ ولّاه الحجاجُ "جوخا" (القفطي،إنباه الرواة، جـ1، ص21).

وعليه فقد عدَّ أبو المكارم نصر بن عاصم [ت 89هـ] أكثر هذا الجيل شبهاً بأبي الأسود؛ إذ اهتم بالقرآن والعربية معاً، وتمّم ما بدأه معلمه من ضبط للمصحف، فوضع النقط أفراداً وأزواجاً (نقط الإعجام)، وخالف بين أماكنها بتوقيع بعضها فوق الحروف وبعضها تحت الحروف [1].

وظهر من هذا الجيل من حاول التقعيد لظواهر العربيّة، وبسط نحوها، وتعيين الأبواب، وقد مثّل هذه الرغبة تلميذان هما : عطاء بن أبي الأسود ، ويحيى بن يعمر [2].

كذلك ظهر لدينا اتجاهٌ تطبيقيٌّ يسعى إلى تطبيق ما يعرف من قواعد النحو على شعرِ الفرزدق، وتمثلت هذه المحاولة فيما رُوِيَ عن عنبسة الفيل مما أوقعه في شرك الفرزدق .

ويقرّ أبو المكارم أنّ تلاميذ أبي الأسود أضافوا إضافةً مهمة إلى النحو، تمثلت في استخدام المصطلحات بمعناها الفني، لا لدلالتها اللغوية، ودليله على هذا التطور المصطلحي تلك المناظرة التي جرت بين يحيى بن يعمر والحجاج بن يوسف عندما سأله الحجاج : هل تجدني ألحن [3] ؟ فقال : الأمير أفصح من ذلك، فقال : عزمت عليك لتخبرني! فقال يحيى: نعم ! فقال له : في أي شيء؟ فقال في كتاب الله تعالى ؛ فقال : ذلك أشنع؛ فقال : ففي أي شيء من كتاب الله تعالى ؟ قال: قرأت (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحبّ إليكم) فرفعت " أحبّ " وهو منصوب ".

وجاء استخدام يحيى بن يعمر لمصطلحي "مرفوع، ومنصوب" للدلالة على حركتي آخرِ كلمة (أحب). في حين أن أبا الأسود لمّا أراد أن يعبر عن هاتين الحركتين قال[4]:" إذا فتحت شفتيَّ... وإذا ضممتهما " فما كان منه إلا أن وصف حركة الشفتين دون أن يضع لهما اصطلاحاً .

وقد استطاع تلاميذ أبي الأسود أن يكملوا ما بدأه أستاذهم من ضبط، وأن يصلوا إلى نتائج محددة، وقد ظلَّ النحو في هذه الحقبة لصيقاً بعلوم العربية الأخرى، لا ينفصل عنها،

---

(1) أبو المكارم، علي، مدخل إلى تاريخ النحو العربي، ص86، وانظر: العسكري، أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد (ت382ه)، شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، ط1، تحقيق عبد العزيز أحمد ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي- مصر، ص13.

(2) القفطي، إنباه الرواة، جـ3، ص343.

(3) الأنباري ، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد(ت577ه)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، 1998 ، ص25.

(4) أبو المكارم، علي، مدخل إلى تاريخ النحو العربي، ص89.

يعوزه التنظيم والتبويب، فكان مجرد مسائل وملاحظات متفرقة لا يجمعها اتجاه تأليفي منظم(1).

ونلاحظ أنّ عناية أبي المكارم بالدراسة التطوريّة للنحّو وما انبنى عليها من نتائج صرفته عن التغلغل في دراسة الشخصيات النحويّة لهذه الفترة، فسعى إلى الترسيس للظواهر اللغوية، ومتابعة تطور النحو ومصطلحاته وَفْقَ الإطار الزمني، وهذا ما دفعه إلى متابعة إضافات هؤلاء التلاميذ دون إيلاء الجانب الإنساني عناية كافية.

ولا نكاد نصل إلى جيل ابن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117هـ)، وعيسى بن عمر الثقفي (ت 149هـ)، وأبي عمرو بن العلاء (ت 154هـ)،حتى نرى الدراسات النحوية واللغوية باتت أكثر تحديداً من ذي قبل، فقد نمت هذه الدراسات في ثلاثة مجالات متصلة؛ أولهما: محاولة تقعيد ظواهر اللغة، وثانيهما: - وهو أهمها- محاولة تلمس أصول(2) تنبني عليها هذه القواعد، وثالثهما: المحاولة الجادة لتسجيل ما أدركوه من ظواهر العربية (3).

وقد رافقت هذه الفترة انفصال بين دراسات القرآن وبحوث اللغة، فلم يعد الهدف من دراسة هذين النوعين واحداً، بل صارت اللغة – في ذاتها- هدفاً، وأصبحت دراسة تراكيبها ترمي إلى تقعيدها، كذلك أصبحت دراسة أصواتها ومفرداتها غاية اللغويين؛ ومعنى ذلك أن البحث النحوي غدا مستقلاً لا تعوقه ظواهر لا تتصل اتصالاً مباشراً بما يهدف إليه البحث النحوي (4).

ونلمسُ الحذر عند أبي المكارم في تناوله بعض مصطلحات هذا الجيل؛ لأنها لم تكن قد اتخذت مضمونها الفني بعد، ونمثّلُ لذلك بمصطلح "القياس"، فهذا المصطلح – كما يرى أبو

(1) الحلواني، محمد خير، المفصل في تاريخ النحو، ص132.

(2) كان عبد الله بن أبي إسحاق أكثر علماء هذا الجيل تأثيراً في هذا المجال؛ إذ:" كان أول من بعج النحو ومدّ القياس والعلل". كان اسم أبيه زيد بن الحارث، إلا أن كنيته غلبت عليه حتى شُهِرَ بها ولده فقيل: ابن أبي إسحاق الحضرمي مولى آل الحضرمي، الذين كانوا هم أنفسهم حلفاء لبني عبد شمس بن عبد مناف". انظر في ذلك: السيرافي، أخبار النحويين البصريين، ص20. و اللغوي، أبو الطيب، مراتب النحويين ص12.

(3) أبو المكارم، علي، مدخل إلى تاريخ النحو العربي، ص89.

(4) المصدر نفسه، ص91.

المكارم- لا يدل على العملية الشكلية التي يتم فيها إلحاق نص بآخر لما بينهما من شبه، وهو القياس الشكلي، بل يُقصدُ به ضرورة الخضوع لما يطرد من قواعد النحو(1).

وبهذا المفهوم للقياس يصبح المقيس ما ننشئه من نصوص لغويّة، والمقيس عليه ليس كلام العرب، بل ما اطرد عن هذا الكلام وانقاس حتى أصبح قاعدة ، وقد استدّل أبو المكارم على صحة هذا الرأي بالمناظرة التي جرت بين ابن أبي إسحاق والفرزدق عندما مدح يزيد بن عبد الملك، فقال(2) :

مستقبلينَ شمالَ الشّأمِ تضربُـــــنا بِحاصِبٍ كَنَــديفِ القطــنِ منثــورِ

على عمائِمنا يُلقــــى وأرحلنـــــا على زواحفَ تُزْجي مُخُّهــا ريــرِ

فاعترض عليه عبد الله بن أبي إسحاق قائلاً(3): "أسأت؛ إنما هي (ريرُ)، وكذلك قياس النحو في هذا الموضوع ".

وفي ظننا أن ما ذهب إليه أبو المكارم أقرب إلى الصواب؛ لما بين كلام العرب وقواعد النحو من كبير فرق؛ إذ في كلام العرب ألوان من الاختلاف والتباين لانتسابه إلى أكثر من مستوى لغوي، والقياس على هذا المستوى لا يطرد ولا ينقاس، لذلك وجب القياس على القاعدة النحويّة التي استنخلت من المستوى اللغوي الموحّد .

وهذا المنهج القائم على قياس النحو على مستوى لغوي واحد هو ما حدا بأبي المكارم إلى تخطئة بعض معاصري ابن أبي إسحاق كأبي عمرو بن العلاء ممن لجأوا إلى التأويل والتعليل لتصحيح ما يخالف القاعدة النحويّة، ورأى أن ما قادهم إلى ذلك هو مجاملة ذوي

---

(1) أبو المكارم، علي، مدخل إلى تاريخ النحو العربي ، ص 92-93. وقد ذَهَبَ بعض الدارسين المحدثين أمثال مصطفى السقا، ومحمود شاكر إلى أنّ قياس ابن أبي إسحاق هو ما صار عليه عند متأخري النحاة والفقهاء، من حمل فرعٍ على أصل لعلّة جامعة بينهما – كما نقل عنهم الدكتور محمد خير الحلواني في كتابه (المفصل في تاريخ النحو) جــ1، ص145. وربما ساقهم إلى هذا الفهم ما ورد عن ابن سلام في قوله عن ابن أبي إسحاق: "وكان أول من بعج النحو ومدّ القياس والعلل" (انظر:ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، جــ1، ص14) والحقُّ أن ابن سلام أراد من القياس (القاعدة النحوية) أي أن الحضرمي يمدُّ حكمَ القاعدة، ويجعله مطّرداً.

(2) الأبيات من قصيدة مدح بها يزيد بن عبد الملك وهجا بها يزيد بن المهلب، والشمال: الريح المعلومة، والحاجب: الريح التي تثير الحصباء، والزواحف: جمع زاحفة: الإبل التي أعيت فجرت فراسنها، وتزجي: تساق، ورير: فاسد ذائب من الهزل.

(3) ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، ص15-16. و أبو المكارم،علي، مدخل إلى تاريخ النحو العربي، ص92.

السلطان، والعصبية بين العرب والموالي، ورأى أن منهج ابن أبي إسحاق في التقعيد النحوي هو الأقرب إلى الصواب [1].

ولكننا لا نتفق مع ما ذهب إليه الدكتور أبو المكارم؛ فقد عُرف عن ابن أبي إسحاق أنّه يلتمسُ الحيلة في توجيه ما يخالف قياس اللغة، فقد رُوي عن الفرزدق عندما بلغه أنّ الناسَ ينسبون الإقواء إلى بيتٍ من أبياته أنه قال[2]: " أين هذا الذي يجرّ في المسجد خُصْيَيهِ ولا يصلّحه؟ " يعني ابن أبي إسحاق، وقد جاءت الرواية بصيغةٍ أخرى، وهي: "ما بال هذا الذي يجر خصييه إلى المسجد لا يجعل له بحيلته وجهاً " .

وربما استلهم أبو المكارم هذه الموازنة بين منهج ابن أبي إسحاق ومنهج أبي عمرو بن العلاء من قولة ابن سلام [3]: "وكان ابن أبي إسحاق أشدَّ تجريداً للقياس، وكان أبو عمرو أوسعَ علماً بكلام العرب ولغاتها ".

والحق أنّ أبا المكارم لم يقف طويلاً على جهود أبي عمرو بن العلاء. ولم يعمد إلى سَبْرَ منهجه في النحو، وأصوله التي ارتضاها بل اكتفى بذكر مثالين عمد فيهما أبو عمرو بن العلاء إلى التأويل والتعليل لنرى أبا المكارم بعد ذلك يصدر حكمه بوقوع الدراسات النحوية في هذه الفترة الباكرة بخطأين، هما [4]: الخلط بين مستويات الكلام، و: استخدام التأويل لتصحيح ما يخالف قواعد النحو من نصوص، ونزعم أن هذا استقراء ناقص أوقع أبا المكارم في وهدة التسرع في إصدار الأحكام دون إحاطة شاملة لجهود أبي عمرو بن العلاء.

وقد استأثرت البصرة بعلم النحو زهاء مائة عام، فكانت الطبقة الأولى الكوفية يقابلها الطبقة الثالثة البصريّة، وكان الدرس النحوي في الكوفة تالياً له في البصرة، حتى إن الكسائي - إمام الكوفيين في العربية - خرج إلى البصرة، وأخذ النحو عن الخليل ويونس[5].

وفي محاولة ترسيسية لنشأة الدراسات اللغويّة في الكوفة نرى أبا المكارم يقدّم لنا شخصية

---

(1) أبو المكارم، علي، مدخل إلى تاريخ النحو العربي، ص93.

(2) ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، ص16، وانظر: المرزباني، أبو عبيد الله محمد بن عمران(ت384ه) ،الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، ط2، تحقيق محب الدين الخطيب ، المطبعة السلفية- القاهرة ، 1965، ص91.

(3) ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، ص14..

(4) أبو المكارم، علي، مدخل إلى تاريخ النحو العربي، ص94.

(5) ابن لأنباري، نزهة الألباء، ص67.

ربما صمتت عن ذكرها كثيرٌ من كتب تاريخ النحو تمثلت في أبي معاوية [1] شيبان بن عبد الرحمن التميمي النحوي (ت 164 أو 170هـ) ومن تتلمذ عليه من نحاة الكوفة كمعاذ بن مسلم الهراء، الذي أخذ عنه ابن أخيه أبو جعفر محمد بن الحسين بن أبي سارة الدؤلي، وأبو الحسن علي بن حمزة الكسائي [2].

وهنا بدأ نور المدرسة الكوفية يبزغ، بيد أن نحاتها لم يتخذوا من النحو منطلقاً لهم بل ظهر اتجاه جديد في دراسة اللغة يُعنى بدراسة الصيغ والتصريف، وقد عدَّ أبو المكارم معاذاً الهراء رائد الدراسات الصرفية، قاده إلى هذا الإقرار مناظرة جرت بين معاذ وبعض النحويين، خصوصا أبا مسلم الذي سمع معاذاً يسأل رجلاً [3]: كيف تقول من " نؤزهم أزّاً " يا فاعل افعل؟ وصلها بيا فاعل أفعل من " إذا الموؤودةُ سُئِلت". فأجاب الرجل معاذاً.

ولا ريب أنّ هذه المناظرة تشي باستقرار في القواعد الصرفية؛ إذ تحتاج إلى معرفة بالميزان الصرفي، والحروف الأصليّة والزائدة، وإحاطة بقضايا القلب والإبدال، وهذا ما دفع أبا المكارم إلى القول بأن [4] :" معاذاً لا بدّ أن يكون قد تخصص في عمره الطويل - الذي بلغ المائة - بدراسة المفردات وتقلباتها"، ولا جَرَم أنّ ما يرجّحُ رأيَ أبي المكارم لدينا هو شعور الكوفيين بالتأخّر في الدراسات النحويّة، وهذا بطبيعةِ الحال دفعهم إلى تعويض ما لحقهم من قصورٍ في النحو مقارنةً بنظرائهم البصريين الذين سبقوهم بقرنٍ من الزمان، فراغوا إلى التأليف في الاشتقاق، وهو الطريق الذي ينأى بهم عن وصفهم بالتابعين في الدرس النحوي، بل يسبغُ عليهم الريادة في الدرس الصرفي، ويجعلهم في مصافّ البصريين .

---

(1) كان من علماء الكوفة الذين يشتغلون بالقراءة والحديث والنحو، وكان ثقة في كل شيء، انتقل من البصرة إلى الكوفة، وتوفي في بغداد، (انظر:ابن العماد، شهاب الدين عبد الحي بن أحمد الحنبلي(ت1089)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دط ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية- بيروت ،1998 ، جـ1، ص418)، و(الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد(ت1396)،الأعلام، ط5، دار العلم للملايين - بيروت ،1980، جـ3، ص180)، و(العسقلاني ،أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي= ابن حجر(ت852ه) ،تهذيب التهذيب، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر – بيروت،1984، جـ4، ص326).

(2) أبو المكارم، علي، مدخل إلى تاريخ النحو العربي، ص98 -101.

(3) المصدر نفسه، ص99، وانظر: القفطي، إنباه الرواة، جـ3، ص293، والزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص136-137. والجواب عن هذه المسألة هو (يا آزِّ أزِّ) أو (أزُّ) أو (أوزُزْ) ويا وائِد إدْ.

(4) المصدر نفسه، ص103.

أما المرحلة الثانية من مراحل تطور التفكير النحوي فتتمثل بالخليل بن أحمد (ت 175هـ) وجيل تلاه، وقد أطلق أبو المكارم على هذه المرحلة "مرحلة التطور" و" مرحلة استقرار الأفكار" [1].

وفي هذه المرحلة استطاع البحث النحوي أن يلحظ إلى جوار ظاهرة الإعراب ظاهرتين أخريين كما بين أبو المكارم، هما: ظاهرة الترتيب بين أجزاء التركيب اللغوي، وظاهرة التطابق بين أجزاء الكلام، وثانيهما: أنّ النحاة في هذه المرحلة لم يقفوا عند التقعيد للظواهر اللغويّة، وإنما امتدّ جهدهم إلى تفسير هذه الظواهر أو بعضها [2].

ويعنينا من هذا موقف أبي المكارم من جهود الخليل في التأليف النحوي؛ فقد نفى أبو المكارم ما للخليل من دور في التأليف النحوي، ولم يُسلِم بأن الخليل هو المؤسس الحقيقي لعلم النحو العربي .

وربما كان دورُ الخليل في النحوِ من الموضوعات التي اتفق عليها جلُّ الدارسين حتى قيل[3]: "إن الإجماع منعقدٌ على أنّه لم يكن أحد أعلمَ بالنحو من الخليل". وفي الموضوع ذاته جزم بروكلمان أنّ الخليل [4]: "هو المؤسس الحقيقي لعلم النحو العربي".

أمّا أبو المكارم فقد أقرَّ ما للخليل من كتبٍ في الموسيقى، والعروض، بيد أنه وقف موقفاً حَذِراً من كتبه في اللغة والنّحو؛ فذهب إلى أنّ الخليل وضع خطة كتاب "العين"، ووضع نموذجاً لتطبيق هذه الخطة، ثم توفي الخليل فأكمله بعض تلاميذه [5].

وهذا من الآراء المكرورة والمنثورة في كتب الدارسين، وليس لأبي المكارم فيه فضل السَّبقِ والريادة [6].

---

(1) المصدر نفسه، ص123-124.

(2) أبو المكارم، علي، مدخل إلى تاريخ النحو العربي ، ص123-124.

(3) ابن العماد، عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري(ت1089ه)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق عبد القادر محمود الأرنؤوط، دار ابن كثير – دمشق، 1993، جـ1، ص277.

(4) بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، جـ2، ص131.

(5) أبو المكارم، علي، مدخل إلى تاريخ النحو العربي، ص108.

(6) اللغوي، أبو الطيب، مراتب النحويين ، ص30-30. وانظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، جـ2، ص17. والقفطي، إنباه الرواة، ص343. والسيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911ه)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، 1998، جـ1،ص61-66.

أما كتبه في النّحو فقد ذكر له ابن خلكان[1] كتاباً في "العوامل"، ونسب إليه ياقوت [2] كتاباً سماه "الجمل" ، إلا أنّ أبا المكارم يردُّ هذه النسبة متكئاً في ذلك على منهجين :

أوّلهما: نقض الرواية بروايةٍ تقابلها؛ ويبدو ذلك في كتاب " العوامل" الذي انفرد ابن خلكان بنسبته إلى الخليل، فردّ عليه أبو المكارم برواية القفطي التي تنصّ على أنّه[3]: "منحولٌ عليه". كذلك يردّ على رواية ياقوت الذي نسب كتاب "الجمل" للخليل برواية ابن مسعدة الذي ذكر[4]: "إنه من تصانيف ابن شقير".

ثانيا: نقد مقدمة كتاب "الجمل" التي تحمل دلائل نسبة الكتاب إلى غير الخليل؛ فقد جاء في مقدمة الكتاب ما نصّه [5]: "هذا كتاب فيه جملة الإعراب، إذ كان جميع النحو في الرفع والنصب والجر والجزم، وقد ألّفنا هذا الكتاب وذكرنا فيه جمل وجوه الرفع والنصب والجر والجزم، وجمل الألفات واللامات والهاءات والتاءات والواوات... وبيّنا كل معنى في بابه باحتجاجٍ من القرآن وشواهد الشعر، فمن عرف هذه الوجوه بعد نظره فيما صنّفناه من مختصر النحو قبل هذا يستغني عن كثير من كتب النحو".

وقد جاء نفي أبي المكارم نسبة كتاب "الجمل" للخليل من عدّةِ وجوه نجملها بالآتي :

أولا: أن الكتب في عصر الخليل وتلاميذه تخلو من المقدمات.

ثانيا: تنصّ مقدمة الكتاب على أنّ الخليل قد ألف قبله مختصراً في النحو، ولم يُنسب إلى الخليل تأليف مختصر في النحو.

ثالثا: تذكر المقدمة أنّ من فوائد الكتابين أنّ قارئهما يستغني بهما عن كثيرٍ من كتبِ النحو، وهذا يعني كثرة المؤلفات النحويّة، ثم رغبة المؤلف بتبسيط النحو، وهذا يخالف عصر الخليل الذي لم تكثر فيه المؤلفات، وأن الرغبة في تيسير القواعد النحوية لم تلح على العلماء زمن الخليل، بل في مرحلة تلت زمن الخليل [6].

---

(1) ابن خلكان، وفيات الأعيان، جــ2، ص17.

(2) الحموي، ياقوت، معجم الأدباء، جــ3، ص11.

(3) القفطي،إنباه الرواه، جــ1، ص346؛ وانظر: أبو المكارم، علي، مدخل إلى تاريخ النحو، ص109.

(4) الحموي، ياقوت، معجم الأدباء، جــ3، ص11.

(5) نقلاً عن كتاب: مدخل إلى تاريخ النحو العربي، علي أبو المكارم، ص101-109، وانظر تفصيل ذلك في كتاب " المفصل في تاريخ النحو" محمد خير الحلواني ، جــ1، ص258-262،.

(6) أبو المكارم، علي، مدخل إلى دراسة النحو العربي، ص112.

إضافة إلى ما تقدم ذكره فإن علم الخليل كان يعتمد على السماع والمشافهة لا على التدوين؛ فقد قيل لسيبويه [1]: "هل رأيت مع الخليل كتباً يملي عليك منها ؟ فأجاب: لم أجد معه كتباً إلا عشرين رطلاً فيها بخط دقيق ما سمعته من لغات العرب ". لذلك فإن السماع لا التأليف كان وسيلة النقل عن الخليل، وكذلك صمت تلاميذ الخليل عن ذكر كتبٍ له في النحو.

وعلى الرغم من ميل أبي المكارم إلى أنّ الخليل لم يؤلف في النحو إلا أنه يُقرّ بأنّ الخليل[2]: " استطاع أن يبلورَ اتجاهات البحث النحوي، وأن يخطّ له مناهجه، واستطاع أن يؤلف بين شتات المناهج، وأن يجعل من الأصول المحددة القاصرة خطوطاً واضحةً استطاعت أن تلبي حاجة المادة المتطورة إلى المنهج العلمي".

كذلك يرى أبو المكارم أن تأثير الخليل لم يكن قصراً على تلاميذه البصريين وحدهم - كما ذهب بعض النحويين-[3] بل تجاوز تأثير الخليل البصريين إلى النحاة جميعاً؛ لأنه تأثيرٌ في المنهج .

وهذا يقودنا إلى الحديث عن موضوعٍ تالٍ وهو "المدارس النحويّة" ورأي أبي المكارم فيها، ولكن قبل الشروع في ذلك لا بدّ لنا أن نسجلَ بداية أنّ منهجيّة أبي المكارم- التي تناول بها دراسة التاريخ النحوي - تشي بتناقض بين منهجيّة الكتاب المقررة ومضمون الكتاب؛ ففي مقدمة كتاب (مدخل إلى تاريخ النحو العربي) سجّل أبو المكارم المنهجية التي ارتضاها لهذه الدراسة، فقال[4]:" والخطة الكاملة لهذا الكتاب هي إعادة دراسة تاريخ النحو العربي منذ نشأته حتى العصر الحديث، وهي تتناول مدارسه، ومناهجه، وأعلامه، ومؤلفاته ".

بيد أننا لا نقعُ على توافقٍ بين المنهجيّة المنشودة وواقع الدراسة التي تناولت نزراً يسيراً من الخطة المأمولة، وإن احتاط أبو المكارم من الوقوع في وهدة التناقض فأردف فيما بعد بأنه: ليس ميسوراً في ظل هذه الخطة أن يصدر الكتاب دفعة واحدة، بل سيصدر على شكل أجزاء متتابعة، إلا أننا نحكم على الكتاب الصادر الذي بين أيدينا؛ إذ لا نراه أحاط بتاريخ النحو بالدراسة، والتفصيل، والترجمة، وقد غلب عليه طابع منهج أهل الحديث في عرض الروايات، ومناقشتها سنداً أو متناً، والخروج منها بما يراه المؤلف صوابا. فهو بحث في منهج النحاة أكثر منه في تاريخ النحو.

---

(1) العسقلاني، تهذيب التهذيب، جـــ3، ص142.

(2) أبو المكارم، علي، مدخل إلى تاريخ النحو العربي، ص112.

(3) السيرافي، أخبار النحويين البصريين، 30-31، وابن الأنباري، نزهة الألباء، ص54-59، والزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص43-47.

(4) أبو المكارم، علي، مدخل إلى تاريخ النحو العربي، ص112.

رأي الدكتور أبي المكارم في المدارس النحوية

يُعدّ موضوع المدارس النحويّة من الموضوعات الشائكة المتشعبة التي اختلف الدارسون فيها بين مثبتٍ لها ومنكر(1)، وقد تضاربت فيها الأقوال وتعددت المذاهب والآراء، حتى غدا التسليم إلى رأي ضربًا من الترجيح الذي لا يرقى إلى درجة اليقين، وقد ألفت في هذا الموضوع كتبٌ كثيرةٌ ودراسات متنوعة (2).

ومن أظهر الموضوعات التي دبّ فيها الخلاف حول المدارس، تحديد مصطلح المدرسة، والأسس التي انبنت عليها التسمية، وأسباب الخلاف، وتعدد المدارس، وأصول كل مدرسة.

وقد ذهب أبو المكارم إلى أن تعدد مراكز البحث النحوي لا يعني بالضرورة تعدد المدارس بمعناها العلمي والمنهجي، وقد استدلّ على ذلك بأن انتقال المنهج النحوي من البصرة إلى الكوفة كان بواسطة الكوفيين أنفسهم ممن تتلمذوا على أيدي البصريين، وأن انتقال الأفكار النحوية إلى مصر والأندلس قد أسهم فيه إلى حدٍ كبير تلاميذ الكسائي(3).

كذلك ذهب إلى فساد تلك الفكرة التي شغلت كثيراً من الدارسين في النحو العربي - قدامى ومحدثين- وهي فكرة (وجود مدارس نحويّة تتميز كلٌّ منها بأسلوبها الخاص ومنهجها الذاتي)، فكان من بين النتائج التي انتهى إليها أبو المكارم في كتابه (أصول التفكير النحوي) ما نصّه (4): " ومن ثم كان من بين النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة تزييف دعوى تعدد المدارس النحويّة بمقابلة صور التوافق والاختلاف بين كل مجموعة نحويّة وأخرى بمظاهر

---

(1) ممن أنكر تعدد المدارس النحويّة،السامرائي،إبراهيم (1987)، المدارس النحوية، أسطورة وواقع، دار الفكر- القاهرة، ص45-46،خليل،حلمي، العربيّة وعلم اللغة البنيوي، ص30، الأفغاني،سعيد، ،من تاريخ النحو، ص76.

(2) ممن ألّف في المدارس النحوية: الدكتور شوقي ضيف، (المدارس النحويّة)، والدكتور عبد الرحمن السيد، (مدرسة البصرة النحويّة ونشأتها وتطورها)، والدكتور مهدي المخزومي، (مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو)، والدكتور عبد العال سالم مكرم، (المدارس النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة)، والدكتور محمود حسني مغالسة،(المدرسة البغدادية)، والدكتورة خديجة الحديثي، (المدارس النحوية).

(3) أبو المكارم، علي، مدخل إلى تاريخ النحو العربي، ص120-126؛ وانظر: أبو المكارم، علي، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص94.

(4) أبو المكارم، علي(2006)، أصول التفكير النحوي، ط1، دار غريب – القاهرة ، ص316.

التوافق والاختلاف بين أفراد المجموعة الواحدة، وهو ما أكّد آخر الأمر وحدة الأصول العامة في التفكير النحوي على اختلاف تجمعاته أو مدارسه ".

وربما فات أستاذنا أبو المكارم أن النحاة بادئ الأمر كانوا يسعون إلى تطوير النحو والنهوض به، دونما ضغائن وأحقاد وإحن، بيد أن روح التنافس الشريف- كما يذكر الدكتور محمود مغالسة [(1)] - داخلها شيء من الغثاثة وشيء من مخلفات التعلق بمجريات الحياة على حساب النحو وحقائقه.

ويضاف إلى روح التنافس النزعة السياسيّة التي كان لها أثرٌ كبيرٌ في بَذرِ عوامل التفرقة بين البلدين - البصرة والكوفة – وقد ذكر الشيخ محمد الطنطاوي [(2)] أن المنافسة العلميّة لم تبدأ إلا بعد أن عمل الخلاف بينهما عمله، ووضعت السدود الحصينة التي تحول دون الوفاق بينهما، وتسلطت الأثرة عليهما وعلى هذا فقد كانت السياسة وراء تأجج آراء العصبيّة، واستعار شواظّها بين الفريقين، خاصة أن كثيراً من المناظرات كانت تدور رحاها في بلاط الخلفاء الذين كان لحضورهم أثر في غلبة أحد الطرفين .

أما فيما يتعلق بمصطلح "المدرسة" فقد اصطلح بدلاً منه "التجمعات المدنية في البحث النحوي" أو "التجمعات النحويّة"؛ إذ وجود تجمعات نحوية في البصرة والكوفة ثم بغداد ومصر والأندلس لا يسلم عند أبي المكارم بضرورة القول بتعدد مناهج هذه التجمعات، بل يذهب إلى أنّ اختلاف الآراء بين أصحاب هذه الاتجاهات لا ينبغي أن يؤدي إلى الاعتراف بتنوع مناهجها وتغايرها، ويعزو هذا الاختلاف إلى تنوع أساليب التطبيق لنظرية واحدة أو اختلاف في المادة المحصلة [(3)].

وقد انتهى إلى الإقرار بأنّه [(4)]: " ليس ثمة مدارس – بالمعنى الذي يقطع بوجود منهج متميّز لكل منها- في النحو، وإنّما هناك تجمعات مدنيّة، وهذه التجمعات تتحرك في إطارات متشابهة، وتطبق أصولاً واحدةً، وإن اختلفت فيما بينها في بعض الجزئيات فإنّه اختلاف لا ينفي عنها وحدة المنهج واتفاق الأصول".

---

(1) مغالسة ، محمود حسني(1980)، التنافس وأثره على النحو والنحاة، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عمان، س3، ع9-10، ص7-8.

(2) الطنطاوي، محمد، نشأة النحو ، ص124.

(3) أبو المكارم، علي، مدخل إلى تاريخ النحو العربي، ص121؛ وانظر: أبو المكارم، علي، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص94.

(4) أبو المكارم، علي(1975)، تقويم الفكر النحوي، ط1، دار الثقافة- بيروت، ص244.

وإيثار أبي المكارم استخدام "التجمعات النحويّة" بدلاً من "المدارس النحوية" كان انطلاقاً من يقينه بأنّ أهم العوامل المؤثرة في تكوين مدرسة علمية تقوم على ثلاثة أمور(1):

أولا: تحديد الإطارات الفكريّة، والأسس المنهجية للمدرسة العلمية.

ثانيا: تمايز هذه الإطارات والأسس عما هو موجود في الواقع أو التاريخ للمدرسة الأخرى.

ثالثا: الانتشار والاستمرار النسبيين .

ويبدو أن "الرابط الفكري" في التجمعات النحويّة مطلب رئيس للاعتراف بوجود مدارس في النحو؛ فقد عرّف أحمد مختار عمر المدارس النحويّة بقوله (2): "جماعة من النحاة يربط بينهم رابط من وحدة الفكر والمناهج في دراسة النحو". وكذلك عرّف أحمد مكي الأنصاري المدارس النحوية بقوله (3): " اتجاه له خصائص مميزة ينادي بها فرد أو جماعة من الناس ثم يعتنقها آخرون".

وعن الفروق المأثورة عن نحاة البصرة والكوفة، فقد رأى أبو المكارم أنّها مجرد فروق محصورة في إطار التفاصيل؛ أي نطاق التطبيق الخاص أو الجزئي للمنهج الواحد الكلي .

وقمين بالذكر أن أبا المكارم قد تناول الأصول النحوية بالدراسة والتحليل بعيدا عن فكرة تعدد المدارس النحوية ، ولم يلتفت إلى إمكان تعدد الفوارق المنهجية بين المدارس، وهذا في رأينا أوقعه في شرك التعميم الجائر ، وهو ما سنعرج عليه في مقبل الصفحات .

---

(1) أبو المكارم، علي، مدخل إلى تاريخ النحو العربي،ص169.

(2) عمر، أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب ، ص99.

(3) الأنصاري، أحمد مكي(1964)، أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية – القاهرة ، ص87.

أصالة النّحو العربي

ذهب بعضُ المستشرقين والدّارسين العرب إلى أنّ نشأة النّحو العربي لم تكن وليدة البنية الثقافيّة للبيئة العربيّة وحدها، وليست نتاجاً خالصاً للثقافة العربيّة في ذاتها، وإنما هي ثمرة شجرةٍ تمتدُّ جذورها في ثقافات أخرى غير عربيّة، وقد تمثلت في السريان واليونان والهنود، حتى أُفردت في هذا الموضوع كتبٌ تناولت النَّحوَين العربي والأجنبي بشيء من الدراسة والمقارنة (1).

ويُلاحظُ أنّ أغلبَ من ذهب إلى تأثُّر النحو العربي بغيره من نحو الأمم قد اتّخذ من السَّبق الزمني، أو التجاور المكاني أو التشابه الجزئي دليلا يثبت به صحة زعمه (2).

وقد كان للدكتور أبي المكارم وقفةٌ عند هذا الموضوع من خلال كتابين، (مدخل إلى تاريخ النحو العربي)، إذ يعرض في هذا الكتاب نشأة النحو العربي، وتطوّره، ويناقش مدى تأثره بغيره، أما الكتاب الثاني فهو (تقويم الفكر النّحوي) الذي جاء في بابين، حاول أن يقدّم في الباب الأوّل تقويماً شاملاً للفكر العربي عامة، والنحوي خاصّة، بغية الوقوف على أصالة هذا الفكر، ومدى التعالق بين الثقافة العربيّة وغيرها نتيجة الاتصال والاختلاط والترجمة، وقد حاول التأسيس لدراسة أصالة النحو العربي بأرضيّةٍ صلبةٍ يتكئ عليها، وينطلق منها، فعمد إلى دراسة أصالة الفكر العربي عامة كمدخلٍ يلج من خلاله إلى القضيّة الرئيسة، وألقى الضوء على العلاقات التاريخيّة والاقتصادية والدينية والفكرية بين العرب وغيرهم قبيل الإسلام ليقف على حجم التعالق بين الثقافات، فتناول الموضوع بدراسة متأنية تكاد تبرأ من العصبيّة والسطحيّة معاً، يتغيّا من وراء ذلك تجسيد الحقيقة وحدها (3).

وقد انتهى أبو المكارم إلى جملة من النتائج بالغة الأهمية، أظهرها (4) :

---

(1) ممن تناول موضوع الدراسات اللغوية عند الهنود واليونان والمصريين القدماء (الأقباط) والسريان والعبرانيين والصينيين الدكتور أحمد مختار عمر في كتابين، أحدهما: (البحث اللغوي عند الهنود)، الصادر عام 1972، وكتاب (البحث اللغوي عند العرب)، الصادر عام 1971، وقد أظهر في هذين الكتابين أهم الأعمال التي قدّمها العرب وغيرهم، وأشهر أعلامهم، وأظهر وجود أعمال نحوية عند الهنود يرجع تاريخها إلى (600-700ق.م)، وهي متمثلة في كتاب (بانيني) في النحو ويطلق عليه اسم (الأقسام الثمانية) (Ashtadnyayi) انظر في ذلك: أحمد مختار عمر،(البحث اللغوي عند العرب)، و (البحث اللغوي عند الهنود)، ص42 و74.

(2) زيدان، جرجي(1957)، تاريخ آداب اللغة العربيّة، دار الهلال – القاهرة ،جـ1، ص251.

(3) أبو المكارم، علي، تقويم الفكر النحوي ، ص14-19.

(4) المصدر نفسه ، ص26-27.

أولاً: أنّ الاتصال بين المجتمع العربي أو مجتمع شبه الجزيرة العربيّة –على وجه العموم- وبين المجتمعات الأجنبيّة موجود، ويتفاوت هذا الاتصال قوةً وضعفا تبعاً لمدى قرب المسافة أو بعدها.

ثانياً: أن الاتصال بين الفكر العربي والأفكار الأجنبية موجود أيضا، ولكنّه محدود يمكن أن تدرك آثاره في بعض النظريات ثم في كثير من الكلمات اللغويّة، ويبدو أن النظريات التي أفاد منها العرب تتصل اتصالاً مباشراً بطبيعة البيئة التي يعيشون فيها، وما تفرضه من احتياجات ملحة، فمعظم ما نقلوه من الأفكار يتّصل بالفلك والطب والبيطرة، وكذلك فيما يتعلق بالنشاط اللغوي فإنّ تأثره بالعلاقات الأجنبيّة محصور في إطار الكلمات التي تحتاج إليها البيئة الصحراويّة.

ثالثاً: أنّ العلاقة بين الفكر العربي والأفكار الأجنبيّة في هذه المرحلة - يعني ما قبل الإسلام- لا تتسم بطابع التبعية وإنّما تتصف بأصالة التناول .

أما مرحلة الإسلام فقد بدأت المحاولات تظهر للوقوف على الدعائم الفكريّة والعقديّة للنظم الاجتماعيّة التي حلّ الإسلام محلها عن طريق الترجمة، وقد انتهى بعد ضميمة الحقائق التي سردها إلى نتيجة غايةٍ في الأهمية وهي(1) :" أنّ العلوم المختلفة التي تفرّع إليها الفكر العربي قد نشأت نشأةً إسلاميّة خالصةً " ، إذ إنّها قد وضعت أسسها وتحددت معالمها في العصر الأموي، وهذا العصر لم يشهد اتصالاً ثقافيّا واسعا بين العربيّة وغيرها، ولم يتحقق هذا الاتصال إلا في العصر العباسي، وبهذا يثبت أصالة العلوم الإسلاميّة في نشأتها ومادّتها.
ولا نكاد نصل إلى العصر العباسي حتى نرى ثمار التلاقح بين الثقافات نتيجة الترجمة بين اللغات.

وبعد أن فرغ أبو المكارم من دراسة الفكر العربي عامة، ومدى اتصاله بالثقافات الأجنبيّة، ومدى التعالق بين الثقافات نفذ إلى دراسة الفكر النحوي خاصة، وقد بيّن أنّ البحث النحوي – منذ نشأته الباكرة - كان يصوّر إلى حدّ كبير اتجاهات المنهج الإسلامي، ويتبع إلى مدى بعيد أساليبه، وقد سجّل حقيقتين مهمتين :

الأولى : أنّ النحو العربي كان من آخر العلوم اللغوية تأثراً بالمنطق اليوناني وجوانبه الميتافيزيقية في منهجه؛ فقد سبق النحاةَ والمهتمين بالنشاط اللغوي إلى التأثر بالفكر الإغريقي علماءُ البلاغة والأدب والنقد (2).

(1) أبو المكارم، علي، تقويم الفكر النحوي ، ص34.
(2) المصدر نفسه ، ص66-67.

الثانية : أنّ النحو العربي لم يتأخّر تأثره منهجيّاً بالبحوث الفلسفيّة والمنطقية الإغريقيّة عند غيره من العلوم اللغوية فحسب، بل ظل فترة طويلة بمنأى عن هذه البحوث في تفاصيله وجزئياته أيضاً [(1)]. وأوّل ما يطالعنا في قضيّة التأثر والتأثير :

- **النحو السرّياني:**

فقد ذهب بعض الدارسين إلى أنّ النحو العربي قد تأثّر – في نشأته- بالنحو السرياني، ورأوا أنّ أبا الأسود الدؤلي اتخذ من بيئة العراق موطناً، وكان فيها والياً وزعيماً دينيّاً، وقد كانت بيئة العراق قبل الفتح الإسلامي آهلةً بالعلماء السريان واللغة السريانيّة، وأنّ اللغة العربيّة قد تعرضت لمظاهر متشابهة لما تعرضت له السريانية مثل انتشار اللحن، والخوف من امتداده إلى الكتاب المقدّس، فعمد السريان إلى وضع ضوابط شكل كتابهم المقدّس، وهي الطريقة ذاتها التي استعملها أبو الأسود الدؤلي في شكل القرآن[(2)].

وفي ظل هذا التشابه في المقدِّمات والظروف والنتائج يتساءل الدكتور حسن عون : " أليس من العناد إذاً أن نقول: إن أبا الأسود لم يستمّد طريقة نقط الشكل من السريانيين الذين سبقوه بنفس العمل".

ويضرب في هذا التيه الأستاذ أحمد أمين الذي يرى أنه [(3)] لمّا تمّ للعرب الاتصال بالآداب السريانية الموجودة في العراق قبل الإسلام، والتي كانت لها قواعد نحويّة كان من السهل أن توضع قواعد عربيّة على نمط القواعد السريانيّة .

وكذلك يرى أحمد حسن الزيات أن النحو العربي سرياني الأصل، وأن أبا الأسود الدؤلي

لم يضع النحو من ذاته، وإنما يرجع الأصل إلى أنّه ألمّ بالسريانية، وقد وُضِعَ نحوها قبل نحو العربية [(4)].

---

(1) أبو المكارم، علي، تقويم الفكر النحوي ، ص67.

(2) عون، حسن(1952) ، اللغة والنحّو: دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة، ط1، مطبعة رويال- الاسكندرية ، ص249-250. وانظر أيضاً: حسن، عبد الحميد، القواعد النحويّة: مادتها وطريقها، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة ، 1953، ص79.

(3) أمين، أحمد(1935)، فجر الإسلام،ط3،مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، جـ1، ص226.

(4) الزيات، أحمد حسن، تاريخ الأدب العربي، جـ1، ص209.

والحقيقة أن هؤلاء الدارسين قد تبنوا رأي جرجي زيدان الذي سبق إلى هذا الادّعاء، وتبعه سائر الباحثين؛ إذ يقول(1): "ويغلب على ظننا أنّهم – يعني العرب- نسجوا في تبويبه على منوال السريان؛ لأن السريان دوّنوا نحوهم، وألفوا فيه الكتب في أواسط القرن الخامس للميلاد، وأول من باشر ذلك منهم الأسقف (يعقوب الرهاوي) المتوفى سنة (640م)، فالظاهر أن العرب لما خالطوا السريان في العراق اطلعوا على آدابهم وفي جملتها النحو فأعجبهم، فلما اضطروا إلى تدوين نحوهم نسجوا على منواله؛ لأن اللغتين شقيقتان، ويؤيد ذلك أن العرب بدأوا بوضع النحو وهم في العراق وبين السريان والكلدان، وأقسام الكلام في العربيّة هي نفس أقسامه في السريانية ".

وقد انبرى من ردّ هذا الزعم بسَوْق الحقيقة التاريخيّة، وهي أن يعقوب الرهاوي توفي سنة (708م)، وهي تعادل سنة (90هـ)؛ أي بعد وفاة أبي الأسود بعشرين أو إحدى وعشرين سنة، أي في أوائل القرن الثامن، وقبل هذا التاريخ توفي أبو الأسود الدؤلي الذي توفي على أرجح الروايات سنة (69هـ) (2).

وقد ردّ أبو المكارم هذا الزعم بقوله (3): "وليس من العناد أن نقرر أنّ كل ما قيل لا يثبت أن أبا الأسود قد تأثر بالنحو السرياني، ومن ثم يظل ما قيل مجرد فرض لا دعامة له، ولا دليل عليه؛ ذلك أن ثمة فارقاً أساسيّاً بين نقط المصحف ونشأة النحو؛ فضبط المصحف بنقط (الإعراب) كان نتاج الإحساس بوجود ظاهرة لغوية محددة، هي تعاقب الحركات في أواخر الكلمات، وعلى فرض أنّ أبا الأسود قد تأثر بالسريان في طريقة الضبط الآليّة فلا مجال للقول بأنّ ثمة اتصالاً بين ذلك وبين الإحساس بوجود الظاهرة نفسها، فإن وجود الظاهرة قديم، والإحساس بها معروف، والخطأ فيها ثابت منذ مراحل ما قبل الإسلام، وهكذا مهما قيل من إفادة أبي الأسود من السريان في ضبط المصحف فلا سبيل إلى تجاوز هذا الموضوع المحدد إلى ادّعاء تأثر النحو العربي بالنحو السرياني جملة ".

ونرى أنّ أيّ تأثيرٍ في بداية النحو العربي يُعدُّ رأياً يعوزه الدليل؛ لأنّ أولية النحو العربي شابها الغموض الذي أفضى بدوره إلى تعدد الآراء وتضاربها أحياناً، أما مرحلة التطوّر والنّضوج فربّما داخلها شيءٌ من التأثير اليوناني في الجانب الموضوعي أو الشكلي .

(1) زيدان، جرجي، تاريخ آداب اللغة العربيّة، جـ1، ص251.

(2) السيد، عبد الرحمن، مدرسة البصرة النحوية ، ص98، وانظر: العبيدي، شعبان، النحو العربي ومناهج التأليف، ص271-272.

(3) أبو المكارم، علي، مدخل إلى تاريخ النحو العربي، ص148، وانظر: أبو المكارم، علي، تقويم الفكر النحوي ص70-72.

- **النحو اليوناني** :

ذهب بعض الدارسين إلى القول بتأثر النّحو العربي منذ مراحله الأولى بمؤثرات إغريقية، بل زعم بعضهم أنّهُ نُقِل من اليونان إلى العرب [1].

ومن أبرز آراء المستشرقين حول استبعاد الأصالة عن الدراسات العربيّة والنحوية ما ساقه الدكتور إسماعيل عمايرة من آراء حول الموضوع؛ فقد حاول بعض الدارسين إثبات نوع من الاتصالات الإنسانية والفكريّة بين روّاد البحث النحوي العربي من مثل "أبي الأسود الدؤلي، والخليل بن أحمد الفراهيدي" وبين غيرهم من المثقفين بالثقافات الأجنبيّة والبحوث السريانية مثل"حنين بن إسحاق، وعبد الله بن المقفّع" أحد العارفين بالثقافة اليونانيّة والمترجمين لها، كذلك عَدْ جهود أبي الأسود الدؤلي وتلاميذه من قبيل الأساطير والخرافات [2].

ويبدو أنّ من قالوا بتأثر النحو العربي باليوناني ردّوا ذلك إلى أقسام الكلام في النحو العربي، وأنّه صورة عن التقسيم الأرسطو طاليسي الذي يقسم الكلام إلى: اسم، وفعل، وحرف [3].

ومن الدارسين العرب ممن ضرب في هذا التيه الدكتور إبراهيم بيومي مدكور: فقد نقل عنه الدكتور أحمد مختار عمر مدى تحمسه لهذه الفكرة، يقول أحمد مختار عمر[4]: "ويعد من أشد المتحمسين لإثبات التأثير اليوناني بشقيه: النحوي، والفلسفي الدكتور إبراهيم بيومي مدكور الذي نشر بحثاً بعنوان "منطق أرسطو والنحو العربي"، وذهب فيه إلى تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي من جانبين: أحدهما موضوعي، والآخر منهجي، ويمثّل للموضوعي بـــ: تقسيم أرسطو للكلمة في مقدمة كتاب (العبارة) إلى اسم، وفعل، وإشارته في كتاب آخر له إلى قسم ثالث هو الأداة ".

---

(1) أمين، أحمد، ضحى الإسلام، جـــ1، ص274-275.

(2) عمايرة، إسماعيل(2001)، المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغويّة العربيّة، دار وائل – عمان ، ص40-41.

(3) كيس، فيرستيج(2000)، عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، ترجمة محمود علي كناكري، وزارة الثقافة – عمان، ص62.

(4) عمر، أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب، ص351-352، وانظر: بحث الدكتور إبراهيم بيومي مدكور (منطق أرسطو والنحو العربي)، مجلة الأزهر، مجلد 22، الجزآن 9-10، رمضان وشوال، القاهرة، 1371.

وقد ردّ أحمد مختار عمر هذا الزعم بقوله [1]: " إننا نتردد كثيراً في قبول الرأي القائل بوقوع النحو العربي تحت تأثير سيطرة الفلسفة اليونانية، ومجرد التشابه في تقسيم، أو أكثر، أو بعض المصطلحات لا ينهض دليلاً لإثبات مثل هذه الدعوى العريضة، وقد سبق أن رأينا – مثلاً- أنّ أقسام الكلام موجودة كذلك عند الهنود ولا شك أنّها موجودة أيضاً عند شعوب أخرى".

وربما قاد تقسيم سيبويه الكلم إلى اسم، وفعل، وحرف، وتمثيله للاسم بألفاظ (رجل، وفرس، وحائط) هو ما حدا ببعض المستشرقين[2] إلى القول بتأثر سيبويه بالنحو اليوناني.

إنّ ادعاء تأثير النحو العربي في نشأته بمؤثرات يونانية استناداً إلى تماثل الأسس التي انبنى عليها تقسيم (الكلمة) و (الكلام) في اللغة العربية مع ما يقابلها في اللغة الإغريقية أو الفلسفة اليونانيّة ليُعَدُّ عند أبي المكارم تجاوزاً لا سبيل إلى إقراره؛ إذ يرى أنّ التشابه في الحقائق العلميّة لا يُسْلِم إلى القولِ بالتأثر بالضرورة، ويرى أن تعريف (الكلمة) و (الكلام)، وتحديد أقسام كلّ منهما لم يكن الموضوع الأوّل الذي شغل النحويين العرب بادئ الأمر حتى يقال إنّهم التفتوا – منذ المراحل الأولى للدراسات النحوية- إلى تناول النحو بالدرس بفضل هذه المؤثرات غير العربيّة، لذلك يظلُّ تأثر النحو العربي – في نشأته- بمؤثرات يونانيّة مجرد فرض لم ينهض دليل واحد على حجته [3].

كذلك يردّ تهمة وجود اتصال بين الخليل بن أحمد وحنين بن اسحاق، ويرى أنّها وهم عجيب؛ إذ ثمة فارق زمني بين الخليل وحنين ينفي وجود صلة بينهما، كذلك يرى أن دور الخليل لم يكن في ابتكار منهج خاص في التفكير النحوي، وإنما تحديد الملامح العامة التي تركها أسلافه من النحاة [4].

ويذهب أبو المكارم إلى أن مرحلة تلاميذ الخليل بن أحمد أكثر المراحل أهمية في تاريخ النحو العربي؛ فقد شهدت بداية التفاعل الحقيقي بين الفكر العربي الإسلامي وبين الأفكار غير العربيّة عامة، والإغريقية بصورة خاصة، وقد كان النحو – في رأيه- أحد العلوم العربيّة التي تأثرت في هذه المرحلة بالفكر الإغريقي، وبمعطياته الميتافيزيقيّة وقوانينه المنطقيّة، ورأى أنّ

---

(1) عمر، أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب، ص352.

(2) يُعد المستشرق الألماني (Merx) أول من قال بتأثر النحو العربي باليوناني في كتابه الموسوم بـــ(تاريخ صناعة النحو عند السريان) المنشور في القرن التاسع عشر، زعم فيه أن المنطق اليوناني أثر في النحو العربي، انظر: الحديثي، خديجة، المدارس النحوية، دار الأمل – الأردن ،2001 ، ص31.

(3) أبو المكارم، علي، مدخل إلى تاريخ النحو العربي، ص152.

(4) أبو المكارم، علي، تقويم الفكر النحوي، ص74-76.

هذا التأثر ملحوظ في كثير من الجزئيات النحويّة وخاصة في مجال التقسيمات، خاصة تقسيم النحاة للكلمة والكلام [1].

إذاً، بدأ الفكر اليوناني يتسلل إلى النّحو في مرحلة تلاميذ الخليل بن أحمد؛ أي سيبويه، وظهر هذا التأثر في تقسيمات سيبويه للكلمة، وتبدو فكرة تأثر العرب باليونانيين زمن تلاميذ أبي الأسود فكرة غير مقبولة والواقع أن العرب قد تأثروا بطريقة عرض الرأي النحوي لا بالآراء ذاتها أو أن ما وقع عندهم من تأثر كان في مجال التفريعات أو المسائل الخارجة عن وصف الظاهرة اللغوية مثل العامل والعلل ، وهي مسائل تعد من قبيل الترف العلمي وليست من الأصول .

- **النحو الهندي**:

حاول بعض الدارسين إثبات تأثير هندي على المنهج النحوي العربي، وطريقة التبويب[2]، متخذين من كتاب سيبويه مثالاً لدراساتهم، وهذا ما دفع بعض معارضيهم إلى عقد مقارنة بين كتابِ سيبويه، وكتاب (بانيني) المسمى (Ashtadnyai) ليقع على تشابه جزئي لا يشي بتأثر أو تأثير[3].

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن النحو العربي قد تأثر – منذ نشأته- بما كان للهنود من نحو[4].

وذهب أبو المكارم إلى أنّه لا مجال للتسليم بتأثر النحو العربي في نشأته بالنحو الهندي، وأقصى ما يمكن أن يُسلِّم إليه هو أنّ[5] "محاولة تفسير نشأة النحو العربي قد تأثرت بمؤثرات هنديّة". وثمة فرق كبير بين محاولات تفسير نشأة النّحو، وتأثر النحو نفسه.

---

(1) المصدر نفسه ، ص78.

(2) قال بهذا الرأي الدكتور عبد الرحمن أيوب في محاضراته على طلبة الليسانس بكلية دار العلوم بالقاهرة عام (1988/67)، نقلاً عن أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، دار المعارف – مصر ، 1972، ص241.

(3) عمر، أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب، ص241-242.

(4) أمين، أحمد، ضحى الإسلام، جـــ1، ص245.

(5) أبو المكارم، علي، مدخل إلى تاريخ النحو العربي، ص54.

أما عن التشابه بين كتاب سيبويه والنحو الهندي فلا جَرَمَ أنّ بين نشأة النحو وكتاب سيبويه أجيالاً عديدة، وربّما تأثّر سيبويه بشيء من النحو الهندي[1].

ولعلّ ما قدّمه أحمد مختار عمر في كتابه (البحث اللغوي عند الهنود) فيه مقنعٌ لدحض هذه الفرية التي تحاول تجيير نشأة النحو إلى أي ثقافة غير العربية .

(1) ذهب الدكتور عبد الرحمن أيوب إلى وجود أثر هندي في كتاب سيبويه في المنهج، وطريقة التبويب، والعناية بدراسة الأصوات ومخارجها، وعدم الاهتمام بالنظريات، والتقسيمات العقلية، انظر: عمر، أحمد، مختار، البحث اللغوي عند الهنود، ص138.

سلامة الفكر النحو

لقد أتيحَ للنحاة الأوائل من الظروف ما هو في حجم ذلك العصر، وما ينتجه من قدرات عقليّة وفكريّة ومنهجيّة، فأفرزوا أنماطاً من الفكر لاقت إعجاب وانبهار الدارسين الذين كرّسوا جلّ كتبهم لدراسة التراث، بيد أنّ بعض الدارسين لم يرضَ أن يظلَّ معتكفاً في محاريب القدماء ويردد قولاتهم. بل سعى إلى تصحيح مسيرتهم ومنهجهم لربط الماضي بالحاضر والارتقاء بالنّحو لمواكبة التطوّر المعاصر، وهذا ما ارتضاه أبو المكارم؛ إذ جسّد روح الأصالة المعتقة، وحيويّة المعاصرة المتجددة، فحاول تلافي النّقص الواقع في منهج القدماء لرأب الصّدع الحادث بين منهج النحو القديم والجديد، و لجعل المنهج النحوي صالحاً لكلّ زمان .

وقد هَجَسَ أبو المكارم بقضيّة المنهج النحوي منذ أن كان طالباً في مرحلة الماجستير؛ فقد ارتضى موضوع (الحذف و التقدير في النحو العربي) عنواناً لرسالته، وقسّمها إلى أبواب ثلاثة، عرض في الباب الأول نظريّة العامل، وتناول في الباب الثاني قضيّة الحذف والتقدير، وقد تولّد لديه إحساس بضرورة إيجاد حلّ لمشكلات الحذف والتقدير، فأفرد باباً ثالثاً في رسالته وسمه بـــ (منهج مقترح للبحث النحوي وتطبيقه في حل مشكلات الظاهرة)، وقسمه إلى فصلين :

- تناول الفصل الأوّل المنهج المقترح للبحث النحوي .
- وتناول الفصل الثاني دراسة تطبيقية، وتحت هذا الفصل تناول منهج البحث النحوي التقليدي بالدراسة، فعرض لأبرز سمات المنهج النحوي التقليدي، وقد أعاد نشر هذا الفصل في كتابه (تقويم الفكر النحوي) تحت باب (سلامة الفكر النحوي) وهو ما ارتضيناه عنواناً لهذا المبحث، وقد قسّم هذا الباب إلى فصول ثلاثة، تناول في كلّ فصل سمة من سمات المنهج النحوي التقليدي، فكان في تكراره لهذا الموضوع مزيداً من التفصيل، والتقسيم، والاستشهاد، ومزيدا من النضوج في الدراسة، وإن كنا نلحظ على مؤلفات أبي المكارم سمة التكرار؛ إذ نراه يعيد نشر بعض البحوث في أكثر من كتاب .

وقد وَسَمَ أبو المكارم المناهج النحويّة التقليديّة التي حكمت الفكر النحوي بعددٍ من الأخطاء، كما تكشّفت له معالمها أثناء رحلته في قراءة الدرس النحوي التراثي، وقد أجملها في ثلاثة أخطاء، هي[1]:

أولا: الخلط بين مستويات الآداء اللغوي .

ثانيا: التناول الجزئي وطرد الأحكام .

ثالثا: التأثير المنهجي لعلوم غير لغوية .

وقد خصّ كلّ خطأ من هذه الأخطاء بتحليل يكشف مظاهر وجوده، وما له من آثار في الفكر النحوي، ومناهجه محاولاً أن يتفادى هذه الأخطاء باقتراح منهج يدّارك من خلاله ما فات، وأوّل هذه الأخطاء :

أولاً: الخلط بين مستويات الأداء اللغوي

ويتمثل ذلك في الخلط بين مستويات الأداء اللغوي واللهجي دون تفرقة بين ما يُنسب إلى لهجة من اللهجات القبلية و ما ينتمي إلى اللغة الفصحى[2]، واعتبار كلٍّ لغة واحدة محددة الخصائص متحدة المستوى، فقد رأى أبو المكارم أنّ النحاة شرعوا في جمع المادة اللغويّة من كل سبيل بالرحلة إلى البادية، والأخذ عن البداة الراحلين إلى المدن، وكان السماع أهم الأساليب التي أتّبعوها لجمع المادة اللغويّة، وقد قادهم منهجهم القائم على التوسّع في السّماع إلى عدم التفرقة بين القبائل التي أعانتهم في هذا المجال،[3] : " فلم يفرقوا بين قبيلة وأخرى من القبائل التي استقر عندهم فصاحتها، كذلك لم يفرّقوا بين إنسان وآخر من الناطقين باللغة " وقد

---

(1) أبو المكارم، علي، الحذف والتقدير في النحو العربي ، ص300، وأبو المكارم ، علي ، تقويم الفكر النحوي، ص156.

(2) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي ، ص156، والحذف والتقدير في النحو العربي، ص304، وتاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري، ص94-96.

(3) أبو المكارم، علي، تقويم الفكر النحوي، ص156-158.

أباح لهم منهجهم أن يسمعوا من النساء والصبيان والمجانين أيضاً [1]، ولم يفطنوا إلى وجود فوارق تركيبيّة ودلاليّة تميّز فيما يسمعون بين المستويات اللهجيّة ومستوى اللغة الفصحى[2].

ونزعم أن أبا المكارم قد استدلّ على هذا التصوّر القائم على الخلط بين خصائص اللغة الفصحى واللهجات القبليّة بعلماء القرن الرابع الهجري ممن لم يفرق بين قبيلة وأخرى، بل عدّهم جميعاً سواء في جواز الأخذ عنهم، والاحتجاج بأقوالهم، وعلى رأسهم ابن جني الذي عقد فصلاً في كتابه (الخصائص) بعنوان (اختلاف اللغات وكلها حجة)، ومما جاء في نص ابن جني عند حديثه عن لغة التميميين في ترك إعمال (ما) ولغة الحجازيين في إعمالها ما نصّه[3]: "... وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتهما؛ لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها، لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخيّر إحداهما فتقوّيها على أختها ".

ويقول كذلك [4]: "وليس ينبغي أن يطلق على شيء له وجه من العربيّة قائم - وإن كان غيره أقوى منه - إنه غلط ".

وتابعه أبو حيّان في المعنى نفسه قائلاً [5]:" كل ما كان لغة لقبيلةٍ قيسَ عليه "، وقال السيوطي[6]: " أجمع العلماء على الاحتجاج بلغة القوم فيما يختلفون فيه، أو يتفقون عليه ".

ونرجّح أن أبا المكارم كان في سوقه لقضيّة الخلط بين مستويات الأداء اللغوي يمتح من معين الدكتور إبراهيم أنيس الذي رأى مدى اعتزاز المتأخرين بكل ما ينسب إلى قبائل البدو حتى ولو كان مخالفاً لما جاء به القرآن الكريم، فقال[7]: " ذلك لأنهم لم يفرّقوا بين اللغة الأدبيّة التي جاء الإسلام فوجدها موحدة، ذات خصائص متميزة، وبين لهجات التخاطب، التي اشتملت على الصّفات الخاصة للقبائل، وفي هذا من الاضطراب ما فيه، لأنّ شرط اللغة الاطراد والتوحّد في الخصائص، فمحاولة بناء قواعد اللغة العربيّة من كل ما روي عن القبائل يؤدي

---

(1) السيوطي، المزهر، جــ1، ص140.

(2) أبو المكارم،علي، تقويم الفكر النحوي، ص158، وانظر: حسان، تمام(2002)، اللغة بين المعيارية والوصفية، ط4، عالم الكتب، القاهرة، ص32.

(3) ابن جني، أبو الفتح عثمان(ت392ه)، الخصائص، دط ، تحقيق محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ،1955، جــ2، ص10.

(4) ابن جني، المحتسب، وزارة الأوقاف، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة،1999، جــ1، ص235.

(5) السيوطي، المزهر، جــ1، ص258.

(6) المصدر نفسه، جــ1، ص6.

(7) أنيس، إبراهيم(1965)، في اللهجات العربيّة، ط3، مكتبة الانجلو المصريّة ، ص48.

حتما إلى التناقض، ويبعد اللغة عن الانسجام والاطراد في الخصائص، فلو أن الرواة وقفوا في استنباط قواعدهم عند اللغة الأدبيّة التي جاءتهم موحدة وممثلة في الآداب الجاهلية والقرآن الكريم، لجنبوا أنفسهم الكثير من المهاترات والجدل حول ما يجوز، وما لا يجوز، ولكنّهم حاولوا اقتحام تلك الصفات المحليّة للهجات العربيّة، فبدت لهذا لنا القواعد اللغويّة متعددة الوجوه".

والفرق بين إبراهيم أنيس وأبي المكارم أنّ الأوّل بيّن من يقف وراء هذا الاضطراب بقوله [1]: " وربما كان المسئول عن هذا الاضطراب، ذلك الدور الذي لعبته السياسة العباسيّة في الصراع بين مدرستي البصرة والكوفة، فقد انتصر العباسيون للكوفيين في غالب الأحيان، وبلغ التنافس بين أنصار المدرستين أوجه في عصور تدوين اللغة ".

أما أبو المكارم فقد تناول قضية الخلط بين مستويات الأداء اللغوي بمنأى عن تعدد المدارس النحويّة، إيماناً منه بعدم وجود مدارس بالمعنى الذي يعني وجود منهج مميز لكل مدرسة في النحو، بل ذهب إلى وجود تجمعات مدنيّة – نسبة إلى المدن- وهذه التجمعات تتحرك في إطار تبعاً لمنهجٍ التزمته دون تغيّر جذري فيه، وإن اختلفت فيما بينها في بعض الجزئيات اختلافاً لا ينفي عنها وحدة المنهج، وقد فسّر ذلك بأنّ المنهج النحوي التقليدي منهج ذاتي ينبع من الثقافة الشخصيّة للباحث [2].

ويتفق مع هذا الرأي الدكتور إبراهيم السامرائي الذي يرى[3]: " أن آراء النحويين عامة تتصف بالفرديّة، وإن كانوا موزّعين إلى بصريين وكوفيين ".

وإن كان من الدارسين من يذهب إلى وجود مذاهب مختلفة بين البصريين والكوفيين، وأن الخلاف بينهما لم يسوّ إلا بعد أجيال عندما اندمج المذهبان وتوحّدا في مدرسة بغداد [4].

ويؤكّد هذا يوهان فك بقوله [5]: " كان لعلماء البصرة مذاهب معتمدة في القياس النحوي تختلف عن مذاهب الكوفيين، كما سلك كل من القبيلين في تفسير الظواهر طريقاً خاصاً ".

وقد فسّر أحمد أمين ذلك بقوله[1]: "إن البصريين كانوا أكثر حريّة وأقوى عقلاً، وإن طريقتهم أكثر تنظيماً وأقوى سلطاناً على اللغة، وأنّ الكوفيين أقلّ حريّة وأشد احتراماً لما ورد عن العرب ولو موضوعاً ".

---

(1) المصدر نفسه، ص49.

(2) أبو المكارم، علي، الحذف والتقدير في النحو العربي، ص362.

(3) السامرائي، إبراهيم(1997)، النحو العربي نقد وبناء، ط1، دار عمار - عمان، ص65.

(4) بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلاميّة، جـــ2، ص28.

(5) يوهان فك(1951)، العربية ، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ،ص61.

وعدم إيمان أبي المكارم بتعدد المدارس النحويّة الذي يفضي بدوره إلى تعدد مناهج الدرس النحوي قاده إلى وسم المنهج النحوي التقليدي بعدد من الأخطاء دون التمييز بين ما إذا كان هذا المنهج بصريا أو كوفيا، وحتماً وقع في شرك تعميم الأحكام على المدارس مجتمعةً.

ويبدو أنّ المخالفة المنهجية التي وقع فيها النحاة الأوائل والمتمثلة في الخلط بين مستويات الأداء اللغوي قد نبه إليها الدارسون المحدثون، وحاولوا أن يتداركوها، فقد ذهب الدكتور تمام حسان إلى أنّ نحاة العرب في العصر الأوّل وفيهم سيبويه وقعوا في مخالفات منهجيّة، فهم كما يقول[2]: " يعمدون إلى لهجات متعددة من نفس اللغة فيخلطون بينها، ويحاولون إيجاد نحو عام لها جميعاً ".

وهذا ما ألمح إليه الدكتور نهاد الموسى في تفسيره سبب تعدد وجوه الإعراب بقوله[3]:"إن بناء الفصحى الذي تناهى إلينا في قواعدها الموضوعة، وتراثها المكتوب هو نظام لغوي متعدد المصادر – فإنّ ذلك وحده- تأويل ما نجد من التشعب الغني الذي تتميز به الظاهرة النحوية الواحدة في الفصحى".

وتصور النحاة للغة على هذا النحو يمتّد بصورة حتمية – في رأي أبي المكارم- عن فكرة ثابتة في يقينهم لم يُتَحْ لهم أن يناقشوها، وهي فكرتهم الخاصة عن (السليقة اللغويّة)، وفي هذا الصدد يقول[4]: " لقد ظنوا أنه ما دامت اللغة العربيّة سليقة عند العرب فمن الطبيعي أن يكون كل الكلام لكل عربي خالص العروبة غير متأثر بعوامل أجنبيّة عربيّاً؛ أي متسماً بالظواهر والخصائص التي تميّز الفصحى عن غيرها، وقد بنوا فكرتهم هذه على تفسيرهم الخاطئ لمفهوم "السليقة"، هذا التفسير الذي يربطون فيه بينها وبين الدم والجنس، ويردونها إليه لا إلى الدربة والمران والمعاناة، وحسبوا أنّه ما دام العربي خالصاً من الاشتراك، والحياة العربيّة بريئة من شوائب العجمة فمن المحتم أن يكون النشاط اللغوي الذي يصدر عن هؤلاء البشر في هذه الظروف عربياً صحيحاً فصيحاً يستوي في صحته الصبيان الأغرار والشيوخ المخرّفون والمجانين والنساء مع غيرهم من الفنانين والشعراء ذوي القدرة على ممارسة الإنتاج الفني الرفيع ".

---

(1) أمين، أحمد، ضحى الإسلام، جــ2، ص296.

(2) حسّان، تمام، اللغة بين المعيارية والوصفيّة ، ص32.

(3) الموسى، نهاد(1976)، في تاريخ العربيّة أبحاث في الصورة التاريخيّة للنحو العربي، ص183، وانظر: الموسى، نهاد، في الظاهرة النحويّة بين الفصحى ولهجاتها، بحث في مجلة كلية الآداب، الجامعة الأردنية، المجلد الرابع، أيار، 1973، ص83، وهو بحث منشور أيضا في كتابه آنف الذكر.

(4) أبو المكارم، علي، تقويم الفكر النحوي، ص159.

وطبيعي أن يكون لهذا التصور الخاطئ لمفهوم السليقة آثاره السلبية والمتمثلة في الخلط بين الخصائص المختلفة للغة الفصحى واللهجات القبليّة في الحقول الصوتية والصرفية والنحويّة والمعجميّة، وقد أشار أبو المكارم إلى تأثير هذا الفهم الخاطئ في المستويات التي ألمحنا إليها قبلاً(1).

ويتفق الدكتور تمام حسّان مع أبي المكارم في نفي هذا الفهم للسليقة اللغويّة؛ إذ يقول(2): "وليس صحيحاً أنّ العربيّة في دم العربي، تظهر على لسانه ولو وُلِدَ في بيئة أجنبيّة، فمسألة اللغة مسألة تدريب مستمر على نطق أصوات اللغة، وعلى الإحاطة بصيغها ".

على أننا لا نتفق كثيراً مع ما ذهب إليه أبو المكارم من تصوّر للسليقة اللغويّة عند النحاة، ونرى أنّ النحاة كانوا على وعي عميق بالواقع اللغوي وهم يقعدون النحو، فهم يدركون أنّ اللغة التي يستقرونها لا تمثّل لغة العرب كلّهم .

بل كان أبو عمرو بن العلاء على وعي بالفروق اللغويّة، وتفاوتها في مناطق الجزيرة، بقوله (3): " ما لسان حِمْيَر وأقاصي اليمن اليوم بلساننا، ولا عربيتهم بعربيتنا ".

وكان يدرك أن اللغة تتطور وتفارق فصاحتها إذا احتكت بلغة أخرى، لذلك كان يرتاب بلغة الأعراب الذين يطول مكثهم في الحواضر، فلا يحتجّ بهم إلا بعد أن يمتحنهم ويوثق لغتهم، يقول(4): "ارتبتُ بفصاحة أعرابي، فأردتُ امتحانه، فقلتُ بيتاً وألقيته عليه، وهو :

كـــم رأينـــــا من مُسْلَحــــــبٍّ   صـــار لحـــم النّســـورِ والعقبانِ

فأفكر فيه، ثم قال : رُدَّ علي ذكر المسحوب، حتى قالها مرات، فعلمت أنّ فصاحته باقية".

فأنّى لأبي المكارم أن يرمي النحاة بهذا القدر من عدم التحقق والثبت من فصاحة العربي في تقعيد الظاهرة لمجرد إيمانهم بالسليقة، كما أن أبا المكارم أسقط هذا الحكم على النحاة عامةً دون تحديدهم بقيد زماني أو مكاني فجاء حكمه عاماً يشمل جميع النحاة، واستقراء

(1) المصدر نفسه، ص160-169، وتجدر الإشارة إلى أن الدكتور نهاد الموسى قد عالج هذا الموضوع علاجاً مستفيضاً في كتابه (في تاريخ العربية) تحت الفصل الذي وسمه بـــ (الظاهرة النحوية بين الفصحى ولهجاتها)، ص159-164.

(2) حسّان، تمام، اللغة بين المعياريّة والوصفيّة، ص76.

(3) الجمحي، ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، ص11.

(4) الرافعي، مصطفى صادق، تاريخ الأدب العربي، جـــ1، ص254، وانظر: الحلواني، محمد خير، المفصل في تاريخ النحو، ص186.و(والمُسْلَحِبُّ : المستقيم).

أبي عمرو الذي بيّناه آنفاً فتح أبواباً واسعة أمام تلاميذه وخالفيه، فوضع أمامهم أصلاً راسخاً في توثيق اللغة المستقراة، والفصيح المحتج به، وعلى نهجه سار تلاميذه كالأصمعي ويونس، وتبعه سيبويه والأخفش، ثم تبعهم جيل من البصريين كأبي حاتم السجستاني(1).

وكانت الرحلة إلى البادية هي ديدن علماء اللغة لاستقصاء اللغة من مشاربها، فقد رحل الخليلُ وأبو عمرو والكسائي إلى القبائل التي لم تبرح منازلها إيماناً منهم بنقاء لغتهم وصفائها لعدم اختلاط أهلها بمن يفسدُ عليهم سليقتهم، لذا فقد استثنوا بعض القبائل التي رأوا أنّها فقدت هذه المزيّة، وكان في يقينهم أن اللغة ليست على مستوى واحد من الفصاحة فركنوا إلى ضابط الاختيار بين القبائل التي جعلوها مثال الفصاحة لبعدها عن مخالطة الأعاجم فكان من أهمها: قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين(2).

ومعلومٌ أنّ جَمع لغات العرب كلها بقصد استخلاص القواعد طريقة قاصرة من حيث إنها تساوي بين اللهجات من جانب وتدخل الفصيح في غيره من جانب آخر، لذلك فقد عزف البصريون عن هذه الطريقة لقصورها – وكما بين الدكتور جعفر عبابنة-(3): " فلعلهم فكروا في دراسة لهجة كل قبيلة على حدة، ليضعوا لها نحوها الخاص، ثم يصطفوا لهجة معينةً، أو لغة قبيلة بعينها، ليبنوا عليها قواعد نحوهم، ولم تكن هذه الطريقة ممكنة؛ لأن الوقت لم يسعفهم، كذلك تساوي هذه الطريقة بين القبائل، أضف إلى ذاك فقدانهم الوسائل التي تمكنهم من الإحاطة بكل تلك اللهجات ".

لذلك لم يبق أمامهم سوى طريقة ثالثة وهي أن يختاروا عدداً من القبائل ليستمدوا القواعد النحويّة من لغاتها مباشرة، تلبية للحاجة السريعة، انطلاقاً من فكرتهم الخاصة عن العرب ودرجاتهم في الفصاحة، وقد تدارك الكوفيون هذا القصور فراحوا يفتحون الأبواب على مصاريعها يقبلون الأشعار ويأخذون عن العرب كلهم بدوهم وحضرهم، فتوسعت لديهم دائرة السّماع، حتى جاء ابن جني بعد ذلك ونادى بحجة اللغات على اختلافها (4). وعندما تجمعت لدى البصريين مادة اللغة أخذوا يقيسون على الأكثر المطرد، ولم يقيموا قواعدهم على

(1) الحلواني، محمد خير، المفصل في تاريخ النحو، ص189.

(2) السيوطي، المزهر، جـ1، ص211، وانظر: عبابنة، جعفر(1970)، وضع الخليل بن أحمد لأصول النحو البصري وفروعه، رسالة ماجستير؛ إشراف الدكتور شوقي ضيف، ص33.

(3) عبابنة، جعفر، وضع الخليل بن أحمد لأصول النحو البصري وفروعه، ص34.

(4) ابن جني، الخصائص، جـ2، ص10-12.

ما قلّ وشذ، والمقصود بالكثرة[1]" الكثرة العددية لا ريب، وإن لم يبيّن لنا النحاةُ أهي الكثرة العددية بين أفراد القبيلة الواحدة دون نظر لغيرها أم هي الكثرة بين القبائل ".

إذاً، فقد كانت كثرة الاستعمال هي الأساس الذي بنى النحاة عليه القاعدة، فقد رُوي أنّ ابن نوفل قال[2]: " سمعتُ أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عما وضعت مما سميته عربيّة، أيدخل فيها كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات ".

وثمة نحاة انزلقوا إلى المنهج الائتلافي القائم على الخلط بين مستويات الأداء اللغوي مما أفضى إلى جدليّة مفزعة في القاعدة النحوية.

فقد اعتنى الكوفيون بكلّ ما سمعوه، وقاسوا على الشاذ، فقد رُوِيَ عن شيخهم الكسائي (ت 189هـ) أنّه [3]: " كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ، واللحن، وشعر غير أهل الفصاحة، والضرورات، فيجعل ذلك أصلاً ويقيس عليه، حتى أفسد النحو".

وقد بيّن أبو المكارم الأثر الذي لحق الظواهر اللغوية مثل ظاهرة "التصرّف الإعرابي" وظاهرة "التطابق" وظاهرة "الترتيب" كفاء خطأ النحاة واللغويين في فهم مدلول اللغة وتصوّره على أنّه يشمل كل اللهجات القبليّة [4].

فمن الأمثلة على ظاهرة التصرف الإعرابي عمل (ما)، إذ يجيز النحاةُ البصريون أن تعمل عمل ليس؛ أي ترفع الاسم وتنصب الخبر، على حين يرى الكوفيون إهمالها، ومردُّ هذا الخلاف – كما يرى أبو المكارم- إلى مراعاة البصريين لهجة قريش في هذا الموضع، ومراعاة الكوفيين لهجة تميم فيه [5].

وفيما يتعلق بظاهرة التطابق فقد رأى أن فكرة الجنس لا تصدق على جميع الكائنات والظواهر، ومن ثم فإن المنطق العقلي كان يحتم تقسيم الكلمات تطبيقاً لفكرة الجنس إلى مذكرة ومؤنثة ومحايدة، ويبدو أن الكلمات المحايدة هي محور الاضطراب في التذكير والتأنيث[6]،

---

(1) حسن، عبّاس(1966)، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف – مصر، ص40.

(2) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص39.

(3) السيوطي، الاقتراح، ص84-86، وانظر: الحموي، ياقوت، معجم الأدباء، جـ3، ص183.

(4) أبو المكارم، علي، تقويم الفكر النحوي، ص174.

(5) المصدر نفسه، ص174. وانظر: ابن جني، الخصائص، جـ1، ص126، وانظر: السيوطي، همع الهوامع، جـ1، ص447.

(6) المصدر نفسه، ص183، وانظر: أبو المكارم،علي، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص245-247

فالاضطراب في تحديد وضع هذه الكلمات – في رأيه- إنما يعود إلى الاختلاف بين اللهجات في تصنيفها، ونتفق مع أبي المكارم في هذا الموضع .

أما عن تأثير الخلط بين مستويات الأداء اللغوي في القواعد التي وضعها النحاة لظاهرة الترتيب فواضحٌ في الترتيب بين الفعل ومعمولاته كجواز تقديم المفعول المحصور بــ (إلا) على الفاعل، وجواز تقديم الفاعل المحصور بــ (إلا) على المفعول، كل ذلك على اعتبارات لهجيّة [1].

وواضحٌ من كلام أبي المكارم أنّ الخلط بين مستويات الأداء اللغوي، وما نتج عنه من تصور خاطئ للغة على أنّها مجموع اللهجات التي ينطق بها العرب قد خلّف أعمق الأثر في البحوث اللغويّة عامة والنحويّة بشكلٍ خاص، فتعددت بذلك وجوه الإعراب وتعمق الخلاف، وظهر التأويل والتعليل كمحاولة لتسويغ تعدد الوجوه الإعرابية وتسرّب إلى القاعدة التنافيات والتشعبات والأوجه.

بيد أننا نذهب إلى أنّ اهتمام النحاة باللهجات العربيّة كان يتناسبُ مع وعيهم بالمستوى اللغوي الفصيح، وقد حاولوا الإلمام بالظواهر اللهجيّة، ووسمها بسمة بارزة فيها، ومن ذلك قولهم كسكسة بكر، وغمغمة قضاعة، وطمطمانية حمير، كذلك وصل اهتمامهم بهذه الظواهر اللهجيّة إلى تعريفها، وذكر الشواهد عليها [2].

ولقد كان النحاة بادئ الأمر معنيين بالتقعيد للمستوى اللغوي الذي نزل به القرآن، لذلك لم يكن وقوفهم على اللهجات بادئ الأمر وقوفاً متخصصاً، بيد أن وقوفهم على اللهجات كان بقدر حاجتهم إلى فهم الظواهر اللغويّة الموجودة في المستوى القرآني الذي درسوه، ومن أمثلة ذلك أنّهم خرّجوا بعض الشواهد التي جاءت مغايرة لما عليه الفصحى، من خلال تعرفهم إلى اللهجات، وذلك نحو إلزام بعض القبائل المثنى علامة واحدة في حالات الرفع والنصب والجر، وقد أُثِرت هذه اللهجة عن قبيلة بلحارث بن كعب،[3]، وقيل إنّها أثرت عنها وعن خثعم وزبيد[4].

---

(1) المصدر نفسه، ص157-190.

(2) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت911ه)،الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق أحمد قاسم، مطبعة السعادة، 1986، ص83. وانظر: السيوطي، المزهر، جــ1، ص222.

(3) ابن هشام، مغني اللبيب، ص58 .

(4) الحنبلي،عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري(ت1089ه)، شرح شذرات الذهب، ط4، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، 1948، ص47.

ومن هذه الشواهد قراءة ابن كثير (إنّ هذان لساحران)، وخُرّجت عليها بعض أحاديث الرسول – صلى الله عليه وسلم- نحو: (لا وتران في ليلة). وبعض الشواهد الشعريّة نحوقول رؤبة بن العجاج [(1)]:

إنّ أباهـــا وأبـــا أباهـــــا قـــد بلغـــا في المجـــد غايتاهـــا

على أنّ اختلاف اللهجات لم يشكل حداً فاصلاً بين اللهجات، فهي تلتقي التقاءً متصلاً لتشكل الانساق الثابتة للتقعيد النحوي وتفترق افتراقاً يسيراً في خصوصيات لهجيّة محددة، وهذا ما أشار إليه ابن جني بقوله [(2)]: " فإن قلت: زعمت أن العرب تجتمع على لغتها فلا تختلف فيها، وقد نراها ظاهرة الخلاف، ألا ترى إلى الخلاف في (ما) الحجازية والتميميّة، وإلى الحكاية في الاستفهام عن الأعلام في الحجازية، وترك ذلك في التميميّة إلى غير ذلك، قيل: هذا القدر من الخلاف لقلته ونزارته، محتقر غير محتفل به، ولا معيج عليه، وإنما هو شيء من الفروع يسير فأما الأصول وما عليه العامة والجمهور، فلا خلاف فيه ".

كما يمكن القول إنّ ثمة لغة نموذجيّة تواضع عليها القوم، وألفوها جميعاً فكان الشعراء الذين جاءوا من بيئات مختلفة ينظمون شعرهم بها، لهذا توحّدت القبائل في لغة أدبيّة مختارة يعمد إليها الشعراء والخطباء كلما عنّ لهم القول [(3)].

ثانيا: التناول الجزئي وطرد الأحكام

تكمن المشكلة كما صوّرها أبو المكارم في وجود اضطرابات كثيرة في معطيات الأحكام النحويّة، وتتسم العديد من نتائجها بالتناقض، ومردّ هذا الاضطراب إلى المادة التي جعلها النحاة موضوع التحليل والتقعيد، كذلك المنهج الفكري الذي حكم تصورهم للعلاقة بين الظواهر والقواعد، إضافة إلى الثقافات الذاتية للباحث النحوي، ولقد كان أكثر هذه الأسباب بروزاً في إنتاج هذه المشكلة هو تصور النحاة الذهني للعلاقة بين الظواهر اللغويّة والقواعد أو الأحكام النحويّة، وتحليل التصور النحوي للعلاقة بين الظاهرة اللغويّة والحكم النحوي يوصلنا إلى فهم ركيزة التصور النحوي، ومن خلال هذا التحليل يتضح لنا أن القواعد النحويّة وما

(1) السيوطي، همع الهوامع، جـ1، ص140. وانظر: عمايرة، حليمة أحمد محمد، الاتجاهات النحوية لدى القدماء: دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة، رسالة دكتوراة، إشراف الدكتور محمود حسني مغالسة، 1995، ص83-84.

(2) ابن جني، الخصائص، جـ1، ص244-245.

(3) أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربيّة ، ص40.

تنتهي إليه من أحكام ليست شديدة الالتصاق بالظواهر اللغويّة، فهي لا تعكس هذه الظواهر ولا تطّرد معها، فلم يتم الانتقال بالحكم من الكليات إلى الجزئيات، وإنما يرى أبو المكارم أنّه على العكس من ذلك الانتقال من الجزئيات إلى الكليات، وتكمن المشكلة في الانتقال من الظواهر الجزئية إلى الأحكام الكليّة دون استقراء الظواهر ذاتها أو صياغة خصائصها فيما يصدره النحاة بشأنها من أحكام، كذلك تمّ في بعض الأحيان الانتقال من الكليات إلى الجزئيات عكساً للمنهج العلمي؛ أي إصدار الأحكام ثم فرضها على الظواهر، وقد ضرب أمثلة لهذين النوعين من الأحكام وضّح من خلالهما التصوّر للعلاقة بين الظواهر والقواعد التي كان ينبغي أن تمتدّ عنها [(1)].

إذاً، غياب الاستقراء الكلي للجزئيات أفضى إلى تعميم الأحكام النحوية مما أوقعها في شرك التعميم الجائر .

ومن أهم صور التناول الجزئي للقواعد النحويّة ارتكاز القواعد النحويّة على بعض الجزئيات المعبرة عن الظاهرة التي يراد تقنينها، ومن ثم عدم تحقيق الاتساق بين الأحكام المنبثقة عن القواعد ومقدمات هذه القواعد ذاتها إلا في نطاق ملحوظ[(2)]، وكذلك الإسراف في التقسيم والتفصيل والتنويع ثم تعدد الأحكام لِمقابلة الأجزاء والأقسام مع عدم وجود أساس موضوعي منضبط يحتكم إليه في التقسيم .

وهذه الخصائص المختلفة تتضافر جميعها على تأكيد أثرين للتناول الجزئي في الأحكام النحويّة، هما [(3)]:

أولا: تناقض كثير من الأحكام والظواهر.

ثانيا: تضارب الأحكام ذاتها.

وحسبنا أن نقدّم مثالاً مما ساقه أبو المكارم للتدليل على التناول الجزئي لبيان العلاقة بين الظاهرة اللغويّة والقاعدة النحويّة التي كان ينبغي أن تمتدّ عنها :" فالاختصاص علة ما يعمل من الحروف "، وبناءً على هذه النظرية فقد قرر النحاة أمرين[(4)]:

أولا: أنّه لا يعمل من الحروف إلا ما يختصّ، أما المشتركة فلا تعمل.

---

(1) أبو المكارم، علي، تقويم الفكر النحوي، ص191-193، وانظر: أبو المكارم، علي، الحذف والتقدير في النحو العربي، ص310.

(2) أبو المكارم، علي ، تقويم الفكر النحوي، ص210.

(3) المصدر نفسه، ص211.

(4) المصدر نفسه، ص193.

ثانيا: أنّ الحرف المختص يعمل العمل الخاص بالنوع الذي يختصُّ به؛ إذ إنّ الحروف المختصة بالأسماء لا تعمل في الأفعال.

وهنا يتساءل أبو المكارم[1] " كيف استمدّ النحاة مقومات هذه النظريّة بأحكامها الكليّة ؟ ".

ومعلوم أن النحاة وضعوا في الاعتبار مجموعتين من الحروف (حروف الجزم) و(حروف الجر) وأهملوا ما سواهما، وقد عملت حروف الجزم في الأفعال، وعملت حروف الجر في الأسماء، فكان الاختصاص هو محور العمل، وبناء عليه فقد تحددت معالم النظرية وتحددت أحكامها .

وعلى الرغم من أنّ مهمة هذه النظريّة هي تفسير عمل الحروف بأسرها إلا أنّها اقتصرت على مجموعتين من الحروف مهملة الحروف المشتركة بين الأسماء والأفعال، ومنها (ما) و(لا) و(إن) النافيات، و(حتّى) و(كي) التعليليّة.

كذلك ذهب أبو المكارم إلى أنّ نظرية العامل التي تفترض وجود أطراف ثلاثة (العامل، والمعمول، والعمل)، والتي أفضت إلى الأحكام الكليّة التي افترض النحاة وجودها، هذه النظريّة[2]: " لم يتم استخلاص الأحكام فيها من استقراء جزئياتها، وإنما اصطنع النحاة ما قرروه من أحكام بواسطة التأثير المنهجي للمواد غير اللغويّة، ثم أرادوا صبّها على الواقع اللغوي فافتعلوا عدداً من الأساليب التي تنتهي بهم إلى تصوّر نوع من التطابق بين أحكامهم الكلية وبين النظرية اللغوية ".

---

(1) المصدر نفسه، ص193، وانظر: الحذف والتقدير في النحو العربي، ص315.

(2) أبو المكارم، علي ، تقويم الفكر النحوي ، ص196، وتجدر الإشارة إلى أنّ الدكتور أبا المكارم تناول نظرية العامل بالعرض والدراسة في كتابه: (الحذف والتقدير في النحو العربي)، وقد جعل دراسة هذه النظرية مقدمة يلج من خلالها إلى تناول قضية الحذف والتقدير، فاستنفد ما يربو على مائة صفحة في عرضها، فقام بتعريف النظرية، وبيان العوامل اللفظية، والعوامل المعنويّة، وقد ساق آراء النحاة، واعتراضاتهم، وعللهم في مسألة العوامل المعنويّة، بيد أن أبا المكارم تناول نظرية العامل معتمداً في ذلك على إفراغ ما جاء في كتب النحاة الأوائل والشروح، ونرى أن جهده في تناول هذه الظاهرة لم يتجاوز الجمع والترتيب، وهو جهد لا ريب كبير، وغاية في حدّ ذاتها، فقدّم تفصيلاً كاملاً لها، انظر: الحذف والتقدير في النحو العربي، ص19-148.

ثالثا: التأثير المنهجي لعلوم غير لغويّة :

ذهب أبو المكارم إلى أنّ المنهج الذي اتبعه النحاةُ هو مزيجٌ غريبٌ من مناهج شتى، وإنّه ركامٌ هائل من الثقافات المختلفة التي لم يجمع بينها غير عقول خصبة وعتْ عصورها، وتأثرت بالعديد من ألوانها مما ساعد على تنمية شخصية الباحث بدلاً من بلورة مادة البحث، فاستخدم كل باحث نحوي ما يجيد من مناهج في التدليل على صحة ما يذهب إليه من اتجاهات، وما يقرره من آراء، دون اعتبار لمدى اتصالها باللغة وعلاقتها بالتركيب [1].

وهذا ما يقره الدكتور تمام حسّان بقوله [2]: " كان النحو سهلاً هيّناً وصفيّاً فجعله النحاة فلسفة وقضايا معياريّة منطقيّة أيضاً، حتى أصبح الطابع المميّز للنحو العربي أنّه لم يعد مجهوداً دراسياً لغوياً بقدر ما تحوّل إلى مجهود فكري من الطراز الأول".

ومن أظهر المناهج التي أثرت في منهج النحو: الفلسفة، وعلم الكلام، والمنطق .

- **الفلسفة:**

والواقع أن تأثير الفلسفة في النحو العربي يتركّز - بصورة أساسية - في ناحية واحدة هي تأثير المنهج الفلسفي في التعليل النحوي؛ فالمنهج الفلسفي منهج عقلي خالص من القيود لا يرتبط بأفكار لا تأتي من العقل[3]، ولهذا المنهج العقلي أصداء في التعليل النحوي، خاصة في العلل الثواني والثوالث، ونسوق مثالاً على تأثير الفلسفة في النحو، فالنحاة يعللون عمل حروف الجر بأنّ الأفعال التي قبلها تضعف عن وصولها وإفضائها إلى الأسماء التي بعدها، كما يفضي غيرها من الأفعال القويّة الواصلة بلا واسطة حرف الإضافة، فلما ضعفت هذه الأفعال عن الوصول إلى الأسماء رُفدت بحروف الإضافة فجعلت موصلة لها وإليها [4].

وقالوا: في تعليل عملها الجر بالذات [5]: " وإنما تعمل الجر وحده... فلا تعمل الرفع؛ لأنه إعراب العمد ومدخولها فضلة، ولا تعمل النصب؛ لأن محل مدخولها نصب بدليل الرجوع إليه في الضرورة ولو نصب لاحتمل أنه بالفعل، وهم أرادوا الفصل بين الفعل الواصل بنفسه وبين الفعل الواصل بغيره ليمتاز السبب الأقوى من السبب الأضعف، وهكذا جعلت هذه الحروف جارة ليخالف ما بعدها لفظاً ما بعد الفعل القوي".

---

(1) المصدر نفسه، ص213، والحذف والتقدير في النحو العربي، ص313.
(2) حسّان، تمام، اللغة بين المعياريّة والوصفيّة، ص87.
(3) أبو المكارم، علي، الحذف والتقدير في النحو العربي، ص313.
(4) المصدر نفسه، ص324، وانظر:السيوطي،همع الهوامع، جـ2، ص19-20.
(5) انظر:السيوطي،همع الهوامع، جـ2، ص19-20.

وواضح أنّ هذا التعليل بشطريه علم عقلي محض لا يمتدُّ عن واقعٍ لغوي .

- **علم الكلام** :

كما سبق وبيّنا أثر الفلسفة في التعليل النحوي فإنّ علم الكلام أيضاً أثّر في التقعيد النحوي، وخاصة في قضيّة العامل التي اعتبرها أبو المكارم[(1)]: "منقولة نقلاً مباشراً من علم الكلام بكل ما حولها من خلاف ".

فالاتجاه السائد في النحو العربي من أن الألفاظ تعمل، وأن الحركات الإعرابيّة هي الأثر الملموس لعملها، وهذا الاتجاه - في رأي أبي المكارم - هو امتداد للنظرة القدريّة أو المعتزليّة القائلة بأنّ الإنسان - وحده - هو الذي يخلق عمله، كذلك موقف ابن مضاء المنكر لقدرة اللفظ على العمل، ونسبة كل شيء في التأثير النحوي إلى الله وحده امتداد طبيعي ومتّسق مع النظرة الكلامية الجهميّة الأصل القائلة بأنّه لا دخل للإنسان في عمله؛ لأن كل ما في الوجود إنّما هو أثر لقدرة الله وحده، إذ لا فاعل إلا الله عند أهل الحق[(2)].

- **المنطق**:

لقد كان تأثير المنطق الشكلي الأرسطي في النحو العربي في مجالين رئيسيين هما: التعريفات والقياس، وسنأتي على ذكر القياس في الفصل المخصص له.

أما التعريفات فقد اهتم المنطق الأرسطي بالتعريف، وحدد أسلوبه بذكر[(3)]: " الجنس أو الصنف الذي ينتمي إليه الشيء أو الفكرة، ثم ذكر الفروق الخاصة التي تميّزه أو تميّزها عن جميع أفراد التصنيف ".

ولقد وجدت التعريفات في النحو العربي، وحاول النحاة تطبيق شروطها المنطقيّة من ذكر للفصل والجنس، ومثال ذلك قبول النحاة لبعض التعريفات التي توفرت فيها الشروط المنطقية، ومنها تعريف الحال بأنّه: " الوصف الفضلة المبين لهيئة صاحبه ".

فهذا التعريف عندهم سليم - كما بين أبو المكارم -، لأن (الوصف) جنس يشمل الخبر والنعت والتمييز، و(الفضلة) فصل يخرج الخبر نحو: (ضاحك) من زيد ضاحك؛ لأنه ليس

---

(1) أبو المكارم، علي، الحذف والتقدير في النحو العربي، ص327-331.

(2) أبو المكارم، علي، الحذف والتقدير في النحو العربي ، ص331، وانظر: ابن مضاء، الرد على النحاة، ص157.

(3) المصدر نفسه، ص334.

بفضلة وإن كان وصفاً، وأما النعت والتمييز فيخرجان بقيد (المبين لهيئة صاحبه)؛ لأن التمييز مبين للذات، والنعت إنما يذكر لتخصيص المنعوت وإنّما يقع بيان الهيئة به ضمناً لا قصداً [1].

(1) العطّار، حسن بن محمد(ت1250هـ)، حاشية العطار على شرح الأزهريّة، مكتبة محمد المليحي المكتبي بالأزهر، 1901، ص97-98، وانظر: أبو المكارم، علي، الحذف والتقدير في النحو العربي، ص336.

منهج أبي المكارم في دراسة التاريخ النحوي

اتّسمَ البحثُ في نشأة النحو ودراسة مراحله الباكرةِ بصورٍ من التجاوز توشك أن تسِمه بالبعد عن التناول الموضوعي، وعدم الالتزام بالمنهج العلمي، وقد اتَّخذ هذا التجاوز أشكالاً شتّى، منها الأخذ بما قد يشيعُ من الآراء والأقوال والأفكار، أو تقرير مقولات بعض الروايات، أو إقرار بعض الافتراضات دون عناية حقيقيّة بما لها من مقدمات.

ومعلومٌ أنّ ذيوع الأفكار وشيوعها لا يستلزم بالضرورة صحّتها، وربما يكون انتشار الرأي واستقرار الفكرة ليس له أساس غير وهمٍ ابتُدِع وخيالٍ اتُّبع، الأمرُ الذي يستدعي من الباحث الوقوف طويلاً أمام هذه الآراء، ونظرة إلى التراث اللغوي العربي تفضي إلى وجودِ ثلاثة اتجاهات في دراسة نشأة النحو العربي :

أولاً: اتجاه عَزَفَ عن دراسة هذه النشأة، ورفض تحليل الحقائق المتصلة بهذا الموضوع، وقد عدّها من قبيل الأساطير(1)، وبأنّ تاريخ النحو العربي لا سبيل إلى تحقيقه البتة، وأنّ علمَ النحو سيظلُّ محاطاً بسياجٍ من الغموض (2).

ونرى أنّ أصحاب هذا الاتجاه آثروا مبدأ السلامة، فعمدوا إلى تجاوز المشكلة بأسرها رافعين لواء " تلك قضية أسطوريّة". وهذا موقف نسِمه بالخطأ؛ لما فيه من تجاوز الوقائع التي يجب أن تكون محورَ الدراسة، مع إيماننا بأن النحو يشكل مرحلة من مراحل التطور الحضاري التي عاشتها الأمّة، وأنّ الباحثين قادرون على الوقوف على تلك المرحلة ومعرفة خصائصها، ومدى مواءمتها مع البحث العلمي .

ثانياً: اتجاه ردَّ سبب نشأة النحو إلى بعض الأحداث الشخصيّة التي مرّ بها أبو الأسود الدؤلي، وقَبِلَ ما شاع من آراء تمسّ تراثنا اللغوي .

ونلمح في هذا الاتجاه أيضاً صوراً من التجاوز العلمي الذي يعزو نشأة النحو إلى مواقف شخصيّة تعرّض لها أبو الأسود الدؤلي، وقد عرض أبو المكارم كمّاً هائلاً من هذه الروايات، وانتهى إلى نتيجةٍ مفادها (3):" أنّ النحو لا ينشأ عن رغبة شخصية لفرد مهما بلغت قدرته العقلية، ومهما بلغ حماسه وتوهجه، وغيرته، لأن العلم – وخاصة في مجال الدراسات الإنسانية ذات الطابع الاجتماعي- إنما ينشأ تعبيراً عن حاجات اجتماعية في محاولة لتلبية هذه الحاجات".

---

(1) مثّل هذا الرأي بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، جـ2، ص123.
(2) أمين، أحمد ، ضحى الإسلام، جـ2، ص285.
(3) أبو المكارم، علي، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص83.

ثالثاً: أما الاتجاه الثالث فقد تمثّل في بعض من ذهبوا إلى جواز امتداد نشأة بعض الموضوعات والاتجاهات اللغوية في العربية – ومن بينها النحو- عن جذور غير عربيّة، هندية أو يونانية، أو سريانية، وكان ادّعاءُ تأثر النحو العربي في نشأته بمؤثرات يونانية مستنداً إلى تماثلٍ في الأسس التي انبنى عليها تقسيم (الكلمة) و (الكلام) في اللغة العربية مع ما يقابلها في اللغة اليونانية [(1)].

أما أبو المكارم فردّ هذا الزعم، وكان منهجه في ذلك يقوم على سوق جملةٍ من الأدلة، وهي :

أولاً: أن التشابه في الحقائق العلمية لا يسلم إلى القول بوجود تأثير؛ لأن دراسة التأثر والتأثير – في رأيه- أكثر تعقيداً وأكبر خطراً من أن تعتمد على مجرد التشابه وحده، فلا سبيل عنده إلى اعتبار التشابه أو حتى التطابق دليلاً قاطعاً على التأثر[(2)].

وقد اقترح أبو المكارم منهجاً للوصول إلى مقنع في هذا المجال يقوم على الخطوات التالية [(3)]:

1. تحديد الموضوع، وبلورة أفكاره وعناصره، والكشف عن حقائقه واتجاهاته في اللغتين.

2. القطع بأسبقية الأفكار في إحدى اللغتين وتأخرها في الأخرى .

3. تحديد الطرق التي سلكتها الأفكار السابقة من لغتها حتى انتقلت - في صورتها المباشرة أو غير المباشرة- إلى المتأثرين بها في اللغات الأخرى، وعلى هذه الاتجاهات الثلاثة – آنفة الذكر- رتّب كثيرٌ من الدارسين نتائجهم، واستقرّ في الأذهان بأنّ نشأة النحو إنما كانت ناشئة عن أحداث جزئية، وتأثير بثقافات غير عربيّة.

ولكنّ أبا المكارم لم يعمَدْ إلى ترداد ما انتهى إليه بعض دارسي التاريخ النحوي، ولا نجده يقطع برأي دون آخر، بل يعمد إلى تحليل الظواهر والمواقف والروايات لمعرفة عناصرها الإيجابيّة التي ينبغي الحفاظ عليها، وتطويرها، وتنميتها، وجعلها أقدر على الوفاء بالحاجات الإنسانية والطبيعيّة المتغيرة، ومعرفة العناصر السلبية التي يجب التخلص منها بتكوين الظروف المفضية إلى ذلك، وبدون هذا المنهج القائم على التحليل سنجد أنفسنا مدفوعين إلى الانضواء تحت أحد لواءين، أحدهما يعيش الحاضر في الماضي، ويؤمن بمبدأ " ليس بالإمكان أفضل مما كان"، وثانيهما أن الماضي لم يعد موجوداً فلنعدُّ أنفسنا للحياة في

---

(1) أبو المكارم، علي، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص83.
(2) المصدر نفسه، ص79.
(3) المصدر نفسه، ص79.

المستقبل، وقد آمن أبو المكارم أنّ المستقبل يتشكل من خلال الحاضر، وأن الحاضر يتشكل من خلال علاقات الماضي التي نسجت أبعاده وحددت آفاقه وبلورت خصائصه [1].

وإن كان الوقوف على الظروف المختلفة التي أثرت في النحو العربي نشأة وتطوراً مقصداً جليلاً يستحق الدرس إلا أنّ أبا المكارم سعى- إلى جانب تحقيق هذا الهدف- إلى الوقوف على المعطيات الأصيلة لتراثنا اللغوي والنحوي؛ إذ حاول أن يجعل هذه المعطيات نقطة البدء في تطوير التراث بما يتّفق مع الواقع اللغوي المتغيّر، لذلك نجده يتعامل مع التراث اللغوي على أنّه مقدمة لأية محاولة تهدف إلى دراسة وتطوير الفصحى .

وقمينٌ بالذكر أن منهجية أبي المكارم في دراسة تاريخ النحو لم تركز الضوء على صورة بعينها من صور النتاج اللغوي أو شكل بذاته؛ لأن ذلك يفضي حتماً إلى خطيئة التجزئة ووضع الفواصل، وإنما رأيناه يسعى إلى تجلية جوانب الصورة الجزئية وكشف غوامضها لتصبّ في الصورة الكلية الشاملة، وتتسم العلاقة بين الجزء والكل بالعطاء المتبادل .

ومن دراسة أبي المكارم للتاريخ النحوي يتضح لنا أنّها محاولة حضاريّة تتسم بالالتزام بكلية الكيان الإنساني، وتكامل الإنسان مع البيئة الاجتماعية، وقد قاده هذا الالتزام إلى مفاتيح جديدة لإعادة تشكيل الحقائق التاريخية، وتتمثل هذه المفاتيح في دور المفاهيم الدينيّة في إعادة صياغة الإنسان فكراً ومادة .

على أنّ أبا المكارم التزم في دراسته لنشأة النحو بمنهجين: المنهج الاستردادي التاريخي؛ الذي عَمَد فيه إلى ذكر الأحداث والروايات التاريخية ضمن ترتيبها الزمني دون الخوض فيها مناقشة أو تفنيداً، بل الاكتفاء بذكرها موثّقةً ومتسلسلة في إطارها الزمني .

والمنهج التحليلي؛ الذي قام فيه بدراسة هذه الروايات والظواهر، ودراسة الروابط بين العلاقات، ومحاولة وضع قوانين تنتظم في سلكها تلك الظواهر الجزئية، وبهذا التناول استطاع أن يجمع بين الأسس العامة لمنهجين علميين؛ المنهج الاستردادي التاريخي، والمنهج التحليلي، في محاولة لتطويع الصورة في الذهن لحقبة تاريخية مضت، هي حقبة نشأة الدراسات النحوية.

على أننا نُسجّل بعض الملاحظات على دراسة أبي المكارم لتاريخ النحو، ومن أظهر هذه الملاحظات :

---

(1) أبو المكارم، علي، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص6.

أولا : أنّ إيمان أبي المكارم بعدم تقسيم النحو إلى مدارس نحوية، وإطلاقه عليها مصطلح " التجمعات المدنية " دفعه إلى إهمال دراسة أسباب الخلاف بين البصرة والكوفة، والفوارق المنهجية التي كانت بينهم مما جعله يسقط الأحكام عليهم جميعا دونما استثناء.

ثانيا : كان هدَف أبي المكارم من دراسة التاريخ النحوي الوقوف على البداية الأولى للنحو، وهي البداية التي يكثر فيها الخلاف، محاولاً جلاء هذا الخلاف، وإلحاق هذه المرحلة بما جاء بعدها من مراحل .

ثالثا : لم يتناول أبو المكارم بداية النشاط اللغوي قبيل أبي الأسود الدؤلي، والمتمثل في تعلم القراءة والكتابة، والحركة اللغوية، والمجالس، وإنما اكتفى بتتبع الحركة اللغوية ابتداء من أبي الأسود، وهي المرحلة التي وقف إزاءها الباحثون حائرين شاكين، ونعتوها بأنها مرحلة مظلمة في تاريخ النحو العربي .

رابعا : أهمل أبو المكارم دراسة الشخصيات النحوية ، ومنهجية كل شخصية في دراسة النحو، وعمد إلى سوق الروايات التاريخية ومحاولة تفنيدها ودراستها ومعارضتها أحيانا للوقوف على ظروف نشأة النحو ، وربما انتهى بعد مناقشة الرواية إلى إقرار حقيقة معروفة ولكن كان له فضل تأكيدها بما أوتي من قدرة على محاكمتها .

خامسا : عدم صدور الجزء الثاني من الدراسة جعل محور حديث أبي المكارم ينصب على مرحلة معينة من تاريخ النحو العربي دون تناول مراحله كاملة .

الفصل الثاني

أصول التفكير النحوي عند أبي المكارم

الفصل الثاني

أصول التفكير النحوي عند أبي المكارم

وَقَفَ الدكتور أبو المكارم على مناهج البحث النحوي بالدراسة والتحليل والنقد، يبتغي من وراء ذلك الوقوفَ على خصائصها الفكريّة ودلالاتها الاجتماعيّة من ناحية، ورغبةً في تقويم هذه المناهج باستخلاص العناصر السلبيّة والإيجابيّة فيها، وتحديد ما لكل عنصرٍ منها من آثار في الفكر النحوي على مستوى النظر والتطبيق [1].

فحاول أن يجلو بعض الأصول الكليّة للفكر النحوي، ومصادره، وتطوره، وآثاره، دون ارتباطٍ بشخصيّةٍ، أو تقوقعٍ في تجمعٍ، أو اقتصارٍ على عصر، أو انحصارٍ في مكان، فأصدر كتابين يعالج فيهما مشكلاتٍ منهجيّة، أحدهما : (أصول التفكير النحوي)، وثانيهما: (تقويم الفكر النحوي)، وسنعتمد في هذا الفصل على ما جاء في كتاب (أصول التفكير النحوي)؛ لأنه يشكل نتيجة البحث التي انتهى إليها أبو المكارم بعد رحلةٍ طويلة من البحث والتنقير في التراث النحوي، مع الإشارة إلى كتبه الأخرى التي عالجت القضية نفسها، كذلك سنلتزم بإيراد بعض عناوين الأبواب والفصول التي ارتضاها أبو المكارم لدراسته وفاءً والتزاماً بهذه الدراسة مع عدم إغفال مناقشة آرائه النحويّة .

وقد سعى في كتابه (أصول التفكير النحوي) إلى إعادة تشكيل النحو العربي من جديد بالنظر في الأصول، ومن ثم الانتقال إلى الفروع، مستعيناً بعناصره التي استخلصها من معايشته للتراث النحوي .

وقد عُني أبو المكارم في هذين الكتابين آنفي الذكر[2] " بقواعد التوجيه المنهجي"، وَتَتَبُّع تطور بعض المصطلحات التي فُهِمتْ من خلال سياقاتها في الجمل ولم تُفْهَم من خلال البناء النظري للنحو العربي، لذا فقد كثرت في هذين الكتابين قواعد التوجيه المنهجي لمعرفة الأبعاد النظريّة للفكر النحوي، فَعُنِي بإبراز بعض الأصول النحويّة التي يندرج تحتها جملة من

---

(1) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص10.

(2) انظر: حسّان، تمام(1981)، الأصول دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، ط1، دار الثقافة، ص221، وقد قصد تمام حسان بقواعد التوجيه: تلك الضوابط المنهجيّة التي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغويّة (سماعاً أو استصحاباً أو قياساً) التي تستعمل لاستنباط الحكم، ص221.

الأصول، فكان القياسُ أوضحَ ما عُني به أبو المكارم في كتابه (أصول التفكير النحوي)، كل ذلك ليقف دارس النحو على نظريّة واضحة المعالم .

ولعل من الحقِّ أن نقررَ أن محاولة أبي المكارم دراسة أصول التفكير النحوي هي محاولة عَبَرتْ حيِّزَ الجزئياتِ إلى نطاقٍ كلي يتّسمُ بالشمول؛ إذ إنّ الدراسات السابقة في مجال التفكير النحوي ظلت تدور في فلك الشخصيات أو التجمعات أو الاتجاهات بينما تميزت هذه الدراسة بكليةِ التناولِ، وانتفاءِ الجزئية .

وقبل الشروع في تناولِ أصول التفكير النحوي عند أبي المكارم لا بُدَّ من الكشف عن منهجيّته في التفكير النّحوي؛ لتلافي ما قد يُثار في ذهن القارئ من خروج الدراسة عن مسارها المألوف في ترتيب أصول النّحو، وخلطها بين الأصول دون مراعاة للترتيب والأصل، على أننا استنخلنا منهجيته من خلال دراسته عن (أصول التفكير النحوي) وسنعرض أظهر ما وقفنا عليه :

أولا : أنّ أصول النّحو (السماع، القياس، والإجماع، واستصحاب الحال) ليستْ مقصودةً لذاتها في دراسة أبي المكارم، إنما المقصود دراسة الخطوط العريضة، والأسس المنهجيّة التي سار عليها النّحاةُ حتى انتهوا إلى هذه الأصول؛ أي دراسة منهج النحاة في تقنين اللغة، وجمع المادة، والتصرّف بها حتى استوت أصولاً للنحو العربي، وحرصاً على عدم الخلط بين (أصول النحو) و(أصول التفكير النحوي)، فقد حرص أبو المكارم على التمييز بينهما في مقدمة كتابه (أصول التفكير النحوي)، فرأى أنّ المقصودَ من اصطلاحِ "أصول التفكير النحوي" [(1)] هو: "دراسةُ الخطوطِ الرئيسة العامة التي سار عليها البحث النحوي، والتي أثّرت في إنتاج النحاة وفكرهم على السواء". وهذه الخطوط – كما يقرر أبو المكارم- قديمة في البحث النحوي؛ فقد ردّها إلى القرن الأوّل؛ أي البداية الباكرة لنشأة البحث في النحو العربي.

أما " أصول النحو" فقد عرّفه أبو المكارم بقوله [(2)]: "هو المحاولة المباشرة من النحاة لدراسة هذه الخطوط التي اتُّبِعَتْ في الإنتاج النحوي".

وهي لا شك محاولة متأخرة عن أصول التفكير النحوي. وقد أشار إلى أنّ أوّل من قصد "علم أصول النحو" بالدراسة هو: أبو بكر محمد بن السري بن السراج (ت 316هــ) في

---

(1) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص17.

(2) المصدر نفسه، ص17.

كتابيه [1]: (أصول النحو الكبير والصّغير)، ولا شك أنّ أوّل كتاب حمل عنوان "الأصول في النحو" هو كتاب أبي بكر محمد بن سهل السّراج، بيد أن بعض الباحثين ذهبوا إلى أنّ ما عناه ابن السراج بالأصول هو[2]: " قواعد النحو الأساسيّة لا أدلته التي استُنبطت منها هذه القواعد" مستدلين على ذلك بتصريحات ابن السّراج نفسه في كتابه إذ قال [3]:" قد فرغنا من ذكر المرفوعات والمنصوبات، وذكرنا في كل باب من المسائل مقداراً كافياً، فيه دربة للمعلّم، ودروس للعالم، بحسب ما يصلح في هذا الكتاب، لأنه كتاب أصول" .

على أنه من الحق أن ابن السراج ذكر في سياق حديثه عن أصول النحو المعنى الذي حدده أبو المكارم فيما عُرف فيما بعد بــ"أصول النحو" بمعنى أدلته التي تأصلت بها أصوله وتفرعت عنه. ثم كان أبو علي الفارسي (تــ 377هــ) واسطةً نقلت بعض آثار أستاذه ابن السّراج إلى تلميذه ابن جنّي (تــ 392هــ) الذي تناول بعض قضايا هذا العلم في بعض كتبه خاصة كتابه (الخصائص)، ثم قصد هذا العلم بالدرس أبو البركات الأنباري (تــ 577هــ) في كتابيه (لمع الأدلة في أصول النّحو) و (الإغراب في جدل الإعراب)، حتى جاء السيوطي (تــ 911هــ) وتناول هذا العلم بالدراسة المستفيضة في كتبه (المزهر في علوم اللغة وأنواعها) و (الأشباه والنظائر في النحو) و (الاقتراح في علم أصول النحو) [4].

إذاً، بين مدلولي هذين الاصطلاحين كثيرٌ من الاختلاف، فأحدهما قديم والآخر متأخّر، وأحدهما ممتدٌ واسعٌ والآخر محدود، إضافةً إلى أنّ (علم أصول النحو) بمضمونه وموضوعاته محدودٌ، أمّا (أصول التفكير النحوي) فتتسم موضوعاته بالشمول؛ إذ تتناول الأسس الكليّة التي بنى عليها النحاة العربُ قواعدهم الجزئيّة، وأحكامهم التفصيليّة .

ثانياً: عالج أبو المكارم أصول التفكير النحوي بِمَعْزِلٍ عن وجود فوارقَ منهجيّةٍ نابعةٍ من تعدّد المدارس النحويّة، وأسلوب كلِّ مدرسةٍ، ومنهجها الذي ارتضتهُ للدراسة، وقد ذهب

---

(1) أشار إلى وجود ميكروفيلم لنسخة من (أصول النحو) لابن السراج في معهد المخطوطات التابع للجامعة العربية برقم (11).

(2) نحلة، محمود أحمد(2004)، أصول النحو العربي، ط2، دار المعرفة الجامعية – مصر، ص18.

(3) ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهيل النحوي(ت316ه)، الأصول في النحو، ط3، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت،1988، جــ1، ص328.

(4) أبو المكارم،علي، أصول التفكير النحوي، ص18.

إلى أنّ[1]:" المنهج الذي سارت فيه الدراسة النحويّة واحدٌ في مدنه المختلفة تحكمه قواعد عامة لم يخرج عليها وإن تفاوت تأثير بعضها ".

و نرى أن معالجة بعض الأصول دون مراعاة الخلافات المدرسيّة قد أوقع المؤلّف في وَهْدَةِ تعميم الأحكام دون مراعاة الفوارق المنهجيّة النابعة من تعدد المدارس والمناهج.

ثالثا: كاد أبو المكارم يقطع بأنّ لفظ (القياس) مَرَّ بمرحلتين تاريخيتين في التراث النحوي، كان في كلِّ مرحلةٍ يتضمّنُ معنى خاصاً [2].

أما المرحلة الأولى : فكان يشير إلى ما اصطلَح على تسميته بـــ "القياس الاستقرائي"، ومن ثمَّ فإنّ موافقة القياس في هذه المرحلة إنّما يُشيرُ إلى موافقة القواعد التي قُنِّنتْ لما يطَّرِدُ من ظواهرَ في النصوص التي تمَّ استقراؤها، ومخالفةُ القياسِ تشيرُ إلى مخالفة هذه القواعد المعبرةِ عن تلك الظواهر ذاتها.

المرحلة الثانية : أخَذَ القياسُ مفهومه الشكلي الذي استقرَّ في فكر الدارسين حتى لم يعد له في تَصَوُّرِهم سواه، وهو[3]: " حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع "، وتحت باب القياس الاستقرائي نَفَذَ أبو المكارم إلى دراسة " السَّماع " لمحاولة الكشفِ عن الأسس التي وضعها النحاة لتحديد الاطرادِ، وذلك باستقراء المادة اللغويّة، فدرس مصادر المادة اللغويّة من " سماع ورواية "، وعمد إلى نقدِ مصادر المادة اللغويّة، ونقد المادةِ نفسها [4].

رابعاً: تناول أبو المكارم (القياس الشكلي) وأركانه بتصرُّفٍ عن كتاب (الخصائص) لابن جني، وكتاب (لمع الأدلة) لابن الأنباري، وكتاب (الاقتراح) للسيوطي، فكان يمتحُ من هذه الكُتُبِ، فانحصرَ جهده في القياس الشكلي بسوق بعض الملاحظات والشروحات، وقد انفرد ببعض التسميات والتقسيمات.

---

(1) أبو المكارم،علي، تقويم الفكر النحوي، ص244. وانظر: أبو المكارم، علي، الحذف والتقدير في النحو العربي، ص279.

(2) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ، ص26- 27.

(3) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي ، ص32. وانظر: ابن الأنباري(ت577ه)، لمع الأدلة، ط1، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر- دمشق، 1957، ص93.

(4) المصدر نفسه، ص33.

بين القياس والاستقراء

القياس الاستقرائي :

يربط كثيرٌ من دارسي القياس نشأته بعبد الله بن إسحاق الحضرمي (تــ 117هــ)، متكئينَ في هذا الربط على قولة ابن سلاّم الجمحي في عبد الله بن إسحاق [1]: " كان أوّلَ من بَعَجَ النحو، ومَدَّ القياسَ والعللَ... وكان أشدَّ تجريداً للقياس".

بيد أنّ أبا المكارم يقرّرُ[2]: " أن النحو قد عَرَفَ ما يُسمّى بالقياس قبل ابن أبي إسحاق، وأنّ النحاةَ كانوا يأخذونَ به منهجاً قبلَ أن يُسرفَ هو فيه، وأنّ دور ابن أبي إسحاق في القياس هو دور المُسْرِف فيه وليس المبتكر له ".

وقد ورد لفظُ القياس مقروناً بمحاولة النحاة الأوائل كأبي الأسود الدؤلي، وفيه يقول ابن سلام (تــ 231هــ) [3]: " كان أول من أسس العربيّة، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي"، وقد تواترت الأخبار على أن ابن أبي إسحاق هو[4]: " أول من بعج النحو، ومدّ القياس و العلل"، وقد كان تعرضه للفرزدق نابعاً من تمسكه بمنهجه الذي اختطه لنفسه، وهو تحديد الظواهر المطردة في اللغة وجعلها مقاييس لا يصح الخروج عليها أو مخالفتها.

وعلى منهج الاطراد والكثرة سار أبو عمرو بن العلاء، فقد روى الزبيدي أنّ ابن نوفل قال[5]: "سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عما وضعت مما سميته عربيّة، أيدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقلت: كيف تصنع فيما خالفك فيه العرب وهم حجة؟ قال : أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات ".

---

(1) الجمحي، محمد بن سلام، طبقات فحول الشعراء، جــ1، ص15، وانظر: إلياس ، منى(1985) ، القياس في النحو، ط1، دار الفكر- بيروت، ص10.

(2) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص26.

(3) الجمحي، محمد بن سلاّم، طبقات فحول الشعراء، جــ1، ص12، وانظر: نحلة، محمود أحمد، أصول النحو العربي، ص102.

(4) المصدر نفسه، جــ1، ص14.

(5) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص29.

وعلى يدي الخليل وسيبويه تطور القياس تطوراً بارزاً ؛ إذ لم يعد يُكتَفى بالقياس على الظواهر المطردة فحسب، بل تعدى ذلك إلى[1] " افتراض مسائل لم يرد فيها شيء من كلام العرب لتطبيق الأصول التي استخرجها عليها، وهو نوع من الاستقراء، ولكنه استقراء لصور يستخرجها العقل في ضوء الأساليب، وحمل لها في الحكم على ما ورد من كلامهم ".

كذلك كان سيبويه يقيس على الكثير، أما القليل فكان عنده نوادر تحفظ ولا يقاس عليها [2]، قال: "...فإنما هذا الأقل نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها ولكن الأكثر يقاس عليه".

وقد نبّه أبو المكارم على غفلة النحاة واللغويين والرواة والمؤرّخين، وعدم عنايتهم بتحديد مدلول القياس ومضمونه، وما أصاب هذا المصطلح من تغّير مرحلي، فلم يضعوا في الاعتبار إمكان التغيّر في مدلول المصطلح الواحد، وهذا بطبيعة الحال أوقع الباحثين المعاصرين في خطأ وحدة المصطلح النحوي، على الرغم من الامتداد الزمني للبحث النحوي خاصة مصطلح القياس مع المصطلح المنطقي[3].

فعدم مراعاة النحاة لتطور مدلول القياس، ومضمونه، أوقعهم في الخلط بينه وبين القياس المنطقي، في حين تقتضي منهجية البحث تحري هذا المصطلح، وما أصابه من تطور عبر رحلته الزمنيّة .

وبعد البحث والتنقير اهتدى أبو المكارم إلى نتيجة غايةٍ في الأهمية في الدرس النحوي، ومفادها: أن من الممكن التمييز بين مدلولين للقياس يختلفان تمام الاختلاف .

المدلول الأول: يرتكز على [4] مدى اطراد الظاهرة في النصوص اللغويّة مرويّة أو مسموعة، واعتبار ما يطرد من هذه الظواهر قواعد ينبغي الالتزام بها، وتقويم ما يشذ من نصوص اللغة عنها. ومن ثم يرفض الأخذ بالظواهر الشاذة، ويرفض الأخذ بالنصوص التي تحملها مهما كان مصدر النصوص .

والمدلول الثاني للقياس: هو عمليّة شكليّة يتمُّ فيها إلحاق أمرٍ ما بآخر لما بينهما من شبه أو علة، فيُعطى الملحق حكم ما أُلحِقَ به، ولهذه العملية أطراف أربعة: (المقيس عليه،

---

(1) المخزومي، مهدي(1986)، الخليل بن أحمد الفراهيدي: أعماله ومنهجه، ط2، بيروت، ص22، وانظر: نحلة، محمود أحمد، أصول النحو العربي، ص105.

(2) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت180هــ)،الكتاب ، ط1، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الجيل: بيروت، دت، جــ4 ، ص4.

(3) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص26.

(4) المصدر نفسه، ص27. وانظر: نحلة، محمود أحمد، أصول النحو العربي، ص103.

والمقيس، والجامع بينهما، والحكم) (1)، ورأى أبو المكارم أن هذا القياس الجديد لا يتصل بالقديم إلا بلفظ القياس وحده، وأما ما سوى ذلك فجديد.

وذهب إلى أنّ المدلول الأوّل للقياس هو الشائع في البحث النحوي، وقد حدّدَ هذا الشيوع طوال القرون الثلاثة الأولى منه؛ أي حتى ابن السراج وتلميذه ابن فارس(2)، ونعت هذه المرحلة من القياس بـــ "مرحلة القياس الاستقرائي". إذ يقوم منهج النحاة على تحديد الظواهر المطردة في اللغة واعتبارها مقاييس لا ينبغي الخروج عليها.

وقد عُني أبو المكارم في مرحلة (القياس الاستقرائي) بمنهج ابن أبي إسحاق، وأغْفَلَ دور عيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد الذي يمثّلُ مرحلة القياس المنهجي، فقد أكثر الخليل من القياس وتوسّع فيه حتى عُرف بتصحيح القياس(3)، وأنه كاشف قناعة، بل هو المؤثّل الحقيقي له، وموحد أركانه (4).

وقياس الخليل لا يتجاوز حدود اللغة، وينبَني على التشابه بين المقيس والمقيس عليه، ولا يفرض جديداً على الأصول المستنبطة من الطبيعة اللغويّة (5).

وقد نعت الدكتور تمام حسّان هذه المرحلة من القياس بمرحلة القياس الاستعمالي أو قياس الأنماط (6)، ويعني: " انتحاء كلام العرب" ورأى أن القياس بهذا المعنى لا يكون نحواً، وإنما يكون تطبيقاً للنحو .

وقد ساق أبو المكارم جملةً من الأدلةِ برهن بها على صحةِ ما ذهب إليه من مفهوم القياس الاستقرائي، وتتمثل هذه الأدلة فيما يلي :

أولاً: قولة ابن أبي إسحاق (7): "ما يطّرد وينقاس"، وقد عَنى بهذا ما يشيع من النصوص، حتى ليفرض باطراده مراعاته والتزامه، فيصبح بذلك مقياساً للصحة والخطأ، ونتفق مع أبي المكارم في أنّ الاطراد والكثرة في اللغة كانا الأساسين اللذين عليهما تُبْنى القاعدة، وما تعرُّض ابن أبي إسحاق للفرزدق إلا لتمسكه بمنهجه الذي اختطه لنفسه، وهو

---

(1) ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص42، وانظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص96، وانظر: أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص27.

(2) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص27.

(3) السيرافي، أخبار النحويين البصريين، ص38.

(4) إلياس، منى، القياس في النحو، ص22.

(5) المخزومي، مهدي، الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه، ص252.

(6) حسان، تمام، الأصول: دراسة ابستمولوجية ، 174.

(7) الجمحي، ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، ص15، وأبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص27.

تحديد الظواهر المطردة وجعلها مقاييسَ لا يصح الخروج عليها أو مخالفتها، وعلى منهج الاطراد والكثرة سار أبو عمرو بن العلاء.

ثانياً: التطوّر الطبيعي للعلوم، وعلم النحو خاصة؛ إذ لم يكن قبل ابن أبي إسحاق ممن شارك في البحث النحوي سوى جيلين –عدّهما أبو المكارم- أقرب إلى الريادة منهما إلى الإسهام[1].

ثالثاً: يرى أبو المكارم أنّ النصوص التي استُخدِمَ فيها القياس في هذه الفترة تدلّ على أنّ[2] "النحو كله قياس". وقد جمع أبو المكارم كمّاً من النصوص تنتمي إلى هذه الحقبة ليوضح مدلول القياس بما يتفق مع المعنى الذي حدّده، فساق نصين لرأسَي مدرسة البصرة والكوفة (سيبويه والكسائي) يوضحان مدلول القياس بما يتفق مع المعنى الذي حدده للقياس الاستقرائي.

ولعلّ ما يعنينا من النصوص التي ساقها أبو المكارم أبيات الكسائي التي جاء بها لتحديد مدلول القياس الاستقرائي كما حدده أبو المكارم، ونصّ أبيات الكسائي [3]:

إنّمـــا النّحـــوُ قيـــاسٌ يُتَّبَـــعُ ... وَبِهِ فـــي كُـــلِّ أمـــرٍ يُنْتَفَـــعُ

فإذا مـــا أبصـــرَ النحـــوَ الفتـــى ... مَرَّ فـــي المنطـــق مـــرّاً فاتَّسَـــع

فمعلومٌ لدى النحاة أنّ الكوفيين توسّعوا في المسموع عن العرب، وقاسوا عليه، وتوسعوا في القياس، حتى إن الكسائي كان يرى أنّ النحو كله قياس – كما جاء في الأبيات- وهذه الأبيات للكسائي إنّما تُساقُ في كتب النحو لتدلّ على منهج التوسّع في القياس الذي سار عليه الكوفيون حتى إنّ البصريين انتقدوا هذا التوسّع والتساهل في السّماع والقياس من قِبَلِ الكوفيين

فقال الزبيدي في انتقاد منهج الكسائي[4] :

كُنا نقيسُ النحـــوَ فيمـــا مضـــى ... علـــــى لســـــانِ العـــــرب الأوّلِ

فجاءنـــــا قـــــومٌ يقيســـــونَهُ ... علـــــى لُغـــــى أشـــــياخِ قُطرُبُّـــــلِ

فكلهـــم يعمـــل فـــي نقـــض مـــا ... بـــه يُصـــابُ الحـــقُّ، لا يـــأتلي

إنّ الكسائيَّ وأصحابَه ... يَرْقُونَ فـــي النحـــوِ إلـــى أســـفلِ

---

(1) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص27.

(2) القفطي، إنباه الرواة، جــ2، ص267. و أبو المكارم، علي ، أصول التفكير النحوي، ص27-28.

(3) المصدر نفسه، جــ2، ص267.

(4) السيوطي، جلال الدين أبو الفضل(ت911هــ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، 1965،جــ2، ص163.

ونزْعُمُ أنّ سوق أبي المكارم لأبيات الكسائي كدليلٍ على تحديد مدلول القياس الاستقرائي أمرٌ في غاية التوسّع، إذ إن القياس في المرحلة الأولى يعني (اطراد النصوص اللغويّة)، بيد أنّ قياس الكوفيين كان يتمّ – أحياناً- على الشّاذ، والبيت الواحد ، ويوسم بالقياس الشكلي، ودليل ذلك ما جاء في معجم الأدباء عن الكسائي، قال عبد الله بن جعفر[1]: " إنّ الكسائي كان يسمعُ الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن، وشعرَ غير أهل الفصاحة والضرورات فيجعل ذلك أصلاً ويقيس عليه حتى أفسد النحوَ".

وتحديد مدلول القياس الاستقرائي على النحو الذي ارتضاه أبو المكارم قاد النحاة إلى جملةٍ من المشكلات تمثلت في تحديد معنى الاطراد[2]، والتمييز بين المطرد من غيره، وهذا ما كشف عنه منهج ابن أبي إسحاق القائم على تحري الظواهر العامة الشائعة، وصياغتها في قواعد ملزمة .

وهذا المنهج المتبّع من قِبَل ابن أبي إسحاق القائم على رفض النصوص التي تخالف القواعد النحوية وعدّها من قبيل الشاذ، وبناء القاعدة على المطّرد قابله منهجٌ آخر عمد أصحابه إلى التوسّع في التقعيد نتيجة استخدام التأويل لتصحيح ما يخالف القاعدة النحويّة [3]، وقد أسلم هذا التأويل إلى توسيع مفهوم الاطراد، مما حدا بالنحاة إلى وضْع أسسٍ لاستقراء المادة اللغوية لخّصها أبو المكارم في (تحديد مصادر المادة اللغويّة المعتمدة والمتمثلة في السماع والرواية)، ومن ثم (نقد مصادر المادة نقداً داخليا وخارجّياً)، و(نقد المادة اللغويّة) [4]، على أننا سنتناول هذه الأسس بالتفصيل .

من هذا المنفذ استطاع أبو المكارم أن يَعبر إلى الأصل الأوّل من أصول النحو، وهو (السّماع) وهو الركن الثابت المنقول الذي ينطلق من خلاله النحويّ في التعامل مع المادة اللغويّة المجموعة، ويشكّل القياسُ الركن الثاني من أصول النحو وأدلته، على أنّ أبا المكارم يعالج مشكلات السّماع تحت بابه الذي وسمه بـــ (بين القياس والاستقراء) وتحديداً تحت مدلول القياس الاستقرائي .

(1) الحموي، ياقوت، معجم الأدباء، جـــ13، ص182.
(2) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص29.
(3) المصدر نفسه، ص32 .قصد أبو المكارم بأصحاب هذا المنهج أبا عمرو بن العلاء الذي كان يؤّول بعض نصوص الفرزدق ويرى لها وجهاً في العربية، بيدَ أنّ ابن أبي إسحاق الحضرمي كان يخطئه ويرى أنها مخالفةٌ للقواعد الملزمة.
(4) المصدر نفسه، ص32.

مصادر المادة اللُّغويّة

تتركّز المصادر المعتمدة في استقراء المادة اللغويّة في مرحلة القياس الاستقرائي في مصدرين أساسيين هما: السماع والرواية [1].

أولا : السماع

يُعرَّفُ السماعُ لغةً بأنّه [2]: " إيناسُ الشيء بالأذن"، ويعني أيضاً [3]: " القبول والعمل بما يُسْمَع".

أما اصطلاحاً: فقد عَرَّفه ابن الأنباري – وكان يطلقُ عليه مصطلح " النَّقل"- بقوله[4]: "النقلُ هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حدِّ القلةِ، إلى حدّ الكثرة، فخرج عنه إذاً ما جاء في كلام غير العرب من المولدين، وما شذّ من كلامهم، كالجزم بـــ" لن"، والنّصبِ بـــ" لم".

وقال السيوطي في حدِّه [5]: " وأعني به ما يثبت في كلام مَنْ يُوثَقُ بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيّه – صلى الله عليه وسلم- وكلام العرب قبل بعثته أو في زمنه وبعده، إلى زمنٍ فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلمٍ أو كافرٍ، فهذه ثلاثة أنواعٍ لا بُدّ في كلّ منها من الثبوت ".

وذهب أبو المكارم إلى أنّ (السّماع) هو[6]: " ما يرويه العالم بعد سماعه بنفسه" وهذا للتفريق بينه وبين الرواية؛ إذ إنّ[7]: "ما يُرْوى عن عالم آخر، أو عن جيلٍ سابق من العلماء، أو عن مُصنَّفٍ من المصنّفات اللغويّة، هو من قبيل الرواية ". وعلى هذا فإنّ حَدّ السماع عنده هو[8]: " الأخذ المباشر للمادة اللغويّة من الناطقين بها ".

---

(1) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص33.
(2) ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس(ت395هــ)، معجم مقاييس اللغة، ط1، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل – بيروت،1991،جــ3، ص102.
(3) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت711ه)، لسان العرب، ط4، دار صادر – بيروت، 2005، مادة (سَمِعَ)، جــ8، ص162.
(4) ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص81 .
(5) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص51.
(6) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص33.
(7) المصدر نفسه، ص33.
(8) المصدر نفسه، ص34.

فالفرق بين السّماع والرواية هو الإشارة إلى عدد الفواصل بين مصدر المادة اللغويّة، وبين الدارس لها، فإذا كان هنالك فواصل – ولو بعلماء- كانت روايةً، وأما إذا كان الدّارسُ هو الذي سَمِع بنفسهِ عددناه من قبيل السّماع (1).

كذلك رأى أنّ عناية البصريين باستقراء المادة اللغويّة المسموعة لا تقلُّ عن اهتمام نظراتهم الكوفيين(2).

والسّماع هو الأصل الأوّل من أصول النّحو، والأصول الأخرى من قياس وإجماع واستصحاب حال وغيرها مرتبطة به أيّما ارتباط. وقد عرّفه الأفغاني تحت باب الاحتجاج بقوله (3) :"هو إثبات صحة قاعدة، أو استعمال الكلمة، أو تركيب بدليل نقلي صحّ سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة ".

ورأى أبو المكارم أنّ المادة اللغويّة المسموعة تتأثر بعاملين لهما شأنٌ كبيرٌ في تحليلها، وهما: الإمكانات الصوتية وعادات النطق عند المتكلم (اللهجة)، ثم مدى حساسيّة أذن السّامع في سماعها الأصوات (4).

وقد كان لعدمِ الدقة في تحديد دور هذين العاملين أثره في إضافة بعض الظواهر العرضيّة للمادة اللغويّة، مما أدى إلى اضطراب التحليل النحوي للمسموع، ومن الأمثلة التي ساقها أبو المكارم للتدليل على هذا الاضطراب في المسموع عمل (لم) النَّصب؛ فقد زعم اللحياني أن بعض العرب ينصب بها كقراءة بعضهم قوله تعالى(5): " ألم نشرحْ لك صدرك" بفتح الحاء في (نشرح) وهي قراءة منسوبة إلى أبي جعفر المنصور .

وقد رجّحَ أبو المكارم أن هذه ليست قراءةً مستقلةً؛ مُعللاً ذلك بأنّ الذين سمعوها لم يفطنوا إلى حقيقة النطق بها، فالقارئ لم يفتح الحاء وإنما أسرف حين "بيّن الحاء وأشبعها في مخرجها فظنّ السامعُ أنّهُ فتحها" (6).

ويؤيد أبو المكارم هذا الرأي بما كشفت عنه الدراسات الصوتية من أنّ تبيين حروف الحلق كثيراً يُسلّمُ إلى ما يُشبهُ حركة الفتح، وبدا له أنّ ذلك التبيين والإشباع إنما كان أحدَ

---

(1) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي ، ص33.
(2) المصدر نفسه ، ص34.
(3) الأفغاني، سعيد(1964)، في أصول النحو ، ط3، مطبعة جامعة دمشق، ص6.
(4) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص35.
(5) سورة الشرح، آية (1)، وانظر: السيوطي، همع الهوامع، جـ2، ص543، وابن هشام، مغنى اللبيب، ص365، وأبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص35.
(6) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص35. وانظر: الزمخشري، الكشاف، جـ4، ص770.

مظاهر الحضارة في تصوّر فصحاء الحضارة [1].

وهكذا أسلمت العادات الصوتيّة، ثم عدم حساسيّة السامع إلى إضافة ظواهر عارضة في النّص اللغوي، فلم يكن بدٌّ عند النحاة من مراعاتها في التقعيد، لذا فإنّه يرى أنّهم لجأوا إلى أحد أسلوبين :

1. إمّا حصر الظاهرة في لهجة خاصة [2].
2. وإمّا تأويلها بما يتفق مع اللغة العامة [3].

وقد ردّ أبو المكارم المسموع منهم، الذين اعتمد عليهم النحاة في استقراء المادة اللغويّة إلى جماعتين [4]:

الأولى: أعراب البادية.

الثانية: فصحاء الحضر.

فقد اعتمد النحاة في استقراء المادة اللغويّة المسموعة على أعراب البادية، سواء ممن سكنوا بوادي الحجاز ونجد وتهامة، أو ممن ارتحل من الأعراب إلى المدن انتجاعاً للكسب أو طلباً للعلم[5]، أما فصحاء الحضر فقد قسّمهم أبو المكارم إلى فئتين :

الفئة الأولى : هم الأعراب البداة الذين أقاموا بالحواضر.

الفئة الثانية : يمثلها من أطلق عليهم اسم (المثقفين)، وهم الذين درسوا اللغة في المدن الكبرى دون أن يكون لهم اتصال مباشر بالبادية، وقد مثّلهم بعمر بن أبي ربيعة، وجرير، والفرزدق، والأخطل، وكثيّر، والأحوص، والكميت، وبشار، ورؤبة، والعجّاج [6].

وقد قرر أنّه [7]: " ليس صحيحاً ما قرره السيوطي - فيما نقله عن الفرابي - من أنّه :" لم يؤخذ عن حضري قط" فقد أخذ النحاة عن أهل الحضر كما أخذوا عن أهل البادية ".[8] وهذا ما أثبتته الدكتورة خديجة الحديثي عندما عرضت لما استشهد به سيبويه من اللغة

---

(1) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص35. وانظر: ابن جني، الخصائص، جـ2، ص9-10.
(2) فعل ذلك اللحياني، انظر: السيوطي: همع الهوامع، جـ2، ص543.
(3) فعل ذلك جمهور النحاة، انظر: ابن هشام، مغني اللبيب ، ص377 .
(4) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص36.
(5) ابن الأنباري، نزهة الألبّاء، ص83، والقفطي، إنباه الرواة ، جـ2، ص258.
(6) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص39.
(7) المصدر نفسه ، ص39.
(8) السيوطي ، الاقتراح ،ص 19، والمزهر ، جـ1 ، ص 212.وانظر : أبو المكارم ، علي ، أصول التفكير النحوي ، ص 39.

المنثورة المنقولة عن العرب، وقد حاولت ترتيب القبائل من حيث حكم سيبويه عليها بالصحة والقوة والفصاحة، وانتهت بعد أن عرضت تفصيلاً لمراتب القبائل في الاستشهاد عند سيبويه إلى القول[1]: " ويتضح من هذا أنّه اعتبر لغة قريش أفصح اللغات وأقواها وأعلاها وهي اللغة الأولى القدمى".

فسيبويه استشهد بلغة قريش، وعدّها اللغة الأولى، وهذا يثبت خطل ما ذهب إليه السيوطي من عدم أخذ العلماء اللغة من حاضرة الحجاز، وحاضرة الحجاز – كما حددها الدكتور محمود نحلة- [2] هي مكة، ومكة مقام قريش.

ولكنّ أبا المكارم يرى أنّ ثمة خطأً أساسيّاً وقع فيه أولئك العلماء الذين رحلوا إلى البادية ليسمعوا ويدوّنوا، أو رحل إليهم أعرابُ البادية، وقد تمثّل هذا الخطأ [3] في :"خلط العلماء بين المستويات اللغويّة المختلفة، فقد اعتبروا كلّ ما يسمعونه (عربيّة)، ونسوا أنّ ما يسمعونه ينتمي إلى مستويات متعددة ينبغي التفرقة فيها بين مستويين: مستوى اللغة الفصحى ثم مستوى اللهجات ".

ونزعم أنّ أبا المكارم كان يردّد مقالة شيخه الدكتور رمضان عبد التواب في هذا الشأن، فقد قال الشيخ[4]: " لم يكن الفرق بين اللغة المشتركة واللهجات واضحا في أذهان اللغويين في هذه الحقبة من التاريخ وضوحا تاما، لذلك سعى البصريون للأخذ عن قبائل معينة، وهدفهم هو الوصول إلى تقعيد اللغة الأدبية المشتركة، غير أنّهم لم يفرّقوا فيما أخذوه عن هذه القبائل بين تلك اللغة المشتركة ولهجات الخطاب، ومن هنا جاء الخلط والاضطراب، ورأيناهم يؤولون كل مثال شذ عن قواعدهم ".

بيد أننا نخالف ما ذهب إليه أبو المكارم ونردّه من وجهين :

الوجه الأول : أنّ عناية النحاة باختلاف لهجات القبائل، واتخاذها ميداناً للدراسة قد بدأ مع بداية النحو، وآية ذلك ما رُوي عن يونس بن حبيب أنه سأل عبد الله بن إسحاق الحضرمي عن كلمة (السويق)، هل ينطقها أحد من العرب بالصّاد؟ فأجابه الحضرمي: نعم، عمرو بن تميم تقولها [5].

(1) الحديثي، خديجة(1974)، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت ، ص98.
(2) نحلة، محمود أحمد، أصول النحو العربي، ص63.
(3) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص37-38.
(4) عبد التواب، رمضان(1987)، فصول في فقه العربية، ط3، مكتبة الخانجي- القاهرة ، ص107.
(5) حسّان، تمام، الأصول: دراسة أبستمولوجية، ص35.

كذلك ذكر الدكتور تمام حسّان أن ليونس بن حبيب (تـ182هـ) مؤلفاً في اللغات "اللهجات" [1].

أمّا الوجه الثاني : فيتعلق بخلط أبي المكارم بين منهج البصريين الذين يتشدّدون في الفصاحة، وبين منهج الكوفيين الذين اتسعوا في الرواية فأخذوا اللغة من قبائل نزحت من البادية واستقرت بالحاضرة حتى قال لهم البصريون[2]: " نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباء وأكلة اليرابيع، وأنتم تأخذونها عن أكلة الصواريز وباعة الكواميخ". وهذا ما دفع الدكتور مهدي المخزومي إلى القول دفاعا عن الكوفيين[3]: " لا يعني أخذهم باللهجات التي أباها البصريون أنّهم كانوا يترخّصون كلّ الترخّص في قبول اللهجات واللغات، ولكنّهم وثقوا بأولئك، ورأوا لغاتهم تمثّل فصيحاً من اللغات لا يصحُّ إغفاله...".

ثانيا: الرواية

تتشكل الرواية المصدر الثاني من المصادر المعتمدة في استقراء المادة اللغوية، وكما هو معلوم فإن المرويات نوعان: نثر وشعر، ويدخل تحت باب النثر النصوص الدينيّة المتمثلة في القرآن والقراءات والحديث، والنصوص غير الدينيّة مما ينسب إلى العرب من نصوص فصيحة كالخطب والرسائل والأمثال [4].

وقد تناول العلماءُ والدارسون حجيّة كل نوع من هذه الأنواع، على أننا سنعرض لها في الحدود التي تكشف وجهة نظر أبي المكارم في كل مصدر، وأوّل ما يطالعنا هو موقف أبي المكارم من (الرواية)؛ فهو يرى أنّها قد أسهمت في الخطأ في تحليل بعض النصوص اللغويّة، خاصة ظاهرة (التصحيف) التي وقع فيها كثير من أعلام النحو[5].

---

(1) المصدر نفسه، ص38.

(2) حسّان، تمام، الأصول: دراسة أبستمولوجية ، ص10، وانظر: الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، ص159 وما بعدها.

(3) المخزومي، مهدي(1986)، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط3، دار الرائد العربي- بيروت ، ص178.

(4) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص41.

(5) انظر: العسكري، أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد(ت382ه)، شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، ط1، تحقيق عبد العزيز أحمد، 1963، ص57-58.

وقد أثر شيوع هذه الظاهرة ووقوع كثير من النحاة واللغويين فيها إلى الخطأ في تحليل بعض النصوص اللغوية [1] " نتيجة لما تصوّروه من وجود بعض الظواهر في النصوص المرويّة التي دخلها التصحيف". وقد استشهد أبو المكارم على أثر هذه الظاهرة (التصحيف) في النحو بأبيات كثيرة نسوق منها قول الشاعر :

ليُبك يزيــدُ ضـــارعٌ لخصـــومةٍ ومختــبطٌ ممّــا تطــيحُ الطــوائخ

ببناء (يبكي) للمجهول، مستشهدين به على جواز حذف الفعل، وصحة الرواية ببناء (ليَبكِ يزيدُ ضارعٌ) بالبناء للفاعل، وهي رواية خالد والأصمعي[2].

وسنعرض مصادر الاحتجاج الثلاثة مبينين حجيتها، وموقف أبي المكارم منها، وهي القرآن وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب من نثر وشعر.

القرآن والقراءات :

لقد أجمع النحاة على الاحتجاج بالقرآن الكريم، وعدّوا لغته في المرتبة العليا من كلام العرب فصاحة وتوثيقا. فلا خلاف في حجيّة النص القرآني، والإجماع منعقد على أنّه أفصح ما نطق به العرب، وأصحّ نقلا، وأبعد عن التحريف، وقد أُنزل من لدن عزيز حكيم، لذلك فقد اعتمد النحاة عليه وعلى قراءاته في الاستدلال على قواعدهم وأصولهم، ولا غرابة في ذلك، فهو النصّ الوحيد المجمع على الاحتجاج به في مختلف ميادين المعرفة اللغوية، ولعلّ هذا اليقين الذي استقرّ في أذهان الدارسين ينبع مما توافر للقرآن الكريم من تواتر رواياته، وعناية العلماء بضبطها وتحريرها متنا وسندا، وتدوينها، وضبطها عن الصحابة وعن الرسول – صلى الله عليه وسلم -.

فهو النص العربي الصحيح المتواتر المجمع على تلاوته بالطرق التي وصل إلينا بها في الأداء، والحركات، والسكنات، ولم تعتن أمّة بنص ما اعتنى المسلمون بنص قرآنهم[1]

---

(1) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص43، وقد عقد ابن جني باباً في كتابه (الخصائص) عن سقطات العلماء، جـــ3، ص285-312.

(2) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص43، وانظر: العسكري، شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، ص207-208. والبيت مختلف في نسبته ، فقد قيل: البيت لضرار بن نهشل يرثي أخاه يزيد، وقيل للحارث بن نهيك، وقيل للبيد بن ربيعة ، انظر تفصيل الخلاف في : حاشية العلامة الصبان على شرح الشيخ الأشموني على ألفية الإمام ابن مالك، محمد بن علي الصبان الشافعي ، ط1، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت - لبنان،1997،جـــ1،ص66.

وليس ثمة خلاف في الاحتجاج بالقراءات المتواترة، وهي(2): " كلّ قراءة وافقت العربيّة مطلقا، ووافقت أحد المصاحف العثمانية، ولو تقديرا، وتواتر نقلها ".

كذلك لا خلاف في الاحتجاج بالقراءات الصحيحة، وهي(3): " ما صحّ سنده، بنقل العدل الضابط عن الضابط كذا إلى منتهاه، ووافق العربية، سواء وافق رسم المصحف العثماني أو لا".

لذلك فقد رأى النحاة واللغويون والمفسّرون أنّ القراءة التي يجب أن يؤخذ بها، هي(4):

1. كل قراءة تصحّ نسبتها إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - .
2. أن توافق أحد المصاحف العثمانية - ولو احتمالا-.
3. أن توافق العربية ولو بوجه .

ومتى اختلّ ركن من هذه الأركان الثلاثة (5): " أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة".

واختلاف "صحة السند" هو وحده الذي يجعل القراءة باطلة، وأما ما عداه فيجعل القراءة ضعيفة أو شاذة، وقد تمسّك القراء بصحة السّند، بينما تشدّد النحاة بموافقة العربية ولو بوجه(6).

وقد رأى أبو المكارم أن ثمة تقاربا بين الفقهاء والقرّاء والنحاة في حكم القراءة الشاذة في القرنين الأولين: فالفقهاء يرون أنها لا تجزئ، فلا يجوز القراءة بها في الصلاة أو غير الصلاة، فإذا قرئ بها في الصلاة بطلت إن كان عالما، وقد وافقهم القراء في منع القراءة بالشاذ، أما النحاة فذهب أبو المكارم إلى تأثرهم إلى حد كبير بموقف الفقهاء والقراء بقوله (7): "ولم أعثر فيما بين يدي من كتب النحاة المتقدمين، ورسائل اللغويين ما يثبت حجيّة القراءة بالشاذ".

على أنّ مصطلح الشذوذ في القراءة عند النحاة يخالف ما عند القرّاء، فإن الشذوذ عند النحاة يكون من جهة مغايرة القراءة لما أثبتوا من قواعد: أي أن النحاة صرفوا انتباههم إلى شرط موافقة العربية ولو بوجه، أما القرّاء فعنوا بنقلها وأدائها (التواتر)، يقول الدكتور تمام

---

(1) الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، ص28.
(2) ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد العمري الدمشقي(ت833ه)، تقريب النشر في القراءات العشر، ط1، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، 1961، ص25.
(3) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مطبعة الترقي- دمشق، 1945، جــ1، ص9.
(4) المصدر نفسه، جــ1، ص9.
(5) المصدر نفسه، جــ1، ص9.
(6) نحلة، محمود أحمد، أصول النحو العربي، ص40.
(7) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص47.

حسّان[1]: "فإن خالفت القراءة العربيّة، ولم يمكن إعادة تركيبها إلى أصل من أصول العربية حفظت القراءة، ولم يقس عليها قياسا عاما، وإن صحّ الاحتجاج بها في مثل تركيبها ".

وأطمئنّ إلى تعليل الدكتور تمام حسّان لموقف النحاة من القراءة المخالفة للقواعد؛ إذ يرى أنّ معنى طعن النحاة في قراءةٍ ما [2]: " لا ينبغي أن يعدّ طعنا في القرآن نفسه، لأن النحوي الذي يطعن في إحدى القراءات يقبل القراءات الأخرى ولا يطعن فيها وإنما يعدّ ذلك نقدا لرواية ما في ضوء معيار نحوي ".

وأما ما يدلّ على أنّ الفقهاء والأصوليين قد صرفوا انتباههم إلى التواتر فظاهر في قولة أبي عمرو الدّاني[3]: " وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية، إذا أثبت عنهم لم يردّها قياس عربية ولا فشوّ لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها، والمصير إليها ".

وذهب بعض المحدثين إلى تفاوت النحاة في الاحتجاج بالقراءات الشاذة، فالاحتجاج بالقراءات الشاذة، والقياس عليها، واعتبارها أصلا من أصول الاستشهاد ليس منهج البصريين؛ لأنّهم لم يكونوا يعتبرون القراءات حجّة إلا ما وافق أقيستهم وقواعدهم، وأصولهم المفردة، في الوقت الذي كانت فيه القراءات مصدرا مهما من مصادر النحو الكوفي، وهنا يقول الدكتور مهدي المخزومي[4]: " والقراءات القرآنية مصدر مهم من مصادر النحو الكوفي، ولكن البصريين كانوا قد وقفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغويّة، وأخضعوها لأصولهم وأقيستهم، فما وافق منها أصولهم - ولو بالتأويل - قبلوه وما أباها رفضوا الاحتجاج به، ووصفوه بالشذوذ ".

وهذه فرية بدأها أحمد مكي الأنصاري وتبعه فيها مهدي المخزومي ، فملوم أن الكوفيين منهم من لحن القراءات مثل الفراء الذي علق على قراءة (وما أنتم بمصرخيِّ)،وهي قراءة حمزة قائلا : ولعلها من وهم القراء [5]. وكذلك في قراءة الحسن (ما تنزلت به الشياطون)،

(1) حسّان، تمام، الأصول : دراسة أبستمولوجية ، ص104-105، وانظر: المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة، ص337.
(2) المصدر نفسه، ص105.
(3) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، جـ1، ص10-11.
(4) المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة، ص384.
(5) الفراء ، معاني القرآن ، جـ2 ، ص75.

قال الفراء [1] :" جاء عن الحسن الشياطون ، وكأنه من غلط الشيخ ، ظن أنه بمنزلة المسلمين والمسلمون ".أم عن اهتمام البصريين بالقراءات فما كتبته خديجة الحديثي في كتابها (الشاهد وأصول النحو)عن اهتمام سيبويه بالقراءات وتوجيهه لها ، وردها إلى لغات العرب فيه مقنع لدحض هذه الفرية .

بيد أننا نلمس تطورا من لدن النحاة المتأخرين في التعامل مع القراءات؛ وآية ذلك احتجاج العلماء المتأخرين بالقراءات والحديث أمثال (ابن حزم الأندلسي) و(ابن مالك) الذي كان - حسب تعبير الدكتور شوقي ضيف [2]– " أمة في القراءات ورواية الحديث " ــ و(أبي حيّان الأندلسي)، فقد أكثروا من الاحتجاج بالقراءات، والانتصار لها، ورأوا فيها مقنعا غير ما هو موجود في الكلام العربي من شعر ونثر، بل كان قبلهم ابن جني الذي احتجّ بالقراءات الشاذة في العربية، فجمع في كتابه (المحتسب) شواذ القراءات، ووجهها، واحتجّ لها [3].

الحديث

يشكل الحديث النبوي الشريف المصدر الثاني من مصادر التشريع بعد القرآن الكريم، ولمّا كان الحديث أفصح الكلام، وأسمى لغة بعد القرآن[4]:" فقد صار له مع لغتنا شأن جليل وكان له فيها أثر كبير تمثّل في حفظ لهجاتها وغريبها وفي إغنائها وإثرائها ".

بيد أنّ علماء اللغة المتقدمين استبعدوا الحديث من مادتهم المسموعة التي بنوا عليها قواعدهم؛ بحجة أن الحديث مرويّ بالمعنى وجلّ رواته من غير العرب [5].

وللدارسين المحدثين آراء في علة منع الاحتجاج بالحديث؛ فمنهم من يردّها [6] إلى " أسباب فكرية ومنهجية وسياسية، وثمرة لأوضاع عامة مضطربة سادت البيئة التي عاشت فيها طوائف النحاة الأولى".

---

(1) المصدر نفسه، جــ2 ، ص 75.
(2) ضيف، شوقي، المدارس النحويّة، ص310.
(3) ابن جني، المحتسب، ص103.
(4) حمادي، محمد ضاري(1982)، الحديث وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، ط1، منشورات اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري- بغداد، ص7.
(5) البغدادي، خزانة الأدب ، جــ1، ص33-37.
(6) حمادي، محمد ضاري، الحديث وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، ص371.

ومنهم من يرى أنّ[1]: " أوائل النحاة من شيوخ سيبويه حتى زمن تدوين صحيح البخاري، لم يكثروا من الاحتجاج بالحديث لأنّه لم يكن مدونا في زمانهم، ولم تنشهر مدونات الحديث التي وجدت قبل تدوين الكتب الصحاح الستة ".

وقد تساءل أبو المكارم عن صمت النحاة إزاء حجيّة الحديث النبوي والقراءات القرآنية، ورأى أن من الواجب - للوقوف على حقيقة موقف النحاة - الربط بين ظواهر ثلاث تتشابه نتائجها، وأول هذه الظواهر هو توقف النحاة في مجال السّماع عند البادية لا يتجاوزونها إلى الحضر، ثم إنهم- ثانيا- توقفوا عن الاستشهاد بالقراءات الشاذة ، وهم - ثالثا - امتنعوا عن الاستشهاد بالحديث في مجال الاحتجاج [2].

وبعد الوقوف على هذه الظواهر الثلاث انتهى إلى نتيجة مؤدّاها [3]: " أنّ نحاة هذه المرحلة - يعني القرنين الأوّلين - كانوا في غنى عن ملاحظة هذه الروافد للمادة اللغوية، على عكس ما حدث بعد ذلك من نحاة القرن الرابع؛ فقد اضطروا إلى ملاحظة المادة اللغويّة المستقاة من هذه المصادر الثلاث ".

وقد ردّ هذا التطور في موقف النحاة إلى أنّهم وفي القرنين الأولين [4] :" وجدوا مصدرا خصباً للمادة اللغويّة لا يكاد ينفد وهو السّماع، فاستغنوا بذلك عن الرجوع إلى المصادر المشكوك فيها أو التي ظنّوا أنّها قد تأثرت - ولو إلى مدى محدود - بما شاع في لهجات الحضر من ظواهر، فهذان في الواقع سببان أغنيا النحاة عن الرجوع إلى هذه المصادر: أولهما الغنى عنها، والثاني عدم الثقة فيها ".

ويبدو أن الواضعين الأولين للنّحو لم يحتجّوا بالحديث النبوي الشريف ، ولم يثيروا قضيّة الاستشهاد حتى جاء النحاة المتأخرون وبيّنوا أنّ تجويز الرواية بالمعنى، ووقوع اللّحن هما السببان وراء امتناع النحاة الأوائل عن الاحتجاج بالحديث [5].

وقد خَلُصَ الشيخ محمد الخضر حسين إلى أن[1]: " من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة، وهو ستة أنواع : ما يروى بقصد الاستدلال به على كمال فصاحة

---

(1) الحديثي، خديجة(1981)، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، دار الرشيد- بغداد،1981 ، ص411-412.
(2) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص48.
(3) أبو المكارم، علي ، أصول التفكير النحوي ، ص48.
(4) المصدر نفسه ، ص49.
(5) السيوطي، الاقتراح، ص17.

النبي- صلى الله عليه وسلم -، والأقوال التي كان يتعبّد بها، وما يروى على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم، والأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتخذت ألفاظها، والأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربيّة لم ينتشر فيها فساد اللغة ".

وقد قرر مجمع اللغة العربية بالقاهرة مستندا إلى دراسة الشيخ محمد الخضر حسين جواز الاحتجاج ببعض أنواع الحديث [2].

وأشرنا آنفاً إلى أنّ موقف النحاة من هذه المصادر - القراءات والحديث- قد تغيّر بعد القرن الثالث، وتغيّر موقف النحاة من المادة اللغويّة في تلك المصادر، ولكن كيف علل أبو المكارم هذا التطوّر في موقف النحاة ؟

يرى أبو المكارم أنّ الأسباب التي أغنت النحاة عن هذه المصادر، والمتمثلة في عدم الثقة فيها، والغنى عنها لوجود السّماع قد أصابها قدر من التغيّر الكبير في القرن الرابع: فتغيّر موقف النحاة من المادة اللغوية [3]، " فقد انقطع سيلُ السّماع، ثم أسلم استخدام القياس بمضمونه الجديد القريب من المفهوم المنطقي إلى طرد قواعد ليس بين نصوص المادة اللغويّة المعتمدة في مرحلة القياس الأولى - أي في مرحلة الاستقراء - ما يؤيدها،ومن ثم تلهف النحاة على أن يجدوا ما يؤيد قواعدهم من نصوص، فلجأوا إلى مصادر أخرى علّها تسعفهم بما يريدون".

إذاً، أدى هذا التغيير في مدلول القياس إلى تغيير موقف النحاة من حجية القراءات والحديث؛ فحاجة النحاة إلى مصادر جديدةٍ ترفد قواعدهم دفعهم إلى إعادة النظر في هذين المصدرين للتدليل على صحة قواعدهم، وهذا من أبعاد التغيير في مدلول القياس.

ورأى أبو المكارم أنه [4]: "حين رفض علماء القرن الرابع السّماع - بعد تطوّر مدلول القياس - فقدوا المورد الكبير الذي كان من الممكن أن يفيدوا منه، ولم تجدهم كثير محاولاتهم خلق مصادر بديلة كالقراءات الشاذة والحديث ".

ونلاحظ كثرة استخدام أبي المكارم لمصطلح "القياس المنطقي" [1] قاصداً به " القياس الشكلي". وهذا يشي بتأثر القياس النحوي بالمنطق الأرسطي، بيد أننا نردد مع بعض الدارسين

---

(1) حسين، محمد الخضر(1960)، دراسات في العربيّة وتاريخها، ط2، المكتب الإسلامي : دمشق، ص177-178.

(2) مدكور، إبراهيم (1971)، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما (1932-1962) ، ط2، مجمع القاهرة ص3-4.

(3) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص48.

(4) المصدر نفسه، ص51.

بأنّ [2]: " القياس الذي استقام أصلاً من أصول النحو، والذي لم تستقر حدوده إلا في مرحلة متأخرة جداً عن نشأة النحو، لم يكن قياس منطق وجدل، بل كان قياساً فطرياً ثم تطور بمسايرة الزمن".

ومن الملاحظ في دراسة أبي المكارم للقياس أنّه لم يتطرق إلى دور الأصول الفقهية في الأصول النحويّة خاصة القياس ليرى مدى التّماس والتعالق بين القياس الفقهي والقياس النّحوي .

كلام العرب

المقصود بكلام العرب [3]: " ما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم"، ويطلق (كلام العرب) في دراسات النحاة على الشعر والنثر[4]. ويشكل الشعر ظاهرة بارزة للاستشهاد لدى النحاة المتقدمين والمتأخرين حتى صار عندهم مقياساً كبيراً تبنى عليه القواعد النحوية وتقعّد من خلاله [5].

ويتضمن النثرُ ما صدر عن العرب البلغاء من أقوالٍ وأمثال وخطب ومخاطبات، وقد أجمع العلماء على صحة الاحتجاج بما ثبت صدوره عن الفصحاء الموثوق بعربيّتهم قبل بعثة النبي - صلى الله عليه وسلم - وفي زمنه إلى أن فسدت الألسنة بدخول الأعاجم وانتشار اللحن[6].

وعلى الرغم من أنّ الشعر والنثر كلاهما يشكلان المصدر الثالث من مصادر الاحتجاج بعد القرآن الكريم والسنة النبوية، إلا أن الشواهد النثرية إذا قوبلت بالشواهد الشعريّة فإنّها

---

(1) غالباً ما كان يقترن القياس الشكلي عند أبي المكارم بالقياس المنطقي، ومما جاء ذكره في كتابه (أصول التفكير النحوي) عند حديثه عن القياس الاستقرائي قوله: " فهذا ليس القياس المنطقي"، ص30، وقال أيضاً: " ثم أسلم القياس بمضمونه الجديد القريب من المفهوم المنطقي"، ص48، وقال أيضا عند تعريفه القياس الشكلي كما جاء عند ابن الأنباري : " في هذا النص يحاول ابن الأنباري تقديم تعريف دقيق للقياس، يحدد مضمونه على هذه الصورة المنطقيّة"، ص77.

(2) الزبيدي، سعيد الجاسم(1997)، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، دار الشروق: عمان ،ص14.

(3) السيوطي، الاقتراح، ص13.

(4) حسّان، تمام، الأصول: دراسة أبستمولوجية، ص108، وانظر: جبل، محمد حسن، الاحتجاج بالشعر في اللغة ، دار الفكر العربي – القاهرة،1986 ،ص75.

(5) مع وجود ثلةٍ من النحاة المتأخرين ممن أكثروا من الاستشهاد بالحديث كابن مالك، ومن اهتم بلغات القبائل كأبي حيّان، ومن وجّه عنايته صوب نصوص القرآن كابن هشام: انظر تفسير ذلك في : محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص115.

(6) الحديثي، خديجة، الشاهد وأصول النحو، ص77، وانظر: نحلة، محمود أحمد، أصول النحو العربي، ص57.

ضئيلة جدا [1]، ونرى أنّ قلة اعتماد النحاة على النثر أوقعهم في الاضطراب؛ إذ ضيّقوا دائرة المسموع من خطب ورسائل، واعتمدوا على الشعر، حتى غدت الشواهد في مصطلح النحويين - عند إطلاقها - تنصرف إلى الشّعر خاصة .

على أن المرويات النثريّة غير القرآن والحديث قسمان :

1. قسمٌ مقطوعٌ بحجيّته عند النحاة، وهو الذي قيل في فترة زمنية محدودة بقرابة ثلاثة قرون، قرن ونصف قبل الإسلام، وقرن ونصف بعد الإسلام[2].

ورأى أبو المكارم أنّه لا بدّ للاحتجاج بالمرويات النثريّة من[3]: " ثبوت كونها نتاجاً لهذه القرون الثلاثة، ولا سبيل إلى هذا التشبّت إلا بنسبتها إلى قائليها " [4] مخافة أن يكون ذلك الكلام مصنوعا أو لمولد أو لمن لا يوثق بكلامه ".

وقد أدرج السيوطي في الاقتراح مجموعة القواعد العامّة التي كانت تشكل الإطار المنهجي الذي انطلق منه النحاة في التعامل مع المادة النحوية حال تقعيدها، واستنباط أحكامها، والاحتجاج لها، وكان من بين القواعد أنّه [5]: " لا يجوز الاحتجاج بشعرٍ ولا نثرٍ لا يعرف قائله إلا إذا رواه عربيّ ممن يحتجّ بكلامه مخافة أن يكون لمولد، أو لمن لا يوثق بفصاحته". وقد ذكر هذه القاعدة صاحب خزانة الأدب بقوله : " لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله" [6].

ورأى أبو المكارم أن كلام صاحب الخزانة ليس على إطلاقه قائلا[7]: " وقد أخطأ التوفيق في تعميم حكمه الذي ذكره ، فهذا الكلام مقصورٌ على الرواية دون السّماع ".

وعلل أبو المكارم سبب هذه التفرقة بين الرواية والسّماع بقوله [8]: " إنه في السّماع يحلل العالم اللغوي الذي يسمع النصَّ المسموع، ويحدد قيمته، فإمّا أن يقبله وإما أن يرفض الأخذ به، وأما في الرواية فإن الرواة الأوائل لم يكونوا علماء بل كانوا مجرد حفظة ينقلون التراث اللغوي دون تحليل له، لذا لم يكن بد عند النحاة من معرفة صاحبه ".

---

(1) الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، ص60.
(2) ابن جني، الخصائص، جـ2، ص5 وما بعدها.
(3) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص49.
(4) البغدادي، خزانة الأدب، جـ1، ص37.
(5) السيوطي، الاقتراح، ص46-59.
(6) البغدادي، خزانة الأدب، جـ1، ص37.
(7) أبو المكارم،علي، أصول التفكير النحوي، ص49.
(8) المصدر نفسه، ص49.

2. أما الثاني فهو ما قيل بعد هذه القرون الثلاثة حتى أوائل القرن الرابع الهجري، وقد بيّن أبو المكارم أنّ هذا النثر[1]: " إما أن يكون منقولا عن أهل البادية أو منقولا عن أهل الحواضر. أما المنقول عن أهل البادية فهو حجّة، ويستشهد به في كل حقول الدراسات اللغويّة، وأما المنقول عن أهل الحضر فليس بحجةٍ في مجالات الدرس اللغوي وإن كان حجة في ميادين البحث الفني". وهي المرحلة التي تسمى في التراث العربي بـــ (مرحلة المولدين).

وإذا أدلفنا إلى الشعر فإننا نقع على أربع طبقات اعتمدتها أغلب المصادر وراحت تتناقلها، وهي[2] :

1. طبقة الشعراء الجاهليين: كزهير، وطرفة، وعمرو بن كلثوم .
2. وطبقة المخضرمين: الذين عاشوا في الجاهليّة وصدر الإسلام، كالخنساء، وحسّان بن ثابت، وكعب بن زهير .
3. وطبقة الإسلاميين: كجرير، والفرزدق، والأخطل .
4. وطبقة المولدين أو المحدثين: كبشار بن برد، وأبي نواس .

وقد قسّم أبو المكارم الشعراء حسب القيم الفكريّة؛ فردّ الشعراء المخضرمين إلى أحد قسمين[3]:

- **جاهليّين**: إذا كانت كل قيمهم الفكرية وأساليبهم الفنيّة قد اكتملت في الجاهليّة، فلم يتأثروا بالإسلام تأثراً جوهريّا.
- **أو إسلاميّين**: إذا كانت فترة ممارستهم نمط الحياة الجاهلية من القلة والضآلة بحيث لم تؤثر جذريّا في جوانب تفكيرهم، ومناحي علاقاتهم .

ولا خلاف بين النحاة إزاء حجيّة شعر الطبقة الأولى والثانية؛ لأن النصوص هنا تتسم بالأصالة اللغويّة، بيد أنّ الخلاف قد استعر أواره حول حجيّة الطبقة الثالثة، وهم الشعراء الإسلاميّون المتمثلون في الفرزدق وجرير والأخطل [4] .

ولعلّ القائلين بعدم حجيّة الشعراء الإسلاميين قد استندوا إلى نصوص رويت عن أبي عمرو بن العلاء وابن أبي إسحاق والأصمعي، فقد روي أنّ[1]: " أبا عمرو بن العلاء وعبد

---

(1) المصدر نفسه، ص50.
(2) البغدادي، خزانة الأدب، جـــ1، ص32. ، وانظر: السيوطي ،المزهر، جـــ1، ص489.
(3) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص52.
(4) ذكر هذا الخلاف البغدادي في، خزانة الأدب، جـــ1، ص30.

الله ابن أبي إسحاق والحسن البصري وعبد الله بن شبرمة يلحِّنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم في عدة أبيات أخذت عليهم، وكانوا يعدُّونهم من المولدين؛ لأنّهم كانوا في عصرهم، والمعاصرة حجاب".

كذلك ما روي عن أبي عمرو بن العلاء من قوله(2): " لقد حسُن هذا المولد حتى هممت أن آمر صبياننا بروايته"، يعني شعر الفرزدق وجرير .

وما روي عن الأصمعي قوله (3): "جلست إلى أبي عمرو عشر حججٍ فما سمعته يحتجُّ ببيت إسلامي".

وقد استقرّ في أذهان النحاة والدارسين من هذه النصوص عدم حجيّة الشعراء الإسلاميين التي تبدأ بالفرزدق وجرير، بيد أنّ أبا المكارم وقف موقفا مخالفا لهذا الفهم، محللا هذه الروايات على غير ما تم فهمها وتداولها، وقد نعت تفسير الدارسين وموقفهم بالخاطئ، وقام بتقسيم العلماء إلى قسمين :

1. **قسم ممثل بأبي عمرو بن العلاء.**
2. **وقسم ممثل بابن أبي إسحاق .**

أمّا القسم الأول فقد رأى أنّه (4): " صرف جهوده إلى شعر المتقدمين والجاهليين إلى نوع خاص، تتحراه، وتحققه، وتحفظه، وترويه، متأثرين في ذلك بأذواقهم الخاصة، واهتماماتهم الدينية من قراءة وتفسير".

بينما القسم الثاني الذي يمثله ابن أبي إسحاق، فقد رأى(5): " أنّ ثمة فهماً خاطئاً لموقف ابن أبي إسحاق من شعر الفرزدق، فإنّ رفضه لأخطاء الفرزدق لا يعني عدم حجيّته عنده إنما يعود إلى منهج التحليل اللغوي الذي انتهجه ابن أبي إسحاق في مجال التقعيد".

وقد تصور كثير من النحاة أنّ معنى حجيّة النصوص هو ضرورة الأخذ بها كلّها في مجال التقعيد اللغوي، غير واضعين في الاعتبار شروط النص المحتجّ به، من(1): " براءته من احتمال الخطأ، والجهل من أصحابها، والخلط بين مستوياتها ".

---

(1) البغدادي، خزانة الأدب، جـ1، ص30، وانظر: السيوطي، الاقتراح، ص26-27، وانظر: الحديثي ، خديجة، الشاهد وأصول النحو ، ص104-108.

(2) القيرواني، أبو علي الحسن بن رشيق(ت463هـ)، العمدة ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى: القاهرة، 1934، جـ1، ص90.

(3) القيرواني ، العمدة ، جـ1، ص90-91.

(4) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص53.

(5) المصدر نفسه، ص54.

وليس معنى الاحتجاج بشاعر معين - عند أبي المكارم[2] - أن نلتزم سلفا بكلّ إنتاجه؛ إذ من الممكن أن تتسرب لهذا الإنتاج بعض الأخطاء نتيجة الوهم، ومن ثم فإن النصوص هي أساس الاحتجاج عند أبي المكارم وليس الشعراء أصحاب النصوص .

ويبدو أنّ ما قاله ابن جني يعبر تعبيراً صادقاً عمّا تبناه أبو المكارم، فليس الضابط الزماني، أو المكاني هو الفيصل في الاحتجاج أو عدمه إنما سلامة النص من الاختلال والفساد، وهذا ما نصّ عليه ابن جني في باب (ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر)، إذ قال [3]: "علة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل، ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم، لم يعترض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر، وكذلك أيضا لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها،وانتقاض عادة الفصحاء وانتشارها، لوجب رفض لغتها ".

ويبدو أن ربط النحاة بين صحة الاستشهاد بالنصوص وبين العصر الذي قيلت فيه دفع بعض النحاة إلى قبول كل ما ينسب إلى هذه العصور في مجال التقعيد دون التفرقة بين الفصحى واللهجات، ومرد هذا الفهم - في رأي أبي المكارم - إلى الربط بين العصور المقبول نصوصها، وبين السليقة اللغوية، وكأن كل من عاش في هذه العصور يقبل كلامه، وفهمهم للسليقة اللغوية على أنّها نابعة من الدم الخالص العروبة، وقد رفض أبو المكارم هذا الفهم للسليقة مبيناً أنها تعود إلى الدربة والمران لا إلى الدم والجنس، وأما الاستشهاد فلا ينبغي أن يرتبط بعصر من العصور، إذ يعود إلى مراعاة ما يتسق مع القواعد العامة التي يمكن أن يستدل عليها آخر الأمر من الإحاطة بالموقف اللغوي الخاص[4].

ونطمئن إلى ما ذهب إليه أبو المكارم من أنّ النصوص هي أساس الاحتجاج وليس العصر، وآية ذلك أنّه احتجّ بكلام الشافعي، وفيه قال الإمام أحمد بن حنبل [5]: " كلام الشافعي في اللغة حجّة ".

كذلك نفي الاحتجاج بشعراء جاهليين كأميّة بن أبي الصّلت، وعدي بن زيد العبّادي، وأبي دؤاد الإيادي، لمخالطتهم الأجانب، وتطرق الفساد إلى لغتهم [1].

---

(1) المصدر نفسه، ص53.

(2) المصدر نفسه، ص53.

(3) ابن جنّي، الخصائص، جـ2، ص5، وانظر: الأفغاني ، سعيد ، في أصول النحو، ص26-77.

(4) أبو المكارم، علي، الحذف والتقدير في النحو العربي، ص364.

(5) السيوطي، الاقتراح، ص64.

على أنّ التدقيق والتقصّي لا يسلَم عليهما كثيرٌ من كلام المحتجّ بهم، وفي هذا الصّدد يقول القاضي الجرجاني في حديثه عن أغاليط الشعراء[2]: " دونك هذه الدواوين الجاهليّة والإسلامية فانظر هل تجد فيها قصيدة تسلم من بيت أو أكثر لا يمكن لعائبٍ القدح فيه، إما في لفظه، وإما في ترتيبه وتقسيمه، وإمّا في معناه، وإمّا في إعرابه ".

أما الشعراء المحدثون - وتبدأ هذه المرحلة ببشار بن برد - فقد رفض اللغويون الاحتجاج بشيء من شعرهم، فيما عدا الزمخشري الذي استشهد بشعر أبي تمام في مسألة من مسائل النحو وهي استخدام الفعل (أظلم) متعديا، يقول السيوطي[3]: " أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة العربية ".

وقد سجل أبو المكارم على طبقة المحدثين أو المولدين ملحوظتين[4]:

أولا : عدم احتجاج معظم النحاة بشعر منسوب إلى طبقة المحدثين .

ثانيا : أنّ الوحيدين اللذين شذّا عن هذا الموقف، هما: سيبويه، والأخفش؛ فقد احتجّا ببعض أبيات بشّار بن برد - رأس المحدثين – وقد علّل هذا الاحتجاج بأنّه دفعاً لشرّه [5].

---

(1) عيد، محمد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص138-143.

(2) الجرجاني، أبو الحسن علي بن عبد العزيز بن الحسن(ت392هـ)، الوساطة بين المتنبي وخصومه، ط3، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربيّة : القاهرة، 1951، ص4.

(3) السيوطي، الاقتراح، ص26-27، وانظر: نحلة، محمود أحمد، أصول النحو العربي، ص69.

(4) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص56.

(5) المصدر نفسه، ص56.

نقد مصادر المادة اللغوية

لقد وضع العلماءُ أسساً دقيقةً لنقد مصادر المادة اللغويّة، يتغيّون منها تصفية المسموع والمروي لاستخلاص أكثرَ النصوصِ دقة، وأصدقها دلالةً على خصائص اللغة العربيّة، وكان من هذه الأسس : تحديد القبائل التي يُسْمَعُ منها ويُروى عنها، وعدالة الناقل للمادة اللغويّة، إضافةً إلى اتّصال السّند[1].

1. القبائل التي يُسمع منها :

معلومٌ أنّ القبائل العربيّة تتفاوت في درجة الاحتجاج؛ فمنها ما يُقبلُ في مجال الاحتجاج ، ومنها ما يرفض جملة في الاحتجاج اللغوي ، وإن كان ثمة اختلاف في معايير رفض الاحتجاج بلهجات القبائل، إلا أنّها تلتقي جميعاً عند (سلامة اللغة) و- غالباً – ما تُقاس سلامة اللغة ببُعدِ القبيلة عمّا يعكّر صفو اللغة من اتصالها بلغات أخرى نتيجة الموقع الجغرافي، مما يقود إلى تلاقح اللغات الذي بدوره يفسدُ على اللغة أصالتها، وكما أشار الأفغاني[2]: " فقد كان خير العرب المحتج بلغتهم من كان أعمق في التبدّي، وألصق بعيشة البادية ".

ويلحقُ أبو المكارم بركبِ النحاة الذين – غالبا – ما يتناقلون وثيقة أبي نصر الفارابي (ت 350هـ) ليستدلوا بها على القبائل العربيّة المحتّج بها، بيد أنّ سوق أبي المكارم لهذه الوثيقة لم يكن بدافع الاستدلال بقدر ما هو بدافعِ إظهار التناقض الذي وقع فيه النحاة بجعلهم ضابط التصنيف معتمداً على الزمان والمكان، ولا أجدُ مندوحةً من سَوْقِ وثيقة الفارابي للقبائل العربيّة المحتّج بلغتها والمستبعدةِ من الاحتجاج، وهي الوثيقة التي تواردها النحاةُ عن السيوطي في كتابيه (الاقتراح) و (المزهر)،وقد ورت قبل ذلك في كتاب (تذكرة النحاة) لأبي حيان (تـ745هـ)، أما القبائل العربيّة المحتجُّ بلغتها، وهي التي سلمت من الاختلاط، فظلّت اللغة فيها صافيةً نقية بعيدة عن الفساد، يقول السيوطي في الاقتراح [3]: "والذين عنهم نُقلت اللغة العربيّة، وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس وتميم، وأسد، فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم ".

---

(1) المصدر نفسه، ص59-66.
(2) الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، ص24.
(3) السيوطي، الاقتراح، ص19-20، والسيوطي، المزهر، جـ1، ص212.

ثم ذكر السيوطي من لم يكن من العرب أهلاً لأخذ اللغة منه بقوله – نقلاً عن أبي نصر الفارابي في أوّل كتابه المسمّى بالألفاظ والحروف -(1): " وبالجملة فإنّه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكنُ أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم، فإنّه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام فإنّهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط، ولا من قضاعة، ولا من غسان، ولا من إياد فإنّهم كانوا مجاورين لأهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرأون في صلاتهم بغير العربيّة، ولا من تغلب، ولا النمر، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية، ولا من بكر لأنهم مجاورين للنبط والفرس، ولا من عبد القيس، لأنهم كانوا سكّان البحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أزد عُمان لمخالطتهم للهند والفرس، ولا من أهل اليمن أصلاً، لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز، لأنّ الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم ".

وقد ذهب أبو المكارم إلى أنّ هذا التحديد(2): " مناقض لما قرره العلماءُ من فصاحة قريش، وهي مقيمة بالحجاز، وكانت تعمل بالتجارة، وهذا يتطلب اختلاطاً بأجناس مختلفة، واتصالاً بلغات هذه الأجناس". وهو ما يتنافى مع المعيار الذي اعتمد عليه النحاة في استبعاد بعض القبائل العربيّة من الاحتجاج بلغتهم لمخالطتهم غيرهم من الأمم التي فسدت ألسنتهم، وقد اعتبر سيبويه لغة قريش(3): " أفصح اللغات وأقواها وأملاها وهي اللغة الأولى القدمى".

وفي استشهاد سيبويه بلغة قريش – كما يرى الدكتور محمود نحلة -(4) معنيان :

أوّلا : أخذ اللغة عن الحضر؛ إذ كانت مكة حاضرة الحجاز، وهنا نردّد مع أبي المكارم بأنّه (5): " ليس صحيحاً ما قرره السيوطي من أنّه : " لم يؤخذ عن حضري قط"، فقد أخذ النحاة عن أهل الحضر كما أخذوا عن أهل البادية ".

ثانيا(6): قبول لغةٍ مُعرَّضةٍ للتأثر بلغات الأمم الأخرى .

---

(1) المصدر نفسه، ص19-20.
(2) أبو المكارم، علي ، أصول التفكير النحوي، ص60.
(3) الحديثي، خديجة، الشاهد وأصول النحو، ص98.
(4) نحلة، محمود أحمد، أصول النحو العربي، ص63.
(5) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص40.
(6) نحلة، محمود أحمد، أصول النحو العربي، ص63.

وقد حاول بعض الدارسين أن ينفي وجود تناقض، مبيّناً أن[1]: " سلامة اللغة من دخول الدخيل فيها أمر غير الفصاحة؛ لأنّ سلامة اللغة كانت في بني سعد خيراً مما هي في قريش لأنّهم أهل وبر، وأبعد عن التجارة، وعن الاختلاط بالناس، وعلى العكس من ذلك قريش فهم من ناحية سلامة اللغة ينطبق عليهم ما انطبق على غيرهم ممن خالط الأمم الأخرى، ولكنّهم من ناحية الفصاحة فصحاء ".

ومعنى ذلك أنّ قريشاً أبعد عن سلامة اللغة لمخالطتهم الأقوام الآخرين؛ لأنهم أهل تجارة وسياسة، لكنّها مع فساد لغتها فصيحة قويّة التعبير عما في نفوس أبنائها، وهذا فيه شيء من التمحُّلِ والخلطِ؛ إذ كيف يكون المرءُ فصيحاً ولغته فيها هجنة وفساد؟

وقد أقرَّ أبو المكارم هذا التناقض قائلاً[2]: " إنّ تناقض النحاة أمرٌ واقعٌ لا سبيل إلى رفعه، ولم يكن بُدٌّ منه، إذ هو نتيجةٌ حتميةٌ لفهمهم طبيعة اللغة، وهذا الفهم الذي تميّزه سمتان، الأولى: عدم التفرقة بين مستوى اللغة ومستوى اللهجات، والثانية: عدم ملاحظة الفوارق النوعيّة بين خصائص اللغة الفصحى وبين لهجة قريش".

وبهذا التفسير للتناقض رأى أبو المكارم أنّ الباحثين ظنّوا أنّ أساس رفض الاحتجاج بكلام بعض القبائل هو أساسٌ جغرافي واجتماعي معاً، أو هو أساس جغرافي نشأ عنه تغيّر في العلاقات الاجتماعيّة وما صاحبها من نشاط لغوي وهذا كله – كما يقرر أبو المكارم[3]– وإن صحَّ غير دقيق؛ لأنّه لا يُمثّل الحقيقة كاملة.

ولنا أن نتساءل هنا، هل هذه الوثيقة التي تواردها العلماء عن أبي نصرٍ الفارابي هي دستورٌ جامعٌ مانِعٌ لا فكاك من إساره وقيده ؟

لا شكّ أن هذه الوثيقة ما زالت قابلةٌ للمراجعة [4]، وفيها مساحةٌ للدَّرس، فهذا التحديد المكاني والزماني قيّد اللغة التي تتسمُ بالتطوّر والتوالد، وليس صحيحاً على إطلاقه أنّه [1]: "كلّما تقادم عهد اللغةِ عَظُمَ جانبها من الاحترام" ولعل المنهج الأصوب في دراسة اللغة ينأى

---

(1) أمين، أحمد، ضحى الإسلام، جـ2، ص247.

(2) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص62.

(3) المصدر نفسه ، ص61.

(4) لقد تتبع الدكتور محمد حسن جبل الجادة في كتابه (الاحتجاج بالشعر في اللغة) وقوع الاحتجاج بما خرج عن دستور الفارابي في الاحتجاج، سواء في ذلك نطاق القبائل والأماكن والزمن، فقصر الباب السادس على الاحتجاج بما جاوز النطاق الزمني، ووجد النحاة يستشهدون لأربعين شاعراً كلهم من المولدين وعلى رأسهم بشّار بن برد، وآخرهم أبو القاسم الحريري (تـ516 هـ) انظر: الاحتجاج بالشعر في اللغة، ص109-197.

بها عن هذا التحديد الزماني والمكاني، ويفترض أخذ اللغة في كل عصر ومن كلّ جيل، من فصحاء الأدباء والشعراء ممن بلغ شأناً جليلاً في الإبداع .

2. عدالة الناقل للمادة اللغويّة:

لقد أدرك النحاة القدماء ضرورة التثبت من النصوص اللغويّة المرويّة قبل أن تلاحظ بعين الاعتبار في مجال الدّرس اللغوي؛ لأنّ (2): " النحارير ربّما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب، إرادة اللّبس والتعنيت ".

وقد اشترطوا في ناقل اللغة (3): " أن يكون عَدْلاً، رجلاً كان أو امرأةً، حُرّاً كان أو عبداً". عندئذٍ(4): " وجد الرواة أنفسهم في موقف يدعوهم إلى التحوط في قبول ما يسمعون من الشّعر فما كان منهم إلا أن ارتضوا لأنفسهم منهجًا نقديًا لتوثيق النصوص يشبه منهج المحدِّثين".

وهذا المنهج الذي يتحرى الدقة دفع اللغويين إلى تصحيح نسبة الشّعر إلى قائله، واشتراط عدالة الناقل دفع اللغويين إلى تحليل الرواة بعد تحليل القبائل، وقد ردَّ أبو المكارم قيمة كتاب أبي الطيّب اللغوي (مراتب النحويين) الحقيقية إلى محاولة تقويم النحاة واللغويين(5)، على أنّ أبا المكارم يأخذ على النحاة واللغويين عدم اهتمامهم – حتى في المراحل التالية- من الناحية العلميّة بتحليل الرواة تحليلاً دقيقاً أخلاقيّاً وموضوعياً (6).

وهذا ما علّله الفراء بقوله (7): " الدواعي متوفرة على الكذب في الحديث – لأسبابه المعروفة الحاملة للواضعين على الوضع- وأمّا اللغة فالدواعي إلى الكذب عليها في غاية الضّعف".

---

(1) فندريس،جوزيف(1950)، اللغة، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصّاص، مكتبة الأنجلو المصرية ، ص419.

(2) ابن فارس، الصاحبي، ص30، وانظر:السيوطي، المزهر، جـ1، ص137-138.

(3) ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص85.

(4) حسان، تمام، الأصول دراسة ابستمولوجية ،ص95.

(5) أبو المكارم، علي ، أصول التفكير النحوي، ص62.

(6) المصدر نفسه، ص63.

(7) السيوطي، الاقتراح، ص32.

3. **اتصال السّند:**

أما الأساس الثالث لنقد مصادر المادة اللغويّة فيتمثّل في (اتّصال السّند)، وقد بيّن أبو المكارم أنّ جمهور العلماء وقفوا من المرسل والمجهول[1] موقفاً متردداً بين الرفض والقبول، وعَمِدَ إلى ضرب أمثلة للمرسل والمجهول، موضحّاً آراء العلماء في قبولهما وردّهما، وغالباً ما كان يعتمد في نقله على ابن الأنباري (لمع الأدلة) والسيوطي في (الاقتراح)، وقد ساق علل القبول والرّفض[2].

نقد المادة اللغويّة

علمنا آنفاً أنّ النحاة عمدوا إلى نقد مصادر المادة اللغويّة (القبائل ، والرواة ، والسّند)، وعلى أثر هذا النّقد تحددت لديهم القبائل المحتجّ بلغتها والمسموع عنها، وحدّدوا شرط الراوي الذي ينقل اللغة من مظانّها، حتى استوت لديهم المادة العلميّة، فلم يسلموا إليها بل شرعوا في نقدها حتى استقامت لهم المادة اللغويّة التي اعتمدوها في استخراج الظاهرة النحويّة.

وذهب أبو المكارم إلى أن النحاة وضعوا أسساً محددة لنقد المادة نفسها، وقد قسّم هذه الأسس – في مجموعها – إلى قسمين[3]:

قسم: ينقد المادة نقداً خارجياً، **وقسم**: ينقدها نقداً داخليّاً.

أما النقد الخارجي للنصوص فقد اصطُلِحَ عليه في البحث النحوي بـــ(الترجيح في السّند أو الإسناد)، وهو اصطلاحٌ مشترك بين النّحو والحديث، وأصول الفقه [4].

وعلى هذا فقد قسّم النحاة المادة اللغويّة – بحسب وسائل نقلها من رواية أو سماع – إلى قسمين: متواتر وآحاد، أما المتواتر فهو دليل قطعي من أدلة النّحو ويفيد العلم، والآحاد دليلٌ مأخوذ به [5].

أما النقد الداخلي للنصوص فقد قدّم التراث النحوي في ميدان النقد الداخلي جملةً من المقاييس أجملها أبو المكارم بالآتي[1]:

---

(1) الحديث المرسل: هو الذي انقطع سنده. والحديث المجهول: هو الذي لم يعرف ناقله، انظر: ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص90.

(2) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص64-65.

(3) المصدر نفسه، ص67.

(4) المصدر نفسه، ص68.

(5) ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص84-85. وانظر: السيوطي، المزهر، جـــ1، ص113.

أولاً: مدى شيوع الظواهر الصوتية التي تحملها النصوص، فالظواهر الغريبة أو غير الشائعة، أو المحصورة في لهجة وغير مطّردة فإنّ النحاة يتوقفون عن الأخذ بها. وهذا في – رأينا– مذهب البصريين في المرويات النثرية، أما الكوفيون فقد زادوا لغات رفض البصريون الاستشهاد بها [2].

ثانيا: مدى شيوع الظواهر التركيبيّة التي تحملها النصوص؛ فالظواهر المطّردة هي محور البحث النحوي، وهذا منهج ابن أبي إسحاق، بيد أن أبا المكارم يرى بأنّ النحاة ما لبثوا أن أدركوا أن إهمال النصوص التي تحمل ظاهرة نادرة خطأ منهجيٌّ، وأنّه لا بُدّ من دراسة الظواهر النادرة بحكم ما لها من خصائص امتدت عن طريق التطوّر اللغوي[3].

---

(1) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص68.
(2) انظر ذلك في، نحلة، محمود أحمد، أصول النحو العربي، ص60-61.
(3) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص72.

القياس الشكلي :

شهدت مرحلة أواخر القرن الثالث الهجري وبداية القرن الرابع تغيّراً في مفهوم القياس؛ إذ لم يعدْ يعني مجرّد الوقوف على مدى اطراد الظواهر وشيوعها، وما يقتضيه ذلك من جمع النصوص اللغويّة واستقراء مادّتها [1] وهو ما يعرف بـــ (القياس الاستقرائي) وإنّما صار القياس ذو الأركان الأربعة : (المقيس ، والمقيس عليه ، والعلة، والحكم) يدلّ على العملية الشكليّة التي يتم فيها إلحاق أمر بآخر لوجود علة جامعة بينهما، وقد اصطلح الدكتور تمام حسّان على تسمية هذا النوع من القياس[2] بـــ (القياس النحوي) أو (قياس الأحكام)، ورأى أبو المكارم أنّ هذا النوع من القياس أخذ طابعاً شكليّاً أقرب إلى المفهوم المنطقي، وكأنّه امتدّ منه أو تفرّع عنه [3].

وقد بلغ القياس الشكلي قمة نضجه واكتماله على يد ابن الأنباري والسيوطي؛ فعندهما تحددت حدوده، وأنواعه، وأقسامه، وقد اعتمدوا في كثيرٍ مما جاءا به على ابن جني، ومن معين هؤلاء كان يمتحُ جلّ الدارسين، وعن أبي المكارم نقل بعض الدارسين تقسيم القياس إلى نوعين (قياس استقرائي وقياس شكلي) [4].

وقد عرّف ابن الأنباري القياس لغةً واصطلاحاً محاولاً إيجاد صلة بين المدلول اللغوي والمدلول الاصطلاحي ليبيّن أن القياس الشكلي إنما هو امتداد طبيعي للقياس الاستقرائي، وليظهر أصالة هذا النوع من القياس، بيد أن أبا المكارم كان قد عارضه في ذلك، وساق جملةً من المآخذ على تعريف ابن الأنباري، كما أوجد اتجاهاً محافظاً رفض هذا القياس وهو ما سنأتي على تفصيل القول فيه .

---

(1) القياس الاستقرائي: يحدّه بعض الدارسين من ابن أبي إسحاق وحتى وفاة ابن جني، وقد نعت تمام حسان هذه المرحلة بـــ (القياس الاستعمالي أو قياس الأنماط) انظر: حسان، تمام، الأصول، ص164-167، وانظر: أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص13، وانظر: عيد، محمد، أصول النحو العربي، ص78، وانظر: إلياس، منى، القياس في النحو، ص10.

(2) حسّان، تمام، الأصول، ص167.

(3) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص77.

(4) نحلة، محمود أحمد، أصول النحو العربي، ص110.

يقول ابن الأنباري في تعريف القياس لغةً [1]:" اعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسةً وقياساً، أي قدّرته، ومنه القياس، أي المقدار، وقَيْسَ رمح أي: " قَدْرَ رمح ".

أما القياس عند ابن الأنباري اصطلاحاً فهو[2]: " عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل هو حمل فرع على أصل بعلّة تقتضي إجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو ربط الأصل بالفرع بجامع، وقيل هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع، وهذه الحدود كلّها متقاربة ".

ومن هذا التعريف تتحدد أركان القياس الأربعة،(المقيس ، والمقيس عليه ، والعلة أو الجامع ، والحكم) ومثاله: ما لم يُسَمَّ فاعله (نائب الفاعل)، وهو[3]: " اسم أُسْنِد الفعلُ إليه مُقدَّماً عليه، فوجب أن يكونَ مرفوعاً قياساً على الفاعل "؛ فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يُسمّ فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرّفع .

وقد لمسنا شيئاً من الرّفض وعدم القبول لهذا النوع من القياس (القياس الشكلي) عند أبي المكارم من خلال استكناه ما تحمله نقاشاته لمضمون القياس الشكلي، وقد لمسنا رفضه لهذا النوع من القياس من خلال ثلاثة أمور :

أوّلاً : نقد تعريف ابن الأنباري للقياس الشكلي، وتسجيل جملةٍ من الاعتراضات عليه، نوردها بالآتي[4]:

1. أنّ المدلول اللغوي للفظ (القياس) يشير إلى وجود عملية شكلية يتم بها إلحاق شيء بشيء دون شروط تحكم هذا الإلحاق تتسم بها صورته.
2. المفهوم الاصطلاحي أضاف شيئاً جديداً تم به تحديد العلاقة التي تنظّم هذه العمليّة الشكلية، وهو ضرورة وجود جامع يجمع بين الركنين الأساسيّين ولكن لم تحدد علاقة موضوعيّة بين ركني القياس .
3. أنّ ربط النحاة المدلول اللغوي بالمدلول الاصطلاحي أوقعهم – في رأي أبي المكارم – في خطأين، هما [5]:

أ. أنّ هذا المدلول لم يُتعرّف إليه إلا في القرن الرابع، وقد غاب عن البدايات الأولى للنحو .

(1) ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص93.
(2) ابن الأنباري، لمع الأدلة ، ص93.
(3) المصدر نفسه، ص93. وانظر: الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، ص108.
(4) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص78.
(5) المصدر نفسه، ص79.

ب. أنّ اعتبار المعنى اللغوي أساس المعنى الاصطلاحي ومنطلق له، قد أفسد على النحاة بعض موضوعات البحث النحوي، فلم يحاولوا تحليل المؤثرات الحقيقيّة في المعنى الجديد للقياس .

ثانياً: أما الاعتراض الثاني الذي ساقه أبو المكارم على القياس الشكلي، فهو وجود تيار مضاد للقياس الشكلي أطلق عليهم مرة اسم (المحافظين) ومرة اسم (أنصار القياس) وأخرى (القوة المحافظة)[(1)]. وقد كشف عن وجود تيار مضاد لهذا التطوّر أو التغير الجذري في مضمون القياس يهاجمه ويرفض أحكامه، بل من المحقق عنده أن هذا التغيّر في مضمون القياس لم يتم في سهولة ويسر بل: "حدث صراعٌ عظيمٌ بين أنصار القياس الاستقرائي وأنصار القياس االشكلي"، ولم يكتف بخلق تيار مضاد وإنّما عَمِد إلى سوق اعتراضات هذا التيار - منكري القياس الشكلي- كما جاء ذكرها عند ابن الأنباري[(2)].

وإن لم يصرّح ابن الأنباري بوجود أشخاص أو أسماء بعينها اتخذت المعارضة منهجاً لنسف القياس الشكلي إلا أن أبا المكارم افترض وجودهم من خلال الاستنطاق والنظر في نصوص ابن الأنباري، ففي قول ابن الأنباري[(3)]: "اعلم أنّ لمنكر القياس أن يقول". وكذلك قوله[(4)]: " إنّهم قالوا لو كان القياس جائزاً لكان ذلك يؤدي إلى اختلاف الأحكام".

فمن خلال هذه النصوص يقطع أبو المكارم بوجود تيار قديم مضاد للتيار الجديد، وذهب إلى أنّ المحافظين قد استندوا إلى دعامتين في هجومهم على المنهج الجديد[(5)]:

(1) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي ، ص81.

(2) عقد ابن الأنباري فصلاً لحل مشكلة تورد على القياس، وهي جملة الاعتراضات التي قال بها منكرو القياس الشكلي وذكرها ابن الأنباري على النحو التالي:

1. لو جاز حمل الشيء على الشيء بحكم الشبه لما كان حمل أحدهما على الآخر بأولى من صاحبه.

2. إذا كان القياس حمل الشيء على الشيء بضربٍ من الشبه، فما من شيء يشبه شيئاً من وجه إلا ويفارقه من وجه آخر، فإذا كان وجه المشابهة يوجب الجمع، فوجه المفارقة يوجب المنع.

3. لو كان القياس جائزاً لكان ذلك يؤدي إلى اختلاف الأحكام؛ لأن الفرع قد يأخذ شبهاً من أصلين، فإذا حمل على كل واحد منهما وُجِدَ التناقض في الحكم وذلك لا يجوز. انظر: ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص95-105، وانظر: أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص80، وانظر: نحلة، محمود أحمد، أصول النحو العربي، ص110-111.

(3) ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص100.

(4) المصدر نفسه، ص101.

(5) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص83.

الأولى : اتهامه بعدم الأصالة.

الثانية : كشف ما به من تناقض .

ورأى أنه قد زاد هذه القوة تماسكا أن وجدوا بعض من اتصلوا بالثقافات المترجمة يحاولون تغيير المنهج القديم وتطبيق منهج جديد يعتمد على الإفادة الكلية من المنطق الأرسطي الشكلي[1].

وقد ساند رأي أبي المكارم في وجود تيار مضاد الدكتور محمود أحمد نحلة بقوله [2]:"إنّ هذه الاعتراضات ليست افتراضاً من ابن الأنباري، إنما كانت تعبيراً عن رفض فئةٍ من النحاة للقياس بمفهومه الشكلي".

وهذا يظهر أنّ فئةً من النحاة ظلّت متشبّثة بما درج عليه النحاة الأوائل من فهم للقياس، وآيةُ ذلك الفصل الذي عقده ابن الأنباري وأورد فيه اعتراضات المعترضين، وهنا نعتقد مع أبي المكارم بوجود تيار مضاد للقياس بمفهومه الشكلي الجديد .

ثالثاً: أمّا ثالث الاعتراضات التي ساقها أبو المكارم على القياس الشكلي فهو نفي الأصالة عن هذا المفهوم الجديد للقياس، ونفي معرفة النحاة الأوائل بمعناه، وبراءة البحث النحوي منه فهو – في نظره – لا يُعنى بالنصوص بقدر ما يُعنى بتحقيق شروط المنطق الأرسطي وقضاياه[3].

فقد جدَّ المنطق اليوناني بأبعاده الفلسفية فكان ضرورياً أن يترك ظلالاً من التأثير في ميادين الدراسات اللغوية الرحبة، وفي مجال الدراسات النحويّة بصفةٍ خاصّة؛ لذا فقد ميّز أبو المكارم بين اتجاهين أساسيّين في القرن الثاني الهجري، هما [4]:

أ. اتجاه يضم المترجمين وتلاميذهم ممن اتصلوا بالثقافات الأجنبيّة عامة، وبالثقافة الإغريقية بصفة خاصة، وبالمنطق اليوناني والفلسفة اليونانية على نحو أخص .

ب. واتجاه يجمع أولئك الملتزمين بأصول العلوم الإسلامية كما قررتها القواعد الدينيّة وتفاصيلها، وكما شكلتها الحاجات الاجتماعية وصاغتها التطورات الذاتية للثقافة الإسلامية .

---

(1) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي ، ص83.

(2) نحلة، محمود أحمد، أصول النحو العربي، ص111.

(3) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص79. وانظر: أبو المكارم، علي، تقويم الفكر النحوي، ص117.

(4) المصدر نفسه، ص57-61.

وقد نشب صراعٌ بين هذين الاتجاهين في أواخر القرن الثاني الهجري، واستمر في بعض الحالات إلى القرن الرابع، وذهب أبو المكارم إلى أنّ النحو كان أحد العلوم العربيّة التي تأثرت في هذه المرحلة بالفكر الإغريقي بمعطياته الميتافيزيقية وقوانين المنطق فقال[(1)]: "ويمكن أن نلمس بذور التأثير المنطقي في القياس في هذه المرحلة " يقصد مرحلة تلاميذ الخليل بن أحمد وحتى الزّجاج .

وقد أخذ تأثير المنطق الشكلي في القياس اللغوي في هذه المرحلة يظهر في بعض الأقيسة وبعض الحدود وبعض التعليلات، وعمد أبو المكارم إلى شرح هذا التأثر بقوله [(2)]: "بدأ تأثير المنطق الشكلي كما عرفه العالم الإسلامي في البحوث اللغوية بشكل عام والنحوية بشكل خاص باستخدام القياس، فقد أحسّ اللغويون والنحاة بضرورة الأخذ بالقياس الشكلي الصوري المنطقي لتنمية الحصيلة اللغويّة حتى تلاحق التطور الاجتماعي وتلبي احتياجاته المتعددة التي يقصر المحفوظ من اللغة عن التعبير عنها، وهكذا بدأ التأثير المنطقي أوّل ما بدأ في الاشتقاق، ثم في قياس النصوص بوجه عام".

وهكذا تطور هذا النوع من القياس من "توليد" الصيغ بغية إثراء اللغة إلى "إلحاق" الصيغة منها بأخرى لتحديد حكمها النحوي [(3)].

وقد عقد أبو المكارم فصلاً كاملاً تناول فيه (صور التأثير الإغريقي في النحو العربي)، وعرض للقياس الأرسطي المؤلف من ثلاثة أجزاء: مقدمة كبرى، ومقدمة صغرى، ونتيجة، كذلك عرض أنواعاً كثيرة من القياس وأشكاله [(4)].

وذهب إلى أنّ دراسة القياس النحوي في هذه المرحلة تكشف عن تأثره العميق بالقياس المنطقي، هذا التأثر الذي كاد يبلغ – في رأيه – درجة التبعية الدقيقة الكاملة له، والالتزام المطلق به [(5)].

وقد تناول أبو المكارم القياس النحوي الذي تظهر شكليته في تحليل (المقيس) وبصورة خاصة قياس الظواهر، حين يلحق النحاة ما يشاؤون من الأحكام بما يشاؤون منها، كذلك تظهر شكلية القياس في (المقيس عليه)، وبشكل بارز في القياس على الشاذ والقليل، ويبدو أن ميتافيزيقية القياس الشكلي تركت صداها في (الحكم)؛ ذلك أن الحكم النحوي لا ينبني في

---

(1) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي ، ص83.

(2) المصدر نفسه ، ص83-84.

(3) المصدر نفسه، ص84.

(4) أبو المكارم، علي ، تقويم الفكر النحوي، ص107-108.

(5) المصدر نفسه، ص116.

تصور النحاة على النصوص التي تحمله، ولا يعتمد على الظواهر التي تؤيده، وإنما يعتمد على الفكرة الذهنيّة للقياس النحوي المستمدة في جوهرها من الصورة الميتافيزيقية للقياس المنطقي[1]، فشكلية القياس أسلمت إلى إهمال النصوص وعدم الاعتداد بها.

ونخلص إلى أنّ لفظ (القياس) مفهوم شامل يدلّ على مفهومات متعددة ينبغي التفريق بينها، فمنه "القياس الاستعمالي" أو "القياس اللغوي" و"القياس النحوي" أو "القياس المنطقي". أما القياس الاستعمالي أو اللغوي فيقوم به المتكلم بغية التوسّع في استخدام اللغة، وحرصاً على اطراد الظواهر اللغوية، وهو قياس الأنماط. بينما القياس النحوي أو المنطقي فيقوم به الباحث، وهو قياس الأحكام[2].

ونرى أن القياس الاستعمالي أو اللغوي هو المقصود من كلام ابن جني[3]: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب". وهو - ربما - ما قصده السيوطي في نقله عن ابن الأنباري[4]: " اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق لأنّ النحو كله قياس، ولهذا قيل في حدّ النحو: علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ".

وقد مرّ القياس بمرحلتين تاريخيتين في التراث النحوي، كان في كل مرحلة يتضمن معنى خاصاً، ففي المرحلة الأولى التي اصطلح على تسميتها أبو المكارم بـــ (مرحلة القياس الاستقرائي) فإن موافقة القياس إنما تشير إلى موافقة القواعد التي قُنِّنت لما يطرد من ظواهر في النصوص التي تم استقراؤها، ومخالفة القياس تشير إلى مخالفة هذه القواعد المعبرة عن تلك الظواهر ذاتها. أما مرحلة القياس الشكلي، وهي المرحلة التالية فقد أخذ القياس مفهومه الشكلي الذي استقر في ذهن الدارسين، وقد حاول أبو المكارم تصحيح مفهوم القياس في التراث النحوي عبر رحلته الزمنية، وتبرئته من الخلط المنهجي الذي لا يرى في القياس غير العمليّة الشكلية التي يتم فيها إلحاق شيء بشيء آخر في الحكم لوجود شبه، ومن ثم فإنهم لا يرون في القياس غير شكل واحد هو المفهوم الصوري الشكلي .

---

(1) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي ، ص116.
(2) أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، ص9.
(3) ابن جني، الخصائص، جـــ1، ص358.
(4) السيوطي، الاقتراح، ص71.

أبعاد التغيّر في مفهوم القياس

على أنّ هذا التغيّر في مدلول القياس - كما رآه أبو المكارم - ترك تأثيراً بالغ العمق في تحديد مصادر المادة اللغويّة، والاستغناء عن بعض مصادر المادة اللغوية، والاحتجاج بالقراءات الشاذة والحديث(1). وقد أفرد فصلاً كاملاً اصطلح عليه بـــ (أبعاد التغيّر في مفهوم القياس)، بيّن فيه أنّ المدلول الجديد للقياس أضاف إلى مصادر المادة اللغويّة مصادر ثلاثة جديدة، هي: القياس، والاستحسان، والاستصحاب، بل ذهب إلى أن الاستحسان بمفهومه الذي قبله الجمهور نوعٌ من القياس غير المستكمل للشروط، وأنّ الاستصحاب نوعٌ من مراعاة النّص في مقابلة ما جرده النحاة من قاعدة، وعلى ذلك فإن هذه المصادر تنحلّ عند أبي المكارم إلى مصدرين فحسب، هما: القياس، والنقل (2).

وكما أضاف النحاة بعض المصادر فقد رفضوا اعتبار السماع والرواية من مصادر المادة اللغوية، ويوضح أبو المكارم هذا الرفض بقوله (3): " ومعنى رفضهم السّماع أي رفض بقائه مصدراً من مصادر المادة اللغويّة، لا رفضهم المسموعات السّابقة ".

ويعلل النحاة رفضهم للسماع بانتشار الأخطاء اللغويّة بين القبائل البدويّة كما انتشرت من قبل في الحضر(4)، بيد أن أبا المكارم يرى أنّ أخذ النحاة بالقياس الشكلي هو ما يقف وراء استغنائهم عن السّماع والرواية، وقد تجاوز النحاة رفض المسموع إلى رفض المروي لمعارضته ما أسلمت إليه أقيستهم (5).

وكما أسلم أخذ النحاة بالقياس الشكلي، ورغبتهم في طرد الأحكام إلى رفض بعض المروي، فقد كشف لهم عن الحاجة الملحة إلى النصوص لتؤيد الأحكام التي انتهوا إليها، والأقيسة التي قالوا بها، وهنا يؤكد أبو المكارم أنّهم اضطروا إلى البحث في المرويات علّهم يستخلصون منها مادة لغوية جديدة، وهكذا لم يجدوا بداً من الاحتجاج بالقراءات الشاذة

(1) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص121.
(2) المصدر نفسه، ص121.
(3) المصدر نفسه، ص121.
(4) الأفغاني، سعيد، من تاريخ النحو، ص70.
(5) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص125.

وبالحديث النبوي كل ذلك محاولة منهم[1]: " لتفتيق هذه المرويات عساها ترفدهم ببعض ما يحتاجون إليه من أسانيد".

إذاً، احتجاج النحاة بالقراءات الشاذة والحديث هو في نظر أبي المكارم مما أسلم إليه أخذ النحاة بالقياس الشكلي، وقد ساق من النصوص ما يبرهن على هذا الاحتجاج، وكان جل اعتماده على ابن جني، وابن مالك [2].

وقد حاول سعيد الأفغاني أن يدعم هذا الاتجاه الذي يحتجّ بكل القراءات القرآنية، بما فيها الشاذة، منطلقاً من نقطة بدء تختلف عن النقطة التي بدأ منها أبو المكارم في تعليله لاحتجاج النحاة بالقراءات الشاذة، فقد انطلق الأفغاني من مسلّمة عنده بأنّ[3]: " القياس يتضاءل عن السّماع". في حين أنّ أبا المكارم ينطلق في تعليله لاحتجاج النحاة بالقراءات الشاذة من ضرورة البحث عن مصادر جديدة للمادة اللغويّة، ويهدف إلى تأييد ما تسلم إليه الأقيسة النحوية، فهو يركز على قاعدة التدليل على أبعاد التغير في مدلول القياس، ونتائجه وليس على أفضلية السماع على القياس كما ذهب الأفغاني .

وفيما يتعلق بالحديث النبوي فقد ذهب بعض النحاة المتقدمين إلى صحة الاحتجاج به في النحو، وكان على رأس المجيزين ابن مالك، والرضي محمد بن الحسن، وقد علل أبو المكارم سبب اتجاه ابن مالك إلى الأحاديث[4] بقوله: " لتشهد له في بعض ما قرره من أحكام"، أما الرضي فيرى أبو المكارم أن منهجه في القياس ثم في التعليل معروف، وقد فرض عليه منهجه أن يلجأ إلى الحديث النبوي[5] "علّه يرجِّح ما انتهى إليه من أحكام، لتسلم له الأقيسة والتعليلات".

وقد حاول ابن الضائع تفسير جوانب هذا الاتجاه : "بأنّ الاستشهاد بالحديث النبوي نحو من التبرك بالمروي" [6]، بيد أن أبا المكارم ردّ هذا التفسير بحجّة أن الأحاديث المستشهد بها لم تكن الشواهد الوحيدة في موضوعها، أما وهي عند ابن مالك وابن هشام والرضي تنطق كشواهد بقواعد لا يؤيدها فيها غيرها [7].

(1) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص125.
(2) المصدر نفسه ، ص125.
(3) الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، ص36.
(4) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص133.
(5) المصدر نفسه، ص133.
(6) البغدادي، خزانة الأدب، جـ1، ص33.
(7) أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص133.

أركان القياس الشكلي :

المقيس عليه:

عرّف أبو المكارم المقيس عليه بأنّه [1]: " النصوص اللغويّة المنقولة عن العرب سواء كان النقل بواسطة السّماع أو الرواية، وسواء كانت الرواية عن طريق المشافهة أو التدوين. وكذلك القواعد النحويّة التي وضعها النحاة، بعد ملاحظة هذه النصوص".

على أنّ مصطلحي الأصل، والمقيس عليه، مترادفان، ويستعملان بمعنى واحد في القياس النحوي، وهما النصوص اللغويّة المنقولة عن العرب الفصحاء .

وقد اختلف علماء النحو في المقيس عليه، والشروط التي يجب توافرها فيه؛ لأنّ الكلام المسموع عن العرب على اختلاف لغاتهم، إمّا أن يكون مطرداً، وإمّا أن يكون شاذاً وإما أن يكون قليلاً، ويرى أبو المكارم أن هذه المصطلحات - يعني الاطراد والشذوذ والقلة - يلفّها الغموض لعدم تحديد الكم الذي إذا بلغته النصوص صارت كثيرة، وإذا لم تتحقق فيه اعتبرت شاذة أو قليلة، و أنّ عدم تحديد كمٍّ الاطراد والشذوذ والقلة أوقع البحث النحوي في أخطاء كثيرة[2].

ومحور التفرقة عند أبي المكارم بين (المطرد والقليل) [3] " هو أن يرد من النصوص ما يتفق مع البعض أو يختلف معه". وفيصل التفرقة بين (القليل والشّاذ) هو "مخالفة النص أو موافقته للمروي من النصوص والمحفوظ من الأحكام والقواعد جميعاً ".

لذلك جعل علماء العربيّة ما استمرّ من الكلام بمثابة المطرد، بينما ما تفرّق وتفرّد عن بقية بابه شاذاً [4].

والأصل في المقيس عليه أن يكون كثيراً، ولكنّ الكثرة ليست شرطاً دائما في المقيس عليه؛ إذ أجاز النحاة القياس على القليل، ومثلوا على ذلك بالنسبة إلى (ركوبة) و(حلوبة)، فقيل: (ركبي)، و(حلبي)، قياساً على (شنئي) [5].

---

(1) أبو المكارم، أصول التفكير النحوي ، ص95.
(2) المصدر نفسه، ص97.
(3) المصدر نفسه، ص97.
(4) الحديثي، خديجة، الشاهد وأصول النحو، ص234، وانظر: الزبيدي، سعيد، القياس في النحو، ص35.
(5) ابن جني، الخصائص، جـ1، ص116-117، وانظر: أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص98، وانظر: الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، ص109.

وواضحٌ أنّ المقيس عليه كلمة واحدة وقد اعتبروا القياس فيها قياساً على القليل وليس على الشّاذ، غير أنّهم اشترطوا في القياس على القليل أن يكون المقيس عليه [1]:

أولا: لفظاً مفرداً لا نظير له في الألفاظ المسموعة مع إطباق العرب على النطق به.

ثانيا: أن ينفرد به المتكلم ولا يسمع من غيره لا ما يوافقه ولا ما يخالفه.

أما الشّاذ فهو ما خالف القواعد النحويّة والنصوص اللغويّة مسموعة أو مرويّة ففارق[2]: "ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره ".

وقد بيّن أبو المكارم اختلاف موقف العلماء من إباحة القياس على الشّاذ وفقاً للضرورة أو الاختيار .

أما الاختيار، فموقف النحاة من الشّاذ سماعاً ورواية موقف واحد وهو الرفض، وعلة هذا الرفض اضطراب القواعد اللغويّة، واختلاط نصوصها إذا فُتح الباب للقياس على المنقول الشّاذ[3].

وأمّا الضرورة فإن ابن جني لا يجيز القياس على الشاذ، إلا في الضرورة، وقد قال في هذا الصدد [4]: "سألت أبا علي - رحمه الله - عن هذا فقال: كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما حضرته عليهم حضرته علينا ".

ولتوضيح موقف النحاة من الضرورة قام أبو المكارم بإيراد معناها بقوله [5]: " ذهب الجمهور إلى أن الضرورة ما وقع في الشّعر مما لا يقع في النثر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا"، وساق خلاف النحاة في تحديد معناها .

وقد قسّم ابن السّراج الشّاذ إلى ثلاثة أضراب هي [6]: " ما شذّ عن بابه وقياسه، وما شذ عن الاستعمال ولم يشذ عن القياس، وما شذّ عن القياس والاستعمال "، ولعلّ هذه التقسيمات

---

(1) السيوطي، الاقتراح، ص22-23.
(2) ابن جنّي، الخصائص، جـ1، ص98.
(3) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص99.
(4) ابن جنّي، الخصائص، جـ1، ص324-325.
(5) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص99.
(6) ابن السراج، الأصول في النحو، ص56-57.

التي ذكرها ابن السراج، هي نفسها التي اعتمدها ابن جني في تقسيم الكلام من حيث الاطراد والشذوذ إلى أربعة أقسام، هي[1]:

أولا: ما كان مطرداً في القياس والاستعمال جميعاً، كــ" قام زيد، وضربت عمراً، ومررتُ بسعيد".

ثانيا: ما كان مطرداً في القياس، شاذاً في الاستعمال، كــ" الماضي من يذر ويدع ".

ثالثا: ما كان مفرداً في الاستعمال، شاذاً في القياس، كــ" استحوذ واستنوق الجمل ".

رابعا: ما كان شاذاً في القياس والاستعمال جميعاً، كــ" ثوب مصون، ومسك مدووف ".

المقيس:

وهو الركن الثاني من أركان القياس بعد المقيس عليه، ويمكن القول في حدّه بأنّه [2]: " الكلام المحمول على الكلام العربي الفصيح المطبق عليه أحكامه". وقد قال المازني[3]: " ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، فيجب أن يكون "ضربب" هذا من كلامهم؛ لأنك وإن لم تسمعه بعينه، فقد سمعت ما هو نظيره، فجرى ذلك مجرى رفع الفاعل الذي لا ينكسر؛ لأنك إذا سمعت "قام زيد" أجزت أنت " قعد بشر"، وإن لم تسمعهم يقولون: "قعد بشر" ولكنك سمعتهم يقولون ما هو نظيره وفي معناه ".

ويفهم من كلام المازني جواز الصّوغ على أي وزن ثبت استعماله في كلام العرب، وإن لم ينطقوا به، فمثلاً يجوز لنا أن نأتي من الفعل (ضرب)على وزن (جعفر) فنقول (ضربب) مع أنّهم لم ينطقوا به، ومثل هذا القياس غرضه التمرين، لذلك لا يلزم إثبات صيغ لم ينطق بها العرب في كلامهم، فمثلا لا نصوغ على وزن (جالينوس) و(ميكائيل) لعدم ثبوتها في كلام العرب [4].

---

(1) ابن جنّي، الخصائص، جــ1، ص98-99، وانظر: نحلة، محمود أحمد، أصول النحو العربي، ص114.

(2) الخلاب، مفتاح رجب(1996)، القياس النحوي، ط1، كلية الدعوة الإسلامية- ليبيا، ص221-222.

(3) ابن جني، أبو الفتح عثمان(ت392ه)، المنصف ، ط1، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مصطفى البابي الحلبي : القاهرة، 1960، ص36. والحديثي، خديجة، الشاهد وأصول النحو، ص241.

(4) الحملاوي، أحمد، شذا العرف في فن الصّرف، ص143.

وقد أكّد ابن جني على أنّ ما قيس على كلام العرب يعدّ من كلامهم وذلك بقوله [1]: "ومما يدلك على أن ما قيس على كلام العرب فإنه من كلامهم أنك لو مررت على قومٍ يتلاقون بينهم مسائل أبنية التصريف نحو قوله في مثال "صمحمح" ومن الضرب "ضربرب" ومن القتل "قتلتل" وفي مثل "سفرجل" ومن جعفر "جعفرر" ومن معقب "معقبب"، ومن زبرجد "زبرجج"، ومن ثرتم "ثرتمم"، ونحو ذلك: فقال لك قائل: بأي لغة كان هؤلاء يتكلمون؟ لم تجد بُدّا من أن تقول: بالعربيّة، وإن كانت العربيّة لم تنطق بواحدة من هذه الحروف ".

والمقيس عند علماء اللغة إما أن يكون فرعاً محمولا على أصل كإعلال الجمع وتصحيحه حملاً على المفرد ، ومن ذلك قولهم (قيمٌ) و(ديمٌ) في (قيمة وديمة). وإما أن يكون أصلاً محمولاً على فرع، ومثاله: إعلال المصدر وهو أصل لإعلال فعله وهو فرع وتصحيحه لصحته (كقمت قياماً) و(قاومت قواماً)، وإما أن يكون نظيراً محمولاً على نظير إما في اللفظ، أو في المعنى أو فيهما معا، فمن أمثلة الأول زيادة (إن) بعد (ما) المصدرية الظرفية الموصولة لأنهما بلفظ (ما) النافية، ومثال الثاني جواز (غير قائم الزيدان) حملاً على (ما قام الزيدان) لأنه في معناه، ومن أمثلة الثالث (اسم التفضيل، وأفعل في التعجب)، فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بـــ (فعل) في التعجب وزناً وأصلاً. وأما أن يكون ضداً محمولاً على هذه، ومثاله النصب بـــ(لم) حملاً على الجزم بـــ(لن)، أولهما لنفي الماضي والثاني لنفي المستقبل [2].

وقد قسّم أبو المكارم القياس - بحسب نوع المقيس- إلى قياس النصوص، وقياس الظواهر والأحكام [3].

أما قياس النصوص : فرأى أنّه ضرورة تحتمها ظروف التطوّر الاجتماعي التي تتطلب مرونة في استخدام المادة اللغوية لملاحظة هذا التطور والتعبير عنه، ومن صور هذه المرونة (إلحاق الصيغ والمفردات غير المنقولة بالصيغ والمفردات المنقولة) و(تنويع أشكال الاشتقاق والأبنية مما لم تتنوع مشتقاته ولم تتعدد مبانيه) [4].

---

(1) ابن جني، الخصائص، جـــ1، ص358.

(2) السيوطي، الاقتراح، ص63-66، وانظر: نحلة، محمود أحمد، أصول النحو العربي، ص122-123، وقد ذكرها الأفغاني في كتابه (في أصول النحو) بقوله:" وللقياس أربعة أقسام، ونحسب هذا من التوسع في التسمية، إذ هي أقسام لركن القياس وهو المقيس)، ص110-111.

(3) أبو المكارم، علي ، أصول التفكير النحوي، ص85.

(4) المصدر نفسه، ص85.

وقد لحظ أبو المكارم وجود بذور هذا النوع من الاشتقاق في المرحلة السابقة (مرحلة الاستقراء)، وبين أن هذا النوع من القياس هو الأسلوب الطبيعي الذي تلجأ إليه اللغة لزيادة حصيلتها، فهو وسيلة مباشرة لزيادة الثروة اللغوية وتنميتها [(1)].

وقياس النصوص عند أبي المكارم أمران :

أولا: الصّيغ والمفردات غير المنقولة فإنّها تلحق بالصيغ والمفردات المنقولة، وقد فطن النحاة من قديم إلى هذا الأسلوب لتنمية اللغة، فالخليل وسيبويه يريان أنّ[(2)]: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم ".

وقد حشد أبو المكارم أقوال العلماء في هذا النوع مثل المازني والأخفش وابن جني والأنباري[(3)].

ثانيا: الاشتقاقات غير المسموعة، فإنّها تلحق بالاشتقاقات المسموعة، وهذا النوع من القياس فيه خلاف بين النحاة بحيث نقع على اتجاهين :

الأوّل: متطوّر يقبل هذا النوع من التصرف معللاً له بأنّه يثري اللغة، وعلى رأسهم الأخفش[(4)].

والثاني : يرى ضرورة الاقتصار على المنقول بالفعل من الاشتقاقات، وقد نعت أبو المكارم هذا الاتجاه بـــ (المحافظ)، وقد مثّل لهذا الاتجاه بـــ (الخليل وسيبويه وأتبعهم بأبي علي الفارسي وابن جني).

وقد رجّح الاتجاه الأوّل لتنمية اللغة وتطويرها، بل ذهب إلى عدم وجود تعارض بين ضرورة التوقف عند الموجود في اللغة، وبين تنمية ألفاظها بتنويع الاشتقاقات من موادّها ما دام ذلك مرتبطاً بالحياة الاجتماعية الملحة [(5)].

قياس الظواهر والأحكام: ويُعرف في النحو بقياس الأحكام؛ إذ تقاس فيه الأحكام على الأحكام، فهو -كما يرى أبو المكارم[(6)] - " قياس على القواعد لا على النصوص"، وأنواع هذا القياس كثيرة ذكر له أبو المكارم أربعة أنواع نوجزها بالآتي[(1)] :

---

(1) المصدر نفسه، ص85.
(2) ابن جني، المنصف، جــ1، ص180.
(3) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص87.
(4) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي ، ص87.
(5) المصدر نفسه، ص89.
(6) المصدر نفسه، ص90.

أولا: قياس المعروف على المعروف، ولا يهدف من هذا القياس الحكم، بل طرد القواعد عن طريق ربطها بعضها ببعض، وتنتهي بإجازة الأحكام وتأصيل القواعد، مثل قياس رفع نائب الفاعل على رفع الفاعل .

ثانيا: قياس المجهول على المعروف، وفي هذا النوع من القياس يكون المقيس عليه ثابتاً مطرداً، والمقيس لا يطرد. بل ينحصر في نطاق لهجة من اللهجات، فيلحق المقيس غير المطرد بالثابت المطرد، ويُعطى حكمه، ومن أمثلة ذلك قولهم في (ليس) إحدى الصيغ التي تدخل على الجملة الأسميّة، فتغيّر في دلالتها وتؤثر في صيغها، و(إن) كذلك تدخل على الجملة الاسميّة، وقد لحظ النحاة في بعض اللهجات أن (لا) تعمل وظيفياً عمل (ليس). وفي بعض اللهجات تعمل عمل (إن)، لذا قاسوا (لا) مرة على (ليس)، ومرة على (إنّ) [2].

ثالثا: قياس المعروف على المشكوك فيه، والأصل في هذا النوع أن يكون المقيس عليه أقوى في الحكم، وأصل من المقيس حتى يعد أصلاً، ومن أمثلة ذلك قياس عمل (إلا) النصب في المستثنى على عمل (يا) في النداء [3].

وقد رفض فريقٌ من النحاة هذا النوع منطلقين من نقطة بدء منطقيّة وليست لغوية؛ لأن المختلف فيه فرع لغيره فكيف يكون أصلاً والفرع ضد الأصل[4]، وقد ردّ ابن الأنباري على هؤلاء الرافضين، وقرر أن المسألة يجوز أن تكون فرعاً لشيء وأصلاً لشيء آخر، مثل (اسم الفاعل) فهو فرع عن الفعل وأصل للصفة المشبهة [5].

رابعا: قياس المشكوك فيه على المشكوك فيه، وفيه يكون كل من المقيس والمقيس عليه ليس مطرداً، ومن الأمثلة على ذلك النسب إلى (قتوبة) و(ركوبة) و(حلوبة)، فإنه يقال فيها: قتبي، وركبي، وحلبي، قياساً على (شنوءة)، إذ يقال فيها (شنئي) [6].

---

(1) المصدر نفسه، ص91، وانظر: السيوطي، الاقتراح، ص46.

(2) المصدر نفسه، ص92، وانظر: الأزهري، خالد(ت905ه)، شرح التصريح على التوضيح، ط2، المطبعة الأزهرية – القاهرة ،1907ه ، جـ1، ص235، وانظر: ابن هشام، مغنب اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى- القاهرة،1936، ص237-240.

(3) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي ، ص92-93.

(4) المصدر نفسه، ص93.

(5) ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص104.

(6) أبوالمكارم،علي، أصول التفكير النحوي، ص93، وانظر: نحلة، محمود أحمد، أصول النحو العربي، ص120.

الجامع (العلة) :

تشكل العلة العروة التي تجمع طرفي القياس (المقيس عليه والمقيس)، وتعد العلة [1] "البدايات الأولى لعلم أصول النحو"، وهي الأساس الذي يبنى عليه القياس، ولا يلحق المقيس بالمقيس عليه إلا إذا كانت بينهما صلة من نوع محدد .

وقد اصطلح أبو المكارم تسمية (العلة) بـــ (الجامع)، و سبب اختياره الجامع؛ أنّ من بين أنواع الجامع العلة، ليؤمن اللبس على ما يبدو. وقد ذهب إلى أنّ الجامع بين طرفي القياس أحد ثلاثة: العلة، والشّبه، والطّرد [2].

ورأى أنّ استخدام هذه الاصطلاحات (العلة، والشبه، والطرد) غير دقيق في البحث النحوي؛ إذ يطلق عليها جميعها حينا لفظ: العلة، وآناً اصطلاح الشبه، وذلك نوعٌ من التوسّع في استخدام الاصطلاح يردّه إلى ما بينهما من بعض التشابه دون مراعاة الفوارق الدقيقة بينهما، وقد استخدم - مراعاة لهذه الفوارق - الاصطلاحات الدقيقة في شرح الجامع وتحديد صوره [3].

أولا: العلة : وهي أحد أنواع الجامع بين المقيس والمقيس عليه [4]: "وهي السبب الذي تحقق في المقيس عليه فأوجب له حكماً، وتحقق في المقيس أيضاً فألحق به وأخذ حكمه". والعلة ثلاثة أنواع: التعليمية، والقياسية، والجدلية، وهي ما سنأتي على تفصيله في مقبل الصفحات تحت مبحث (بين التقعيد والتعليل).

ثانيا: الشبه : يرى أبو المكارم أن الشبه معمول به - جامعا بين المقيس والمقيس عليه - عند أكثر العلماء[5]، ومعنى كون الشبه جامعاً بين طرفي القياس الأساسيين وجود شبه بين المقيس والمقيس عليه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل. وهناك فرق بين الشبه والعلة وضحه أبو المكارم في قوله [6]: " فإذا كان الشبه ناتجاً عن كون الحكم يثبت في الطرفين لسبب واحد وفي درجة واحدة كان علة، وإن لم يكن كذلك كان شبها ".

---

(1) الأسنوي، الكوكب الدري ، ص76.

(2) أبو المكارم،علي، أصول التفكير النحوي، ص108، وانظر: الزبيدي، جاسم، القياس في النحو العربي، ص26.

(3) المصدر نفسه ، ص108-109.

(4) المصدر نفسه، ص108.

(5) المصدر نفسه، ص110، وانظر: ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص107.

(6) المصدر نفسه، ص110.

ومثال قياس الشبه ما ذكره البصريون من إعراب المضارع لمشابهته الاسم المعرب لفظاً بالحركات والسكنات، وفي المعنى بالشيوع والخصوص[1].

ثالثا: الطرد : ويرى أبو المكارم أنّه معتد به عند كثير من العلماء[2]، وذهب بعض من العلماء إلى أن اطراد وجود الحكم في الطرفين دليل كافٍ على الجمع بينهما، مستدلين على ذلك بعدة أمور[3]:

1. أنّ الدليل على صحة العلة اطرادها وسلامتها من النقض، وهذا موجود في الطرد.
2. أن عجز المعترضين عليها دليل على صحتها.
3. أن الطرد نوع من القياس فوجب أن يكون حجة كما لو كان منه إخالة أو شبه.

كما رفض في المقابل كثير من العلماء حجية الطرد، ومنعوا أن يكون – وحده- جامعاً بين طرفي القياس، مستدلين على ذلك بأمرين نقلهما أبو المكارم عن ابن الأنباري[4]، وهما:

1. أن مجرد الطرد لا يوجب غلبة الظن؛ إذ في النحو كثير من الأحكام التي اطردت دون أن يكون لاطرادها جامع من علة أو شبه، ومن ذلك بناء (ليس) باعتبارها فعلاً .
2. أن الاعتداد بالطرد - وحده - يسلم إلى القول بالدور .

وقد ردّ ابن الأنباري أدلة المحتجين بالطرد جامعاً؛ فخطأ دليلهم الأوّل بأنهم جعلوا الطرد دليلاً على صحة العلة، ثم ادعوا بأنه هنا هو العلة نفسها، وليس من ضرورة أن يكون الدليل على صحة العلة هو العلة نفسها، وخطأ دليلهم الثاني بأن العكس صحيح أيضاً، وهو أن العجز عن تصحيح العلة عند المطالبة بها دليل على فسادها، كذلك خطأ دليلهم الثالث بأنه فاسد ولا دليل فيه، إذ تمسّك بالطرد في إثبات الطرد[5].

---

(1) ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص108، وانظر: أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص110

(2) المصدر نفسه، ص110، والسيوطي، الاقتراح، ص62-63، وأبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص111.

(3) الزبيدي، جاسم، القياس في النحو العربي، ص28.

(4) ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص110، وأبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص112.

(5) المصدر نفسه، ص111-112.

الحكم :

يشكل الحكم ثمرة عملية القياس الناتجة من خلال إلحاق المقيس بالمقيس عليه مع وجود العلة الجامعة بينهما.

ويذهب أبو المكارم إلى أنّ الأحكام الناتجة عن القياس تنقسم عند النحاة أول الأمر إلى مجموعتين [1]: أحكام واجبة، وأخرى ممنوعة.

بيد أن النحاة أدركوا أن إلحاق المقيس بالمقيس عليه قد لا يوجب له حكمه؛ لأنّ صور الإلحاق تتعدد، ومن ثم تتعدد بتعددها الأحكام الناتجة عن القياس، لذا لم يعد الحكم يقسم إلى واجب وممتنع، بل تجاوز ذلك إلى أن صار أقساماً ستة تختلف باختلاف الجامع بين الطرفين، وهذه الأقسام هي[2]:

1. واجب، كرفع الفاعل، ونصب المفعول، وجر المضاف إليه، وتنكير الحال والتمييز.
2. ممنوع، كأضداد ما ذكر في الواجب.
3. حسن، كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض، ومثاله قول زهيربن أبي سُلمى :

   وإنْ أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ   يقولُ: لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ

4. قبيح، كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط مضارع، كقول جرير بن عبد الله البجلي :

   يا أقرعُ بن حابسٍ يا أقرعُ   إنّكَ إنْ يُصرَعْ أخوكَ تُصرَعُ

5. خلاف الأولى، ومثاله تقديم المفعول، في نحو: ضربَ غُلامَهُ زيدٌ.
6. جائز على السّواء، ومثاله حذف المبتدأ أو الخبر، أو إثباته، حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضى له.

ويرى أبو المكارم أن النحاة في هذا التقسيم تأثروا بتقسيمات الفقهاء للحكم الفقهي وهو - على ما يرى - مظهرٌ من مظاهر الخلط المنهجي في البحث النحوي [3].

وقد قُسِّم القياسُ وفق العلة إلى ثلاثة أقسام، هي [4]:

1. **قياس العلة**: وهو أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق بها الحكم في الأصل.

---

(1) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص114.

(2) السيوطي، الاقتراح، ص39.

(3) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص115.

(4) السيوطي، الاقتراح، ص63، وابن الأنباري، لمع الأدلة، ص105. والزبيدي، سعيد جاسم، القياس في النحو العربي، ص41

2. **قياس الشبه**: وهو أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل.
3. **قياس الطرد**: وهو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة.

بين التقعيد والتعليل

لقد حظيت العلة النحويّة باهتمام كبير من لدن النحاة والدارسين، وآية ذلك ما أُفرد لها من الكتب والأبواب والفصول والمقالات [1]، وقد أشبعت هذه الدراسات العلة بحثاً وتحليلاً ونقداً؛ لأهميتها في النحو العربي وأساسيّتها، وقد كفتنا هذه الدراسات مؤونة التفصيل في العلة النحويّة، والاكتفاء بما جاء عند أبي المكارم .

وقد عولجت العلة تحت مسمّيات مختلفة، إلا أنّ مصطلح العلة ظلّ هو الأعم والأشمل[2]، فثمة من أطلق عليها العلة الجامعة، والجامع [3].

ويبدو أنّ العلة قد ارتبطت منذ نشوئها بالحكم النحوي، وعاصرت نشأته، وكانت في بدايتها ساذجة فطريّة، بيد أنّها تطورت، وتعقدت، وتشعبت، حتى غلبت عليها الصبغة الجدليّة والمنطقية، وقد ذهب الدكتور مازن المبارك إلى أنّ التعليل كان مرافقاً للحكم النحوي منذ وجد، وأنّ العلة وجدت على ألسنة النحاة منذ وجد النّحو، وأنّها كانت عند سيبويه والذين

---

(1) من الكتب القديمة التي تناولت العلة كتاب (الإيضاح في علل النحو) للزجاجي (تـ 337هـ)، وكتاب (الخصائص) لابن جني (تـ 392هـ)، و(المفصّل) للزمخشري (ت538هـ)، وكتاب (لمع الأدلة و الإغراب في جدل الإعراب) للأنباري (ت577ه)، وكتاب (الاقتراح في أصول النّحو) للسيوطي (تـ 911هـ)، وكتاب (الردّ على النحاة) لابن مضاء القرطبي (تـ 592هـ)، وكتاب (الأصول في النحو) لابن السراج (تـ 316هـ).

ومن الدارسين المحدثين ممن تناول العلة بالدراسة وأفرد لها مؤلفا الدكتور مازن المبارك في كتابه (النحو العربي: العلة النحوية: نشأتها وتطورها)، 1965، والدكتور حسن خميس سعيد الملخ في كتابه (نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين)، 2000، والدكتور جلال شمس الدين في كتابه (التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين).

وممن تناولوا العلة في مقالاتهم الدكتور نهاد فليح حسن في مقالة بعنوان (العلة النحوية بين النظرية والتطبيق) نشرتها مجلة آداب المستنصريّة، عدد 14، سنة 1986، ومقالة الدكتور عبد القادر المهيري (التعليل ونظام اللغة)، نشرها في مجلة حوليات الجامعة التونسيّة، عدد 22، سنة 1983، وكتب الدكتور محمد هاشم عبد الدايم مقالة بعنوان (التعليل عند النحاة العرب)، نشرها في مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، عدد 3، سنة 1400هـ.

(2) الأنباري، لمع الأدلة، ص105.

(3) السيوطي، الاقتراح، ص60.

عاصروه وسبقوه مستمدة من روح اللغة [1]، وإن كان أبو المكارم يرى أنّ نشأة التعليل كانت متأخرة عن التقعيد، وكان التعليل - في بدايته - يقتصر على تبرير القواعد وتسويغ أحكامها، لا يتجاوز ذلك إلى التأثير فيها بالتغيير أو التبديل، بيد أنّه قد مرّ بمرحلة طويلة من التطور انتهت به إلى التأثير المباشر في القواعد ذاتها [2].

وقد أفرد الدكتور علي أبو المكارم في كتابه (أصول التفكير النحوي) باباً لدراسة التعليل، بيّن فيه ارتباط نشأة التعليل ببواعث عربيّة إسلاميّة، وقد صرف همته إلى دراسة التعليل كونه منهجاً طرأ عليه تغيير من النشأة حتى عصر السيوطي، نتج عنه نقل منهج التعليل في الفقه إلى أصول النحو، ولهذا درس مسالك العلة، ولم يرتض لدراسة النحو إلا (الطّرد)، و(السبر والتقسيم) .

ولعلّ أقرب وصف وصفت به دراسة أبي المكارم لظاهرة التعليل النحوي أنّها دراسة نقديّة لنظريّة التعليل النحوي في كتاب (الاقتراح) للسيوطي، ولهذا لم تهتم بدراسة أصول التعليل وموقف المحدثين منها [3].

فكان اعتماد أبي المكارم في دراسته للتعليل على ما جاء في كتاب (الاقتراح) للسيوطي، الذي جمع شتات العلة وآراء العلماء من مظان الكتب، وعمد إلى ترتيبها، فأفرغ ما جاء عند ابن السّراج، والزجاجي، وابن جني، والدينوري، وابن الأنباري، والفُرّخان، وابن مكتوم في العلة النحويّة، فشكّل بهذا الجمع ائتلافاً يمثل رؤى نظريّة في التعليل النحوي على هَدي التعليل في علم أصول الفقه [4].

وما يميّز دراسة أبي المكارم عن قريناتها أنّها تناولت منهج التعليل وما طرأ عليه من تغيير، وزاد على تقسيم العلل إلى تعليميّة وقياسيّة وجدليّة أن قيّد العلة بمراحل زمنيّة حددها بشخصيات- ولنا فيها نظر- وقد عرض موقف النحاة من العلة بين تيار الرفض وتيار الالتزام، وساق حججهم ودعواهم، والشروط التي وضعوها للعلة، وبدا موقفه واضحاً من العلة في الفصل الذي عقده لبيان أبعاد التغيير في التعليل ونتائجه؛ إذ بيّن أنواع العلة كما ذكرها

---

(1) المبارك، مازن(1974)، النحو العربي، العلة النحويّة: نشأتها وتطورها، ط2، دار الفكر، بيروت ، ص69.

(2) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص151.

(3) الملخ، حسن خميس(2000)، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ط1، دار الشروق- عمان ، ص26-27.

(4) انظر: السيوطي، الاقتراح ، ص2-3، وانظر: الملخ، حسن، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص87.

الدينوري وشرحها التاج بن مكتوم، وذكر مسالك العلة كما جاءت عند السيوطي، ثم عمد إلى نقد هذه المسالك، وأدلف إلى سلامة العلة ذاكراً قوادحها ، وموقفه من هذه القوادح ، وهو ما سنفصّل القول فيه . وبدا لنا أنّ أبا المكارم لم يعنَ بمواقف النحاة المحدثين من العلة، وجاءت دراسته للتعليل في فصول ثلاثة : تناول في الفصل الأول التطور التاريخي للعلة، وكشف في الفصل الثاني عن مواقف النحاة القدماء من التعليل، ثم تطرّق في الفصل الثالث إلى أبعاد التغيير في التعليل ونتائجه .

أولا: التطوّر التاريخي للتعليل النحوي

عرض أبو المكارم مراحل التطوّر في التعليل، وما تميّزت به كلّ مرحلة، من حيث الدوافع والأهداف والخصائص، كل ذلك سعياً منه إلى تكوين صورة كليّة عن دور التعليل في البحث النحوي، وبيان العلاقة التي حكمت صلة التعليل بالتقعيد للظواهر اللغويّة والأحكام النحويّة جميعاً، ومدى تأثير التعليل في القواعد مقيداً كل مرحلة بزمن .

المرحلة الأولى:

وهي مرحلة نشأة التعليل النحوي، وقد عدّ عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (تــ117هــ) أباها الشرعي، وتنتهي هذه المرحلة بالخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170هــ) الذي أطلق عليه - دون تجوز كبير - قمة التعليل في النحو في هذه المرحلة [(1)].

وتذهب جل المصادر إلى أنّ ابن أبي إسحاق هو أول من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل[(2)]، ثم تلاه الخليل الذي وضع الكثير من علل النحو، وقد سُئل عن العلل التي يُعتلّ بها في النحو فردّ [(3)]: " أنّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنّه علة لما عللته منه ".

وبهذا فتح الخليل الباب على مصراعيه للنظر في العلة وتوجيهها ، وذلك عندما قال[(4)]: "فإن سنحت لغيري علة لما عللته من النحو، هي أليق مما ذكرته بالمعلول، فليأت بها ".

---

(1) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص152، وانظر: المبارك، مازن، النحو العربي، العلة النحوية، ص53.

(2) القفطي، إنباه الرواة، جــ2، ص105، وانظر: زيدان، جرجي ، تاريخ آداب اللغة العربية، جــ2، ص420.

(3) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص65، وانظر: السيوطي، الاقتراح، ص121.

(4) المصدران السابقان، ص66، و ص122.

وبهذا فقد أثار الخليل الاهتمام بالعلة، وازدادت العناية بها منذ ذلك الحين حتى أصبحت تشغل حيزاً كبيراً من تفكير النحاة .

وكان ابن جني يرى أنّ أبا عمرو بن العلاء أوّل من نقل استعمال التعليل عن العرب، فقد أورد نصاً عن الأصمعي، عن أبي عمرو أنّه قال[1]: " سمعتُ رجلاً من اليمن يقول: فلان لغوبٌ، جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول : جاءته كتابي؟ فقال: نعم، أليست بصحيفة ؟ "

ويبدو أن التعليل في هذه المرحلة كان بسيطاً ويتصل اتصالاً مباشراً بمدلوله اللغوي، ذلك أنّ مادة (عَلَلَ) على تعدد اشتقاقاتها تفيد أمرين، أولهما: التشاغل والتلهي، وثانيهما: السبب، وكان من أبرز سمات التعليل في هذه المرحلة :

أولا: جزئية الموضوع والنظرة؛ فالتعليل في هذه المرحلة يتناول قضايا جزئية، ومسائل فرعيّة، والنحاة لا يرتبطون في تعليلاتهم بغير القضيّة التي يعللونها، ويردّ أبو المكارم السبب إلى أنّ النحاة في هذه الفترة وجهوا جلّ عنايتهم صوب التقعيد للظواهر اللغويّة، ولم يقصدوا إلى التعليل، وظل مجرّد تبرير لبعض المسائل [2].

ثانيا: التوافق مع القواعد؛ إذ ليس ثمة تناقض بين التعليل وما توصّل إليه النحاة من قواعد، بل التعليل تفسيرٌ وشرح وتبريرٌ للقواعد وتوضيح، وذهب أبو المكارم إلى أنّ الاحترام العميق للقاعدة النحويّة كان طابع التعليل في هذه المرحلة [3].

ثالثا: الوقوف عند النصوص اللغويّة؛ فالنحاة الذين يعللون لا يتناقضون مع النصوص اللغويّة، بل يجعلون التعليل في خدمتها، مجيزاً لها، ومسوغاً لظواهرها، ومبرراً لخصائصها، وقد سجّل على تعليلات هذه المرحلة أنّها :" لم تؤثر في القواعد التي وضعها النحاة، وظل الهدف الرئيس للبحث هو التقعيد للظواهر اللغويّة " [4].

المرحلة الثانية:

وتبدأ هذه المرحلة - كما حددها أبو المكارم[5] - بتلاميذ الخليل بن أحمد، وتنتهي بالزجاج؛ أي أنّها تمتدُّ حتى أوائل القرن الرابع، ويبدو أنّ هذه المرحلة أصابها شيء من

(1) ابن جني، الخصائص، جـ1، ص250.
(2) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص152-155.
(3) المصدر نفسه، ص154.
(4) المصدر نفسه، ص155.
(5) المصدر نفسه، ص159.

التغيير نتيجة الظروف التي عاشها المجتمع وأثرت فيه ، فانتشر التعليل انتشاراً عميقاً في البحث النحوي، حتى تناول كل جزئيات البحث النحوي، فظهرت محاولات لضم الظواهر الجزئية في إطار كلّي يشملها ويبررها في الوقت نفسه، ومثال ذلك محاولة سيبويه تعليل عمل الحروف (إنّ، لكنّ، ليت، لعلّ، كأنّ) عمل الأفعال. فهذه قضية جزئية، ومحاولة ربطها بالأفعال قضية كليّة. وقد ظل التعليل في هذه المرحلة يقف عند القواعد النحوية محترما ومبرراً لها. (1)

ونلمس هنا نوعاً من الفصل الزمني غير المبرر بين مرحلتين كانت الثانية فيهما فرعاً للأولى؛ إذ إن تعليلات سيبويه أقرب إلى تعليلات أستاذه الخليل من حيث عنايتها بالمعنى، واهتمامها بقياس الشبه بشبيهه، واعتماد ذوق العرب، وربما توسّع سيبويه في التعليل وزاد مقارنة بأستاذه الخليل بيد أنه لم يتجاوزه إلى الافتراض والتخيّل بحيث يقرُّ في أذهاننا أنه يشكل مرحلة تختلف عن سابقتها ما أوجب فصلها، ونرى أنّ مرحلة تلاميذ الخليل هي امتداد لمرحلة الخليل، وهذا ما أكده الدكتور مازن المبارك بقوله (2): " ويعتمد سيبويه في استنباط العلل على ما وقر في نفسه من سلامة ذوق العرب ورهافة حسهم، وحبّهم للتخفيف من الثقل، وهو في ذلك كأستاذه الخليل الذي آمن بأنّ العرب أصحاب اللغة أمة حكيمة فراح يعلل متوخياً وجه الحكمة والصواب ".

المرحلة الثالثة:

حدد أبو المكارم هذه المرحلة ابتداء من ابن السراج (تـ 316هـ) ، وقد أصاب هذه المرحلة شيء من التغيير والتطور عن سابقاتها، فبعد أن كان التقعيد للنحو هو الهدف الأساسي المنشود من الدرس النحوي في المرحلتين السابقتين، والتعليل ليس إلا تبريراً لأحكامه المقررة، حدث انقلابٌ في العلاقة بين التقعيد والتعليل، فأصبح تلمّس العلل في هذه المرحلة هدفاً رئيساً في البحث النحوي وبمقتضاه يرى أبو المكارم أنّ القواعد يمكن أن تعدّل لتتفق مع التعليلات وتتسق مع تصوراتها المبنيّة على أسس ذهنية منطقيّة معاً (3).

ويردّ أبو المكارم هذا التغيير في العلاقة إلى اتساع نطاق الترجمة، والوقوف على ثقافات الهند واليونان وفارس، فلم يكد يأتي القرن الرابع الهجري حتى كان المنطق الأرسطي

---

(1) سيبويه، الكتاب، جـ2، ص131.

(2) المبارك، مازن، النحو العربي: العلة النحوية، ص65.

(3) أبو المكارم،علي، أصول التفكير النحوي، ص164-169.

قد استطاع أن يحوز تقدماً كبيراً في الفكر الإسلامي والعربي، أضف إلى ذلك التطور الطبيعي للتعليل ذاته [1].

إذاً، انتقل التعليل إلى مرحلةٍ جديدة، لا تصبح وظيفته فيها تبرير ما يوجد فحسب بل تمتدُّ لتشمل أيضا إيجاد ما ينبغي أن يتّسق مع العلل [2].

لذلك فقد هدف التعليل في هذه المرحلة إلى الربط بين الأحكام والعلل، والتنسيق بين العلل النحوية في جزئياتها، وقد حدثت تغييرات أساسيّة في التعليل النحوي شملت مجالاته ومنهجه؛ أما التغييرات التي حدثت في مجالاته فأبرزها اتساع ميدان البحث فيه بنشأة نوعين من التعليل، اصطلح النحاة على تسميتهما: العلل القياسيّة، والعلل الجدليّة [3].

وهذا يسوقنا إلى الحديث عن أقسام العلل التي قسّمها الدينوري إلى صنفين بقوله [4]: "اعتلالات النحويين صنفان: علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلة تظهر حكمتهم، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم، وهم للأولى أكثر استعمالا وأشدُّ تداولاً، وهي واسعة التشعّب إلا أنّ مدار المشهور منها على أربعة وعشرين نوعاً ".

وقد بيّن ابن السّراج أن اعتلالات النحويين ضربان[5]: "ضربٌ منها هو المؤدي كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع، وكل مفعول منصوب، وضرب يسمى علة العلة، مثل أن يقولوا: لِمَ الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً؟ وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنّما يستخرج منها حكمتها في الأصول التي وضعتها وليتبيّن به فضل هذه اللغة على غيرها".

على أنّ ابن جني يرى أن تسمية علة العلة إنّما هو تجوّزٌ في اللفظ، فأما في الحقيقة فإنّه شرحٌ وتفسيرٌ وتتميمٌ للعلة [6].

---

(1) المصدر نفسه، ص168.

(2) أبو المكارم،علي، أصول التفكير النحوي، ص169.

(3) المصدر نفسه، ص170.

(4) الدينوري، أبو عبد الله الحسين بن موسى بن هبة الله (ت490ه)، ثمار الصناعة في علم العربيّة، ط1، تحقيق حنا حداد ، وزارة الثقافة : عمان ،1994، ص135، وانظر: السيوطي، الاقتراح، ص71-72.

(5) ابن السّراج، الأصول في النحو، ص34.

(6) ابن جني، الخصائص، جـــ1، ص174، وانظر: السيوطي، الاقتراح، ص110.

ويذهب الزجاجي في كتابه (الإيضاح في علل النحو) - الذي تعدّه خديجة الحديثي أوّل كتاب وصل إلينا وأفرد العلة بالبحث [1] - إلى أنّ علل النحو ليست موجبة، وإنما هي مستنبطة أوضاعاً ومقاييسَ ، وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: علل تعليميّة، وعلل قياسيّة، وعلل جدليّة نظريّة [2].

ويتوصّل بالعلل التعليميّة إلى معرفة كلام العرب، فهي ضرورة لتحقيق غاية النحو التعليميّة، والقياسيّة تستطيع بها مجاراة العرب، فتقف على كلامهم، أما العلة الجدليّة فليس فيها فائدة للنّحو، وإنّما تدخل في باب المجادلة والمناقشة والنظر[3]، وهذا ما قرره الدكتور شوقي ضيف بقوله [4]: " إنّ أكثر العلل تخرج عن الغاية من النّحو، وهي صحة النطق عند المتكلم".

وللوقوف على منهج التعليل النحوي وما طرأ عليه من تغيير راح أبو المكارم يقارن بين العلة التعليميّة التي تهدف إلى تفسير الواقع، وبين العلل القياسيّة والجدليّة لينتهي إلى حدوث اختلاف عميق في منهج التعليل وذلك في قوله [5]: " العلل الجدليّة تتسمُ بسمة واضحة، وهي عدم التقيّد بالموجود بالفعل في الظواهر اللغويّة، على حين تميّزت العلة التعليميّة والقياسيّة باحترام الموجود في اللغة، والمقنن في القواعد ".

فثمة اختلاف بين العلل أدى إلى اختلاف في منهج التعليل، فالعلل التعليميّة في جوهرها هي تفسير للواقع اللغوي، فهي تابعة له، أما العلل القياسيّة فدورها يختلف، فهي تحاول الربط بين الظواهر المختلفة عن طريق لحظ ما بينها من صلات، فهي لا تقف دائماً عند الواقع بل تتجاوزه إلى افتراض علل أثرت في ظواهر الواقع اللغوي[6].

أما العلل الجدلية فهي تبدأ بالتعليل لكل هذه العلل، فتنطلق من الفرض وليس من الواقع؛ أي عن طريق التدبير العقلي والمنطقي .

كل هذه الفروقات بين العلل دفعت أبا المكارم إلى أن يقرر أنّ [7] " ثمة اختلاف عميق في منهج التعليل الذي أنتج كل نوع منها؛ فالعلل التي نشأت في هذه المرحلة الأخيرة تتسم

---

(1) الحديثي، خديجة، الشاهد وأصول النّحو، ص324.

(2) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص64-65، وانظر: عيد، محمد، أصول النحو العربي، ص137-138.

(3) الحديثي، خديجة، الشاهد وأصول النحو، ص326.

(4) مقدمة كتاب الإيضاح في علل النحو، للزجاج، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، ص د .

(5) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص172.

(6) المصدر نفسه، ص171.

(7) المصدر نفسه، ص172.

بسمة واضحة، وهي عدم التقيّد بالموجود في الظواهر اللغويّة، على حين تميزت العلتان السابقتان باحترام الموجود ".

ثانيا: مواقف النحاة من التعليل

لقد اعتدّ أغلب النحاة بالعلة التعليميّة والقياسيّة، ولكن عندما انتهى الأمر إلى العلة الجدليّة فإنّ النحاة انقسموا إلى تيارين :

الأول : مضاد لما أصاب التعليل النحوي من تطور، ينفرُ أصحابه من التأثر بالنظريات الفلسفيّة والقواعد المنطقية، ويرون أنّ هذا النمط قد أفسد البحث النحوي، وأضاع عليهم صفاء اللذة التي يجدونها في دقائق لغتهم[(1)]، وقد بنوا رأيهم على دعامتين[(2)]:

الأولى : أنّ هذا التطوّر الذي حدث للتعليل لا يتّسم بالأصالة.

الثانية : ما تتسمُ به هذه العلل من ضعف. لذا فقد جاءت دعوة ابن مضاء بإلغاء العلل الثواني والثوالث بقوله [(3)]: " مما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن زيدٍ، من قولنا: قام زيد، لِمَ رُفِع؟ فيقال: لأنّه فاعلٌ مرفوع، فيقول: ولِمَ رُفِعَ الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر".

وقد بين ابن مضاء الفرق بين العلل بقوله [(4)]: " والفروق بين العلل الأوّل والعلل الثواني أنّ العلل الأوّل بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منّا بالنظر والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك ولا تفيدنا إلا أن العرب أمةٌ حكيمةٌ ".

ونبّه الدكتور مازن المبارك إلى أنّ نظرة ابن مضاء إلى العلل الثواني والثوالث نظرةٌ مسبوقة، وإنّ ابن جني وهو أوّل من أراد تأليف أصول النحو على مذهب أصول الفقه والكلام، كان هو أيضاً أول من أنكر هذا الإسفاف في التعليل والإلحاح في تتبع العلل [(5)].

---

(1) من أبرز النحاة القدماء الذين انتقدوا جوانب من النحو وعلله ابن الطراوة في رسالة (الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح)، وابن مضاء، في (الردّ على النحاة)، وأبو حيان الأندلسي، في(منهج السالك)،و(التذييل والتكميل)، ومن العلماء المحدثين ممن عارض التعليل النحوي الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو)، والدكتور شوقي ضيف في مقدمة كتاب (الرد على النحاة)، والدكتور مهدي المخزومي في كتابه (في النحو العربي: قواعد وتطبيق). وانظر: تفصيل ذلك في كتاب: الملخ ، حسن خميس، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص197-204، و ص216-218.

(2) أبو المكارم،علي، أصول التفكير النحوي، ص177.

(3) ابن مضاء، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن القرطبي(ت592ه)، الرد على النحاة، ط2، دار المعارف : القاهرة ، 1982، ص151. وانظر: أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص178.

(4) المصدر نفسه، ص152.

(5) المبارك، مازن، النحو العربي، العلة النحويّة: نشأتها وتطورها، ص128-129.

التيار الثاني : يقبل ما حدث للتعليل من تطور، ويتحمس له، ويدافع عنه، ويتصدى أصحابه لمهاجميه يفندون اعتراضاتهم ويردّون مآخذهم، وهم – كما يشير أبو المكارم – يبنون دفاعهم على ركيزتين [1]:

الأولى : دعواهم أصالة العلل النحويّة؛ فقد زعموا أن العلل النحويّة مأخوذة عن الأعراب، وعن بعض إيضاحاتهم السّاذجة، ويستغلّ أصحاب هذا الاتجاه جملة من الحوادث المرويّة ليسبغوا على التعليل صبغة الأصالة .

الثانية : ضرورة العلل، وتمتّد هذه الضرورة – عندهم – عما أسلم إليه التطور في القياس من اشتراط وجود جامع بين طرفيه: المقيس والمقيس عليه؛ فالعلةُ هي الجامع[2] "حتى غدت العلل سابقة على الظواهر والقواعد جميعاً، وليست تابعة لها، ومن ثم فإنّ الواقع اللغوي بأسره تابع لهذه العلل".

وقد حاول أصحاب هذا الاتجاه أن يفندوا ما وُجّه إلى العلل النحويّة من ضعف، وما وُصِف به بعضها من تضارب، فلجأوا إلى وضع شروط للعلة، هي :

أولا: كون الطرد شرطاً في العلة [3]؛ بمعنى أن يوجد الحكم – وجوباً – عند وجود العلة، بحيث يطرد الحكم في كل موضع تتحقق فيه العلة [4].

ثانياً: كون العكس شرطاً في العلة؛ بمعنى أن يعدم الحكم عند عدم العلة [5].

ورداً على دعوى أصالة العلل النحوية بزعم أخذها عن الأعراب وسوق بعض الأحداث، يذهب أبو المكارم إلى أنّ النحاة قد أخطأهم التوفيق حين استشهدوا بهذه الأحداث على صحة ما حدث للتعليل من تطوّر، وأصالة ما استحدثه المنطق فيه من قواعد، وأسباب الخطأ – كما تصورها – هي[6]:

أولا: أن هذه الأحداث قد تنهض مبرراً للتعليل في بعض مراحله السابقة، ولكنها لا تقوى على إساغة خصائصها في هذه المرحلة الجديدة .

ثانيا: أن التعليل في تلك الحوادث يتسم بالتلقائية والعفويّة، دون دراسة علمية وبحث علمي. أما التعليل في هذه المرحلة فهو ثمرة النظر المنطقي .

---

(1) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص181.
(2) المصدر نفسه، ص183.
(3) ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص112، ونقله السيوطي في الاقتراح، ص51-52.
(4) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص183.
(5) ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص115.
(6) أبو المكارم،علي ، أصول التفكير النحوي، ص182.

ثالثا: أن التعليل في الحوادث المرويّة عن الأعراب لا يمثل اتجاهاً منتشراً في اللغة، وإنما هي أحداث جزئية، وتلتمس التعليل في غير موطنه وتبتغيه من غير مظانه.

وفيما يتعلق بالشروط التي وضعها النحاة للعلة فإنّ أبا المكارم يذهب إلى أنّ وضع شروط العلة كان سبباً في الاختلاف في التعليل وليس حاسماً له، وعاملاً للتضارب فيه وليس حكماً ينهيه ومحجةً تقضي عليه، ومن هنا فقد فسّر أبو المكارم سبب تفريق ابن جني(1) بين العلل الموجبة والعلل المجوزة بقوله (2): "ومن ثم اضطر النحاةُ إلى التماس وسيلة أخرى تسوّغ ما في العلل من تضارب، وتبرر ما بينها من تناقض، وتدعم ما بها من ضعف، لذا لجأوا إلى التفرقة بين ما سموه بالعلل الموجبة والعلل المجوزة أو الأسباب".

ثالثا: أبعاد التغيير في التعليل ونتائجه

عُني أبو المكارم بدراسة أبعاد التغيير في التعليل النحوي ونتائجه، واضعاً في الاعتبار مجالات ثلاثة في العلة النحويّة، تركت آثارها في الصورة الكليّة لقضيّة التعليل، وهذه المجالات الثلاثة هي(3):

أولا: نوع العلة.

ثانيا: مسلك العلة.

ثالثا: سلامة العلة.

أولا: نوع العلة

قسّم أبو المكارم العلة حسب نوعها إلى تقسيمات عديدة، ففي التقسيم الأوّل تنحلُّ العلة إلى أحد أقسام ثلاثة: علة أولى أو " تعليميّة "؛ أي علة تقف عند الواقع اللغوي لا تتجاوزه، ووضح أنّها (4) " تصف الظواهر ولا مجال للاختلاف فيها ".

وعلة ثانية أو " قياسية " وهي تبدأ من الواقع فتتجاوزه في محاولتها طرد الأحكام، وعلة ثالثة أو "جدلية" وهي تبدأ من العلل لتدلل على صحتها وتحاول أن تسبغ علاقتها بالاتساق(5).

---

(1) ابن جني، الخصائص، جــ1، ص165.

(2) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص186.

(3) المصدر نفسه، ص193.

(4) المصدر نفسه، ص194.

(5) المصدر نفسه ، ص193.

ويبدو أن العلتين "القياسيّة والجدليّة" قد أسهمتا إلى حدٍّ كبيرٍ في الاختلاف في التعليل النحوي، ودعمتاه بما أضافتا عليه من أسباب تمتّد في معظمها إلى النظر العقلي، والأساس المنطقي، دون اعتبار للواقع اللغوي[1].

وتنحلُّ العلة في التقسيم الثاني إلى قسمين؛ علة "بسيطة" أو علة "مركّبة" [2]. وانقسام العلة إلى هذين القسمين هو موقف جمهور النحاة، ومثال العلة البسيطة التعليل بالاشتغال، والجوار، والمشابهة، وللعلة المركبة بقلب واو (ميزان) ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة.

وقد بين أبو المكارم أنّ كلاً من العلل البسيطة والمركبة كان له دوره في الاختلاف بين العلل، بيد أن دور العلل البسيطة أوضح في هذا المجال، وعلل ذلك [3] بأنّ "معظم الخلافات في التعليلات يعود إلى أن هذه التعليلات غير تعليمية أولا، وبسيطة ثانيا، وبذلك تمثل وجهة نظر قائليها أكثر مما تمثل تحليلاً للظواهر التي تتناولها ". على حين أن العلل المركبة لم تخلف كثيراً من التضارب فيما بينها إلا إذا كانت عللا جدليّة.

وقد أضاف أبو المكارم إلى جوار القسمين آنفي الذكر قسماً ثالثاً – وهو في الحقيقة منقول عن ابن جني[4]- وهو العلة الموصوفة، التي يكون التعليل فيها ليس بسيطاً؛ " لأن الأمر الذي يعلل به يضاف إليه وصف ". وليس مركباً، " لأن الوصف الزائد لو أسقط لم يقدح فيه ". ومثال هذا القسم علة حذف التنوين من العلم الموصوف بابن مضافاً إلى علم [5].

ويبدو أنّ التقسيم الثالث للعلة يتناول الإطار الخارجي لها، أي من حيث الصور التي استعملت فيها. وقد ساق أبو المكارم تقسيم الدينوري لها بقوله[6]: " إنّها واسعة الشعب، إلا أنّ مدار المشهور منها على أربعة وعشرين نوعاً " وقد شرحها التاج ابن مكتوم في تذكرته [7].

---

(1) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي ، ص194.

(2) انظر: السيوطي، الاقتراح، ص52، وأبو المكارم، علي ، أصول التفكير النحوي، ص194.

(3) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص195.

(4) ابن جني، الخصائص، جـ1، ص194.

(5) أبو المكارم، علي،أصول التفكير النحوي، ص195.

(6) السيوطي، الاقتراح، ص48-49.

(7) المصدر نفسه، ص48-49. وهي: علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استثقال، وعلة فرق، وعلة توكيد، وعلة تعويض، وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة حمل على المعنى، وعلة مشاكلة، وعلة معادلة، وعلة مجاورة، وعلة جواب، وعلة جواز، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة أصل، وعلة أولى، وعلة دلالة حال، وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة التحليل، وتفصيل هذه العلل موجود في كتاب (أصول التفكير النحوي)، علي أبو المكارم، ص96-97، وكتاب (أصول النحو العربي) محمود أحمد نحلة، ص129-131.

وليس لأبي المكارم جديد في تقسيم العلل ، فهي منثورة في كتب النحاة السابقين وجرى تناقلها وتداولها بين الدارسين بيد أنّ جديده ينصبُّ في محاولته الربط بين التقعيد والتعليل وأثر كل علة في هذا التطور، فكانت دراسته بقصد بيان التطور المنهجي للتعليل النحوي .

ثانيا: مسلك العلة

مسالك العلة النحويّة مأخوذة من مسالك العلة الفقهيّة، ومسالك العلة في أصول الفقه هي[1]: الإجماع، والنّص الصريح، والإيماء، والسّبر والتقسيم، والإخالة، والشّبه، والدوران، والطرد، وتنقيح المناط، وإلغاء الفارق .

ويُقصد بـــ (مسلك العلة) عند النحاة : الطريق الذي اتخذته العلة الجزئية حتى دلت على صحة ما سيقت لتبريره وإساغته [2].

وقد تناول أبو المكارم مسالك العلة بالدراسة وانتهى إلى أنّها لا تصلح كلها مصدراً من مصادر التعليل إلا الطّرد، والسّبر والتقسيم، فهما صالحان لإنتاج التعليل[3]، وهذا ما انتهى إليه مع بعض الاختلاف الدكتور مصطفى جمال الدين عند دراسته مسالك العلة النحويّ؛ إذ توصّل إلى أن الشبه، والطّرد مسلكان معقولان في البحث النحوي [4].

والعلة عند النحاة تنتج من أحد المسالك الآتية [5]:

أولاً: الإجماع؛ بأن يجمع أهل العربيّة بأنّ هذا الحكم كذا، فإجماعهم بأنّ علة تقدير الحركات في المقصور التعذر، وفي المنقوص الاشتغال.

ثانياً: النّص، كأن ينصّ العربيُّ على العلة، كما ذكر من سماع أبي عمرو بن العلاء أعرابيا يقول: فلانٌ لَغوبٌ، جاءته كتابي فاحتقرها، فقال له: أتقول: جاءته كتابي؟! قال: نعم أليست بصحيفة [6].

(1) السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي(ت771ه)، جمع الجوامع في أصول الفقه، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم ، دار الكتب العلمية – بيروت ،2001 ص112-114.

(2) أبو المكارم،علي، أصول التفكير النحوي، ص198.

(3) المصدر نفسه ، ص225.

(4) جمال الدين، مصطفى، رأي في أصول النحو وصلته بأصول الفقه، مجلة تراثنا، المجلد الثامن عشر، العدد الأول، السنة الخامسة،(1410ه)ـــ، ص122-124.

(5) السيوطي، الاقتراح، ص58-63، وأبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص198-202.

(6) ابن جني، الخصائص، جـــ1، ص249، والسيوطي، الاقتراح، ص58.

ثالثاً: الإيماء، أي الإشارة إلى العلة بما يفيدها دون التصريح بها، ومنها ما ساقته كتب النحو، وهو ما رُوِيَ أنّ قوماً من العربِ أتوا النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال لهم: مَن أنتم؟ فقالوا: نحن بنو غَيَّان، فقال: بل أنتم بنو رشدان[1].

رابعاً: السّبر والتقسيم، وذلك بأن يذكر الوجوه المحتملة ثم يختار منها ما يصلح بعد سبرها وينفي ما عداه [2].

خامساً: المناسبة، وتُسمّى الإخالة أيضاً؛ لأنّ بها يُخال؛ أي يُظنُّ بأنّ الوصفَ علة، ومن ذلك حمل ما لم يُسمّ فاعله على الفاعل في الرفع بعلة الإسناد.

سادساً: الشبه، وهو حمل الفرع على الأصل بضربٍ من الشبه، كعلة إعراب الفعل المضارع بأنّه يشبه الاسم مشابهةً تامة .

سابعاً: الطّرد، وهو وجود الحكم في جميع المواضع مع فقدان المناسبة في العلة.

ثامناً: إلغاء الفارق، وهو بيان أنّ الفرع لم يخالف الأصل إلا فيما لا يؤثر[3].

---

(1) ابن جني، الخصائص، جـ1، ص250-251.

(2) السيوطي، الاقتراح، ص60، وأبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص199.

(3) المصدر نفسه، ص58-64، وأبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي ، ص198-202، وانظر: نحلة ، محمود أحمد، أصول النحو العربي، ص132-133.

نقد أبي المكارم لمسالك العلة

ذهب أبو المكارم إلى أنّ وجود هذه المسالك المتعددة يشكل سبباً آخر من أسباب الاختلاف في التعليل النحوي؛ لأنّ هذه المسالك [1] " ليست في مستوى واحد من حيث دقتها ووفاؤها بما وضعه النحاة أنفسهم للعلة من شرط ".

ذلك أنّ كلاً من "الإجماع" و" النّص" و" الإيماء " لا يصلح - في رأيه - مصدراً من مصادر التعليل وإن أسهم فيما ورد من علل؛ أما الإيماء فلأنّه [2]:" إشارة نصيّة لا تصريح معها، وإذا كان النص لا يصلح فعدم صلاحيّة الإيماء أولى". وأما النّص فلأنه[3] "يعتمد على فكرة أصالة التعليل، وامتداده عن جذوره القديمة فكرة بينةٌ الخطأ؛ لأن التعليل موقف علمي وليس لأصحاب اللغة الناطقين بها قيمة في هذا المجال"، وأما الإجماع فلأنّه [4] " لا سبيل إلى الأخذ بإجماع علماء اللغة في التحليل؛ لأنّه موقف علمي، وإجماع أصحاب اللغة على شيء منه ليس متصوراً من ناحية، ثم على فرض وجوده يصبح مجرد نص على علة، ويُعامل معاملة العلل المنصوص عليها، رفضاً لها، وعدم اعتبار لنتائجها ".

وهو هنا يتفق مع ابن جني في أنّ إجماع الدارسين على كون شيء ما علة لا يُتصوّر عند النحاة إلا [5]: " إذا أعطاك خصمُكَ يده ألا يخالف المنصوص،والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعطِ يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه ".

والأمر كذلك فيما يتعلق بمسالك العلة " المناسبة " و" الشبه " و" إلغاء الفارق " فهذه المسالك – كما يتصور-لا تتبني على أي أساس موضوعي يصلح بناء التعليل عليه واستخلاص العلل منه، وإنما ترتكز جميعها على الفروض التي لا دليل عليها، ومن ثم فإنّها أقرب إلى المصادر منها إلى التقرير المبني على دعائم من التحليل والدرس[6].

وانتهى أبو المكارم إلى الإقرار بأنّ هذه المسالك الستة آنفة الذكر فضلاً عما تتصف به من عدم الدقة تتّسم بالقصور عما وضعه النحاة من شروط لصحة التعليل النحوي، وهذا

---

(1) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص202.
(2) المصدر نفسه، ص202-203.
(3) المصدر نفسه، ص203.
(4) المصدر نفسه، ص203.
(5) ابن جني، الخصائص، جـــ1، ص190، وانظر: أبو المكارم ، علي ، أصول التفكير النحوي، ص204.
(6) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص204.

التعليل سببٌ آخر من أسباب الاختلاف بين العلل، وأبرز هذه الشروط اطرادها وسلامتها من النقص، وهذان الشرطان لا يتوفران في المسالك الستة بأسرها [1].

وبقي بعد هذا العرض للمسالك مسلكان يبدو كل منهما صالحاً لأن ينتج التعليل آخر الأمر، وهما: "الطرد" و" السّبر والتقسيم"، وإن كان كل منهما ليس أساساً للتعليل ولكنه أحد الوسائل المختلفة للاستدلال على صحته.

ومعنى كل هذا أنّ المسالك التي اتخذها التعليل النحوي التفصيلي والطرق التي أثمرته وانتهت إليه كانت سبباً من أسباب الاختلاف فيه؛ إذ كانت تتضمن بالضرورة فروقاً جوهرية لا يُستطاع إجمالها [2]، كما كانت من جهة نظر النحاة غير مستوفية للشروط التي يجب أن تتوافر في العلل.

ثالثاً: سلامة العلة

لقد اشترط النحاةُ جملة من الشروط لسلامة العلة اصطلحوا على تسميتها بـــ (قوادح العلة)، واصطلح عليها أبو المكارم بـــ (الشروط السلبيّة)، وهي :

أولاً : النقض، وهو وجود العلة ولا حكم، وهذا مذهب جمهور النحاة الذين يشترطون الطرد في العلة بحيث إذا تخلّف الحكم معها لم تصح، ومثال ذلك رد قول من زعم بأن الإسناد هو علة الرّفع في الابتداء والفاعل بوجود الإسناد في اسم (إنّ) واسم (لا) النافية للجنس ولا رفع[3].

ثانياً : تخلّف العكس، والعكس هو انتفاء الحكم عند عدم العلة، وتخلفه يكون بوجود الحكم عند عدم العلة [4].

ثالثاً : عدم التأثير، وصورته أن يكون الوصف لا مناسبة فيه، ومثال ذلك أن تدلّ على ترك صرف (حبلى) فتقول إنّما امتنع من الصرف لأنّ في آخره ألف التأنيث المقصورة، فذكر المقصورة حشو؛ لأنّه لا أثر له في العلة [5].

---

(1) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص204، وانظر: ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص112، والسيوطي، الاقتراح، ص63-64.

(2) المصدر نفسه، ص206.

(3) السيوطي، الاقتراح، ص63-64، وانظر: أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص206.

(4) المصدران السابقان، ص65، و ص207.

(5) ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص125-126، السيوطي، الاقتراح، ص65، وأبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص207.

رابعاً : القول بالموجب، وهو أن يسلم للمستدل ما اتخذه موجباً للعلة مع استبقاء الخلاف، ومثاله ما قيل في الاستدلال على جواز تقدم الحال على عامله الفعل المتصرف بأنّ تقدم معمول الفعل المتصرف ثابت في غير الحال فكذلك في الحال (1).

خامساً: فساد الاعتبار، وهو الاستدلال بالقياس في مقابلة النّص (2).

سادساً: فساد الوضع، وهو أن يعلق على العلة ضد المقتضى (3).

سابعاً: المنع للعلة، ويكون في الأصل والفرع، أي في المقيس والمقيس عليه (4).

ثامناً: العجز عن التدليل على صحة العلة، وذلك عند المطالبة بتصحيحها (5).

تاسعاً: المعارضة، وهو أن يعارض المعترض علة المستدل بعلة مبتدأة (6).

وما سقناه آنفاً يمثل أهم القوادح في العلة كما جمعها صاحب الاقتراح من شتات الأقوال المنثورة في كتب علماء أصول النحو، ونقلها عنه أبو المكارم لينتهي إلى نتيجتين تؤكدان فساد التعليل منهجاً :

النتيجة الأولى : أن من المحتّم في ظل هذه الشروط السلبية أن يحدث خلاف بين العلل وتضارب في جزئياتها؛ لأن هذه الشروط - أولاً - لا تتضافر وإنما تتناقض، ومن ثم فإنّ من الطبيعي أن تتناقض نتائجها وتضطرب، ثم إنّ كل شرط من هذه الشروط - ثانياً - كان محور خلاف بين النحاة، منهم من يأخذ به ويرتكز عليه في بناء علله ومنهم من يرفضه ويذهب إلى نقيضه، ويرى أبو المكارم أنّه من المحتم لهذين السببين مجتمعين أن يتسم التعليل بالاختلاف ويتصف في كثير من أحواله بالتناقض(7).

النتيجة الثانية: أنّ دراسة النحاة للشروط الواجب توفرها في العلل لم تكن تهدف إلى إضفاء الاتساق بين العلل المختلفة بوضع قياس ثابت لها لتقاس جميعها إليه، وتقارن على اختلافها به، وإنما الهدف الذي كان النحاة يسعون إليه هو تبيان أساليب الدفاع عن العلل مهما

---

(1) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص208، والسيوطي، الاقتراح، ص66.
(2) السيوطي، الاقتراح، ص67، و أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص208.
(3) المصدران السابقان، ص67، و ص209.
(4) السيوطي ، الاقتراح، ص68، أبو المكارم ، علي ، أصول التفكير النحوي ، ص209.
(5) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص209.
(6) المصدر نفسه، ص209.
(7) المصدر نفسه، ص210.

بدت مختلفة عن الشروط الموضوعية ومجافية للقوالب الصحيحة، وبتعبير آخر تصحيح العلل النحوية وإن كانت ظاهرة الفساد [1].

وتجدر الإشارة إلى أنّ أبا المكارم أفرد في كتابه (أصول التفكير النحوي) بابا ثالثا وسمه بـــ (نصوص اللغة بين الرفض والالتزام)، وقد عمد إلى تقسيمه إلى فصول ثلاثة : تناول الفصل الأول التطور التاريخي ، مظهرا مفهوم عصر الاحتجاج ، وموقف النحاة من النصوص في عصر الاستشهاد وبعده ، وقد تناول التأويل بالدراسة مبينا مفهومه وأهدافه وأساليبه ، وقد ذهب إلى أن التأويل مظهر من مظاهر الالتزام بالنصوص .

وقد تناول في الفصل الثاني : أساليب التأويل النحوي، وهي دراسة في المفاهيم ،وبين أن من هذه الاساليب :

أولا: دعوى القصور الكمي؛ وترتكز فكرة هذا الأساس على عدم كفاية النصوص كميا لاستخلاص القاعدة منها، وبناء الأحكام عليها، وقد عبر عن هذا الأسلوب بمصطلحات كثيرة من مثل القليل والنادر والشاذ ، والمطرد والشائع والغالب والكثير .

ثانيا: دعوى الاختلاف النوعي؛ ويعني وجود فوارق نوعية بين النصوص، وتكمن أسباب هذا التفريق النوعي في الاختلاف في درجة الفصاحة، والاختلاف في الجنس الأدبي الذي تنتمي إليه النصوص .

ثالثا: دعوى إعادة صياغة الترتيب؛ ويقصد بهذا الأسلوب توهم أبعاد في النص الموجود لا وجود لها فيه، ويسبغ عليه من الخيال صورة تلبي كل ما تحتاج إليه القواعد وتفي بكل ما تفرضه الأحكام ، وأشكال هذا الأسلوب من أساليب التأويل تتنوع ، وقد ذكر أبو المكارم منها : الحذف والتقدير، والزيادة ، والتقديم ، والتأخير، والحمل على المعنى ، والتحريف ، والاتساع ، والإضمار، والاستتار، والفصل والاعتراض ، والتعليق والإلغاء، وغلبة الفروع على الأصول ، ورد الفروع على الأصول.

وقد جاء الفصل الثالث تطبيقا صرفا لأساليب التأويل النحوي، فذكر أساليب تأويل النصوص المخالفة لقواعد التصرف الإعرابي ، كتقدير الحركة الإعرابية ، وحذف بعض أجزاء الجملة ، وحذف الجملة ، وذكر وسائل تأويل النصوص المخالفة لقواعد الترتيب ، كتقديم الصفة على الموصوف ، والفصل بين الفعل ومعموله، والمبتدأ وخبره، والشرط

(1) المصدر نفسه، ص210.

وجوابه ، كذلك بين وسائل تأويل النصوص المخالفة لقواعد التطابق : كذكر الواحد والمراد به الجمع ، وذكر الجمع والمراد به دونه ، وذكر المثنى والمراد به الواحد ، والالتفات .

والناظر في هذه الأساليب يجد أنها تكرار لما جاء به المؤلف نفسه في كتابه (الظواهر اللغوية) مع اختلاف يسير في بعض الجزئيات والمسميات .

الفصل الثالث

منهج أبي المكارم في دراسة الظواهر التركيبية

الفصل الثالث

منهج أبي المكارم في دراسة الظواهر التركيبية

يكشف التراث النحوي عن وجود ثلاث ظواهر لغوية تضافرت جهود النحويين على تجليتها وتحديد أبعادها والتقنين لها، واختلفت مصطلحات النحاة في معالجتها وطرق تناولها، وتتلخص هذه الظواهر في (ظاهرة التصرف الإعرابي، وظاهرة التطابق، وظاهرة الترتيب) كما اصطلح أبو المكارم على تسميتها .

وقد تغيّا الباحث من خلال هذا الفصل تقديم تصور كامل عن منهجية أبي المكارم التي ارتضاها في تناول الظواهر اللغوية ، متكئا في ذلك على ما جاء في كتاب أبي المكارم الذي انتظم هذه الظواهر ووسمه بـــ (الظواهر اللغوية في التراث النحوي) ، الصادر عام (1968)، وقد قسّمه إلى ثلاثة أبواب ، تناول كل باب ظاهرة لغوية بالتأصيل والتحليل والتفسير ، وضمّن كل باب فصلين أو ثلاثة محاولا أن يلم ما تناثر من آراء وأقوال في هذه الظواهر، فعمد إلى لمِّ شتيت هذه الظواهر اللغوية من خلال إفراغ ما جاء في كتب التراث اللغوي من هذه الظواهر، وجمع عقدها المنثور في كتاب يكون للباحثين مرجعا، فحدد مقومات هذه الظواهر اللغوية، وخصائصها ، وقدم تفسيرا علميا موضوعيا لكل ظاهرة على حدة، وعالج الظواهر التركيبية آملا أن يصدر له كتاب آخر يتناول فيه ما أسهم به النحاة في مستويات التحليل اللغوي المختلفة في غير مجال التركيب .

وأول ما نسجله على منهجية أبي المكارم في تناول الظواهر اللغوية أنها تسير في اتجاهين :

الاتجاه الأول : تأصيلي ، حاول فيه التأصيل لهذه الظواهر اللغوية ، وبيان مدى أصالتها في العربية ، وساق مواقف المستشرقين فيها مع بيان أدلتهم ومناقشتها ، لينتهي بعد ذلك إلى نتيجة مدعمة بالحجة والبرهان .

الاتجاه الثاني : تحليلي ، يتغيّا منه تحليل الظواهر تحليلا يقف فيه عند جزئيات الظواهر وخصائصها ، عارضا تقنين الظواهر وسماتها ليقدم تفسيرا لها واتجاهات هذا التفسير ، وقد استطاع - مثلا – في ظاهرة التصرف الإعرابي أن يقدم ثلاثة أنماط من الاجتهادات في تفسير الظاهرة ، أولها التفسير الدلالي ، وثانيها التفسير الصوتي ، وثالثها التفسير المنطقي ، ونرى أنه استطاع أن يحيط بهذه الظواهر إحاطة دقيقة قدم من خلالها تفسيرا مستوعبا لهذه

الظواهر على كثرة ما كتب فيها قديما وحديثا ، وهذه الدقة في تناول الظواهر اللغوية ، وأبعادها ، ومكوناتها ، واتجاهاتها ، دفعت بعض الباحثين المعاصرين إلى الإفادة من هذه الدراسة ، وإن آثر بعضهم أن يغير في المصطلحات ؛ فبدلا من ظاهرة التطابق أطلق عليها (المطابقة)، وبدلا من ظاهرة الترتيب أطلق عليها (الرتبة)، كل ذلك في محاولة لطمس معالم التأثر بصنيع هذا الرجل وإبعاد شبح التأثر بهذا العمل الرائد ، وهو ما سنأتي على توضيحه عند تناول الظواهر بالتحليل.

وقبل الشروع في تناول الظواهر اللغويّة بالدراسة نشير إلى الفرق بين مصطلحين قد يحدث بينهما شيءٌ من التداخل مع ما بين مضمونهما من اختلاف، وهذان المصطلحان هما: الظواهر اللغويّة عنوان الكتاب، والظواهر التركيبيّة التي عرضها في متن الكتاب.

فمصطلح الظواهر اللغويّة يستخدم في مجالات الدرس للغة، على تنوع هذا الدرس وامتداد آفاقه وتعدد مستوياته، ابتداءً من دراسة الأصوات فدراسة الصيغ والمفردات إلى أن ينتهي بدراسة التراكيب اللغويّة وما يطرأ عليها من تغييرات، فالظواهر اللغويّة اصطلاحٌ واسعٌ يشمل الظواهر المتعددة لكل مستوى من هذه المستويات على حدة [(1)].

أما مصطلح الظواهر التركيبيّة فليس بهذا العموم؛ إذ يقتصر على الظواهر المتعلقة بطرق تركيب الكلام في الجمل، ولهذا فإنّ موضوع الدرس النحوي هو التركيب نفسه لا اللغة بأسرها، والظواهر التركيبيّة هي موضوع علم النحو، إذ النحو كما عرّفه ابن جني[(2)]: " انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك".

إذاً، فالظواهر التركيبيّة جزءٌ من الظواهر اللغويّة، ودراستها مستوى من مستويات البحث في اللغة، ويختصّ به علم النحو، على أنّ النحاة العرب لم يقفوا عند دراسة الظواهر التركيبية وحدها؛ إذ إنّ الفواصل بين مستويات التحليل اللغوي لم تكن قائمة في تصورهم

---

(1) أبو المكارم، علي(2006)، الظواهر اللغويّة في التراث النحوي: الظواهر التركيبيّة، ط1، دار غريب -القاهرة ، ص21.

(2) ابن جني، الخصائص، جــ1، ص35.

بشكل حاسم، لذلك يختلط في التراث النحوي البحث في الأصوات والصيغ والدلالات جنباً إلى جنبٍ مع دراسة التركيب [1].

---

(1) أبو المكارم، علي، الظواهر اللغوية، ص25.

ظاهرة التصرف الإعرابي

تحملُ هذه الظاهرة جملةً من اصطلاحات عدة هي: تعاقب الحركات في أواخر الكلمات، وتغيّر الحركات في أواخر الكلمات، وظاهرة الإعراب، والحركة الإعرابيّة، بيدَ أن أبا المكارم فضّلَ استعمال اصطلاح " التصرف الإعرابي " لشمولها المعرب والمبني على السواء (1).

ولقد تعاور على درس الإعراب كثيرٌ من النحاة القدامى، بيد أنّهم لم يتناولوه منفرداً، بل ضِمْنَ موضوعٍ أكبر وهو النحو بوجه عام، أما النحاة المحدثون فقد خفّوا إلى دراسةِ قضيّة الإعراب، فناقشوا جوانب متعددة من هذه الظاهرة، وحاولوا دراستها وتحليلها، وتتبع تطورها، وقارنوها باللغات الأخرى، وقدّموا تفسيرات متعددة لهذه القضية، واختلفت مناهجهم في تناول هذه الظاهرة وتعددت أساليبهم (2).

وقد أفرد أبو المكارم لهذه الظاهرة باباً كاملاً قسّمه إلى فصلين: حاول في الفصل الأول أن يرسس لهذه الظاهرة، ويبيّن مدى أصالتها في العربيّة. وهل هي من خصائص العربيّة أم مشتركة مع لغات أخرى؟

وحاول في الفصل الثاني أن يقدّم تحليلاً مستوعباً لهذه الظاهرة من خلال مبحثين متكاملين، يعرض أولهما لتقنين الظاهرة وخصائصها، ويقدم الثاني تفسير الظاهرة واتجاهات هذا التفسير .

وذهب إلى أنّ ظاهرة التصرف الإعرابي تكاد تكون خاصة من خصائص العربيّة؛ إذ لا يوجد هذا التغيّر في حركات أواخر الكلمات بهذه الصورة الدقيقة المتبعة في اللغة العربيّة في غيرها من اللغات، يستوي في ذلك شقيقاتها من اللغات الساميّة أو لغات الأسرة الهندوأوربيّة (3).

---

(1) أبو المكارم، علي، الظواهر اللغويّة، ص29.

(2) ممن تناول هذه الظاهرة بالدراسة من القدماء: الزجاجي في (الإيضاح في علل النحو)، ص91، وابن جني في (الخصائص)، جـ1، ص36. والسيوطي في (همع الهوامع)، جـ1، ص40. ومن المحدثين: إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو)، وعلي عبد الواحد وافي، في كتابه (فقه اللغة)، ورمضان عبد التواب، في (فصول في فقه اللغة)، وإبراهيم أنيس في كتابه: (من أسرار اللغة العربية)، وتمام حسّان في (اللغة العربية معناها ومبناها).

(3) أبو المكارم، علي، الظواهر اللغوية، ص31.

و يلتقي معه في هذا الرأي الدكتور علي عبد الواحد الذي يرى أنّ هذا النظام - يقصد الإعراب-[1] " لا يوجد له نظير في أية أخت من أخوات السامية، اللهم إلا بعض آثار ضئيلة بدائية في العبريّة والآراميّة والحبشة ".

وقد يحدث نوعٌ من التغيير في أواخر الكلمات في بعض لغات الأسرة الهندوأوربيّة، كما يحدث في اللغة اللاتينية، فيذهب بعض الدارسين إلى أنّ اللاتينيّة من اللغات التي تسمى: لغات إعراب (Lengues Flexionneles). ويرون أن فيها ست حالات تتغيّر أواخر معظم الأسماء تبعاً لها، وهي: الفاعلية، والنداء، والمفعولية، والملكيّة أو الإضافة، والمفعولية غير المباشرة، والآلية [2].

وقد أكدّ رمضان عبد التواب تشابه اللاتينيّة والعربيّة من حيث كونهما لغتين معربتين [3].

ويبدو أن تغيّر الحركات في أواخر الكلمات موجودة في كثير من اللغات السامية، تدل على ذلك البقايا التي توجد في العبريّة والحبشية والأكادية والنبطية [4]

ويرى كثيرٌ من المستشرقين أن هذه الظاهرة كانت إحدى سمات اللغة السامية، مستندين في ذلك إلى أن الظاهرة موجودة في عدد كبير من اللغات السامية، وأن وجود الظاهرة في العربيّة ينهض دليلاً قوياً على أنها قد ورثته عن الأم السامية [5].

---

(1) وافي، علي عبد الواحد(2004)، فقه اللغة، ط4، نهضة مصر للطباعة والنشر، ، ص161.

(2) نقلا عن أبي المكارم، علي، الظواهر اللغوية ، ص32.

(3) عبد التواب، رمضان(1983)، التطور اللغوي: مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي: القاهرة ، ص126، وممن ذهب إلى وجود الإعراب في اللغة العربية، ووجود ما يماثله في اللغة اللاتينية، حسن ظاظا، اللسان والإنسان مدخل إلى معرفة اللغة، ط2، دار التعلم-، دمشق 1990، ص109، وريمون طحان، الألسنية العربية، ص12-13. وأحمد الجواري، نحو التيسير، ص21. وأحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب، ص5. وعبد الغفار هلال، علم اللغة بين القديم والحديث، ص248.

(4) أبو المكارم، علي، الظواهر اللغوية ، ص32. وانظر: أنيس، إبراهيم(1985) ، من أسرار اللغة العربية، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، ص196-198.

(5) انظر: براجشتراسر(1982)، التطور النحوي للغة العربية، تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي : القاهرة ، ص23-73، وأبو المكارم، علي، الظواهر اللغوية، ص35، وقد أكد الدكتور خليل نامي وجود الإعراب في اللغات السامية القديمة كالأكادية والبابلية والآشورية القديمة، انظر: نامي، خليل: دراسات في اللغة العربية، ص18، وعبد التواب، رمضان، فصول في فقه اللغة العربية، ص382-383.

وحاول بعض المستشرقين أن يشككوا في ظاهرة الإعراب، زاعمين أن العربيّة لم تكن معربة، وقد نزل القرآن بلغة غير معربة وهي لهجة مكة، ثم اختلقه مجموعة من النحاة وضاع الكلام [(1)].

وذهب فريقٌ من المستشرقين إلى أنّ التصرف الإعرابي لم يكن يراعى إلا في مستوى معين منها وهو اللغة الأدبيّة وحدها، أما مستويات الخطاب فكانت منذ أقدم عصورها غير معربة [(2)].

وقد انبرى أبو المكارم لردّ هذه المزاعم بسوق جملة من الشعر الجاهلي ليدلل به على الالتزام بظاهرة التصرف الإعرابي، ومن جملة ما ساقه قول المهلهل بن ربيعة في رثاء كليب :

نبئت أنّ النار بعدك أوقدت   واستبَّ بَعْدَكَ يا كُليبُ المجلسُ

وتكلموا في أمر كل عظيمةٍ   لو كنت شاهدَهم بها لم ينبسوا

وهنا يدعو أبو المكارم إلى تصور أنّ شخصاً يقرأ: "يا كليبَ المجلسِ" بالجر بدلاً من الرفع، وقراءة (ولم ينبسِ) بالكسر بدلاً من الرفع أيضاً، فإنَّ المعنى قد يختلُّ إلى أبعد غايات الاختلال؛ إذ يحمل البيتان - بهذه الصورة - هجاءً لكليب بدلاً من رثائه [(3)].

وانتهى إلى نتيجة أنّه من دون الالتزام بما يفرضه التصرف الإعرابي من قواعد لن نجد شعراً، بل سنجد - في أحيان كثيرة - صيغاً متجاورة لا سبيل إلى اتصال معانيها [(4)]. بل ذهب أبو المكارم أبعد من ذلك عندما قرر بأن النصوص النثرية في العصر الجاهلي ملتزمة

---

(1) هذا قول كارل فلرز(k. Vollers) وآخرين، انظر: يوهان فك، العربيّة، ص4، وعبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية، ص57.

(2) وافي، عبد الواحد، فقه اللغة، ص204-205، وأبو المكارم، علي، الظواهر اللغويّة، ص37.

(3) أبو المكارم، علي، الظواهر اللغويّة ، ص40.

(4) المصدر نفسه، ص40، وقد كفانا الدكتور عبد الواحد وافي في كتابه(فقه اللغة)، ص206-209 مؤنة الردّ على هذه المزاعم فلا حاجة إلى ذكرها هنا.

بهذه الظاهرة بدليل ما وصلنا من خطب للعرب، كذلك التزام النص القرآني بالحركات لأداء معانيه صحيحة سليمة [(1)].

وحاول أن يثبت بأنّ اللهجات العربيّة القديمة قد خضعت لسلطان التصرف الإعرابي، وإن كان خضوعها مغايراً للفصحى، فـــ (متى) و (لعلّ) تجران ما بعدهما، الأولى في لهجة هذيل، والثانية في لهجة عقيل، في حين لا يعملان الجر في الفصحى، بينما فقدت اللهجات المعاصرة كل أثر لتغيير أواخر الكلمات [(2)].

وقد بين أبو المكارم أن الخطأ في التركيب اللغوي وخاصة في ظاهرة التصرف الإعرابي قديم، وأن الإحساس بخطره قديم أيضا، ثم أخذ يتزايد بعد الإسلام لأن الإحساس باللحن وخطورته أصبح جزءاً من قضية أكبر وأشمل في (المشكلة اللغوية) التي فرضت نفسها على حياة المسلمين وتفكيرهم [(3)].

وقد استطاع أن يقدّم ثلاثة أنماط من الاجتهادات في تفسير ظاهرة التصرف الإعرابي، أولها : التفسير الدلالي، وثانيها: التفسير الصوتي، وثالثها: التفسير المنطقي [(4)].

التفسير الدلالي :

يتخذ هذا التفسير اصطلاح (العامل) في النحو العربي، ولعلّ أوّل من أشار إليه سيبويه في حديثه عن (مجاري أواخر الكلم من العربيّة)، فذكر حركات البناء والإعراب، وجعل تغيّر الحركات في أواخر الكلم المعربة بفعل العوامل [(5)].

وبهذا فقد سجّل سيبويه ملامح هذه النظرية التي سادت النحو العربي على اختلاف تجمعاته وتعددها باعتبارها تفسيراً لظاهرة التصرف الإعرابي .

---

(1) كثير من الآيات القرآنية لا يستوي معناها إلا بالإلتزام بهذه الظاهرة كقوله تعالى: (إنما يخشى اللهَ من عباده العلماءُ)، فاطر: 28 ، وقوله تعالى: (أنّ الله بريءٌ من المشركين ورسولُه) براءة :3، وقوله تعالى: (وإذا ابتلى إبراهيمَ ربُّه بكلمات) البقرة : 124.

(2) أبو المكارم، علي، الظواهر اللغوية ، ص47-50. وأبو المكارم ،علي، الحذف والتقدير في النحو العربي، ص59.

(3) المصدر نفسه، ص66.

(4) المصدر نفسه، ص94.

(5) سيبويه، الكتاب، جـــ1، ص13.

وترتكز نظرية العامل على الفصل بين صيغ العمل النحوي وأطراف العمل النحوي، لذا فقد سعى أبو المكارم إلى دراسة العلاقة بين هذين المصطلحين ومضمونهما باعتبار ذلك نقطة البدء في تحديد معالم النظرية وأبعادها [(1)].

ويبدو أن أطراف العمل ثابتة العدد على الرغم من اختلاف عدد الصيغ؛ إذ هي ثلاثة : العامل، والمعمول، والحركة الإعرابية. وهي رمز لتأثير العامل في المعمول، ودليل عليه، بيد أن النحاة يرون أن الحركة الإعرابية ليست الأثر الوحيد الذي يحدثه العامل في معموله، وإنما هي رمز التأثر الذي يلحق المعنى .

وقد أسقط الدكتور تمام حسّان فكرة العوامل، وأقام مكانها نظرية القرائن، وهي عنده قسمان[(2)]: القرائن المعنويّة، والقرائن اللفظية، وقد انتقد النحاةَ القدامى الذين جعلوا حركة الإعراب مدار بحوثهم، وعواملها مدار نظريتهم فقال [(3)]: " إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى... وكل ما أثير حول العامل من ضجة لم يكن أكثر من مبالغة أدى إليها النظر السطحي والخضوع لتقليد السّلف والأخذ بأقوالهم على علّاتها ".

والشطر الثاني من النظرية هو تفسير أسباب التغير الحركي في أواخر الكلمات، ويبدو أن العامل له تأثير مزدوج في اللفظ والمعنى، بمعنى أن هذا التغير في أواخر الكلمات مرتبط بما يصيب معانيها من تغير، وهذا مضمون ما صرح به الزجاجي بقوله [(4)]: " إنّ الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة، ومضافاً إليها، لم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جُعِلتْ حركات الإعراب فيها تُنبئ عن هذه المعاني ".

---

(1) أبو المكارم، علي، الظواهر اللغويّة، ص97.

(2) حسّان، تمام(2004)، اللغة العربية معناها ومبناها، ط4،عالم الكتب: القاهرة، ص207، والقرائن المعنوية: هي الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية والمخالفة، والقرائن اللفظية: هي العلامة الإعرابية والرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام والأداة والنغمة، ص205-231.

(3) المصدر نفسه ، ص207. وانظر: ص189. وقد أقام نظريته على فكرة العلاقات السياقية، واعتبر أن فهم التعليق على وجه كافٍ وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية، وقد استمدّ فكرة التعليق من عبد القاهر الجرجاني في كتابه (دلائل الإعجاز)، وعدّها أذكى محاولة لتغيير العلاقات السياقية في تاريخ التراث العربي إلى الآن.

(4) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص69-70.

وقد جعل ابن جني الإعراب علامة لغوية في سلسلة الكلام تبين عن معناه فقال[1]: "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ "، ويتفق أبو المكارم مع هذا الرأي .

وقد عرض أبو المكارم لمشكلة شدت إليها جهوداً كثيرة، وهي مشكلة (موجِد الحركة الإعرابية)، وفيها اتجاهات ثلاثة [2]:

الاتجاه الأول : وهو اتجاه جمهور النحاة القائلين بنظرية العامل، إذ يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الموجِد للحركة الإعرابيّة الظاهرة أو المقدرة هو العامل نفسه ملفوظاً أو مقدراً .

الاتجاه الثاني : ويمثله ابن جني الذي يرى أن العامل الحقيقي ليس اللفظ ولا المعنى بل العمل عنده يصدر عن المتكلم نفسه [3]. ويعترف ابن جني بوجود العامل لفظياً أو معنوياً.

الاتجاه الثالث: ويتمثل في ابن مضاء الذي يرفض أن يكون المؤثر في الحركة الإعرابيّة هو اللفظ وحده، بل يذهب إلى أن هذه الأصوات [4]: " إنما هي من فعل الله تعالى؛ وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية ".

---

(1) ابن جني: الخصائص، جـ1، ص36.
(2) أبو المكارم، علي، الظواهر اللغوية ، ص105.
(3) ابن جني، الخصائص، جـ1، ص109-110.
(4) ابن مضاء، الردّ على النحاة، ص87.

التفسير الصوتي :

لا يوجد التفسير الصوتي لظاهرة التصرف الإعرابي في النحو على هيئة نظرية متكاملة كما هي نظرية العامل، وإنما يتوزّع هذا التفسير بين عالمين استطاع كل واحد منهما أن يفسّر جانباً معيناً من الظاهرة، وقد عرض أبو المكارم لرأي كلٍّ منهما في تفسير الظاهرة؛ إذ رفضا الاعتماد على الربط بين الحركة الأخيرة والمعنى كما تقرر في نظرية العامل [(1)].

وأول هذين التفسيرين: هو التفسير الصوتي للحركة الإعرابيّة، وصاحب هذا التفسير هو أبو علي بن المستنير المعروف بقطرب (ت 206هـ)، تلميذ سيبويه، الذي رأى أن هذه الحركات لا تدلّ على معانٍ،[(2)] " إذ لم يُعْرَبْ الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض، وإنما أعربَت العربُ كلامها؛ لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام ".

فالحركات عنده لاعتدال الكلام، ولتسهيل النطق بالسواكن، وكلام قطرب مستوحى إلى حدٍّ ما من قول الخليل فيما نقله سيبويه [(3)]: " إنّ الفتحة والكسرة والضمة زوائد وهنّ يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به ".

وقد انقسم اللغويون المحدثون في موضوع الحركة الإعرابيّة إلى قسمين نظير أقرانهم القدامى، فرجّح إبراهيم أنيس ما ذهب إليه قطرب، وانتهى بعد أن ناقش القضية إلى أنه [(4)]: " لم تكن تلك الحركات الإعرابيّة تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء...بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض ".

وقد أشار أبو المكارم إلى أنّ النتيجة التي انتهى إليها قطرب هي التي ابتدأ منها الدكتور إبراهيم أنيس في علاجه للحركة الإعرابيّة، وقد أخذ أبو المكارم على إبراهيم أنيس أنّه أخذ

---

(1) أبو المكارم، علي، الظواهر اللغوية ، ص111.
(2) الزجاجي، الإيضاح ، ص70.
(3) سيبويه، الكتاب، جـ4، ص241.
(4) أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة العربية، ص221.

برأي قطرب دون أن يشير إليه، بيد أني وجدت الدكتور إبراهيم أنيس قد أشار إلى رأي قطرب وأثبته عند مناقشته لظاهرة الإعراب [1].

ويبدو أنّ مذهب إبراهيم أنيس في قصة الإعراب لم يلاقِ قبولاً عند بعض الدارسين فانبروا للردّ عليه. فقال السامرائي [2]: " إنّ العربية كانت معربة منذ أقدم العصور والنصوص شاهدة على ذلك، وقد كان هذا الإعراب سهلاً على الألسنة ثم ثقل وصعب حين فسدت الطبائع العربيّة وفشا اللحن ".

أما التفسير الثاني : فهو التفسير الصوتي لحركات البناء، وصاحب هذا التفسير هو أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ت286هـ)، وهو يفترض بادئ بدء ما أسلمت إليه نظرية العامل من القول بأن وراء حركة البناء اللازمة حركة إعراب متغيرة مقدرة هي الطرف الثالث من أطراف العمل النحوي، وهو يذهب - على العكس من ذلك - إلى أنّ حركة الإعراب عارضة فلا سبيل إلى جعلها أصلاً يجب تقديرها، وأما الحركة الأصلية فهي حركة البناء، فأواخر الأسماء في البناء كأوائلها وأواسطها ، يقول [3] :" لما كان في أوائلها مثل برد وجذع وكعب، وكان في أواسطها مثل ما في أوائلها مثل كتف وحجر ورجل وفلس - كانت أواخرها كذلك، منها الساكن ومنها المتحرك، وإنما الأعراب عارضٌ فيها وداخلٌ في أبنيتها ".

وقد عرض أبو المكارم أصول نظرية المبرد وتطبيقاته لهذه النظرية، ويبدو أن المبرد لم يذكر شيئاً عن نظريته وكُل ما يؤثر عنه في شرح نظريته يرجع إلى بعض المجالس العلميّة التي شارك فيها .

فمحاولة كلٍّ من قطرب والمبرِّد معاً ترتكز على فهم الدراسة الصوتية المقطعيّة وجعلها محور تغير الحركات إيجاباً وسلباً .

وقد وجد الدكتور نهاد الموسى في الكلمات المبنيّة العربيّة ما يثير الشك حول دلالة حركات الإعراب على معنى نحوي وذهب إلى أن الذي يفيد المعنى النحوي هو الوظيفة

---

(1) أبو المكارم، علي، الظواهر اللغوية، ص112. وأنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة العربيّة، ص204.

(2) السامرائي، إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته، ص224. وممن ناقش إبراهيم أنيس وردّ عليه: المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص67. والصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، ص123.

(3) الزجاج، أبو القاسم عبد الرحمن (ت339ه)، مجالس العلماء، ط2، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة،1983 ص167. و أبو المكارم، علي، الظواهر اللغوية ، ص115.

التركيبيّة في حال الاسم المبني بالضرورة وهي قرائن من النبر والتنغيم والترتيب وليس حركة آخر الكلمة [1].

التفسير المنطقي :

يبدو أن هذه المحاولة المعاصرة في تفسير ظاهرة التصرف الإعرابي قد انبجست من النظريتين السابقتين، وقد بحث هذا الموضوع أصحاب تيسير النحو ممن كانوا يدعون إلى إسقاط فكرة العامل ليحلّوا محله المعاني لفهم وظائف الكلمات في تركيب الجملة، فانصبت جهودهم على ما تؤديه حركات الإعراب من معان نحْويّة، ورائد هذا التفسير هو الأستاذ إبراهيم مصطفى - رحمه الله - في كتابه (إحياء النحو)، فقد حاول أن يقدم تفسيراً لظاهرة تغيّر الحركات في أواخر الكلمات، فبدأ من المنطق، ومحور ما يراه هو[2]: " أنّ هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة من الجملة وصلتها بما معها من الكلمات، فأحرى أن تكون مشيرة إلى معنى في تأليف الجملة وربط الكلام. أما الضمة فإنها علم على الإسناد، ودليل على أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها، وأما الكسرة فإنّها علم الإضافة، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء أكان هذا الارتباط بأداة أم من غير أداة، كما في: كتاب محمد، وكتاب لمحمد .

ولا تخرج الضمة ولا الكسرة عن الدلالة على ما أشرنا إليه، إلا أن يكون ذلك في بناء أو في نوع من الإتباع، أما الفتحة فليست علامة إعراب ودلالة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يُراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك، فهي بمثابة السكون في لغة العامة ".

وقد ذهب مهدي المخزومي إلى أنّ الحركة الإعرابيّة ليست أثراً يجلبه العامل في آخر المعرب، وإنما ينبغي لها أن تُدرس على أنها [3]: " بيان ما للكلمة أو الجملة من وظيفة لغويّة أو من قيمة نحويّة لكونها مسنداً إليه أو مضافاً إليه أو فاعلاً أو مفعولاً أو حالاً أو نحو ذلك ".

---

(1) الموسى، نهاد، في تاريخ العربيّة، ص120.

(2) مصطفى، إبراهيم (1951)، إحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة والنشر: القاهرة، ص50. وانظر: أبو المكارم، علي، الظواهر اللغويّة ، ص119.

(3) المخزومي، مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص57.

ويذهب أبو المكارم إلى أنّ محاولة إبراهيم مصطفى لا جديد فيها، فالاتصال بين حركات أواخر الكلمات وبين المعاني هو محور نظرية العامل، ومحاولة ربط كل حركة من هذه الحركات بمعنى خاص معروفة من قديم، منذ أن قرر صاحب المفصّل أنّ وجوه إعراب الاسم هي[1]: " الرفع والنصب والجر، وكل واحد منها علم على معنى، فالرفع علم على الفاعلية... والنصب على المفعوليّة... والجر علم الإضافة ".

وهذا ما أكده ابن يعيش بقوله [2]:" كل واحد منها - أي من الرفع والنصب والجر - علم على معنى من معاني الاسم التي هي الفاعلية والمفعوليّة والإضافة ".

وبما أن الأستاذ إبراهيم مصطفى كان يدعو إلى تيسير النحو، وكان سبيله إلى تحقيق غايته هو منطقة أحكامه، فإنّ أبا المكارم يرى أنّه وقع في التناقض مع المنهج العام الذي ادّعى الالتزام به وانتهى إلى مزيدٍ من الخلط بين الظواهر وكثير من الاضطراب في تحديد علاقاتها وأحكامها [3]، و قد ساق من الحجج ما يبرهن على صحة نقده لإبراهيم مصطفى ويدلل عليه[4].

وبعد دراسة أبي المكارم لظاهرة التصرف الإعرابي انتهى إلى عدد من النتائج التي تشكل ملامح ما توصّل إليه التراث النحوي في هذه الظاهرة .

وأولى هذه النتائج [5] أنّ : ظاهرة التصرف الإعرابي سمة من سمات العربيّة، وأنّ لها من التصرف فيها ما يجعلها خاصة من خصائصها لا يشركها فيها غيرها من اللغات الساميات وغيرها .

ثانياً : أنّ ملاحظة النحاة لبعض الأخطاء التي وقعت من المتكلمين بعد الفتح الإسلامي في هذه الظاهرة ساهمت بالإضافة إلى بعض الأسباب الأخرى في التناول الموضوعي العلمي لهذه الظاهرة، ثم لغيرها من الظواهر .

---

(1) أبو المكارم، علي، الظواهر اللغوية، ص119، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، جـ1، ص71-72.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ص72.

(3) أبو المكارم، علي، الظواهر اللغويّة ، ص121.

(4) المصدر نفسه، ص121-122.

(5) المصدر نفسه، ص123-124.

ثالثاً : أن البحث النحوي ظلَّ فترة طويلة مقصوراً على محاولة التقعيد للظاهرة، إلى أن أتيح له أن ينتقل بفضل إشارة سيبويه الذكية إلى مجال ثانٍ أخصب البحث النحوي، بما حاول تقديمه من تفسير للعلاقة بين حركة الآخر، وبين معنى يستشفه من هذا التغيّر للحركة أو الثبوت.

وآخر هذه النتائج : أن نظرية العامل - على أهميتها - ليست النظرية الوحيدة التي قدمها الفكر النحوي لتفسير العلاقة بين حركة آخر الكلمة حين تتغير أو تلزم حالة واحدة وبين المؤثر فيها؛ إذ في التراث النحوي نظريتان أخريان تحاول كل منهما المحاولة نفسها .

ونحسب أنّ أبا المكارم قد أحاط بظاهرة التصرف الإعرابي إحاطة دقيقة؛ إذ استطاع أن يُلمّ بها، ويقدم دراسة مستوعبة لهذه الظاهرة في العربيّة، وعلى كثرة ما كُتِبَ عن الإعراب والبناء في العربيّة قديماً وحديثاً تظل دراسة أبي المكارم لهذه الظاهرة عملاً علمياً شديد الأهمية والإحاطة والابتكار، ولا مندوحة لدارس هذه الظاهرة من الرجوع إلى ما كتبه أبو المكارم عن هذه الظاهرة والإفادة منه.

ظاهرة التطابق

إنّ الناظر في كتب النحو لا يعدم الإشارة إلى قضية التطابق على تفاوت المصطلح، فثمة من أطلق عليها المطابقة - كما هو عند تمام حسّان - [1]، وثمة من أطلق عليها التطابق - كما عند أبي المكارم - وثمة من أشار إليها إشارات صريحة أو ضمنية، فممن أشار إلى هذا المصطلح صراحة الرضي - رحمه الله - في شرحه الكافية بقوله [2]: " فإن طابقت مفرداً جاز الأمران؛ أي إن كانت الصفة المذكورة مطابقة للمرفوع بعدها في الإفراد جاز الأمران لكونها مبتدأ وما بعدها فاعلها، ولكونها خبراً عمًّا بعدها"، ويقولُ أيضاً عند الحديث عن ضمير الشأن[3]: " ويُختارُ تأنيث الضمير؛ لرجوعهِ إلى المؤنث، أي القصة، إذا كان في الجملة المفسِّرة مؤنث؛ لقصد المطابقة، لا لأن مفسره ذلك المؤنث كقوله تعالى: ﴿فإنها لا تعمى الأبصار﴾".

ويقولُ الدمامينيُّ[4]: " ويجبُ أن يكون هو، أي الخبر طبق المبتدأ في التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، مدة ما أمكن ذلك"، وهذه إشارات صريحة لهذا المصطلح، وممن أشار إليه ضمناً سيبويه بقوله [5]: " واعلمْ أن المعرفة لا تُوصفُ إلا بمعرفة، كما أن النكرة لا

---

(1) تمام حسّان: اللغة العربيّة، معناها ومبناها، ص205، وانظر: رسالة ماجستير بعنوان: المطابقة في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم، إعداد: فراس عصام شهاب السامرائي – جامعة البصرة، إشراف: الأستاذ الدكتور عدنان عبد الكريم جمعة، 1426هـ 2005م.

(2) الإستراباذي، نجم الدين محمد بن الحسن الرضي (ت686ه)،شرح الرضي على الكافيةـ، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق- طهران، جـ1، ص228، وينظر: المصدر نفسه، جـ2ص360.

(3) المصدر نفسه ، جـ2ص467، والآية من سورة الحج، آية46.

(4) الدماميني، بدر الدين(ت 828هـ)،المنهل الصافي في شرح الوافي، ط1، دراسة وتحقيق فاخر جبر مطر، دار الكتب العلمية - بيروت ،2008، جـ1ص244، وينظر: ابن هشام ، أبو محمد عبد الله جمال الدين (ت761هـ)، مغني اللبيب، ط3، حققه وعلق عليه الدكتور مازن المبارك ومحمد علي، وراجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر- بيروت ،1985م، ص509.

(5) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت 180هـ)، الكتاب، ط1، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل- بيروت، جـ2، ص6.

تُوصفُ إلا بنكرة "، وجاء في كتاب المقتصد (1): " والبدلُ يُعربُ بإعرابِ المُبدلِ منه "، ويقولُ ابنُ هشام(2): " وحكمُ المعطوفِ أنَّهُ يتبعُ المعطوفَ عليه في أربعةٍ من عشرة، وهي واحدٌ من الرفع والنصب والجر، وواحد من التعريفِ والتنكير، وواحد من الإفرادِ والتثنية والجمع، وواحد من التذكير والتأنيث ".

ودراسة النحاة لظاهرة التطابق لم توجد مستقلة منفصلة عن دراساتهم لغيرها من خصائص الجملة العربيّة، وإنّما هي مبثوثةٌ بين جزئيات الأحكام النحويّة وما يتصلُ بها من قواعد وتحليلات، لذلك فقد سعى أبو المكارم إلى تجريدها مما يتصلُ أو يختلطُ بها.

وقد استطاع أبو المكارم بعد إجالة النظر وإطالته في التراث النحوي أن يجمعَ شتيت الاتجاهات إلى بعضها لتكون بمثابة العناصر الجوهريّة، ويقدم تصوراً للظاهرة اللغويّة،وقد قامت دراسةُ أبي المكارم لظاهرة التطابق على ثلاثة عناصر أساسيّة تمثّل أساس هذه الظاهرة، وهي(3):

أولاً: التطابق بين اللفظ المفرد ومعناه.

ثانياً: التطابق بين التركيب والموقف اللغوي .

ثالثاً: التطابق بين أجزاء التركيب.

ولدراسة هذه الظاهرة عقد أبو المكارم ثلاثة فصولٍ، تناول كلُّ فصلٍ عنصراً من هذه العناصر بالشرحِ والتحليل والتدليل والتوضيح وهو ما سنأتي على بيانه .

وقبل الشروع في عرض هذه العناصر مرتبةً نودّ تسجيل ملاحظة على دراسة أبي المكارم لعنصر التطابق بين اللفظ المفرد ومعناه، فقد اتكأ في دراسة هذا العنصر على إفراغ ما جاء به ابن جني في كتابه (الخصائص)، وكانت مراجعه في دراسة عنصر التطابق بين التركيب والموقف اللغوي تعتمد على ما جاء في بعض كتب الأدب مثل كتاب (دلائل

---

(1) الجرجاني، أبوبكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد(471ه)، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام : الجمهورية العراقية، 1402هـ - 1982، جـ 2، ص929.

(2) ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ط8، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى- القاهرة، 1960، ص436.

(3) أبو المكارم، علي، الظواهر اللغويّة ، ص127.

الإعجاز) لعبد القاهر الجرجاني، وكتاب (نهاية الأرب) للنويري. وبعض كتب اللغة كـــ (الأشباه والنظائر) و(همع الهوامع) للسيوطي. و(شرح المفصّل) لابن يعيش، أما في تناوله لصور التطابق بين أجزاء الجملة فقد ركن إلى (شرح التصريح على التوضيح) لخالد الأزهري .

فكان جهد أبي المكارم ينصبُّ في ترتيب الظاهرة وتفصيل أجزائها في فصولٍ تحت مسمّيات كثيرة اصطلحها عليها، مع سوق الشواهد الشعرية والنثرية، ومناقشتها أحياناً، وهو جهدٌ لا ريب كبير، وغير مسبوق، وسنسوق عناصر ظاهرة التطابق مرتبةً كما جاء ذكرها عند أبي المكارم.

أولاً : التطابق بين اللفظ المفرد والمعنى

لقد تنبّه الخليلُ بن أحمد وتلميذه سيبويه إلى هذا النوع من التطابق، وتناوله ابن جني في كتابه (الخصائص) تحت باب (في إمساس الألفاظ أشباه المعاني)، ومما أوثر عن الخليل في ذلك قوله [1]: " كأنّهم توهموا في صوت الجُندبِ استطالةً ومدّاً فقال: صرَّ، وتوهموا في صوت البازي تقطيعاً فقال: صَرْصَرَ".

وقد تناول سيبويه هذا النوع أيضاً في بعض أبواب كتابه فقال[2]: " ومن المصادر التي جاءت على مثالٍ واحدٍ حين تقاربت المعاني قولك: النَّزوان والنَّقزان، وإنَّما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع... ومثل هذا: الغليان؛ لأنّه زعزعة وتحرك، ومثله الغثيان؛ لأنه تجيش نفسه وتثور...".

حتى جاء ابن جنّي وتوسّع في دراسةِ هذه الظاهرة مستنيراً بمن سبقوه فذكرها عرضاً في أكثر من بابٍ من أبواب كتبه؛ ففي كتاب (الخصائص) خصص لها بابين، هما: (باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني) و(باب في قوة اللفظ لقوة المعنى).[3]

وقد بيّن أبو المكارم أنّ التطابق بين اللفظ والمعنى يتم بوساطة وسائل مختلفة، هي[1]:

---

(1) ابن جني، الخصائص، جـــ2، ص152. وانظر: الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، ط1، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، 2001، جـــ1، ص39.

(2) سيبويه: الكتاب، جـــ2، ص218. وانظر: ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي(ت458ه)، المخصص، ط1، دار إحياء التراث العربي – بيروت، 1996 ، جـــ4، ص285.

(3) ابن جني، الخصائص، جـــ2، ص152، والمصدر نفسه، جـــ3، ص264.

1- اختيار الأصوات الملائمة للأحداث : وقد شرح ابن جني هذه الوسيلة بقوله: [2] " فأما مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فبابٌ عظيمٌ واسعٌ ونهجٌ مُتَلَئِب عند عارفيه مأموم، وذلك أنهم كثيراً ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبّر بها عنها، فيعدلونها بها ويحتذونها عليها...وأمثلة ذلك كثيرة، منها : خَضَمَ لأكل الرُّطب وقَضَمَ لأكل اليابس، اختاروا الخاء لرخاوتها للرطب، والقاف لصلابتها لليابس، حذواً لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث ".

2- ترتيب الحركات في الصيغة : وتطّرد هذه الوسيلة في المصادر والصّفات، ومن ذلك ما قرره ابن جنّي من أنك[3]:" تجد المصادر الرباعيّة المضعّفة تأتي للتكرار، نحو الزعزعة، والقلقلة، والصلصلة، والقعقعة... و (الفَعَلَى) في المصادر والصفات إنّما تأتي للسرعة نحو: البَشَكى، والجَمَزَى، ...فجعلوا المثال المكرر للمعنى المكرر، والمثال الذي توالت حركاته للأفعال التي توالت الحركات فيها ".

3- تضعيف أحد أصول الصيغة : ويكون هذا التضعيف عادة وغالبًا في عين الصيغة، نحو: كَسَّرَ ودَمّرَ وقَطّعَ وغَلّقَ، وقد علل ابن جني لتضعيف العين فذكر[4]:" أنّهم لما جعلوا الألفاظ دليلة المعاني فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل به قوة الفعل، والعين أقوى من الفاء واللام؛ وذلك لأنّها واسطة لهما ومَكْنُوفة بهما، فصارا كأنهما سياج لها ".

4- زيادة بعض الحروف : وتّطرد زيادة بعض الحروف للإشارة إلى زيادة المعنى في باب (فَعَلَ) و(افْتَعَلَ) في الأفعال، وفي باب (فَعيل)و(فعّال) في الأسماء صفات وغير صفات[5]،فمثال الأفعال : قدر واقتدر ، فاقتدر أقوى معنى من قولهم قدر، ومثال الصفات : رجل جميل ووضيّ، فإذا أريد المبالغة في ذلك قيل وضّاء، وجُمّال[6]، " فيزاد في اللفظ هذه الزيادة لزيادة المعنى ".

---

(1) أبو المكارم، علي، الظواهر اللغوية، ص131-132.
(2) ابن جني ، الخصائص، جـ2،ص157.
(3) ابن جني، الخصائص، جـ2، ص153. والسيوطي، المزهر في علوم اللغة، جـ1، ص41. وأبو المكارم، علي الظواهر اللغويّة، ص131-132.
(4) المصدر نفسه ، جـ2، ص155.
(5) أبو المكارم، علي، الظواهر اللغويّة ، ص133.
(6) ابن جني، الخصائص، جـ3، ص266.

5- التضعيف والزيادة : ويطّرد في افْعَوْعَل، كُرِّرَ فيه العين وزيدت الواو، ومثاله خشن واخشوشن، وأَعْشَب واعشوشَبَ. إذا أرادوا كثرة العُشب [(1)].

6- اللواصق : وهي التي تدخل على الصيغ فتضيف إليها معنى جديداً، وتكون إما لواصق أماميّة، وأبرزها (الألف، والسين، والتاء)، وتُستعمل هذه اللواصق في أكثر الأمر للطلب. ولواصق خلفية وتلحق بالأفعال والأسماء، وتهدف هذه اللواصق في الأفعال إلى بيان نوع المسند إليه: مفرداً أو مثنى أو جمعاً، وتهدف في الأسماء إلى تحديد عددها: واحداً أو مثنى أو جمعاً، أو بيان نوعها: تذكيراً أو تأنيثاً [(2)].

7- تغيير الصيغة : وهو ما يصطلح عليه النحويون بـــ (العَدْل). وصوره عديدة ، منها [(3)] :

أ- ما يكون العدول فيه نوع من الصيغ الموازنة لفعيل إلى صيغ موازنة لفُعال للدلالة على زيادة المعنى، نحو طُوَال، فهو أبلغ من طويل .

ب- ومنه ما يكون العدول فيه من فعيل إلى فُعَّال، مثل: وضّاء وجُمّال .

ج ـــ ومنه ما يكون العدول فيه من اسم الفاعل إلى فِعّيل، نحو: سِكِّين .

د ـــ وتحول صيغة فاعل للمبالغة والتكثير إلى صيغ أخرى هي صيغ المبالغة، كفعّال لبّاس، وكفعول ضروب، ومفعال منحار .

ومن الملاحظ فيما تقدم أن أبا المكارم قام بإفراغ ما جاء به ابن جني في كتابه (الخصائص) في حلة جديدة مع بعض التصرف والترتيب والشرح .

ويذهب أبو المكارم إلى أنّ التفاصيل التي قدمها البحث النحوي لوسائل التطابق بين اللفظ المفرد ومعناه كانت نتيجة طبيعيّة لوجود نظريتين عند النحاة واللغويين العرب، أولى هاتين النظريتين هي: وجود مناسبة من نوع ما بين اللفظ ومعناه، ويكاد يمثّل هذا الاتجاه ابن

---

(1) ابن جني، الخصائص ، جـــ3، ص264. وانظر: السيوطي: همع الهوامع ، جـــ2، ص307. وأبو المكارم، علي، الظواهر اللغوية، ص134.

(2) أبو المكارم، علي، الظواهر اللغوية، ص135، وانظر: ابن جني، الخصائص، جـــ2، ص153.

(3) المصدر نفسه، ص136-137. وانظر: ابن جني، الخصائص، جـــ3، ص267. وسيبويه، الكتاب، جـــ1، ص56. والسيوطي، همع الهوامع، جـــ2، ص96-97.

جني الذي يقول [1]:" فإذا كانت الألفاظ أدلة المعاني ثم زيد فيها شيء أوجبت القسمة له زيادة المعنى به ".

ويبدو أنّ ثمة اتجاهات في فهم نوع المناسبة بين اللفظ والمعنى، ويردّها إلى مناسبة طبيعية تمتد بصورة آلية عن تصور علاقة حتميّة بين اللفظ ومعناه، وهناك من يتصور علاقة اعتباطية أو عرفيّة [2].

وهناك من أنكر وجود صلة طبيعيّة بين اللفظ ومعناه، فتمام حسّان بعد أن تبنى نظرية (دي سوسير) فيما يتعلق بالعلاقات اللغوية للتفكير، عقب عليها بقوله [3]:" وليس في الفكر ما يفرض شكلاً معيناً للرموز الصوتية، فهذه الرموز موضوعة وضعاً اعتباطياً ".

ورأى أن العلاقة بين الألفاظ ومعانيها علاقة عرفية محددة بالاستعمال، ومدونة في المعجم .

أمّا ثاني الاتجاهات، فهو[4] : ضرورة اتصال معاني الألفاظ التي يتحد أصواتها، سواء اتفقت أو اختلفت في ترتيب هذه الأصوات، وهو ما يصطلح عليه - عند النحاة واللغويين على السواء – بالاشتقاق .

ثانياً: التطابق بين التركيب والموقف

تناول أبو المكارم في الفصل الثاني من الباب الذي خصصه لدراسة ظاهرة التطابق أسلوبَ التطابق بين التركيب والموقف اللغوي، مبيناً أساليب هذا النوع من التطابق، وقد ألحقه بدراسةٍ تطبيقيّةٍ كشف فيها أمثلة هذا النوع من التطابق وكيفيته، وقد درس النحاةُ واللغويون العرب الوسائلَ التي لجأت إليها اللغة لتطابق بين التركيب والموقف اللغوي، مستعينين ببعض

---

(1) ابن جني، الخصائص، جـ3، ص268. وأبو المكارم، علي، الظواهر اللغوية، ص139.

(2) أبو المكارم، علي، الظواهر اللغوية، ص140، وانظر: الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة ، ط9، دار العلم للملايين- بيروت،1981،ص150-152. وانظر: محمد، داوود محمد(2001)، العربية وعلم اللغة الحديث، دار غريب - القاهرة، ص34.

(3) حسّان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص156.

(4) أبو المكارم، علي، الظواهر اللغوية، ص141.

ما خلّف الأدباء من نصوص، وأبرز وسائل التطابق التي كشف عنها أبو المكارم بين التركيب والموقف اللغوي، وعَمِد إلى دراستها وتحليلها ثلاث [1]:

أولا: الترتيب بين أجزاء التركيب

وهي وسيلة من الوسائل التي تلجأ إليها اللغة لتحقيق التطابق بين التركيب والمقصود به، سواء كان التركيب خبراً أو إنشاءً، مثبتاً أو غير مثبت، وقد وضّح أبو المكارم ذلك بقوله [2]:"ولا يلجأ المتكلم إلى تأليف جملةٍ إسميّة أو فعلية إلا مراعاة لما يتطلبه الموقف اللغوي، ومن ثم فإنّ جملة: أنا أكلتُ كذا، تختلفُ عما تفيده جملة: أكلتُ كذا؛ لأنّ التركيب الأوّل يتضحُ منه أنّ المقصود الرئيسي هو الإخبار عن الاسم المتقدم ، وأما التركيب الثاني فيكشف عن أن المقصود به هو الدلالة على الحدث ".

وقد سبق سيبويه إلى ذلك عندما قال[3]:" كأنّهم إنّما يقدِّمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم ".

ويُقدَّم الاسمُ للدلالة على معنيين: الحصر؛ أي تخصيص الفعل بالاسم المتقدم، والتأكيد؛ أي تأكيد نسبة الفعل إلى الاسم المتقدم [4].

ثانياً: حذف بعض أجزاء التركيب

وهو من الأساليب التي تلجأ إليها اللغة لتحقيق التطابق بين التركيب، ويقصد به حذف بعض صيغ التركيب نفسه، وقد تناول النحاة هذا الأسلوب بالدرس في أبواب شتى من أبواب النّحو، ومن أهم هذه الأبواب: المفعول به وما يلحق به، والإغراء، والتحذير، والمبتدأ، وقد اكتفى أبو المكارم بدراسة الحذف في هذه الأبواب باعتبارها أبرز الأبواب التي يدخلها الحذف من ناحية، والتي يتمُّ فيها الحذف بهدف تحقيق التطابق بين التركيب والموقف من ناحية

---

(1) أبو المكارم، علي، الظواهر اللغوية ، ص145.

(2) المصدر نفسه ، ص146.

(3) سيبويه، الكتاب، جـــ1، ص34. وانظر: الجرجاني، عبد القاهر(ت471هـ)، دلائل الإعجاز، ط1، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت ،2001 ، ص77.

(4) أبو المكارم، علي، الظواهر اللغوية ، ص149-161. وانظر: أبو المكارم، علي، الحذف والتقدير في النحو العربي، ص288 وما بعدها.

أخرى، ولكنه لم يدرس جميع صور الحذف بل تناول بالتفصيل حذف التركيب بهدف تحقيق التطابق مع الموقف اللغوي(1).

وسنمثلُ لما تقدم بـــ (المفعول به)، فقد يلجأ المتكلمُ في الأفعال التي تتعدى إلى مفعول به إلى حذف مفعولها، وأمام المتكلم سبيلان للحذف :

أ- أن يحمل الفعل المتعدي على غير المتعدي، ومن ثم يكون حذف المفعول في اللفظ والتقدير جميعاً، والهدف من ذلك (2) " إثبات المعنى في نفسه للشيء من غير التعرض لحديث المفعول به وكأن المتكلم يقصد إلى تركيز المعنى بتجريده مما يتصل به من جزئيات هو في غنى عنها نحو: فلان يحل ويعقد، ويأمر وينهى، فالمعنى هنا فلان يكون منه حل وعقد، وأمر ونهي ".

وقد وضّح ذلك النويري بقوله (3): " فمتى كان الغرضُ بيان حال الفاعل فلا تعد الفعل، فإنّ تعديتهُ تنقضُ الغرضَ، ألا ترى أنّك إذا قلت: فلان يعطي الدنانيرَ كان المقصود به بيان جنس ما يتناوله الإعطاء لا بيان حال كونه معطياً ".

ب- وأما السبيل الثانية : فهي أن يقتصر على حذف المفعول في اللفظ مع تقديره، لأغراض بيان حال الفاعل، وإيهامًا بأنّك لا تقصدُ المفعول، ولكونه بيّنًا (4).

ثالثًا: الاستعانة بالصّيغ

رأى النحاةُ أنّ ثمة سبيلاً ثالثة تسلكهُا اللغةُ لإيجاد نوعٍ من التطابق بين التركيب والمعنى المقصود، تلجأ فيه إلى الاستعانة ببعض الصيغ لتحديد مضمون الجملة، بحيث تقفُ مع ما يقصد بها من معان على حد تعبير الدكتور أبي المكارم (5).

وتُزاد بعض الصيغ في التركيب لإفادة معاني: الاستفهام، والنفي، والتوكيد، والحصر، والقسم، والعطف، والاستدراك، والتشبيه، والتمنّي، والتوّقع، والتنبيه والنداء، والتصديق

(1) أبو المكارم، علي، الظواهر اللغوية ، ص150.
(2) الشهاب محمود، أبو الثناء محمود بن سلمان الحلبي(ت725ه)، حسن التوسل إلى صناعة الترسل، المطبعة الوهبيّة – القاهرة، 1880، ص31. وانظر: أبو المكارم، علي: الظواهر اللغوية، ص147.
(3) النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب(ت733ه)، نهاية الأرب في فنون الأدب، ط1، تحقيق مفيد قمحية وجماعة، دار الكتب العلميّة – بيروت،2004، جـــ7،ص64-65.
(4) المصدر نفسه، جـــ7، ص65. وانظر: أبو المكارم، علي، الظواهر اللغوية، ص150-152.
(5) أبو المكارم، علي، الظواهر اللغوية، ص161.

والإيجاب، والاستثناء والحذف والتحضيض، وقد تُزاد بعض الصيغ لتحقيق وظائف تركيبيّة دون أي تأثير دلالي [(1)].

وقد تناول أبو المكارم بالتحليل الصيغ التي تلجأ إليها العربيّة لإفادة معنى من المعاني، فشرع في تقسيم الاستفهام ودراسة صيغه، وعمد إلى دراسة النفي وأساليبه، كالنفي المُستفاد من الصيغة ويمتدّ عن الدلالة المعجميّة للصيغ نحو: (رفض وامتنع وأبى)، ولا يُعد هذا من أساليب النفي التركيبي[(2)].

أما النفي المستفاد من التركيب فإنّ له طريقتين: يعتمدُ في الأولى على وجود الصيغ التي تدخل على التركيب اللغوي فتحدث تغييرًا من بينها تغيّر دلالته من الإثبات إلى النفي، وفي الثانية يعتمد على الصيغ واللواصق معًا .

وقسّم أبو المكارم الصيغ التي تفيد النفي إلى تقسيمات عدة - كما جاءت في كتب النحو - تختلف باختلاف اعتباراتها: فهي تقسم حسب الصيغة إلى بسيطة ومركبة، وحسب الاختصاص إلى نافية للأسماء ونافية للأفعال، ومشتركة بينهما، وحسب الوظيفة إلى عاملة وغير عاملة، ثم إلى عاملة في الأسماء وعاملة في الأفعال، وصيغ النفي البسيطة مثل: (لا)، و(ما)، و(إن)، والصيغ المركبة هي: (لن)، و(لم)، و(لمّا)، و(ليسا)، و(لات)، و(إلا)، و(ما إن) [(3)].

والصيغة التي تختص بالأسماء عند النحاة هي: ليس، والصيغ التي تختص بالأفعال هي : لم، ولمّا، ولن. والصيغ المشتركة بين الأسماء والأفعال هي: ما، لا، إن، إلا، لات، ما إن [(4)].

---

(1) أبو المكارم، علي، الظواهر اللغوية ، ص162.
(2) الشهاب محمود، حسن التوسل ، ص31. وانظر: أبو المكارم، علي، الظواهر اللغوية، ص147.
(3) أبو المكارم، علي ، الظواهر اللغوية ، ص167. وانظر: السيوطي، همع الهوامع ، جـ1، ص447-467. وانظر: ابن يعيش، شرح المفصّل ، جـ1، ص262-292. وانظر: الأزهري، زين الدين خالد بن عبد الله الجرجاوي(ت905ه)، شرح التصريح على التوضيح لألفية ابن مالك، ط2، المطبعة الأزهرية –القاهرة، 1907، جـ1، ص346.
(4) المصدر نفسه، ص167.

أما النفي المستفاد من الموقف اللغوي فهو نفي لا يستمد من الصيغة ولا من التركيب، وإنما يُستنتجُ من الموقف دون دليل عليه من الصيغة أو التركيب، وذلك كما في أسلوب التمني أو الشرط بـــ (ليت)، مثل قول أبي العتاهية :

ألا ليت الشباب يعود يومًا   فأخبره بما فعل المشيبُ

وقول رؤبة بن العجّاج :

قالت سليمى: ليت لي بعلاً يَمُن   يغسل جلدي وينسيني الحزن

فإنّ ما يفهم من نفي الشباب عن الشاعر الأوّل أو فقدان الزوج عند الثاني ليس مستمدًا من صيغة محددة ولا من إشارة في التركيب - كما بين أبو المكارم - وإنما هو استنتاجٌ عقلي لا دليل عليه ولا إشارة إليه، ولذلك جعله الدكتور إبراهيم أنيس نوعًا من النفي المنطقي لا اللغوي(1)،وهو ما لا يقره أبو المكارم؛ إذ يرى أنّ النفي هنا أسلوب لغوي تعترف به اللغة وتعطيه حكم النفي وإن لم يكن في الصيغ أو التركيب ما يدلّ عليه (2).

كذلك لا يكفي الموقف اللغوي في هذا النوع من النفي، وإنما من الموقف تدعمه إشارة صوتية خاصة هي النغمة الكلاميّة كما في بعض أنواع الاستفهام ، والاستفهام الإنكاري .

ويذهب أبو المكارم إلى أنّ ثمة علاقةً بين أساليب النفي والترتيب؛ إذ تتأثر أساليب النفي بترتيب الصيغ، ومن ثم يعد أساليب النفي اللغوي والترتيب بين الصيغ يتآزران معًا على تحقيق التطابق بين التركيب والموقف اللغوي(3).

كذلك عرض أبو المكارم أساليب التوكيد في العربيّة؛ إذ التأكيد يتم بوساطة أحد الأساليب الخمسة الآتية (4):

1. تكرار اللفظ المراد تأكيده (التوكيد اللفظي): وجدوى هذا النوع - كما قرر الزمخشري – أنّك (1): " إذا كررت فقد قررت المؤكّد وما علق به في نفس السامع ومكنته في قلبه وأمطت شبهة ربما خالجته أو توهمت غفلة أو ذهابًا عما أنت بصدده فأزلته ".

---

(1) أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة العربيّة، ص162.
(2) أبو المكارم، علي، الظواهر اللغوية، ص171.
(3) المصدر نفسه، ص171.
(4) المصدر نفسه، ص172-181.

2. تكرار مضمون اللفظ المؤكَّد (التوكيد المعنوي): ويهدف هذا الأسلوب من أساليب التأكيد إلى[2]:" دفع توهم المجاز" و[3] " إزالة الغلط في التأويل ".
3. تكرار مضمون الجملة بـــ (أي، وأن).
4. استخدام أسلوب القصر .
5. استخدام أسلوب القسم .

وقد تناول أبو المكارم كل أسلوب من هذه الأساليب بالدراسة والتحليل والتدليل فأجال فيها

النظر، وأفاض فيها القول، حتى استوت على سوقها [4].

(1) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمربن محمد(ت538ه)، المفصّل في صنعة الإعراب، ط1، تحقيق د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، 1993، جـــ1، ص146.
(2) السيوطي، همع الهوامع ، جـــ3، ص164.
(3) ابن يعيش، شرح المفصّل، جـــ3، ص40.
(4) أبو المكارم، علي، الظواهر اللغوية، ص172-190.

ثالثًا: التطابق بين أجزاء الجملة

أفرد أبو المكارم في باب التطابق فصلاً بعنوان " التطابق بين أجزاء الجملة " عرض فيه لصورتين من صور التطابق بين أجزاء الجملة :

أولاً: صور التطابق الممكنة، وقد قسّمها إلى[1]:

أ. الموقف الإعرابي .
ب. التعريف والتنكير.
ج. الإفراد والتعدد.
د. التذكير والتأنيث.

ونلحظ أن التطابق في الموقف الإعرابي محدود؛ إذ لا يوجد مطردًا إلا في التوابع وحدها، وكذلك الأمر في التعريف والتنكير .

ثانيًا: صور التطابق الفعليّة: وقد اتبع هذه الصور بدراسة تطبيقيّة حاول فيها دراسة مدى التطابق في أبواب نحويّة أربعة هي: الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، والصفة والموصوف، والحال وصاحبه .

وليس اختيار هذه الأبواب الأربعة عشوائيًا وإنما حاول أن يمثّل للتوافق بين ركني الجملة بدراسة المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، ويمثل للتوافق أوالتطابق بين بعض أركان الجملة وبين غيرها بتحليل التطابق في الحال والصّفة .

وقد تناول الدكتور تمام حسّان ظاهرة التطابق تحت باب القرائن اللفظيّة، وعدَّ القرائن اللفظية في السياق على النحو التالي[2]:

العلامة الإعرابيّة، و الرتبة، و الصيغة، و المطابقة، و الربط، و التضام، والأداة، و النغمة.

ومن الملاحظ أنّ تمام حسّان أطلق مصطلح (المطابقة) بدل (التطابق)، وبين أن مسرح المطابقة هو الصيغ الصرفية والضمائر فلا مطابقة في الأدوات ولا في الظروف مثلا إلا النواسخ المنقولة عن الفعلية [1].

---

(1) أبو المكارم، علي، الظواهر اللغوية، ص207-210.

(2) حسّان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص205.

بيدَ أننا نقعُ على تشابهٍ بين ما جاء عند تمام حسان في دراسة هذه الظاهرة وما جاء عند أبي المكارم يمكن أن يفضي بنا إلى القول بأنّ تمام حسّان متأثرٌ - إلى حدٍّ ما - بما جاء به أبو المكارم في كتابه (الظواهر اللغويّة)؛ فقد بين أبو المكارم أن صور التطابق الممكنة بين أجزاء التركيب أربعة، تمتدّ فروعهما إلى عشرة؛ إذ التطابق يأخذ واحدًا من كل من [(2)]:

1. الموقف الإعرابي .
2. التعريف والتنكير .
3. الإفراد والتعداد .
4. التذكير والتأنيث .

وهذا ما نجده عند تمام حسان مع اختلافٍ يسيرٍ لا يخرجه عن التأثر؛ إذ يرى أن المطابقة تكون فيما يلي [(3)]:

1. العلامة الإعرابية .
2. الشخص (المتكلم والخطاب والغيبة).
3. العدد (الإفراد والتثنية والجمع).
4. النوع (التذكير والتأنيث).
5. التعيين (التعريف والتنكير).

والذي يمنعنا من افتراض العكس في التأثير هو قصب السَّبق في التأليف التي حازها أبو المكارم؛ إذ صدرت طبعة كتابه (الظواهر اللغوية) الأولى عام (1967)، بينما صدرت طبعة كتاب تمام حسان (اللغة العربية معناها ومبناها) عام (1973) .

كذلك لم نجد - في حدود بحثنا - في كتب تمام حسان التي صدرت قبل هذا المؤلف ما يشير إلى هذه الظاهرة .

ونأخذ على تمام حسان عدم إشارته إلى كتاب أبي المكارم الذي تناول هذه الظاهرة بشكل مفصّل وربما أفاد منه .

---

(1) المصدر نفسه ، ص210.

(2) أبو المكارم، علي، الظواهر اللغوية، ص207.

(3) حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص211-212.

ومثال التطابق بين أجزاء الجملة التطابق بين الفعل والفاعل، وهو ما ساقته كتب اللغة والنحو، واختلفوا في تسميته، فسماها بعض النحاة بـــ (لغة أكلوني البراغيث)، وسمّاها ابن مالك: (لغة يتعاقبون فيكم ملائكة) (1).

وقد شغلت هذه الظاهرة النحاة، وأخذت حظًا وافرًا من كتبهم، فهم يعدون المطابقة بين الفعل وفاعله - تثنيةً وجمعًا - ليس كلام عامة العرب، بل هو كلام طائفة مخصوصة منهم، وهي طيء، وقيل أزد شَنُوءَة، وقيل بنو الحارث بن كعب (2).

وقد كثرت أمثلة هذه الظاهرة في كتب اللغة والنحو من الشعر والآي والنثر بين آخذٍ بها ورادٍّ لها، فسيبويه ينعتها بالقليلة، ويتأول قوله تعالى: ﴿وأسرُّوا النّجوَى الذينَ ظلموا﴾ على البدليّة (3).

وقد جوّز الفراء هذه اللغة (4)، ووافقه الزمخشري على ذلك (5)، وقال ابن يعيش (6): "وهي لغة فاشية لبعض العرب، كثيرةٌ في كلامهم وأشعارهم ".

ومثاله من الشعر قول أحيّة بن الجلاح :

يلومونني في اشترائي النخيـــــ ــــــــــــــــــــــل أهلي فَكُلُّهُمُ أَلْوَمُ (7)

---

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، جـــ1، ص199، وتسمية ابن مالك هذه جملة من حديث نبوي شريف نصه: " يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر، ثم يعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم وهو أعلم بهم، كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: تركناهم وهم يصلون وأتيناهم وهم يصلون" انظر: صحيح مسلم، جـــ1، ص439، باب (فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما).

(2) سيبويه، الكتاب، جـــ1، ص20. ابن يعيش، شرح المفصّل، جـــ3، ص87.. السيوطي، همع الهوامع، جـــ1، ص154.

(3) المصدر السابق، جـــ2، ص41، والآية من سورة الأنبياء، آية رقم (3).

(4) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، (ت207ه)، معاني القرآن، ط2، تصدير: محمد أبو الفضل إبراهيم، عالم الكتب – بيروت، 1980.

(5) الزمخشري، الكشاف، جـــ2، ص320.

(6) ابن يعيش، شرح المفصّل، جـــ3، ص87.

(7) ورد (اشتراء) بدل (اشترائي)، و (يعذل) و (يلوم) بدل (ألوم)، والشاهد فيه جمعه بين واو الجمع في (يلومونني)، وبين الفاعل الظاهر (أهلي).وثمة من نسب البيت إلى أمية بن أبي الصلت ،انظر:

ولعلّ أقرب موقف للتحليل اللغوي السليم ما اتخذه سيبويه من أنّ[1]:" مِن العرب من يقول: ضربوني قومك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في: قالت فلانة، فكأنّهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة ".

ويذهب أبو المكارم إلى أنّ الاستشهاد بمثل هذه النصوص السابقة مظهر من مظاهر الخلط في المادة اللغوية بين اللهجات القبلية واللغة الفصحى التي أخذت الشائع في البيئة اللغوية [2].

أما عن التطابق بين المبتدأ والخبر فقد اشترط النحاة التطابق بين المبتدأ والخبر في الجنس والعدد، ولم يشترطوا ذلك في التعريف والتنكير، فقد يتفقان وقد يختلفان، يقول الدماميني[3]: " ويجب أن يكون هو - أي الخبر - طبق المبتدأ في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع مدة ما أمكن ذلك ".

وقد بين أبو المكارم أن التطابق بين المبتدأ والخبر يكون عن طريقتين[4]:

الأولى : الطريقة المباشرة، وذلك إذا كان الخبر جملة أو مفردًا .

الثانية : الطريقة غير المباشرة، وذلك إذا كان الخبر شبه جملة، ومردّ التطابق في هذا النوع إلى صلاحية الخبر لكل مبتدأ؛ إذ إن شبه الجملة هنا وظيفتها تحديد المكان أو الزمان أو العلاقة، وهي جميعًا تسع المفرد والمثنى والجمع مذكراً ومؤنثًا .

وجاء في شرح شذور الذهب[5]: " وأقول الثالث من المرفوعات المبتدأ، وهو نوعان: مبتدأ له خبر، وهو الغالب، ومبتدأ ليس له خبر، لكن له مرفوع يغني عن الخبر".

وفي مسألة الخبر شبه الجملة اتجاهان :

الصبان، محمد بن علي،حاشية العلامة الصبان على شرح الشيخ الأشموني على ألفية الإمام ابن مالك، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت،1997،جـ1ص64.

(1) سيبويه ، الكتاب، جـ2، ص40.

(2) أبو المكارم، علي، الظواهر اللغوية، ص211.

(3) الدماميني، بدر الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر(ت 828هـ)، المنهل الصافي في شرح الوافي، ط1، دراسة وتحقيق فاخر جبر مطر، دار الكتب العلمية : بيروت،2008، جـ1، ص244.

(4) أبو المكارم، علي، الظواهر اللغوية، ص219.

(5) ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين (ت761هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ط10، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة – مصر، 1965، ص180.

اتجاه يمثله البصريون ومفاده أنّ الخبر في الحقيقة هو متعلق الظرف والجار والمجرور المحذوف، ومعنى ذلك أن التطابق موجود بين المبتدأ والخبر، إذ هو المتعلق المحذوف [1].

واتجاه يعبر عنه الكوفيون، ويرى أصحابه بأنه لا تقدير للخبر المحذوف؛ إذ الظرف والجار والمجرور هما نفس الخبر[2].

وقد حدد أبو المكارم شكل التطابق بين الصفة والموصوف في صور ثلاث [3]:

1. في الحركة الإعرابية.
2. في التعريف والتنكير.
3. في التذكير والإفراد وفروعهما.

ويأخذ التطابق بين الحال وصاحبه صورًا عدة، كما بينها أبو المكارم[4]:

1. صورة مباشرة، ويكون التطابق فيها بين الصيغة المنصوبة وصاحب الحال، وذلك إذا كان الحال مشتقًا حقيقيًا أو جامدًا دالاً على تشبيه .
2. صورة غير مباشرة، والتطابق فيها بين الضمير العائد مما يتصل بالحال (معمول الحال) وبين صاحب الحال، وذلك إذا كان الحالُ مشتقًا غير حقيقي .

---

(1) ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين (ت761ه)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر ، بيروت، 1980، جـ1، ص250.
(2) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، جـ1، ص166.
(3) أبو المكارم، علي، الظواهر اللغوية، ص220.
(4) المصدر نفسه، ص288.

ظاهرة الترتيب

تُعنى ظاهرة الترتيب - أو كما اصطلح على تسميتها بعضُ الدارسين (الرُّتْبة)[1] - بالتركيب اللغوي وترتيب صيغ هذا التركيب، وثمة ترتيبان[2]، داخلي: يُعنى بترتيب الأصوات في الصيغ والمفردات وهو عملٌ صرفي، وخارجي: يُعنى بترتيب الصيغ في التركيب وهو عملٌ نحوي .

والمقصود بظاهرة الترتيب أو الرتبة [3]:" أن يكونَ للكلمةِ موقعٌ معلوم بالنسبة لصاحبتها، كأن تأتي سابقة لها أو لاحقة ".

والرتبة في مجال اللغة تعني[4]: " مواقع الأبواب النحويّة داخل الجملة، وهذه الأبواب قد تلتزم بمواقعها داخل الجملة، وقد تنتقل من موضع إلى آخر تقديمًا أو تأخيرًا ".

وتقديم الأبواب وتأخيرها داخل الجملة لا يكون إلا حيث يؤمن اللبَس، بظهور العلامات الإعرابيّة على الأبواب التي يطرأ عليها التقديم والتأخير، فالرتبة [5] " وصفٌ لمواقع الكلمات في التركيب ".

---

(1) شاع استخدام هذا المصطلح (الرتبة) في مؤلفات الدكتور تمام حسّان ومن اقتفى أثره في دراسة هذه الظاهرة، أما أبو المكارم فقد استخدم مصطلح (الترتيب)، وكان ممن حازوا قصب السبق من المحدثين في دراسة هذه الظاهرة وتناولها في كتابه (الظواهر اللغوية في التراث النحوي) الصادر عام (1968).

(2) أبو المكارم، علي، الظواهر اللغوية، ص233-234.

(3) حسّان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص207، وحسان، تمام(2000)، البيان في روائع القرآن، ط2، عالم الكتب- القاهرة، ط2، جـ1، ص67-233-324، وحسان ، تمام(2000)، الخلاصة النحوية، ط1، عالم الكتب –القاهرة، 2000، ص20-24-83. وانظر: حسين، رفعت حسين(2005)، الموقعية في النحو العربي، دراسة سياقية، ط1، عالم الكتب – القاهرة، ص21.

(4) الخلفات، إبراهيم صالح(2002)، الرتبة النحوية في الجملة العربية المعاصرة، ط1،عمان – الأردن، ص16.

(5) النجار، لطيفة إبراهيم(1994)، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، ط1، دار البشير– عمان، الأردن ، ص196. وانظر: إشريدة، عزام محمد ذيب، دور الرتبة في الظاهرة النحوية، رسالة ماجستير، إشراف الدكتور حسن موسى الشاعر، الجامعة الهاشمية، 2003، ص2.

ولا نعدم وجود إشارات إلى هذا المصطلح عند النحاة القدماء وإن لم يستخدموا المصطلح نفسه؛ فقد استخدم سيبويه مصطلح البناء مرادفًا لمصطلح الرتبة، وعقد له بابًا سماه[(1)]: " هذا الباب ما يكون فيه الاسم مبنيًا على الفعل قدّم أو أخر وما يكون فيه الفعل مبنيًا على الاسم ".

كذلك تناوله تحت باب (التقديم والتأخير) فبيّن أماكن وقوع التقديم والتأخير من مثل تقديم المفعول به على الفاعل، وتقديم الفاعل على فعله ، وتقديم الخبر على المبتدأ [(2)].

ويبدو أنّ أوّل من استخدم مصطلح (الرتبة) بهذا المعنى هو السيرافي (ت368هـ) في شرحه على الكتاب، إذ قال[(3)]: " فإذا بينت الفعل على الاسم قلت: زيدٌ ضربته، فلزمته الهاء، يعني أنّك جعلت زيدًا هو الأوّل في الرتبة، فلا بدّ من أن ترفعه بالابتداء، فإذا رفعته بالابتداء، فلا بد من أن يكون في الجملة التي بعده ضمير يعود إليه وتكون هذه الجملة مبنية على المبتدأ".

وكذلك تحدّث ابن جني عن التقديم والتأخير – وهو المصطلح المرادف للرتبة والترتيب – وبين ما فيه من أصناف مما يصح ويجوز تقديمه، وما لا يصح ولا يجوز تقديمه [(4)]. وقد تناقلت كتب النحو نوعين من أنواع الرتبة، **الرتبة المحفوظة**، وهي[(5)]: " موقع الكلمة الثابت متقدمًا أو متأخرًا في التركيب ".

وأمثلة هذه الرتبة : رتبة الصلة مع الموصول، ورتبة الصفة مع الموصوف، وأدوات الصدارة والجار والمجرور، والتمييز، والمعطوف عليه، والتوكيد والبدل، فلو اختل هذا الموقع لاختل التركيب باختلاله، بسبب ارتباط المعنى بها [(6)].

---

(1) سيبويه: الكتاب ، جـ1، ص73.
(2) المصدر نفسه، جـ1، ص34، و جـ2، ص128.
(3) السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله (ت368هـ)، شرح كتاب سيبويه، مخطوط رقم 137، نحو، 6مج، دار الكتب المصرية، جـ1، ص191، نقلاً عن: إشريدة، عزام محمد ذيب ، دور الرتبة في الظاهرة النحوية، ص2-3.
(4) ابن جني، الخصائص، جـ2، ص382.
(5) الساقي، فاضل(1977)، أقسام الكلام العربي، دط ، مكتبة الخانجي- القاهرة ، ص186.
(6) حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص207. وتجدر الإشارة إلى أن الدكتور حسين رفعت حسين قام في كتابه (الموقعية في النحو العربي) بحصر المسائل التي تتحقق فيها الرتبة المحفوظة

والرتبة غير المحفوظة ،وهي : موقع الكلمة المتغيّر في التركيب متقدمًا أو متأخرًا، وأمثلتها المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل والمفعول، والحال، والضمير والفعل المتصرف.

ويبدو هذا النوع من الرتبة هو مصدر الإبداع، ونقل الكلام من مستوى اللغة المثالي إلى مستوى اللغة الإبداعي[1]، فقد تجنب البلاغيون الحديث عن الرتبة المحفوظة؛ لحفظها وثبات وضعها، فلا تختلف عليها الأساليب، وعمدوا إلى الرتبة غير المحفوظة ودرسوها دراسة أسلوبية، وأفردوا لها بابًا سموه (التقديم والتأخير)[2]. فجاء اهتمامهم على اللغة الإبداعيّة التي انفلتت من زمام الترتيب النحوي، وخرجت عن اللغة النفعية إلى اللغة الإبداعيّة [3].

وقد أدرك أبو المكارم ما لظاهرة الترتيب من دور في تكوين الجملة العربيّة الفصحى، فجعل ظاهرة الترتيب وطاءة لدراسة الجملة العربيّة، وأن تصوّره لكون الترتيب عنصرًا من العناصر المؤثرة في تكوين الجملة العربيّة لم يقف عند مجرد الإحساس بالأهمية والأثر، وإنما انتقل إلى مرحلة التناول العلمي الموضوعي، فحاول وضع القوانين العامة لتنظيم هذه الظاهرة وتحديد آثارها، ثم متابعة هذه القوانين بالتفصيل والتطبيق للإلمام بكل خصائصها والإحاطة بصورها كافة .

وكان مدار الحديث عند أبي المكارم عن ظاهرة الترتيب ينصبُّ في ترتيب الصيغ في التركيب، وقد حاول الكشف عن مجموعةٍ من المؤثرات التي تؤثر في ترتيب التراكيب

مرتبة حسب ترتيب ابن مالك لأبواب النحو في ألفيته، وقد بلغت ستاً وثمانين مسألة، وكذلك تناول المسائل التي تتحققت فيها الرتبة غير المحفوظة وحصرها في إحدى وأربعين مسألة، انظر: حسين، رفعت حسين: الموقعية في النحو العربي، ص97-109، وص126-132.

(1) عبد المطلب، محمد(1994)، البلاغة والأسلوبية، ط1، دار نوبار – القاهرة ، ص329.

(2) من الدارسين من فرق بين الرتبة، والتقديم والتأخير، فقد رأى محمد حماسة عبد اللطيف أن المقصود بالرتبة: " الموضع الأصلي للعنصر، فيقال إن المفعول به – مثلا – رتبته التأخر عن الفاعل، والخبر رتبته التأخر عن المبتدأ، والفاعل رتبته التأخر عن الفعل، وأما التقديم أو التأخير فلا يكون إلا بالنظر في البنية الأساسية التي يحددها النظام اللغوي لترتيب عناصر بناء الجملة، وذلك أن بناء الجملة قد يُلزم باتباع الرتبة في مواضع مقررة، ويتيح الحرية في عدم الالتزام بها في مواضع أخرى، ومدار ذلك كله هو الترابط ومقتضيات السياق".عبد اللطيف، محمد حماسة(2003)، بناء الجملة العربية، دار غريب- القاهرة ، ص93.

(3) عبد المطلب ، محمد، البلاغة والأسلوبية ، ص329. وانظر: عيال سلمان، عزمي محمد، حق الصدارة في النحو العربي بين النظرية والتطبيق، ط1، دار ومكتبة الحامد - الأردن،2011، ، ص15. وإشريدة، عزام محمد ذيب، دور الرتبة في الظاهرة النحوية، ص16.

اللغويّة، و بيّن أن التراكيب اللغويّة تتبع في ترتيبها قانونًا دقيقًا يلحظ منه تأثر هذا الترتيب بمؤثرات ثلاث، هي [1]:

أولاً: التأثير في المضمون .

ثانيًا: العمل النحوي .

ثالثًا: الترابط بين الصيغ .

وقد أفرد لكل مؤثرٍ من هذه المؤثرات فصلاً عَمِد فيه إلى التعريف بهذا المؤثر، وتحليله، وساق أقوال وآراء العلماء فيه، وقدم دراسة تطبيقية مستوعبة له.

وكون ظاهرة الترتيب لم ترد في بابٍ مستقل، فقد عرض لها النحاة باعتبارها إحدى مبادئ ترتيب الكلم داخل السياق الجملي أو باستقلال عنه، فقد استنخل أبو المكارم هذه المؤثرات آنفة الذكر من الشكل العام لنظام الترتيب في الجملة العربيّة من خلال الركام الهائل الذي يضمه التراث النحوي .

ولعل أبا المكارم في محاولته حصر هذه المسائل على هذا النحو كان مقتديًا بابن جني الذي حاول حصر هذه المسائل مجردة من الخلاف النحوي – إلا قليلاً منها – في كتابه الخصائص في باب (شجاعة العربية) تحت عنوان: (فصل في التقديم والتأخير).

يقول ابن جني في فصل التقديم والتأخير[2]:" وذلك على ضربين : أحدهما ما يقابله القياس ، والآخر ما يسهله الاضطراد، الأول : كتقديم المفعول على الفاعل تارة وعلى الفعل الناصبة أخرى ...وكذلك الظرف... وكذلك الحال.. وكذلك الاستثناء... ومما يصح ويجوز تقديمه خبر المبتدأ على المبتدأ ... وكذلك خبر كان وأخواتها على أسمائها ، وعليها أنفسها ، وكذلك خبر ليس...ويجوز تقديم المفعول له على الفعل الناصبة... ولا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول ، ولا الصفة على الموصوف ، ولا البدل على المبدل منه ، ولا عطف البيان على المعطوف عليه... ولا يجوز تقديم المضاف على المضاف إليه "

وقد رتب أبو المكارم دراسته لظاهرة الترتيب على نحو ابن جني مع اختلاف لا يخرجه عن التأثر به .

(1) أبو المكارم، علي،الظواهر اللغوية ، ص237.

(2) ابن جني ، الخصائص، جـ2، ص382.

أولاً : التأثير في المضمون.

عد أبو المكارم التأثير في المضمون المؤثر الأول في ترتيب الصيغ داخل التركيب اللغوي، وهو كمل بينه الرضي[1] :" كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وإن كان حرفا ".

وحكمه التصدر، فيجب أن يكون في صدر الجملة كحروف النفي والتنبيه والاستفهام والتحضيض وإن وأخواتها وغير ذلك [2] .

فلا تتوالى الكلمات في الجملة على نحو عشوائي بل يخضع ترتيبها إلى أنساق تركيبية مضطردة يتحكم المعنى في الجزء الأكبر منها ويتحكم اللفظ في القليل الباقي ، وترتيب الكلمات في الجملة العربية يكون وفق ضوابط معينة تتحكم في ترتيبها وحركة عناصرها ، وأول هذه الضوابط ضابط المعنى، وفيه يقول سيبويه [3]:" كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم " .

أما الضابط الثاني فهو ضابط اللفظ ، ومن الأسباب اللفظية التي تترتب بموجبها الألفاظ : الخفة والثقل ، والصدارة ، وتناسب الفواصل ، والمشكلة اللفظية [4] .

ويعتمد التأثير في المضمون على الصيغ التي لها حق الصدارة [5] في الجملة، والصيغ التي يتحتم تصدرها عند النحاة لتأثيرها في مضمون الكلام هي الصيغ التي تفيد النفي أو التنبيه أو الاستفهام أو التحضيض أو التأكيد أو الشرط أو التعجب، وكم الخبرية وضمير الشأن، وهي ما تنضوي تحت الرتبة المحفوظة، وهذه الرتبة – صدارة الأدوات – هي التي

---

(1) الرضي، شرح الرضي على الكافية ، جـ4، ص336.

(2) الرحيلي، ممدوح(1996)، العربية والوظائف النحوية ، دط، دار المعرفة الجامعية-الاسكندرية ، ص220.

(3) سيبويه، الكتاب ، جـ1، ص34.

(4) إشريدة، عزمي محمد ذيب، دور الرتبة في الظاهرة النحوية ، ص. 79.

(5) معنى الصدارة عند النحاة: اختصاص الكلمة بوقوعها في أول الكلام، كأسماء الاستفهام، وعند الاستراباذي (ت686هـ) أن للكلمة صدر الكلام: أنها تقع في أول الجملة، فلا يتقدم عليها ركن من أركانها، ولا ما هو من تمامها. انظر: الاستراباذي، محمد بن الحسن (ت686هـ) شرح كافية ابن الحاجب، دط، تحقيق أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية –القاهرة، دت، جـ1، ص232.

دعت النحاة إلى صوغ عبارتهم (لا يعمل ما بعدها فيما قبلها) [1]. يقول الرضي في تعليل التزام هذه الألفاظ صدر الجمل[2]: " لأن السامع يبني الكلام الذي يصدر بالمغير على أصله فلو جوّز أن يجيء بعده ما يغيره، لم يدرِ السامع إذا سمع بذلك المغير أهو راجع إلى ما قبله بالتغير أو مغير لما سيجيء بعده من الكلام، فيتشوش لذلك ذهنه ".

وقد بيّن أبو المكارم أن الصيغ التي تؤثر في مضمونِ الكلام قد تكون عاملة، كما يمكن أن تكون غير عاملة، ولكنّها سواء عملت أو لم تعمل لها الصدارة في التركيب اللغوي، وذلك لأن صدارتها للتركيب ليست مستمدة من عملها، وإنما هي ممتدة عن تأثيرها في المضمون، وعلى ذلك يرى أن لا تناقض بين ما يوجبه تأثيرها في مضمون التركيب – في حتمية التقدم – وما قد يجيزه نوع عملها من إمكان التأخر[3].

ولا يُشترط أن تقع ألفاظ الصدارة في أول الكلام، ولكن لا بُدّ أن تقع في أول الجملة أكانت الجملة أول الكلام أم وسطه، فنقول[4]: " لمحمدٌ أخوه خيرٌ منه "، حيث وقعت لام الابتداء هنا في صدر الكلام، ونقول: "محمدٌ لأخوه خير منه"، فوقعت في صدر جملة الخبر، ونقول: "محمدٌ هل حضر أخوه؟ "، فوقعت (هل) في صدر جملة الخبر، وجملة الخبر مستقلة بحسب أصلها، وإن قيل: خبر المبتدأ إذا كان جملة يصير بسبب المبتدأ في تقدير المفرد، وهذا المفرد من حيث المعنى يقع بعد المبتدأ فتنتفي الصدارة .

وكانت دراسة أبي المكارم للصيغ التي لها حق الصدارة في الكلام تنصبّ على المعالجة المنهجية، و قياس مدى توافق حكم النحاة بضرورة تقدم الصيغ التي لها حق الصدارة في التركيب وبين الواقع اللغوي، ومثال ذلك الاستفهام، فقد تحتّم عند النحاة أن تتصدّر صيغ

---

(1) حسان، تمام، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص207.

(2) الرضي، شرح الرضي على الكافية، جـ1، ص257، و جـ3، ص238، و جـ4، ص339. وانظر: الصبّان، أبو العرفان محمد بن علي(ت1206) ، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط1، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية : بيروت ،1997، جـ1، ص335.

(3) أبو المكارم، علي، الظواهر اللغوية ، ص241.

(4) السامرائي، فاضل صالح(1998)، الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها، دط، منشورات المجمع العلمي – بغداد ، ص76. وانظر: السعودي، عزمي محمد، حق الصدارة في النحو العربي، ص21.

الاستفهام الجملة في كل تركيب لغوي[1]، والواقع اللغوي يؤيد ما قرره النحاة، ومن ثم لا تناقض بين الحكم النحوي والواقع اللغوي[2]، وهذا ما ينطوي على الشرط والتعجب وضمير الشأن وكم الخبرية، أما النفي فقد أوجب النحاة أن تتصدر أدوات النفي جملها دون استثناء[3] ، بيد أن الواقع اللغوي الذي وقف عليه النحاة لا يؤيد هذا الإطلاق كقوله تعالى : ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفًا عنهم﴾[4]، إذ أداة النفي هنا – وهي ليس – قد تقدمت عليها جملة هي معمول خبرها؛ أي متصلة بما بعدها [5].

وقد علل أبو المكارم اختلاف موقف النحاة مع الواقع اللغوي بما لدى النحاة من فهم خاص لمسألة التعدد؛ إذ إنّ للتصدر عند النحاة صورتين [6] :

الصورة الأولى : هي تصدر الصيغة للتركيب اللغوي مهما تنوعت جمله؛ أي سواء كانت هذه الجمل بسيطة: اسمية أو فعلية أو ظرفية – عند من يجعلها قسماً مستقلاً – أو جملة صغرى أو جملة كبرى. ويتضمن بالضرورة أمرين [7] :

الأول: عدم ارتباط الصيغ التي يجب لها التصدر وما يليها ويسبقها من صيغ من حيث العمل وإن ارتبطت بها من حيث المعنى .

الثاني: وهو عدم تقدم ما يقع في حيز الجملة التي تليها عليها سواء كان طرفا من أطراف هذه الجملة أو متعلقاً بأحد طرفيها .

الصورة الثانية : هي تصدر الجملة غير الكبرى. ولا تتضمن غير شرطٍ واحد ينبغي أن يتحقق، وهو تقدم الصيغة في بداية الجملة التي تغير من مضمونها نوعاً ما من التغيير، بحيث

---

(1) الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (ت577هـ)، الأنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية- بيروت،1998، جـ1، ص160. وأبو المكارم، علي، الظواهر اللغوية، ص242.

(2) أبو المكارم، علي، الظواهر اللغوية، ص243.

(3) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، جـ1، ص160. والسيوطي، الأشباه والنظائر، جـ1، ص481.

(4) سورة هود، آية: 8، يرى الزجاج أن (يوم يأتيهم) منصوب بمصروف، والمعنى: ليس العذاب مصروفاً عنهم يوم يأتيهم. معاني القرآن وإعرابه جـ3، ص40.

(5) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، جـ1، ص162.

(6) أبو المكارم، علي، الظواهر اللغوية، ص266.

(7) المصدر نفسه، ص266.

لا يجوز أن يتقدم على الصيغة شيء من الجملة التي يتأثر معناها أو شيء مما يتصل بها.

ثانياً: العمل النحوي

العمل هو المؤثر الثاني عند النحاة في ترتيب الجملة العربيّة، والعوامل تختلف درجاتها وتتعدد مراتبها، فتختلف علاقاتها بمعمولاتها، وتتعدد صور تراكيبها، وينعكس ذلك على الترتيب الذي تخضع له الجملة، وقد ساق أبو المكارم جملةً من الاعتبارات التي تحكم العمل النحوي عند النحاة، وبغية الكشف عن التأثير الحقيقي لنظرية العامل في ترتيب الصيغ داخل الجملة العربيّة قام بتحليل الأبواب المختلفة التي راعت الترتيب وخضعت له من مثل الفعل والفاعل والمفعول به، والمصدر والمشتقات، والمبتدأ والخبر، وكان وأخواتها، وأفعال القلوب، والأدوات العاملة، والحال، والتمييز(1).

وتتسمُ دراسة أبي المكارم لهذا المؤثر (العمل) بوجود جانبين للدراسة :

- جانب نظري .

- وجانب تطبيقي .

أما الجانب النظري فقد عرض فيه قوانين العمل النحوي العامة المنظمة للعمل، وقدّم مجموعةً من الاعتبارات التي تحكم العمل النحوي عند النحاة، وهي(2) :

أولاً: أصالة العامل في العمل أو عدم أصالته فيه، فإن من العوامل ما يكون عمله أصيلاً، ومن ثم يكون قوياً، فحرياً بالتصرف في المعمول، ومنها ما يكون عمله فرعاً لآخر فهو ضعيف بالنسبة إليه، ومقيد في علاقته بمعموله دونه (3). وفي هذا يقول ابن عصفور(4): " العامل الضعيف لا يعمل فيما قبله، ولهذا لا يتقدم أخبار إن وأخواتها عليها "، وأضاف السيوطي : " ولا المجرور والمنصوب والمجزوم على الجار والناصب والجازم، ولا الحال

---

(1) أبو المكارم، علي، الظواهر اللغوية ، ص274-325.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب، جـ1، ص59. وانظر: المبرد، المقتضب، ط3، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة، ، 1994، جـ3، ص36، 202، 232، و جـ4، ص189، 300. وانظر: ابن جني، الخصائص، جـ2، ص163. وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، جـ1، ص152، 377، و جـ3، ص363. وانظر: السيوطي، همع الهوامع،532. وانظر: أبو المكارم، علي، الظاهر اللغوية، ص269-273.

(3) أبو المكارم، علي، الظواهر اللغوية، ص269.

(4) السيوطي، الأشباه والنظائر ،جـ1، 538.

على عامله الضعيف غير الفعل المتصرف وشبهه... ولا التمييز على عامله الجامد إجماعاً، ولا معمول المصدر وفعل التعجب واسم الفعل ".

وقد اختلف النحاة في أصالة العمل: هل هي مطردة في الحروف أم في الأفعال؟ (1).

ثانياً: يعود الاعتبار الثاني إلى ما يتسمُ به العامل من تصرف أو جمود، فالعامل المتصرف أقوى من العامل الجامد، ولهذا يتصرف في معموله صوراً من التصرف لا تباح للعامل الجامد، فالحروف جامدة، وكذلك الأسماء مشتقة أو غير مشتقة، ونعثر في الأفعال على بعض العوامل الجامدة كـــ: نِعْمَ، وبِئْسَ، وعسى، وليس، وفعل التعجب (2).

ثالثاً: يقوم هذا الاعتبار على العوامل اللفظية والعوامل المعنوية؛ إذ إن العامل اللفظي عامة أقوى من العامل المعنوي(3)، ولهذا فإن الترتيب بين العوامل المعنوية ومعمولاتها أمر لازم، بكل ما يتطلبه هذا الترتيب من ذكر المعمول ووضعه دون فصل بينه وبين عامله.

رابعاً: أما آخر الاعتبارات التي ساقها أبو المكارم فهو: أن العامل المتقدم أقوى من العامل المتأخر، ولهذا لا يتأخر عن معموله مع بقاء عمله إلا العامل القوي، والعامل القوي يضعف إذا تأخر عن معموله، ويفقد كثيراً من قوته (4).

وقد ضمّن أبو المكارم الجانب التطبيقي من دراسته كثيراً من الأبواب النحوية كـــ: (الفعل والفاعل والمفعول، والمفاعيل، والمصدر والمشتقات كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغ المبالغة، والمبتدأ والخبر، وكان وأخواتها، وأفعال القلوب، والأدوات

---

(1) ذهب إلى الأولى السهيلي معللا ذلك بأن " الحروف ليس لها معان في نفسها وإنما معانيها في غيرها". انظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، جـــ1، 526، وذهب إلى الثاني ابن عصفور، وهو اتجاه جمهور النحاة. انظر: أبو المكارم، علي، الظواهر اللغوية، ص269. نقله عن مخطوط التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان.

(2) أبو المكارم، علي، الظواهر اللغوية، ص272.

(3) السيوطي: الأشباه والنظائر، جـــ1، 534. وأبو المكارم، علي، الظواهر اللغوية، 273. وانظر: الرضي، ، شرح الرضي على الكافية، جـــ2، ص63. وانظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط20، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث: القاهرة ، 1980.، جـــ2، ص284.

(4) أبو المكارم، علي، الظواهر اللغوية، ص273.

العاملة من مثل إنّ وأخواتها، و(ما) و(لا) و(لات) و(إن) وحروف الجر، ونواصب الأفعال، وجوازم الأفعال، والحال والتمييز [1].

فكان منهجه يقوم على عرض حالات وجوب الأصل الذي يكون عليه ترتيب الجملة في الأصل، ليذكر بعد ذلك عكس الأصل، وهو عدم مراعاة الأصل، ومثال ذلك (الفعل والفاعل والمفعول به)، فيجب الأصل وهو اتصال الفاعل بفعله وتقديمه على مفعهولهما في ثلاث مسائل[2]:

1- أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين، نحو: أكرمته.
2- أن يخشى اللبس بين الفاعل عند عدم وجود القرينة التي تميّزه من المفعول، وذلك بأن يكون الفاعل والمفعول مقصورين أو إشارتين أو موصولين أو مضافين إلى ياء التكلم.
3- أن يكون المفعول محصوراً بـــ (إنما) باتفاق بين النحاة،و بـــ (إلا) عند جماعة من النحاة [3].

لنلفي أبا المكارم بعد ذلك يسوق حالات عكس الأصل – أي الفصل بالمفعول بين الفاعل وفعله – في مسائل ثلاث [4]:

1. أن يكون المفعول ضميراً متصلاً والفاعل اسماً ظاهراً، نحو: أكرمك محمدٌ.
2. أن يكون الفاعل محصوراً بـــ (إنما) نحو: قوله تعالى: ﴿إنما يخشى اللهَ من عباده العلماءُ﴾.
3. أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول، نحو قوله تعالى: ﴿وإذا ابتلى إبراهيمَ ربّه﴾.

وكانت منهجية أبي المكارم في الدراسة التطبيقيّة تقوم على عرض خلافات النحاة وأقوالهم وحججهم، ومثال ذلك أن الأصل في المفعول به أن يلي الفاعل الذي يتحتم أن يعقب فعله، وأنه في بعض المسائل قد يتقدم المفعول به على الفاعل، وهو صورة لعكس الأصل، وذلك عندما يتصل بالفاعل ضمير المفعول، نحو قوله تعالى: ﴿وإذا ابتلى إبراهيمَ ربّه﴾،

---

(1) أبو المكارم، علي، الظواهر اللغوية، ص274-325.
(2) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح لألفية ابن مالك، جـــ1، ص282.
(3) ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين(ت761هـــ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جـــ2، ص122.
(4) أبو المكارم، علي، الظواهر اللغوية، ص276.

وقوله تعالى: ﴿يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم﴾[1]؛ لأن في تقديم الفاعل في هذه المسألة عوداً للضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهي مسألة خلافية بين النحاة، لذا فإن أبا المكارم يسوق أقوال النحاة في هذه المسألة بقوله [2]: " فقد أجازها في الشعر والنثر جميعاً الأخفش، وابن جني من البصريين، وأبو عبد الله الطّوال من الكوفيين، ثم ابنَ مالك من الأندلسيين[3]. وقد حكاه سيبويه في كتابه. وبقولهم: ضربته زيداً، وهو جائز بإجماع حكاه ابن كيسان ".

وكان يستدرك في بعض المسائل على النحاة، ويعمد إلى التحليل، ومثال ذلك لزوم الترتيب بين الجار والمجرور؛ إذ لا خلاف فيه، كما أن لزوم الاتصال بين الجار والمجرور لا خلاف فيه أيضاً، فلا يجوز عند النحاة تقديم المجرور على الجار[4]، كذلك فإن الأصل عدم الفصل بين الجار والمجرور، ولا استثناء في ترتيب الجار والمجرور، أما في الاتصال فقد استُثْنِيَ فيه : الفصل بالظرف، والفصل بالجار والمجرور، والفصل بالمفعول، والفصل بالقسم، والفصل بلفظ (ما) بعد: (من، عن، الباء، اللام)؛ إذ يجوز الفصل بـــ (ما) مع بقاء عمل الأدوات الجارة[5].

وقد جعل النحاة الفصل في المسائل الأربعة الأولى من قبيل الضرورات الشعرية، يقول السيوطي[6]: " وفصله – أي الجار – من مجروره وتأخيره عنه كلاهما ضرورة ". ويقول الأشموني[7]: " لا يجوز الفصل بين حرف الجر ومجروره في الاختيار، وقد يفصل بينهما في الأضرار بظرف أو مجرور".

ومثال الفصل بـــ (ما) بعد (من) قوله تعالى: ﴿مما خطيئاتهم﴾، وبعد (عن) قوله تعالى: ﴿عما قليلٍ﴾، وبعد (الباء) قوله تعالى: ﴿فبما نقضهم ميثاقهم﴾، وبعد (اللام) قول الأعشى :

إلى ملكٍ خير أربابه   فإن لما كل شيء قرارا

---

(1) سورة غافر : آية 52.

(2) أبو المكارم، علي، الظواهر اللغوية ، ص279.

(3) الأزهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح، جـــ1، ص283.

(4) سيبويه ، الكتاب، جـــ2، ص164. وأبو المكارم، علي، الظواهر اللغويّة، ص310.

(5) الأزهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح، جـــ2، ص21.

(6) السيوطي، همع الهوامع، جـــ2، ص472.

(7) الأشموني، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد(ت900ه) ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط1، نشر محمد محيى الدين عبد الحميد، النهضة المصرية، 1955، جـــ2، ص302.

ويذهب أبو المكارم إلى أنّ هذا الاستثناء من النحاة لا يتسمُ بالدقة؛ لأنه [1] " لا يقوم على أساس من التحليل الدقيق للأدوات، ذلك التحليل الذي يوجب التفرقة بين حروف الجر و (ما) الداخلة على الأسماء، والأخرى الداخلة على الأفعال، أما الداخلة على الأفعال فمن الممكن أن تعد (ما) من قبيل الموصول الحرفي، وليست مقحمة بين الجار والمجرور، أما الداخلة على الأسماء فإنها تكون من قبيل الأدوات المركبة، أي أن حرف الجر ليس (من) وحدها مثلاً، وإنما هو (مما) كلها، فـــ (ما) على هذا الاعتبار جزء من الأداة المركبة، ومن ثم فإنها ليست فاصلة بين الجار والمجرور".

ثالثاً: أما المؤثر الثالث من المؤثرات في ترتيب الصيغ في الجملة العربيّة فهو ما اصطلح على تسميته أبو المكارم بـــ (الترابط بين الصيغ)؛ [2] أي العلاقة الخاصة التي تربط بين بعض الصيغ وبعض، بحيث يتحتّم عند وجود شيء من هذه الصيغ وجود ما ترتبط به، ثم وجود نظام خاص يحكم العلاقة بينهم .

وقد وردت إشارة لهذا المؤثر في كلام أبي الحسن بن أبي الربيع في شرحه للإيضاح، ثم شرحها السيوطي، فقال أبو الحسن[3]: " خمسة أشياء هي بمنزلة شيء واحد: الجار والمجرور كالشيء الواحد، والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، والفعل والفاعل كالشيء الواحد، والصفة والموصوف كالشيء الواحد، والصلة والموصول كالشيء الواحد ".

وذهب أبو المكارم إلى أن الجامع بين هذه الأطراف لا ينطوي على جميع هذه الأبواب، ومن ذلك الفعل والفاعل فهما – في رأيه – ليسا شيئاً واحداً أو كالشيء الواحد؛ إذ الفاعل إذا كان ذاتاً له امتداده الخاص في الزمان والمكان، والحدث الفعلي بالنسبة له مجرد صورة من الصور الممكنة بالنسبة إليه، وكذلك رأى أن السِّر في ضرورة ذكر الفاعل عقب فعله لا يعود كما توهم أبو الحسن بن أبي الربيع وتابعه السيوطي إلى أنهما كالشيء الواحد، بل إلى قضية العمل وما توجبه من ضرورة ذكر الفاعل عقب فعله حتى لا تختلط الجملة الفعلية بالاسمية [4].

---

(1) أبو المكارم، علي، الظواهر اللغويّة، ص311-312.

(2) أبو المكارم، علي، الظواهر اللغويّة ، ص327.

(3) السيوطي، الأشباه والنظائر، جـــ1، 593.

(4) أبو المكارم، علي، الظواهر اللغويّة، ص328-329.

وقد عرض للصلة والموصول، وبين أن الموصول سواء أكان اسميّاً أم حرفياً فإن مراعاة الترتيب معه ضرورة أدركها النحاة [(1)]، فهي من المسائل التي تتحقق فيها الرتبة المحفوظة، والسر في مراعاة الترتيب بين الصلة والموصول – كما يراها أبو المكارم – أن ثمة نوعاً من العلاقة الخاصة بين الصلة والموصول، وتتحد هذه العلاقة في الموصول الحرفي باعتبار الموصول أداة لإعادة سبك الجملة، وأما الموصول الإسمى فإن هذه العلاقة أشبه ما تكون بالصفة، لكن الموصول أكثر حاجة إليها من الموصوف [(2)].

وسواء كان الوصف بالمفرد أو بالجملة فإن النحاة يحتّمون ضرورة الترتيب بين الموصوف وصفته [(3)]، فإذا كان الوصف عاملاً وجب مراعاة الترتيب بين العامل والمعمول أيضاً، ووجب ألا يتقدم على الموصوف معمول الوصف [(4)].

---

(1) المصدر نفسه، ص333. وانظر: ابن جني، الخصائص، جـ2، ص385. وانظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، جـ1، ص389. والسيوطي، همع الهوامع، جـ2، ص271.

(2) أبو المكارم، علي، الظواهر اللغويّة ، ص333.

(3) ابن جني، الخصائص، جـ2، ص391. وانظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، جـ1، ص389. والسيوطي، همع الهوامع، جـ3، ص116، 127.

(4) أبو المكارم، علي، الظواهر اللغويّة، ص334.

الفصل الرابع

جهود أبي المكارم في دراسة الجملة العربية

الفصل الرابع

جهود أبي المكارم في دراسة الجملة العربيّة

دراسة الجملة عند أبي المكارم

لا مناصَ من الاعترافِ بأنّ مشكلة "المنهج" هي المشكلة الأولى التي كان أبو المكارم يسعى جاهداً إلى معالجتها أثناء عرضه للقضايا والموضوعات النحوية، فقد شغلت قضية المنهج حيزاً كبيراً من مؤلفاته منذ أمد بعيد حين اتخذ من دراسته (الحذف والتقدير في النحو العربي) موضوعاً لنيل درجة الماجستير، فكانت هذه الدراسة محاولة منه لاقتحام أصول النحو التقليدي من خلال دراسة أبرز خصائصه التطبيقية، ومجالاً حيوياً لاختبار الأسس المنهجيّة السائدة والمقترحة للبحوث اللغويّة، باعتبار ذلك خطوة ضرورية لاختيار أكثر المناهج صلاحية للأخذ به في العربيّة (1).

ثم فرضت مشكلة المنهج نفسها مرة أخرى كما يبدو في رسالته للدكتوراة الموسومة بـــ (مناهج البحث عند النحاة العرب). وقد حاول أن يعالج مشكلة المنهج بطريقتين: مباشرة حيناً، وغير مباشرة حيناً آخر فيما صدر له بعد ذلك من دراسات عن: (الظواهر اللغويّة) و(تقويم الفكر النحوي) و(تاريخ النحو العربي) و(ومقومات الجملة). وهي دراسات نزعم أنّها امتدادٌ لدراسته عن المناهج النحوية في أطروحته للدكتوراة مع شيء من التفصيل والزيادة .

ولم يركن أبو المكارم في دراساته إلى المنهج التقليدي ليكتفي باجترار ما اتفق عليه النحاة، ولم يؤثر المنهج الوصفي الذي يرى تقسيم اللغة إلى مراحل تاريخيّة لها خصائصها وسماتها بل كان يلتزم بالأسس المنهجية لمنهج التحليل اللغوي .

وفي نطاق الجملة العربيّة فإن التراث النحوي عني بالآراء والاتجاهات في الجملة العربية. وقد وقف أبو المكارم على ما قدمه التراث النحوي للجملة من أحكام، وسعى إلى تحديد الصورة التفصيليّة للجملة بأنواعها كما وردت في النشاط اللغوي بغية المقابلة بين النماذج النمطية للجملة في النحو وفي اللغة معاً، فحاول أن يحلل ما تقرر في التراث النحوي من أحكام وأن يقابله بما ثبت في النصوص اللغوية من ظواهر ليستشرف المدى الذي استطاعت أن تبلغه القواعد النحوية في تعبيرها عن الظواهر اللغوية ؛لأن ذلك نقطة البدء

---

(1) أبو المكارم، علي(2007)، الجملة الفعلية ، ط1، مؤسسة المختار – القاهرة ، ص9.

الصحيحة والضرورية في تقويم القواعد النحوية لتتسق ضوابطها مع الظواهر اللغوية، وآية ذلك معالجة أبي المكارم المنهجية للجملة من خلال (فكرة الإسناد) ، فقد حكمت قضية الصدارة نوع الجملة، و ربط النحاة نوع الجملة بنوع الكلمة المصدرة فيها.

يقول ابن هشام [(1)]:" الجملةُ تسمى اسميّة إن بدأت باسم، كزيد قائم، وإنّ زيداً قائم، وهل زيد قائم؟ وما زيد قائماً، وفعلية إن بدأت بفعل، كقام زيد، وهل قام زيد؟ وزيداً ضربته، ويا عبد الله؛ لأنّ تقديره: ضربت زيداً ضربته، وأدعو عبد الله".

ويقول كذلك ابن هشام [(2)]: " فالإسميّة هي التي صدرها اسم، كزيد قائم، وهيهات العقيق، وقائم الزيدان، ... والفعلية هي التي صدرها فعل، كقام زيد، وضُرِبَ اللّصُّ،وكان زيدٌ قائماً، وظننتهُ قائماً، ويقوم زيد، وقم . والظرفية المصدرة بظرف أو مجرور، نحو: أعندك زيد؟ و أفي الدار زيد؟ إذا قدرت زيداً فاعلاً بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما ".

فأبرز ما قدّمه ابن هشام هو ربطه نوع الجملة بنوع الكلمة المصدرة فيها، وتحديد مفهوم التصدّر بكون الكلمة المصدرة أحد عناصر الإسناد الأساسيّة في الجملة، أي المسند أو المسند إليه، فلا عبرة بما تقدم من الحروف، وهذا النوع من التحديد لكلا الجملتين يُبنى على أساس لفظي شكلي دون مراعاة للمعنى، ولكنّ الأخذ بهذه القاعدة - بالرغم من ذيوعها بين النحاة - غير مسلم بها عند أبي المكارم لافتقادها إلى عدد من الصفات الضروريّة التي ينتجُ عن فقدها اختلاط الأنواع واضطراب الأقسام فيتمثّل في التوحيد بين ما هو مختلف والتفريق بين ما هو مؤتلف [(3)].

وأما التعسف في رعاية الاعتبارات فيتجلى في إيثاره اعتبار (التقدّم) وحده أولى بالرعاية دون سائر الاعتبارات الواجبة الالتزام في تحديد أنواع الجملة، فبالرغم من أنّ تقدم صيغة ما في الجملة أو تأخرها لا ينبغي أن يغيّر من نوعها، لارتباط ذلك التقدم و التأخّر

---

(1) ابن هشام، الإعراب عن قواعد الإعراب، ص35-36.

(2) ابن هشام، مغني اللبيب ، ص492.

(3) أبو المكارم، علي، مقومات الجملة العربية ، ص 172. وانظر: أبو المكارم، علي، الجملة الفعلية، ص38.

بالموقف اللغوي والأولويات المرعية فيه، لا بنوع الجملة والعناصر المكونة لها (1).

وقد استعاض أبو المكارم عن القاعدة التقليديّة التي تربط نوع الجملة بنوع الكلمة المصدرة فيها بالأخذ بعدد من القواعد والأسس التي تهدف في مجموعها إلى تحليل أنظمة الجملة، وتتآزر على تحديد وجوه الاتفاق والاختلاف بينها، ومن ثم تقرير مقومات كل نوع منها وخصائصه وعلاقته بغيره من أنواعها.

وتطبيقاً لهذه الضوابط كلها فإنّه لا يجدُ مناصاً من الاعتراف بأنّ أهم المقومات الأساسية للجملة الفعلية هو (وجود الفعل التام) عنصراً إسنادياً فيها. وبهذا التحديد تشمل الجملة الفعلية صورتين متميزتين (2):

الأولى: يتقدّم فيها المسند - أي الفعل التام - على المسند إليه، فاعلاً كان أو نائباً عنه.

الثانية: يتقدم فيها المسند إليه - فاعلاً كان أو نائباً عنه - على المسند، أي الفعل التام .

وفيما يتعلق بـــ (الجملة الاسمية) المكونة من مبتدأ وخبر أو ما كان أصله المبتدأ والخبر،فإنّ (الأصل) فيه أن يتقدم المبتدأ أو ما كان أصله المبتدأ على الخبر، وبذلك إذا تكونت الجملة من اسم وفعل تحدد نوعها حسب المتقدم منهما، فإذا تقدم الفعل كانت فعلية، وإذا تقدّم الاسم كانت اسميّة تطبيقاً للقاعدة العامة التي تربط نوع الجملة بنوع الكلمة المتصدرة فيها، أما أبو المكارم فقد عدل عن هذا الفهم، ورأى أن (الجملة الاسميّة) هي الجملة التي يكون المسند فيها واحداً من ثلاثة (3):

1. الاسم الجامد غير المشتق .
2. الاسم المشتق الذي لا يصلح كونه رافعاً للمسند إليه.
3. التركيب الإسنادي .

---

(1) أبو المكارم، علي، مقومات الجملة العربية، ص 173. وانظر: أبو المكارم، علـــي، الجملـــة الفعليـــة ، ص39- 40.

(2) المصدر نفسه، ص173.

(3) المصدر نفسه، ص176.

وكذلك (الجملة الظرفية) التي حدد ابن هشام مدلولها بقوله [1]: " والظرفية المصدرة بظرف أو جار ومجرور"، بيد أن مفهوم الجملة الظرفية تطبيقاً لما سبق من الأسس والاعتبارات يبدو مختلفاً عند أبي المكارم؛ إذ قصد بهذه الجملة ما كان المسند فيها ظرفاً أو جاراً أو مجروراً، ولها عنده صورتان :

الأولى : أن يتقدم المسند - أي الظرف أو الجار والمجرور - على المسند إليه.

الثانية : أن يتقدم المسند إليه على المسند، ويُعْرَبُ المسند إليه في الصورتين مبتدأ، والمسند خبر .

ويبدو أن فكرة الإسناد بدأت تحل محل الصدارة في الفكر النحوي لدى بعض المحدثين ، فقد وضع بعض النحاة تحديداً أكثر ملاءمة لطبيعة الدرس اللغوي للتفريق بين الجملتين الاسمية والفعلية، يقوم على أساس المسند دون ارتباط بمسألة التقدّم والتأخّر في الجملة، فالجملة الاسمية ما كان المسند فيها اسماً، والفعلية ما كان المسند فيهما فعلاً [2].

وتطبيقاً لذلك تكون جملة (قام زيد) جملة فعلية، وكذلك (زيد قام)، وذلك لأن المسند فيها فعل، وهو(قام)، بينما جملة (زيد قائم) جملة اسمية لكون المسند فيها اسم، وهذا ما ذهب إليه كلٌّ من الدكتور مهدي المخزومي[3]، والدكتورة سناء حميد البياتي[4]، والدكتور إبراهيم السامرائي[5]، والدكتور أحمد عبد الستار الجواري [6].

وذهب بعض النحاة إلى أنّ الجملة مكونة من عنصرين إسناديين: مسند ومسند إليه[7]، بيد أن أبا المكارم رأى أن هذه النظرة إلى الجملة باعتبارها إطاراً لعنصري الإسناد قد

---

(1) ابن هشام، مغني اللبيب، ص492.

(2) الشيخ، حسين منصور(2009)، الجملة العربيّة: دراسة في مفهومها وتقسيماتها النحوية، ط1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت، ص58.

(3) المخزومي، مهدي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص39-42.

(4) البياتي، سناء حميد(2003)، قواعد النحو العربي في ضوء نظرية الـنظم، ط1، دار وائـل- عمـان ، ص34.

(5) السامرائي، إبراهيم(1983)، الفعل زمانه وأبنيته، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ص210-211.

(6) الجواري، أحمد عبد الستار(1984)، نحو المعاني، ط2 ، المجمع العلمي العراقي - بغداد، ص108.

(7) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جـ1، ص3. والمخزومي، مهدي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص31.

اصطدمت بعدد من النماذج التركيبيّة سلباً وإيجابا، كالإضافة (بين المضاف والمضاف إليه)، والتبعية (بين التابع والمتبوع)، والحالية (بين الحال وصاحبه)، والمفعولية (بين الفعل ومرفوعه من جهة ومفعولاته أو منصوباته من جهة أخرى)، ورأى أن في هذه العلاقات جوانب إسنادية لا سبيل إلى إغفالها، " الأمر الذي يُعدّ معه هذا الاستبعاد نمطاً من التعسف في فرض ما لا يستند إلى أساس موضوعي" (1).

كذلك أقرّ النحاة بوجود نوعين من الإسناد، أطلقوا على أحدهما: (الإسناد الأصلي)، وعلى الثاني (الإسناد غير الأصلي)، وهم يقصدون به العلاقات القائمة بين كل من (المصدر) و(اسمي الفاعل والمفعول) و(الصفة المشبهة) و(الظرف) من ناحية، و(ما أسند إليه) كل منها من ناحية أخرى، فهي علاقة إسنادية ولكنها غير أصلية، ومرد عدم أصليتها إلى أن أحد الطرفين - وهو المسند - لا يؤدي وظيفته الأصلية بل يؤدي وظيفة مغايرة لهذه الوظيفة الأصلية (2).

لذلك ذهب أبو المكارم إلى أن دعوى عدم الأصالة في إسناد المصادر والمشتقات الاسمية إلى مرفوعاتها لا ينهض عليه دليل يقيني، بل إنها تعتمد على بعض المقولات المذهبيّة التي تجعل (العمل) أصلاً في الحروف فرعاً في الأسماء (3).

ويقول في نقد هذه المنهجيّة (4): " وفي الوقت الذي يرفض فيه هؤلاء القائلون بالإسناد هذه الأنماط من التراكيب الإسنادية التي يحتوي كل منها على عنصر إسنادي بدعوى عدم أصالة الإسناد فيها، نجدهم يقبلون نماذج أخرى لا تحتوي على أي عنصريه معاً، بل تخلو منها جميعاً، كما في أسلوب النداء وبعض أساليب التمني، الأمر الذي يوشك أن يحيل فكرة الإسناد من علاقة قائمة بالفعل بين طرفين محددين إلى رابطة ذهنية بين أطراف مفترضة ".

وقد امتد جهد أبي المكارم في دراسة الجملة إلى إفراد ثلاثة كتب لدراسة الجمل؛ فأفرد للجملة الفعلية كتاباً اصطلح على تسميته بـــ (الجملة الفعلية)، ويُعدّ باكورة تأليفه في الجملة؛ إذ صدر عام (1976) .

---

(1) أبو المكارم، علي، مقومات الجملة العربية، ص53-54، وانظر: الرضي، شرح الرضي على الكافيـــة، جـــ1، ص8.

(2) الرضي، شرح الرضي على الكافية، جـــ1، ص8.

(3) أبو المكارم، علي، مقومات الجملة العربية، ص51.

(4) المصدر نفسه، ص52.

وتلا هذا الكتاب كتابٌ تناول الجملة بالدراسة من الناحية النظريّة، وقد وسمه بـــ (مقومات الجملة العربيّة). وقد اعتمدنا عليه في دراستنا للجملة؛ لإيماننا بأنه الركيزة الأساسيّة التي اتكأ عليها أبو المكارم في دراسته لأقسام الجمل، وقد صدرت طبعته الأولى عام (1982)، كذلك أفرد للجملة الاسميّة كتاباً وسمه بـــ (الجملة الاسميّة)، و صدر عام (1996)، أما بقية الجمل فقد أفرد لها كتاباً خاصاً جمعها فيه و أطلق عليه (التراكيب الإسنادية، الجمل: "الظرفية ، الوصفية، الشرطية)،إيمانا منه بأن الجملة لا تقف عند الاسمية والفعلية بل تتعدى ذلك إلى الجملة الظرفية والوصفية والشرطية لاحتوائها على عنصري الاسناد.

وقد استطاع أبو المكارم من خلال هذه الكتب أن يقدِّم رؤيةً شاملةً ومستوعبةً للجملة العربيّة من لدن سيبويه وانتهاءً بالعصر الحاضر، فكان مؤصلاً ومرسساً جيداً للجملة العربيّة أثناء رحلتها في التراث النحوي، واستطاع أن يقدم مفهوماً شاملاً لها، ويبيّن حجمها في التراث، ثم ما لبث أن تناول كلّ جملة على حدة بالتعريف، والتقسيم، والتفصيل والدراسة حتى أضحت كتبه مرجعاً لا مندوحة للباحث في الجملة عن الرجوع إليها والنهل من معينها، وقد شقّ علينا سبر كل ما تناوله أبو المكارم حول الجملة العربيّة لما تحتويه دراسته من جزئيات وتفصيلات يصعب لمّ شتيتها في بحث، لذا عرضنا بصورة عامة لأظهر ما تناوله أبو المكارم تاركين التفصيل - لمن ابتغى ذلك - إلى مراجع أبي المكارم. وسنعرض في هذه الصفحات لجملة من الأطر الكليّة للجملة العربية، كمفهوم الجملة في التراث النحوي، وحجمها، وتقسيماتها، ومقومات الأقسام وخصائصها.

مفهوم الجملة في التراث النحوي:

تشير معظم الدراسات إلى أنّ سيبويه لم يستخدم مصطلح (الجملة) بيد أنه أشار إلى مفهومها تحت مسميات أخرى، مثل مصطلح "الكلام"[(1)] و"الإسناد" [(2)] وقد استخدم سيبويه مصطلح (الإسناد) للدلالة على طرفي الجملة (المسند والمسند إليه) يقول [(3)]: "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بداً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك : عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء".

ويذهب كثير من الباحثين إلى أنّ محمد بن يزيد المبرد (ت 285هـ) هو أول من استخدم مصطلح (الجملة) أو (الجمل) للإشارة إلى: الفعل وفاعله، أو: المبتدأ وخبره، ومن ذلك قوله[(4)]: "الأفعال مع فاعليها جمل". وقوله [(5)]: "ومثل هذا من الجمل قولك: مررتُ برجلٍ أبوه منطلق، ولو وضعت في موضع (رجل) معرفةً لكانت الجملة في موضع حال، فعلى هذا تجري الجمل".

ومن اللافت أنّ أبا المكارم لم يتعرض لمن تناول مصطلح الجملة لغةً، بَل اكتفى بالإشارة إلى من تناولوا الجملة بمعناها الاصطلاحي صراحةً، وآية ذلك إغفاله إشارة الفراء (ت 207هـ) إلى الجملة؛ فقد استخدم مصطلح الجملة استخداماً لغوياً، قصد به جملة الكلام أو الألفاظ الواردة في مجموعها، لا مصطلحاً نحوياً مكوناً من مسند ومسند إليه، ومن ذلك قوله [(6)]: " إذا قلت: سواء عليكم صمتكم ودعاؤكم، تبيّن الرفع الذي في الجملة " وقوله [(7)]:"

---

(1) السيد، عبد الحميد(2000)، بنية الجملة في اللغة العربيّة، مجلة جامعة مؤتة، الكرك، المجلد 15، العدد 8، ص38.

(2) أبو المكارم، علي، مقومات الجملة العربيّة، ص18-19.

(3) سيبويه ، الكتاب، جـ1، ص23.

(4) المبرّد، المقتضب، جـ4، ص123، وانظر: الحنود، إبراهيم صالح، الجمل المختلف في إعرابها، ص23، وانظر: نحلة، محمود، مدخل إلى دراسة الجملة العربيّة، ص17-18، وانظر: عبد اللطيف، محمد حماسة، بناء الجملة العربيّة، ص26-42، وأبو المكارم، علي، مقومات الجملة العربية، ص19.

(5) المصدر نفسه ، جـ4، ص20.

(6) الفراء، أبو زكريا ، معاني القرآن، جـ2، ص195.

(7) المصدر نفسه، جـ2، ص333.

تقول قد تبيّن أقام زيد أم عمرو، فتكون الجملة مرفوعة في المعنى" وقوله [1]: " وعبارة: " الحمدُ لله ربِّ العالمين" فيكون في الجملة معنى النصب ترفعها بالكلام ".

وقد ظهر المفهوم الاصطلاحي للجملة عند ابن السرّاج[2] في مواطن كثيرة، وجاء ذكر الجملة كثيراً عند الزجاجي بيد أنّه لم يتطرق إلى مفهومها وتعريفها، إنما جاء ذكرها عرضاً في بعض الأبواب النحويّة [3].

وأوّل محاولتين قدّمتا تصوراً للجملة العربيّة، وحدّدتا مقوماتها، وغاياتها - كما يذهب إلى ذلك أبو المكارم - هما محاولتا الرّمّاني (ت 384هـ)، وابن جني (ت 392هـ)؛ فقد قرّر الرمّاني أنّ الجملة [4]:" هي المبنية من موضوع ومحمول للفائدة "، وأما الكلام فهو[5]:" ما كان من الحروف دالاً على معنى".

أما ابن جني فقد حدد مفهوم الجملة من خلال المقارنة بينها وبين مصطلحي: (الكلام) و(القول)،يقول [6]:" أما الكلام، فكل لفظ مستقل بنفسه، ومفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل؛ نحو زيدٌ أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد، وفي الدار أبوك، وصهٍ، ومهٍ، ورويدَ، وحَاء وعَاء، وحس، ولبِّ، وأفِّ، وأوّه، فكل لفظ استقلّ بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام ".

وقد وحّد ابن جني بين مصطلحي (الكلام) و(الجملة) في دلالتهما على اللفظ المستقل المفيد.

ويذهب أبو المكارم إلى أنّ ابن جني قد ركّز همه على خصيصتين، هما: الاستقلال والفائدة، ولم يلتفت إلى قضية الإسناد[7]، وهذا ما دعاه إلى جعل كلٍّ من الرماني وابن جني - مع شيء من التجوّز يسير - ممثلين لاتجاهين محددين في فَهْم (الجملة) [8].

---

(1) الفراء، أبو زكريا ، معاني القرآن، جـ2، ص388.
(2) ابن السرّاج ، الأصول في النحو، ص64.
(3) الزجّاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق(ت337ه) ، الجمل في النحو، ط5، تحقيق الدكتور علي الحمد ، مؤسسة الرسالة : بيروت ، 1984، ص36.
(4) الرمّاني، أبو الحسن، رسالتان في اللغة، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر - عمان، 1984، ص68.
(5) المصدر نفسه، ص74.
(6) ابن جني، الخصائص، ص18-19.
(7) أبو المكارم، علي، مقومات اللغة العربية، ص21.
(8) المصدر نفسه، ص23.

أولهما: يربط مفهوم الجملة بالإسناد، ويستلزم وجود طرفيه فيها.

وثانيهما: يجعل محورها الفائدة، بغض النظر عن توفر عناصر الإسناد فيها.

ويبدو أنّ فَهْم أبي المكارم للفظة (الفائدة) عند ابن جنيّ قد أثار حفيظة بعض الدارسين، يقول الدكتور ملاوي صلاح الدين(1): " ومن الذين ساءهم بناء الجملة العربيّة على أساس من القول بالإسناد علي أبو المكارم، فقد وقر في ذهن هذا الباحث أنّ ابن جني لا يلتفت إلى هذه الفكرة - يعني الإسناد -، فزُيّن له الأمر، ولم يعلم أنّ الذين يذكرون الفائدة ليسوا بحاجة إلى ذكر الإسناد؛ لأنه من تحصيل الحاصل".

ويستدلُّ هذا الباحث برأي جمال الدين الفاكهي في بيان ذلك بقوله (2): " الفائدة حيثما وقعت قيداً للفظ أو القول فالمراد بها الفائدة التركيبيّة لا الناقصة، إذ هي غير معتدّ بها في نظرهم، فذكر المركب مع المفيد في الحد في عبارة بعضهم من قبيل التصريح بما علم التزاماً".

ويبدو أنّ ما أشار إليه الباحثُ له حظٌ من النظر؛ فقد أشار إلى ذلك السيوطي بقوله: (3) " لأن الإفادة إنما تحصل بالإسناد ".

وكذلك قول الأشموني تعقيباً على تعريف ابن مالك للكلام في الألفية، إذ قال(4): " ولم يذكر التركيب والقصد نظراً إلى أن الإفادة تستلزمهما ".

ولا يستقيم عندنا ما ذهب إليه الدكتور ملاوي لأسباب نوردها :

أولاً : قول ابن هشام (5): " والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه ".

---

(1) ضمن بحث منشور على الانترنت بعنوان: (مراجعات نقدية لمقومات الجملة في الفكر اللغوي العربي المعاصر)، الدكتور ملاوي صلاح الدين، قسم الأدب العربي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر - بسكرة.

(2) الفاكهاني، جمال الدين عبد الله بن أحمد(ت972ه) ، شرح الحدود النحويّة، ط1، حققه وقدمه محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع : بيروت، 1996، ص61-62.

(3) السيوطي، همع الهوامع، جـ1، ص52.

(4) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، جـ1، ص8.

(5) ابن هشام، مغني اللبيب، ص490.

ثانياً : إن ظاهر قول ابن جني وأمثلته التي ساقها وبرهن بها على الجملة والكلام تشي بأنه لم يرد بالفائدة الإسناد .

فلو تأملنا أمثلة ابن جني التي ساقها للفائدة من مثل (حاء، و عاء) وهو مما اتفق على أنّه لا إسناد فيه، فكيف يقصد بهما ابن جني الإسناد؟ وكذلك استخدام ابن جني أسماء الأفعال (صه، ومه، ورويد، وأفّ) وهذا مما اختُلِف في إسنادها لفاعلها أهو إسناد أصلي أم لا.

كذلك استخدام مصطلح (لفظ) الذي يدلّ على مطلق الملفوظ .

وقد بين أبو المكارم أن الذاهبين إلى ربط مفهوم الجملة " بالفائدة " قلة نادرة يأتي في طليعتهم ابن برهان: عبد الواحد بن عمر بن علي (ت 456هـ) الذي يقرر أنّ الكلام ومثله الجملة [1] "ما يفيد وحده ". وابن الخشّاب: أبو محمد عبد الله بن أحمد (ت 567هـ) الذي يقول[2]: " إن الكلم الثلاث - وهي الاسم والفعل والحرف - إذا ألف بعضها مع بعض حصل من ذلك ستة تآليف: اثنان منها مفيدان[3] إفادة مطردة، وآخر منها مفيد إفادة مخصوصة بموضع واحد مقصورة عليه[4]، وثلاثة مطرحة لأنها لا تفيد" [5].

أما النحاة القائلون بالربط بين مفهوم الجملة والإسناد فكثرة غالبة في التراث النحوي، وقد قسمهم أبو المكارم إلى اتجاهين [6]:

الاتجاه الأول: جعل العلاقة بين (الجملة) و(الكلام) علاقة ترادف، ويدلان على شيء

واحد،ومن هؤلاء الفراء[7]، وأبو علي الفارسي[8]، وعبد القاهر الجرجاني[9]، والحريري[1]، والزمخشري[2].

---

(1) ابن برهان، اللمع، ورقة 2، نقلاً عن أبي المكارم، علي، مقومات الجملة العربيّة، ص25.
(2) ابن الخشاب، المرتجل، ص27. نقلاً عن أبي المكارم، علي، مقومات الجملة العربيّة، ص26.
(3) هما الاسم مع الاسم، نحو: زيد منطلق.
(4) هما الفعل مع الاسم، نحو: قام زيد.
(5) المقصود الحرف مع الاسم وفي النداء خاصة.
(6) أبو المكارم، علي، مقومات الجملة العربية، ص26-27.
(7) الفراء، معاني القرآن، جـ3، ص393.
(8) الفارسي، أبو علي، الايضاح العضدي، ص17.
(9) الجرجاني، أبوبكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد(471ه)، الجمل، تحقيق علي حيدر، دار الحكمة : دمشق، 1972، ص40.

الاتجاه الثاني: ذهب أصحابه إلى التفرقة بين الجملة والكلام، واعتبار الجملة أوسع دائرة من الكلام، ومنهم الرضي الاستراباذي[3]، وابن هشام[4]، والشريف الجرجاني[5]، والفاكهي[6]، والمناوي[7]، والصبّان[8]، والسيوطي[9] الذي يقول: " وذهبت طائفة إلى أن (الجملة) و(الكلام) مترادفان... والصواب أنّها أعمّ منه؛ إذ شرطه الإفادة، بخلافها ".

وقد كشف أبو المكارم عن اتجاه ثالثٍ في التراث النحوي حاول أن يجمع بين الاتجاهين، ويتمثل في محاولة ابن يعيش: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت 643هـ)، و قد ساوى ابن يعيش بين الكلام والجملة [10] " فالكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، ويسمى الجملة، نحو: زيد أخوك، وقام بكر".

ويرى أبو المكارم أنه متأثرٌ بعاملين[11] :

أولهما : مفهوم الجملة عند ابن جني الذي يقول بالاستقلال والفائدة.

وثانيهما : رأي الرماني الذي يقول بالإسناد.

---

(1) الحريري، أبو محمد القاسم بن علي البصري(ت516ه)، شرح ملحة الإعراب، ط1، دار ابن حزم : بيروت، 2003، ص8.
(2) الزمخشري، المفصّل، ص6.
(3) الاستراباذي، رضي الدين، شرح الكافية، جـ1، ص8.
(4) ابن هشام، مغني اللبيب ، ص374.
(5) الجرجاني، علي بن محمد بن علي(ت816ه)، التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي : بيروت ، 1405هـ ، ص106.
(6) الفاكهي، عبد الله بن أحمد، شرح الحدود النحوية، تحقيق: الدكتور المتولي الدميري، مكتبة وهيبة - القاهرة، 1988، ص48.
(7) المناوي، زين الدين محمد عبد الرؤوف(ت1031 ه)، التوقيف على مهمات التعاريف، ط1، تحقيق محمد رضوان الداية ، دار الفكر المعاصر، بيروت ، 1410، ص254.
(8) الصبّان، أبو العرفان محمد بن علي(ت1206) ، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط1، (تحقيق إبراهيم شمس الدين)، دار الكتب العلمية: بيروت ،1997، جـ1، ص285.
(9) السيوطي، همع الهوامع، جـ1، ص55.
(10) ابن يعيش، أبي البقاء يعيش بن علي(ت263هـ)، شرح المفصّل ، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت، جـ1، ص70.
(11) أبو المكارم، علي، مقومات الجملة العربية، ص36.

وقد وجدت محاولة ابن يعيش صداها في الدراسات المعاصرة، فأخذ بهما الأستاذ عباس حسن (ت 1978هـ)، يقول[1] :" الكلام أو الجملة هو ما تركب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل..." .

وكذلك ما قدّمه الدكتور مهدي المخزومي من تصور لمفهوم الجملة كان متأثراً باتجاه ابن يعيش الرابط بين عنصري : الإسناد والإفادة. فهو يقطع بأن الجملة [2] " إنما تقوم على أساس من إسناد يؤدي إلى إحداث فكرة تامة " .

حجم الجملة في التراث النحوي

تناول أبو المكارم حجم الجملة في التراث النحوي بالدراسة من خلال عدّة مباحث؛ تناول المبحث الأوّل (الحد الأدنى لحجم الجملة). وقدّم المبحث الثاني (الأشكال النمطية لهذا الحجم)، وبين المبحث الثالث (العوامل المؤثرة فيه والأهداف المتوخاة له)، وانتهى من هذه المباحث الثلاثة إلى تحليل عدد من المقولات التي كان لها تأثيرها المباشر في تشكيل الجملة العربيّة، فذكر منها بالتفصيل أربع مقولات، هي: الإسناد، والعمل، وتعدد مستوى المبنى، وتعدد الوجوه والاحتمالات .

ويبدو أن[3] "حجم الجملة من الثراء والتنوع بحيث يتعذر استقصاء كافة نماذجه المقبولة وأشكاله المعتد بها، بيد أنه من الممكن التمييز فيه بين البنية الأساسية التي يمكن أن تُعدَ الحد الأدنى له، والأشكال النمطية التي تتشكل فيها هذه البنية، التي هي نتاج عدد من المؤثرات، أهمها: طبيعة الإسناد، وأنواع عناصره من مسند ومسند إليه، وطبيعة العلاقات الثانويّة المحتواة، وعددها، وحجمها، وأنواعها، ومقومات العمل وأطرافه، وعلاقاته بعناصر الإسناد من ناحية، وبالعلاقات الثانوية من ناحية أخرى".

ومعظم الدراسات النظريّة التي تُعنى بتحديد الحد الأدنى لحجم الجملة العربيّة عند النحاة توشك أن تنتهي إلى ضرورة وجود عنصرين، هما: المسند والمسند إليه، فهما جوهر العلاقة الإسناديّة، ومنطق القائلين بفكرة الإسناد، على أنّ المعتدّين بفكرة الإفادة في تحديد مفهوم

(1) حسن، عبّاس، النحو الوافي، جـ1، ص15-16.
(2) المخزومي، مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص53.
(3) أبو المكارم، علي، مقومات الجملة العربيّة ، ص126.

الجملة قد ذهبوا إلى ضرورة وجود هذين العنصرين حتى وإن كان تركيب الجملة لا يتضمن أحدهما أو كليهما [1].

وحاول أبو المكارم بمنهجه التحليلي إيجاد أرضيّةٍ مشتركةٍ بين القائلين بفكرة الإسناد و القائلين بالفائدة بضم بعض التراكيب التي تخلو - ربما - من عنصري الإسناد إلى الجمل ذات الإسناد عن طريق تأويلها تأويلاً يستلزم إقرار وجود طرفي الإسناد فيها، وإلحاقها بالجملة الفعليّة. وبهذا استطاع أن يقرّب بين الاتجاهين في التطبيق رغم تفاوت المنطلقات التي بدأوا منها في التنظير .

لذا فقد تناول أهم التراكيب اللغويّة التي كانت محور خلاف بين النحاة حين تناولوا مفهوم الجملة العربيّة، فتناول تركيب (النداء) و(الندبة أو الاستغاثة)، وتركيب (المصادر والمشتقات ومرفوعاتها) وتركيب (الشرط وحده، والجزاء وحده) ليبيّن كيف تحول الخلاف بين النحاة إلى توافق حين تناولوا بالتحليل حجم الجملة، وقصدوا إلى تحليل عناصرها، وآية ذلك تركيب النداء؛ فمن الواضح أنّه يفيد في المواقف اللغوية فائدة تامة يحسن السكوت عليها، ولكنّه يخلو من عناصر الإسناد، فكان متوقعاً أن تختلف مواقف النحاة من تحليل هذا التركيب وفقاً للمقومات التي اعتدوا بها في مفهوم الجملة؛ فقد اشترطوا لتحقق الجملة وجود اسمين، أو اسم وفعل، يقول ابن هشام [2]: " ولا بُدّ للكلام من طريقين: مسند ومسند إليه، ولا يكونان إلا اسمين، نحو (زيد قائم)، أو اسماً وفعلاً، نحو: (قام زيد) ".

و قرر النحاة أن الكلام بمعنى الجمل المفيدة [3] " لا يتأتى إلا من اسمين، أو من اسم وفعل، فلا يتأتى من فعلين ولا حرفين، ولا اسم وحرف، ولا فعل وحرف، ولا كلمة واحدة؛ لأن الإفادة إنما تحصل بالإسناد ".

بيد أن قدراً كبيراً من تشابه المواقف في تحليل هذا التركيب يجمع بين النحاة يوشك أن يكون توافقاً، فقد تقرر عند ابن برهان أن تركيب النداء يساوي التركيب الخبري الذي يكون المسند فيه فعلاً، ويؤدي وظيفته، فهو يماثله عملاً ومعنى [1].

---

(1) أبو المكارم، علي، مقومات الجملة العربيّة ، ص61.

(2) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جـ1، ص34.

(3) السيوطي، همع الهوامع، جـ1، ص52، وانظر: عبد اللطيف، محمد حماسة(1996)، بناء الجملة العربيّة، ط1 ، دار الشروق، ص30.

وقد أكّد هذا المعنى ابن الخشاب (ت 567هـ) الذي قرر أن[2] " المنادى مفعول، وحرف النداء نائب عن الفعل ".

فالنداء عند أصحاب الاتجاه (جملة)، لا لأنه يفيد فائدة تامة فحسب، بل لأنه في التحليل يتضمن طرفين فيماثل التركيب الخبري في تضمنه لطرفيه: ففي النداء عامل ومعمول [3].

وبهذا فإن تركيب النداء وإن خلا في الشكل من العناصر الإسناديّة فإنه يتضمن هذه العناصر وإن امتدت - في رأي أبي المكارم- عن مقولة (العمل) بدلاً من مقولة (الإسناد)، وبهذا يقترب النحاة القائلون بالفائدة من النحاة المعتدين بالإسناد عن طريق إلحاقه بالجملة الفعلية عن طريق التأويل [4].

وقد ألحق كثيرٌ من النحاة (النداءَ) بالمفعول به على أنه منه، أو شبيه به، يقول الزمخشري[5]: " ومنه - أي من المفعول به - المنادى؛ لأنك إذا قلت: يا عبد الله، فكأنك قلت: يا أريد أو أعني عبد الله، ولكنّه حذف لكثرة الاستعمال، وصار (يا) بدلاً منه ".

ويقول ابن يعيش[6]: " اعلم أن المنادى عند البصريين أحد المفعولات، والأصل في كل منادى أن يكون منصوبا...".

وهكذا لم يعد تركيب النداء مكوناً من (حرف) النداء، و(اسم) هو المنادى، بل أصبح مكوناً من مسند هو الفعل المضمر الذي ناب عنه الحرف، ومسند إليه مقدّر، ومكمِّل هو المنادى.

ويبدو أن الدراسات النحويّة الحديثة لا تتفقُ جميعاً مع ما أُثِر عن النحاة من ضرورة وجود عنصرين على الأقل في الجملة، فضلاً عن اختلافها في الاعتداد بجُمَلِيَّةِ بعض النماذج التركيبية التي لا خلاف بينها في التراث النحوي؛ فبراجشتراسر (ت 1993) يقطع بأن الجملة مركبة من مسند ومسند إليه، وبأن من الكلام ما ليس بجملة بل هو كلمات مفردة أو

---

(1) ابن برهان، اللمع، ص96، نقلاً عن: أبي المكارم، علي، مقومات الجملة العربيّة، ص63.

(2) ابن الخشاب، المرتجل، ص191-192، نقلاً عن أبي المكارم، علي، مقومات الجملة العربيّة، ص63.

(3) أبو المكارم، علي، مقومات الجملة العربيّة، ص63.

(4) المصدر نفسه، ص64.

(5) الزمخشري، المفصّل، جـ1، ص127.

(6) ابن يعيش، شرح المفصّل، جـ1، ص127.

تركيبات وصفيّة أو إضافية أو عطفية غير اسنادية، ويمثل لذلك بـــ (النداء)، فإن (يا حسن) ليس بجملة ولا قِسمٌ من جملة... والنداء وأمثاله يسميها أشباه الجملة [1].

وقرر الدكتور مهدي المخزومي أن[2]: " الجملة إنما تقوم على أساس من إسناد يؤدي إلى إحداث فكرة تامة، ولا يقوم مثل قولهم: (يا عبد الله) مثل ذلك الأساس". فهذا التركيب عنده لا يعدو أن يكون أداة للتنبيه ولفت نظر المنادى .

أما عن الأشكال النمطية للجملة العربية فقد كشف أبو المكارم عن محاولات في التراث النحوي عُنيت بعرض الأساليب والأشكال النمطيّة للجملة العربيّة [3]، وحاولت تقديم تصور شاملٍ لكل الأشكال المقبولة أو المرفوضة، فقدمت إطاراً كليّاً شاملاً ضمت النماذج والأشكال الجمليّة كافة ، ولعلّ أهم مَنْ يمثل هذا الاتجاه - كما تناولهم أبو المكارم - عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـــ)، وابن الحاجب (ت 646هـــ)، وشارحه الرضي (ت 686هـــ)، ومن ثم ابن هشام (ت 761هـــ)، وشراحه: الشيخ خالد الأزهري (ت 905هـــ)، والفاكهي (ت 972هـــ)، والشيخ يس (1061هـــ) [4].

وقد عرض أبو المكارم محاولة عبد القاهر الجرجاني في استشراف الآفاق الكلية للجملة العربيّة؛ فقد بدأ عبد القاهر من أنواع الكلمات الثلاثة: الاسم والفعل والحرف، وأنواع العلاقات التي (يمكن) أن تربط بينها في إطار جملة واحدة، فرأى أنها لا تعدو أن تكون ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما [5].

وقد جعل عبد القاهر لعلاقة الاسم بالاسم ستة أنواع أساسيّة، هي علاقات : الإخبار، أو الحالية، أو التبعية، أو الإضافة، أو العمل، أو التمييز .

وتضم هذه الأنواع خمس عشرة صورة تطبيقيّة، على النحو الآتي :

---

(1) براجشتراسر، التطور النحوي للغة العربيّة، ص81، وأبو المكارم، علي، مقومـــات الجملـــة العربيـــة، ص80.

(2) المخزومي، مهدي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص53-54.

(3) أبو المكارم، علي، مقومات اللغة العربيّة، ص83-96.

(4) المصدر نفسه، ص102.

(5) الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت 471هـــ)، دلائـــل الإعجـــاز، ط1، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية – بيروت، 2001، ص8.

- علاقة الإخبار، ولها صورة واحدة.
- علاقة الحالية، ولها صورة واحدة.
- علاقة التبعية، ولها خمس صور؛ لأن الاسم الثاني الذي وقع تابعاً للأول يمكن أن يكون وصفاً، أو تأكيداً، أو عطف بيان، أو عطف نسق، أو بدلاً .
- علاقة الإضافة، ولها صورة واحدة .
- علاقة العمل، ولها ست صور؛ لأن الاسم العامل قد يكون اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة، أو مصدراً، ثم إن المعمول في حالتي اسم الفاعل والمصدر يمكن أن يكون فاعلاً أو مفعولاً [(1)].

ويجعل عبد القاهر لتعلق الاسم بالفعل ثلاثة أنواع كلية، هي: أن يقع الاسم فاعلاً للفعل، أو مفعولاً له، أو منزلاً منزلة المفعول له، وتضم هذه الأنواع الثلاثة إحدى عشرة صورة هي :

- علاقة الفاعلية .
- علاقة المفعولية، ولها ست صور: إذ قد يكون المفعول واحداً من المفاعيل الخمسة: المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول له، ثم إن المفعول فيه إما أن يكون ظرف زمان أو ظرف مكان.
- علاقة المنزل منزلة المفعول، ولها أربع صور: أن يقع الاسم خبراً لكان أو إحدى أخواتها، أو حالاً، أو تمييزاً أو استثناءً [(2)].

ويرى عبد القاهر أن لتعلق الحرف بقسيميه - الاسم والفعل - ثلاثة أنواع كلية [(3)] :

الأولى: أن يتوسط الحرف بين الفعل والاسم، وذلك في (حروف الجر)، ومثلها (واو المعية)، و(إلا الاستثنائية).

الثانية: الحروف العاطفة.

الثالثة: الحروف التي تتعلق بمجموع الجملة (كتعلق حروف النفي، والاستفهام، والشرط والجزاء، بما يدخل عليه).

---

(1) الجرجاني ، دلائل الإعجاز، ص8، وانظر: أبو المكارم،علي، مقومات الجملة العربيّة، ص85.

(2) المصدر نفسه، ص8-9، وانظر: أبو المكارم،علي، مقومات الجملة العربية، ص86.

(3) المصدران السابقان، ص9، و ص6، و ص87.

ووفقاً لهذا التحديد لعلاقات الحروف بالأفعال والأسماء تضم هذه الأنواع الثلاثة سبع صور عنده، هي :

- علاقة التوسط ، وصورها ثلاث: الجر، وواو المعية، وإلا الاستثنائية.
- علاقة العطف، ولها صورة واحدة .
- علاقة التعلق بمجموع الجملة، ولها صور ثلاث أيضاً: النفي، والاستفهام، والشرط.

وقد أضاف عبد القاهر لهذه العلاقات علاقة من نوع خاص، ولها صورة واحدة، هي علاقة الحرف بالاسم، في حالة النداء(1).

وقد استطاع الجرجاني أن يصل إلى قدر كبير من (العلاقات الثابتة) في إطار الاحتمالات المتعددة للجملة العربيّة، كما أشار إلى بعض الأشكال النمطية لهذه الجملة، وبذلك كان عمله خطوة اتسمت بالأهمية في البحث عن الأشكال النمطية للجملة العربية .

وقد سجّل أبو المكارم بعض الملاحظات على تصور عبد القاهر للعلاقات الثابتة في الجملة العربيّة، وهي :

أولاً (2): " أن مكونات الجملة عند عبد القاهر ليست سوى كلمات، مع أن من الثابت نحوياً أن للمركبات دورها في تكوين الجملة العربيّة، الأمر الذي يعني أن كل البناء الذي قدمه عبد القاهر ينحصر في إطار دائرة لا تضم كافة العناصر المكونة للجملة ".

ثانياً (3): " أن هذه العلاقات تغفل - فيما عدا صورة الشرط - احتمال تعدد الإسناد في الجملة، كما في حالات استخدام التركيب الإسنادي خبراً أو حالاً، أو صفةً، أو صلةً، أو مضافاً إليه، مما يسلم إلى الإقرار بأن تصور عبد القاهر مبني - في معظمه - على فكرة وحدة الإسناد في الجملة، فيستبعد بذلك عملياً عدداً غير محدود من الأشكال النمطية للجملة العربية ".

---

(1) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص10.

(2) أبو المكارم، علي، مقومات الجملة العربيّة، ص95، وانظر: أبو المكارم، علي، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص39.

(3) المصدر نفسه، ص95.

ثالثاً [1]: " أن عبد القاهر ترك عدداً من العلاقات والصور التي لا سبيل إلى إهمالها، سواء في الكشف عن الأشكال النمطية للجملة، أو في تحديد العلاقات الثابتة في إطارها، ومن ذلك تراكيب: القسم، والتوكيد، والتنبيه، والتحضيض، والتمني".

وقد عرض أبو المكارم لتجربة ابن الحاجب وشارحه الرضي الاستراباذي في تحديدهما للأشكال النمطية للجملة [2]، ومقتضى ما قاما به في تشكيل الجملة أن ميّزا بين أمرين[3]:

(1) أبو المكارم، علي، مقومات الجملة العربيّة ، ص95.

(2) أبو المكارم، علي، مقومات الجملة العربيّة ، ص99.

(3) شرح الرضي على الكافية، جـــ1ص 33، 298، جـــ2ص 319.

الأوّل: التركيب الأساسي للجملة .

الثاني: الأشكال النمطية الممكنة للجملة .

والتركيب الأساسي للجملة محكوم عندهما "بالإسناد"، الذي يمكن أن يكون مفرداً، كما يمكن أن يكون متعدداً، وفي حالة إفراد الإسناد فإن الجملة تتكون من كلمتين على الأقل هما طرفا الإسناد ، أما في حالة تعدد الإسناد فإن الجملة تتضمن تركيبين إسناديين لكل منهما طرفاه من مسند ومسند إليه، بالإضافة إلى الأداة الرابطة بينهما، أما الأشكال النمطية الممكنة للجملة فإنها متأثرة بالإضافة إلى الإسناد بوجود علاقات ثانوية في الجملة أو عدم وجودها، وفي حالة وجودها تتعدد أشكال الجملة بتعدد هذه العلاقات، ومكوناتها، ومواقعها، وروابطها ببعضها، وصلتها بعناصر التركيب الأساسي [1].

وخلاصة آراء ابن هشام وشرّاحه أن الكلام يتألف من اسمين، أو فعل واسم، أو فعل وثلاثة أسماء، أو فعل وأربعة أسماء، أو من جملتين، أو من اسم وجملة، أو من حرف واسم[2].

وعمد أبو المكارم إلى تحليل عدد من المقولات التي كان لها تأثيرها المباشر في تشكيل الجملة العربيّة، فذكر منها بالتفصيل أربع مقولات، هي :

(1) أبو المكارم، علي، مقومات الجملة العربيّة، ص99.

(2) ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف الأنصاري(ت761ه)، قطر الندى وبل الصدى، ط11، شرحه محمد عبد المنعم خفاجي ، دار الكتب المصرية : القاهرة ،1992، جـ1، ص45، وأبو المكارم، علي، الظواهر اللغوية في التراث النحوي، ص70-72، وأبو المكارم، علي، ومقومات الجملة العربيّة، ص102.

أولاً: الإسناد

وتفترض هذه المقولة ضرورة وجود طرفين أساسيين في كل جملة، هما: المسند والمسند إليه، وتتبعُ الأساس النظري الذي أخذ به النحاة في تحديدهم للحد الأدنى للجملة يُسلِمُ إلى إمكانية كون هذين الطرفين كلمتين فحسب [1]، بيد أن أبا المكارم يذهب إلى أن هذا التحديد لكل من الطرفين لا يتسم بالدقة الكاملة، أما المسند فإن القواعد النحويّة التفصيلية تضيف إلى جواز كونه كلمة مفردة أو تركيباً إسنادياً، إمكان وقوعه مركباً فعلياً، وأما المسند إليه فإن القواعد النحوية قد قطعت بإمكان وقوعه واحداً من أمور ثلاثة: كلمة مفردة، ومركباً اسمياً، وتركيباً إسنادياً، ومتقضى هذا أن الأشكال النمطية للجملة في ضوء مقولة الإسناد التي أجازتها القواعد النحوية التفصيليّة تنتهي إلى إمكان بلوغها تسعة أشكال تختلف باعتبار مكونات عنصري الإسناد فيها، على النحو الذي ذكره أبو المكارم [2]:

الرقم	المسند	المسند إليه
1	كلمة	كلمة
2	كلمة	مركب اسمي
3	كلمة	تركيب إسنادي
4	مركب فعلي	كلمة
5	مركب فعلي	مركب اسمي
6	مركب فعلي	تركيب إسنادي
7	تركيب إسنادي	كلمة
8	تركيب إسنادي	مركب اسمي
9	تركيب إسنادي	تركيب إسنادي

(1) أبو المكارم، علي، مقومات الجملة العربيّة، ص110، وانظر: السامرائي، فاضل صالح (2007)، الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها، ط2، دار الفكر، ص14، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، جـ1، ص74.

(2) أبو المكارم، علي، مقومات الجملة العربيّة ، ص112.

ثانياً: مقولة العمل :

وترى هذه المقولة ضرورة أن تحتوي كل جملة على أطراف العمل الثلاثة : العامل، والمعمول، وأثر العامل في المعمول الذي يرمز له بالحركة الإعرابيّة [(1)]. ولا مناص عند النحاة من احتواء الجملة على أطراف العمل الثلاثة.

ثالثاً: مقولة تعدد مستوى المبنى :

وتفترض هذه المقولة أنّ نصَّ التركيب اللغوي الظاهر ليس دائماً وفي كل الأحوال المبنى الوحيد لهذا التركيب، بمعنى أنه ليس سوى السطح الخارجي للتركيب أو الإطار الظاهري له، لكن قد يوجد في أحيان كثيرة بإزاء هذا السطح الخارجي بناء تحتي غير منظور، وخلف هذا الإطار الظاهري مقابل داخلي لا يُنطق ولا يُكتب، ولكنه برغم ذلك الأساس الأصلي لكل ما ينطق ويكتب.

وهكذا يقرر في هذه المقولة أن للتركيب مستويين[(2)]:

الأول: المستوى الظاهر.

الثاني: المستوى الخفي .

وهكذا تتأثر الأشكال النمطية للجملة بمؤثر جديد، حيث يمكن أن تخلو هذه الأشكال في الظاهر من بعض العناصر أو الأطراف أو العلاقات إلى غير ذلك من الظواهر التي تترك بالضرورة أثرها في الجملة شكلاً وحجماً معاً، ويرى النحاة أن تعيين البناء التحتي أو المستوى الخفي في اللفظ يكون عن طريق " التأويل" [(3)].

رابعاً: مقولة الوجوه المحتملة :

---

(1) المصدر السابق ، ص113.

(2) أبو المكارم، علي، مقومات الجملة العربيّة ، ص116.

(3) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص265-363، وانظر: أبو المكارم، علي ، الحذف والتقدير، ص107.

ومحور هذه المقولة أن حجم الجملة من حيث العناصر المكونة للبنية من الممكن أن يحدد حدّه الأدنى، لارتباط هذا الحد بمقومات ثابتة من الممكن تحقيقها في أشكال محددة، وقد حاول النحاة حصر هذه الأشكال للحد الأدنى للجملة، سواء من التزم منهم بفكرة الفائدة أو من صدر عن مقولة الإسناد (1).

تقسيمات الجملة العربيّة في التراث النحوي

يبدو أنّ الجملتين الاسميّة والفعليّة محور اتفاقٍ بين النحاة من لدن سيبويه وحتّى عصرنا الحاضر، بيد أن الخلاف أخذ يدبُّ في الجمل التي زادت عن تينك الجملتين من مثل الجملة الشرطيّة، والجملة الظرفيّة، فمن النحاة من يرى دمجهما في الجملتين الفعلية والاسميّة، ومنهم من يعتدّ بهما نماذج مستقلة.

وقد قدّم أبو المكارم عرضاً لأهم الاتجاهات التراثية في تقسيم الجملة العربيّة، وقام بدراسة الأسس التي استند إليها أصحاب كل اتجاه، والاعتبارات التي حكمت آراءهم (2).

ورغم عدم استخدام سيبويه لمصطلح (الجملة) إلا أنه أشار منذ زمنٍ مبكّرٍ إلى وجود أنواع متميزة من الجملة العربيّة حين تناول فكرة الإسناد، وهما: الجملة الاسميّة والفعلية، ويطرد في الكتاب تفصيل أحكام كل من النوعين في أبواب مستقلة لا يختلط فيها أحدهما بالآخر (3).

وكذلك فرّق سيبويه في الكتاب بين الجملتين: الخبرية والإنشائية (4).

وقد أظهر أبو المكارم وجود اتجاهٍ آخر في التراث حاول أن يحلل أنواع الجمل بحسب معناها، ولعل أهم أصحاب هذا الاتجاه ابن كيسان : أبو الحسن محمد بن أحمد (ت 299هـ)

(1) أبو المكارم، علي، مقومات الجملة العربيّة، ص119.

(2) المصدر نفسه ، ص133-186.

(3) سيبويه، الكتاب، جـ1، ص23 وما بعدها، وجـ1، ص223، 228، وانظر: أبو المكارم، علي، مقومات الجملة العربيّة، ص133.

(4) المصدر نفسه، جـ3، ص4-5.

الذي يقرر في كتابه (الموفقي في النحو) أنّ أنواع الجمل - من حيث المعنى - تنقسم إلى أربعة أقسام، هي: الخبر، والاستخبار، والنداء، والطلب [(1)].

ونرى أن ثمة من تبنّى محاولة ابن كيسان وزاد عليها تفصيلاً؛ فقد قسم الدكتور تمام حسان الجملة باعتبارين [(2)] :

أولاً: من حيث المبنى .

ثانياً: من حيث المعنى .

وقد قسّم الجملة من حيث المعنى إلى :

1. جملة خبريّة.
2. جملة إنشائية. وراح يقسم الجملة الإنشائية إلى :

- إنشائية طلبية تضم: (الأمر، والتحضيض، والعرض، والإغراء، والنهي، والتحذير).
- إنشائية إفصاحيّة وتضم: (القسم، والعقود، والندبة، والتعجب، والمدح والذم، والإطالة، والحكاية الصوتية).

وقد وضع أبو المكارم في مقابل محاولة ابن كيسان محاولةً أخرى ذكرها عرضاً الزمخشري: جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (ت 538هــ) في كتابه (المفصّل) حيث تناول الجمل الصالحة للإخبار بها عن المبتدأ، فقد رأى أنّ أنواع الجملة الصالحة للإخبار بها أربعة [(3)]، هي: الفعلية، والاسميّة، والشرطيّة، والظرفيّة. وقد مثل الزمخشري لكل جملة بمثال: " فالفعلية نحو: زيد ذهب أخوه، والاسمية: عمرو أبوه منطلق، والشرطية: بكر إن تعطه يعطك، والظرفية: خالد في الدار".

---

(1) ابن كيسان، أبو الحسن محمد بن أحمد (ت299ه)، الموفقي في النحو، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي وهاشم طه شلاش، نشر في مجلة المورد : بغداد ، 1975، ص109، وقد عنى بالاستخبار: الاستفهام، وقصد بالطلب: الأمر والنهي.

(2) حسّان، تمام(2000)، الخلاصة النحويّة، ط1 ، عالم الكتب – القاهرة ، ص105-153.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، جــ1، ص88.

وقد أجاز أبو المكارم هذه المحاولة وأدرجها ضمن محاولات تقسيم الجملة العربيّة بقوله [(1)]: " ولو غضضنا النظر عن وقوع الجمل في هذه الأمثلة أخباراً، فإن التقسيم يمكن أن يعتد به باعتباره محاولة لتقسيم الجملة العربية بأسرها بصورة غير مباشرة ولا ينحصر في الجملة الاسمية وحدها بشكل ضروري ".

ونرى أن هذه المحاولة لا تصلح أن تكون مقابلة لمحاولة ابن كيسان؛ لأنّ ابن كيسان قسّم الجملة على اعتبارات المعنى، بينما قسّمها الزمخشري على اعتبارات لفظية.

وقد قطع ابن يعيش [(2)] (ت 643هـ) بنسبة هذا التقسيم إلى أبي علي الفارسي (ت 377هـ) الذي قسم الجملة إلى أربعة أضرب [(3)] :

الأوّل : أن تكون جملة مركبة من فعل وفاعل .

الثاني : أن تكون مركبة من ابتداء وخبر .

الثالث : أن تكون شرطاً وجزاءً .

الرابع : أن تكون ظرفاً .

وقد قسّم أبو المكارم الجملة إلى خمسة أقسام، هي: (الجملة الفعلية، والجملة الاسمية، والجملة الشرطية، والجملة الظرفية، والجملة الوصفية).

وهذا التقسيم ليس جديداً في النحو، وقد أقرّ أبو المكارم بذلك بقوله [(4)]: " ولا أدّعي أنني بتقديمها - يعني هذه الجمل - أفتح فتحاً لم أُسبق إليه، بل إنّها فضلاً عن ذلك لها ذكر في التراث النحوي بصورة أو بأخرى".

---

(1) أبو المكارم، علي، مقومات الجملة العربيّة، ص139.

(2) ابن يعيش، شرح المفصّل، جـ1، ص88، وانظر: الزمخشري ، المفصّل في صنعة الإعراب ، جـ1، ص44.

(3) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار(ت 277هـ)، الإيضاح العضدي، ط1 ، تحقيق حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف : القاهرة، 1969،جـ1، ص19.

(4) أبو المكارم، علي(2007)، التراكيب الإسناديّة :(الجمل الظرفية، والوصفية، والشرطية)، ط1، مؤسسة المختار - القاهرة ، ص10.

وأوّل من يرتد إليه استخدام مصطلحي (الجملة الشرطية، والجملة الظرفية) هو الزمخشري (ت 538هـ) [1]، ولعل آخر من استخدم (الجملة الظرفية) ابن هشام حين أطلقه على الجملة المصدرة بظرف أو مجرور[2].

أما الجملة الوصفية فهو استخدام حديث نشأ في رحاب المحاولات النحويّة التي ينهض بها بعض المجتهدين من دارسي النحو في (دار العلوم) [3].

وقد تبنى أبو المكارم هذا التقسيم وأخذ يدافع عنه أمام كل معترض، وآيةُ ذلك الجملة الشرطية التي أضافها الزمخشري، فقد آثر بعض النحاة ضمّها إلى الجملة الفعلية تحت تأثير القاعدة التي تربط نوع الجملة بنوع الكلمة المصدرة فيها، وإلغاء ما يتقدّم من الحروف، يقول ابن يعيش[4]: " الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين: الشرط وفاعله، والجزاء وفاعله". ويقول ابن هشام[5]: " وزاد الزمخشري الجملة الشرطية، والصواب أنّها من قبيل الفعلية ".

وقد عارض أبو المكارم ما ذهب إليه ابن يعيش مبيناً أن تصور الجملة الشرطية على أنها مركبة من جملتين مبني على أساس مزدوج: أولهما، دعوى حذف أداة الشرط وهذا يؤدي إلى اضطراب المعنى، وثانيهما، إمكان عدم استقلال معنى الجملة ففيه - برأيه - تناقض[6].

ورأى أبو المكارم أن ابن هشام (ت 761هـ) لا يضيف جديداً في مجال التقسيم، ولكنّ الجديد عنده في إطار التفسير والتحليل؛ فابن هشام في كتابه (الإعراب عن قواعد الإعراب) يأخذ بالتقسيم الثنائي[7]، في حين أنه في كتابه (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) يأخذ بالتقسيم الثلاثي؛ فقد عقد فصلاً بعنوان: انقسام الجملة إلى إسمية وفعلية وظرفية [8].

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصّل، جـ1، ص88، وانظر: أبو المكارم، علي، التراكيب الإسنادية، ص141.
(2) ابن هشام، مغني اللبيب، ص47.
(3) حسين، شعبان صلاح(2004)، الجملة الوصفية في النحو العربي، دار غريب – القاهرة ، ص143.
(4) ابن يعيش، شرح المفصّل، جـ1، ص88.
(5) ابن هشام، مغني اللبيب، ص492.
(6) أبو المكارم، علي، مقومات الجملة العربيّة، ص142، وانظر: أبو المكارم، علي، التراكيب الإسنادية، ص145.
(7) ابن هشام، الإعراب عن قواعد الإعراب، ص61-62.
(8) ابن هشام، مغني اللبيب، ص492.

والتفات ابن هشام إلى إمكان تعدد الإسناد في الجملة دفعه إلى تقسيم الجملة إلى أقسام ثلاثة [1]:

1. جملة كبرى: وهي التي تحتوي في داخلها تركيباً إسنادياً يكون أحد العناصر الإسنادية فيها، نحو: زيد قام أبوه، وظننتُ زيداً يقوم أبوه.
2. جملة صغرى: وهي التي يقع تركيبها الإسنادي عنصراً إسنادياً في جملة أكبر منها.
3. جملة ذات وجهين .

ويبدو أن القضايا التي ورثها ابن هشام، والاتجاهات التي أخذ بها قد سيطرت على تفكير النحاة ممن جاؤوا بعده واقتفوا أثره .

وقد أشار أبو المكارم - ضمناً - إلى الأسس التي استند إليها النحاة في تقسيمات الجملة، والاعتبارات التي حكمت آراءهم فيه، ولعل أهم الأسس ما يأتي[2]:

أولاً: طبيعة الإسناد في الجملة .

وتعني طبيعة الإسناد المعنى الذي تفيده العملية الإسنادية وعلاقته بالواقع الخارجي المصاحب للموقف اللغوي إيجاباً وسلباً، ففي الجملة جانبان :

المعنى المستفاد من البنية اللفظية لها، والموقف اللغوي الذي تستخدمه فيه، وتطبيقاً لهذا الأساس يقسم النحاة الجملة إلى قسمين :

1. الجملة الخبريّة .
2. والجملة الإنشائية .

ثانياً: شكل الإسناد في الجملة.

ويعني أقسام الإسناد من حيث اتسامه بالوحدة أو التعدد أو التنوع، وفرق بين تعدد الإسناد وتنوعه في الجملة؛ إذ التعدد يسم الجملة بالتركيب، أما التنوع بذاته فلا تركيب فيه، وقد استطاع

---

(1) المصدر نفسه ، ص497-499.

(2) أبو المكارم، علي، مقومات الجملة العربيّة، ص152-153.

أبو المكارم أن يجد تطبيقاً لهذا الاعتبار بالتقسيمات التالية للجملة [1]:

1. الجملة البسيطة، وهي مفردة الإسناد.
2. الجملة المركبة، وهي متعددة الإسناد.
3. الجملة المتنوعة، وهي التي تتضمن عملية إسنادية أو أكثر لا ترتبط عضوياً بأطراف الإسناد الأساسية في الجملة.

ثالثاً : أطراف الإسناد في الجملة.

وفي الإسناد طرفان : المسند والمسند إليه، ومن الممكن - نظرياً - أن توجد الأقسام الجمليّة التالية [2]:

1. جملة يكون المسند فيها الفعل (الفعلية).
2. جملة يكون المسند فيها الاسم (الاسميّة).
3. جملة يكون المسند فيها الظرف أو الجار والمجرور (الظرفيّة).
4. جملة يكون المسند فيها تركيباً إسنادياً (وصفيّة).
5. جملة شرطيّة.

رابعاً : قابلية النّسخ، والنسخ عملية لغوية تتضمن جانبين مختلفين، أحدهما يتصف بالثبات، وهو الجملة المنسوخة، والآخر يتصف بالتغيّر، ويتناول عدداً من الأمور، أهمها [3]:

أ. العلاقة التي تربط المكونات في إطار الجملة.
ب. الوظيفة النحوية التي يمكن تمثيلها بالحالات والعلامات الإعرابية.
ج. الظواهر الموقعيّة أو الموضعيّة المستقلة بمواضع مكونات الجملة بعد النسخ .
وتقسم الجملة العربيّة - وفقاً لهذا المعيار - إلى قسمين :

---

(1) المصدر السابق، ص157.

(2) أبو المكارم، علي، مقومات الجملة العربيّة ، ص157.

(3) المصدر نفسه، ص161.

1. جملة قابلة للنسخ، بما يعنيه النسخ من ثبات وتغيّر .
2. جملة غير قابلة للنسخ .

خامساً: قابلية الامتداد ونوع العناصر الممتدة، والامتداد تغيّر كمي إضافي، يتمثل في زيادة بعض الصيغ على البنية الأساسية، وعناصر الامتداد التي تسهم بدورها في تحديد أقسام الجملة العربيّة عديدة، يأتي في طليعتها: المفاعيل، و شبه الجملة، والتوابع، والحال، والتمييز [1].

سادساً: علاقات التطابق ، وأهم عناصر التطابق بين أطراف الجملة ومكوناتها عنصران أساسيّان [2]:

أولهما: التطابق في الحالة العدديّة، وصوره ثلاث: الإفراد، التثنية، الجمع .

وثانيهما: التطابق في الحالة النوعية أو الجنسيّة، وله صورتان: التذكير، والتأنيث.

وبالاحتكام إلى علاقات التطابق ميّز أبو المكارم بين أقسام للجملة العربيّة، أهمها :

1. جملة الفعل والفاعل أو نائبه.
2. جملة المبتدأ والخبر المفرد.
3. جملة المبتدأ والخبر المكون من تركيب إسنادي.
4. جملة المبتدأ والخبر الظرف أو الجار والمجرور.

سابعاً: العلاقات الموقعيّة، وهي جزء من ظاهرة (الترتيب أو الرتبة)، وقد قصد بها الأشكال التي تخضع لها الجملة في تحديد مواقع أطراف الإسناد بها، ويقتصر مفهوم "العلاقات الموقعيّة" في هذا الموضع على تحديد المواقع التي تحتلها أطراف الإسناد في الجملة والعوامل المؤثرة فيها، وقد سبق أن أدرك هذه العلاقة عبد القاهر الجرجاني حيث قرر[3] : " أنك إذا قلت: أفعلت؟ فبدأت بفعل كان الشك في الفعل نفسه... وإذا قلت: أنت فعلت؟ فبدأت بالاسم كان الشك في الفاعل...".

---

(1) المصدر السابق، ص161 -164.

(2) أبو المكارم، علي، مقومات الجملة العربيّة ، ص164-165.

(3) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص80.

ومقتضى هذا التصور أنه يمكن أن تتخذ العلاقة بين عناصر الإسناد في الجملة أشكالاً ثلاثة أساسية، هي :

1. تقديم المسند على المسند إليه دائماً، ووجوباً.
2. تقديم المسند إليه على المسند دائماً، ووجوبا.
3. جواز تبادل المواقع تقديماً وتأخيراً بين المسند والمسند إليه.

وفي ضوء هذه الأسس السبعة آنفة الذكر راح أبو المكارم يعرض لأقسام الجملة العربيّة، وأنواعها، ومقومات كل نوع، حتى انتهى إلى وجود خمسة أنواع متميّزة من الجمل في العربيّة، وهي [1]:

1. الجملة الفعلية، وتتميز بأنها بسيطة الإسناد، ولا تقبل النّسخ، وتلتزم بالتطابق النوعي، وصالحة للامتداد.
2. الجملة الاسميّة، ويمكن أن تكون بسيطة كما يمكن أن تكون مركبة، وتقبل النّسخ، وواجبة التطابق، وتقبل الامتداد بالعناصر التي لا ترتبط بالفعل، والأصل فيها الترتيب، لكن قد نجد اعتبارات تجعل مخالفة هذا الأصل واجبة.
3. الجملة الظرفية، وهي ما كان صدرها ظرفاً أو حرف جر، نحو: أعندك زيد،و أفي الدار زيد، إذا قدّرت زيداً فاعلاً بالظرف، أو بالجار والمجرور[2].

وهذا الأمر نسبه ابن الأنباري إلى الكوفيين[3] الذين ذهبوا إلى أنّ الظرف يرفع الاسم الذي يليه، ويسمون الظرف المحل، أو الصفة، نحو: " أمامك زيد، وفي الدار عمرو".

ونميل إلى ترجيح رأي الدكتور فخر الدين قباوة الذي لا يرى حجة جعل الجملة الظرفية قسماً مستقلاً من أقسام الجمل. بل من قبيل الجملة الاسمية التي يكون خبرها شبه جملة [4].

وتتسم الجملة الظرفية بالبساطة، ولا تقبل التطابق العددي أو النوعي [1].

---

(1) أبو المكارم ،علي، مقومات الجملة العربية ، ص172-182.
(2) ابن هشام، مغني اللبيب، ص492.
(3) الأنباري، أبو البركات، الانصاف في مسائل الخلاف ، جــ1، ص51.
(4) قباوة، فخر الدين، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص19-20.

4. الجملة الوصفية، وهي التي يقع المسند فيها وصفاً مشتقاً عاملاً عمل الفعل، والوصف يتناول اسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والمنسوب [2]، نحو: أقائم هذان؟ وما مضروب العمران، وهل حسن الوجهان؟ وهل أحسن في عين زيد الكحل منه في عين غيره ؟ وما قرشيّ أبواك ؟

وقد أضافها أيضاً إلى أنواع الجمل كلٌّ من الدكتور تمام حسان[3] والدكتور محمود نحلة[4] ولا أطمئنّ إلى جعل الجملة الوصفيّة مستقلة؛ وأرى إلحاقها بالجملة الاسميّة؛ لأن الوصف اسم تنطبق عليه جميع علامات الاسميّة، من دخول حروف الجر و(أل) التعريف، والنسبة، والإسناد. إلا أنه إذا سُبق بنفي أو استفهام كان مبتدأ، وما بعده فاعل أغنى عن الخبر.

وتتسم الجملة الوصفيّة بالبساطة، وامتناع التركيب، وقابلية الامتداد، والالتزام بالتطابق، والالتزام بالترتيب، وعدم قابلية النسخ [5].

5. الجملة الشرطية، وأبرز خصائصها تعدد الإسناد، وعدم قبول النسخ، ولا الامتداد في الجملة. وإن كان بعض مكوناتها تقبلها، والتزام الترتيب بين مكوناتها الثلاثة[6].

وقد تناول أبو المكارم مقولة الجمل التي لها محل إعرابي وتلك التي لا محل لها من الإعراب، و صدّر تناوله لها بمجموعةٍ من المقومات فصّل منها ثلاثة :

أولها : أن الأصل في الاستعمالات اللغويّة والأساس في القواعد النحويّة أن يقتصر الإعراب على المفردات.

---

(1) أبو المكارم، علي، التراكيب الاسنادية، ص79.

(2) الازهري، شرح التصريح على التوضيح، جـ1، ص156، وانظر: أبو المكارم، مقومات الجملة العربيّة، ص179.

(3) حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص98.

(4) نحلة، محمود(1988)، مدخل إلى الجملة العربية، دار النهضة – بيروت ، ص106.

(5) أبو المكارم، علي، مقومات الجملة العربيّة، ص175، وانظر: أبو المكارم،علي، التراكيب الإسنادية، ص135-138.

(6) المصدران السابقان، ص175، و ص181، 209.

وثانيها: أنه لا بد من التفرقة في الوظيفة اللغوية والنحوية بين الجملة والمصدر المؤول.

وثالثها: أن الأصل في الاستعمالات اللغوية والأساس في القواعد النحويّة ألا تحلَّ الجملة محل الكلمة المفردة .

وكان مقتضى هذه الأصول معاً ألا يفكر النحويون في استقصاء الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وتلك التي لها محل، ولكنّ النحويين استثناءً لهذه الأصول وعدولاً عنها وجدوا أن الجملة في مواقع بعينها تسلك سلوك المفردات، فاضطروا إلى تبيان ذلك من خلال عرضهم لهذين النوعين من الجمل التي لها محل، والتي ليس لها محل من الإعراب [1].

---

(1) أبو المكارم، علي، مقومات الجملة العربيّة، ص196-223.

الفصل الخامس

في التعليم والتيسير النحوي عند أبي المكارم

الفصل الخامس

في التعليم والتيسير النحويّ عن أبي المكارم

كان النحو العربي ولا يزال مبعثَ شكوى وتذمر لدى الكثير من الدارسين والمتعلمين؛ لكثرة أبوابه، وتفصيلاته، وحواشيه، وتأويلاته، وأقيسته، ولم تخفَ هذه الصعوبات على النحاة القدماء أنفسهم، فقد ذهبت جلُّ الدراسات النحوية بعد كتاب سيبويه إلى إفراد الفصول والأبواب النحوية والاتجاه بها نحو البحوث التجريدية، وبرزت محاولات تهدف إلى العودة بالنحو إلى الغاية التي من أجلها وجد، وهي التعليم وصون اللسان من الخطأ، وكانت الدراسات النحوية القديمة تسير في اتجاهين [(1)] :

الأول: نظري فلسفي يهدف إلى دراسة دقائق النحو والتعمق فيه .

والثاني : تيسيري جاء تجاوباً مع الأهداف التعليمية الأساسية التي من أجلها وضع النحو، وكان منهج هذا الاتجاه يقوم على ترتيب الأبواب، وإعادة تنسيقها، كإسقاط بعض الموضوعات مثل (التنازع، والاشتغال، والحروف المشبهة بليس)، كذلك عمد بعض النحاة القدماء إلى استبدال الشواهد الشعرية بأخرى مصنوعة من الحياة اليومية، ومن أظهر هذه المحاولات التي هدفت إلى تيسير النحو وتعليمه قديماً كتاب (الجمل في النحو) للزجاجي (تــ340هــ)، و(الواضح) للزبيدي (تــ 379هــ)، و(اللمع في العربية) لابن جني (تــ 392هــ) [(2)] .

ولم تنقطع محاولات التيسير قديما، فقد أخذت بداية طابع المطولات ثم دعت الحاجة إلى شرحها فشرحت ثم كانت الحواشي والمتون حتى اضطربت القواعد لدرجة التعقيد فتعالت الأصوات بضرورة تيسير النحو وتسهيله، ولسنا هنا نحاول أن نظهر جهود القدماء ومذاهبهم في التيسير، وأبرز الداعين إلى تسهيل النحو وتبسيطه، فقد دُرِسَ هذا الموضوع حتى أشرف على الإشباع [(3)]، ولكنّا نحاول أن نُثبتَ حقيقة أن دعوات الإصلاح والتيسير للنحو العربي قد

---

(1) خليفة، عبد الكريم،(1986)، تيسير العربية بين القديم والحديث ، ط1، عمان – الأردن، ص36.

(2) المصدر نفسه، ص39.

(3) لمعرفة أبرز الأصوات القديمة التي طالبت بضرورة تيسير النحو ينظر: الأنصاري، أحمد مكي، أبو زكريا الفراء (ت 207هــ)، ص424، والجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت 255هــ)، الحيوان، ط1، ص75، والنحاس، أبو جعفر (ت 338هــ)، التفاحة في النحو.

بزغ نورها قديما، وأن جهود العلماء المحدثين ما هي إلا ثمرة تلك الدعوات، وامتداد للمحاولات السابقة، واستجابة للأصوات المنادية بضرورة تسهيل النحو على المتعلمين، وقد لاقت هذه الأصوات قبولا عند العلماء المحدثين حتى أُلّفتْ كتبٌ كثيرة كان همها الأول تيسير النحو على المتعلمين، ولا نغالي إذا قلنا إن السواد الأعظم من المؤلفين في التيسير النحوي قد اتكأوا في تأليفهم على آراء ابن مضاء القرطبي في كتابه (الرد على النحاة)، فتحقيق الدكتور شوقي ضيف لهذا الكتاب تزامن مع اهتمام الهيئات الرسمية في مصر بقضية التيسير فارتبطت فكرة ابن مضاء بكثير من الأعمال التي سارت في هذه الطريق، وقد ظهرت دراسات كثيرة حاولت تتبع جهود المحدثين في تيسير النحو وتجديده [(1)]، لذا سنقصر الحديث على جهود الدكتور علي أبي المكارم، ونتبيّن منهجه في تيسير النحو وتعليمه.

وتأتي أهمية دراسة جهود أبي المكارم في تعليم النحو وتيسيره من كونها تصدر عن عالمٍ يشهد له بالتخصص في النّحو؛ فقد اشتغل بتدريسه ما يربو على نصف قرن، فتسنّى له التعامل مع شتّى المتعلمين، وله نتاجٌ وافرٌ من الكتب التي تناولت موضوع التعليم والتيسير النحوي بعضها ألّفه بالاشتراك [(2)]، وبعضها الآخر تفرّد في تأليفه، ومن أظهر الكتب التي تفرّد بتأليفها في هذا الموضوع كتاب (التعليم والعربيّة: رؤية من قريب) الصادر عام (2007)، وكتاب (تعليم النحو العربي عرض وتحليل)، الصادر عام (2011). وهما كتابان يتناولان الجانب النظري لمسألة تعليم النحو، ولا نعدم الجانب التطبيقي عند أبي المكارم ، فقد صدرت له عدة كتب حاول من خلالها تطبيق الأسس والمعايير النظرية في كتابٍ يكون مرجعاً لمتعلمي النحو، فصدر له كتاب حمل اسم (المدخل إلى دراسة النحو العربي) عام

---

(1) ممن تناول جهود الباحثين المحدثين في تيسير النحو: عبد الكريم خليفة، تيسير العربية بين القديم والحديث، ودلال عبد الرؤوف اللحام، تيسير النحو في القرن العشرين، رسالة ماجستير، إشراف سعيد التل، عمان – الأردن، 1988، والدكتور يوسف السحيمات، حركة تيسير النحو العربي في جهود الباحثين المصريين في العصر الحديث، رسالة دكتوراة، إشراف الدكتور محمد حسن عواد، الجامعة الأردنية،2004.

(2) مثل كتاب (النحو الميسّر)، وهو من تأليف الدكتور علي أبو المكارم ، والدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور أمين السيد، وهدفه تقديم عرض موجز في اللغة للطلبة. وكذلك كتاب (النحو الموجز)، تأليف الدكتور علي أبو المكارم بالإشتراك مع الدكتور أحمد عبد الدايم ، والدكتور شعبان صلاح، والدكتور محمود شرف الدين ، وقد هدف هذا الكتاب إلى تغيير النظام الدائر في كلية دار العلوم وهو أن كل أستاذ يسعى إلى تدريس طلبته المادة التي يؤلفها .

(2006)،كذلك صدر له كتاب في تعليم الصرّف وسمه بـــ (التعريف بالتصريف) عام (2006).

ويأتي تناوله لقضية (تعليم النحو العربي وتيسيره) من جوانب مختلفة وزوايا متعددة نحسبُ أنّهُ ألمَّ بجزءٍ كبيرٍ منها، وفي طليعتها المستويات الثلاثة الآتية :

المستوى الأوّل: تناول القضيّة من الناحية التاريخيّة.

المستوى الثاني: تناول القضيّة من الناحية الموضوعيّة التحليلية.

المستوى الثالث: تناول القضية من الناحية الواقعيّة التجريبيّة.

أولاً: المستوى التاريخي

تناول أبو المكارم قضية (تعليم النحو وتيسيره) من الناحية التاريخيّة، وقام بتتبع مصنفات تعليم النحو، يتغيّا من ذلك التعرف إلى المحاور الأساسيّة التي سارت عليها العملية التعليميّة لهذا العلم منذ نشأته في القرن الثاني الهجري إلى قبيل العصر الحديث. فكان الرجوع إلى المصنفات التاريخيّة بمثابة الانطلاقة ونقطة البدء الأساسية في فهم الكيفيّة التي كان يتم بها تعليم النحو، وهذا الفهم بدوره مدخلٌ ضروري للإجابة عن سؤال: كيف نُعلِّم النحو اليوم؟ ذلك أنّ النظر في التجارب السابقة يضيء التجارب اللاحقة، فعمد إلى رصد الظاهرة تاريخياً، ومن ثم تحليلها، والوقوف على طبيعة العملية التعليميّة، وأساليبها، وتحديد حجمها، والعوامل المؤثرة فيها، وتحديد نتائجها [1].

وقد سعى أبو المكارم إلى التأريخ لمسيرة النحو التعليمي من تاريخ النحو العربي محاولاً معرفة حجمها، وجذورها التاريخيّة عن طريق عرض قائمة بالنحاة الذين أسهموا في تعليم النحو وتيسيره، معتمداً في قراءة حركة التعلم والتيسير على المنهج التحليلي، فقدّم جملةً من الملاحظات التي من شأنها أن تثري هذا الموضوع، وتتعرف إلى المشكلة من قريب لتلافي جوانب القصور. وأول ما قدّمه في هذا الموضوع هو عرض مصنفات النحو التعليمي على مرحلتين :

المرحلة الأولى : من منتصف القرن الثاني حتى منتصف القرن التاسع الهجري.

المرحلة الثانية : من منتصف القرن التاسع إلى منتصف القرن الرابع عشر الهجري [2].

وقد عرض في الجانب التاريخي لقضايا منهجية في المصنفات التعليميّة؛ فقد وجد النحاة في أواخر القرن الثاني الهجري أنفسهم إزاء نوعين من المشكلات، يمثلان مستويين مختلفين من التناول لقضايا النحو وموضوعاته [1]:

---

(1) أبو المكارم، علي(2007)، التعليم والعربيّة (رؤية من قريب)، دار غريب- القاهرة ، ص105-106. وانظر: أبو المكارم، علي(2011)، تعليم النحو العربي عرض وتحليل، دار غريب، القاهرة ، ص5.

(2) ومردُّ تحديد نقطة النهاية في منتصف القرن الرابع عشر إلى أنه في هذه الفترة استقرت أوضاع التعليم في مصر، وأن بعض الأقاليم العربيّة قد آثرت منذ مطلع هذه الفترة أن تكون لها مفرداتها التعليميّة المدرسية الخاصة بها، وأصبح المؤلف يكتب وفي ذهنه اعتبارات تتحكم في المادة العلمية وفي أسلوب عرضه لهذه المادة. انظر: أبو المكارم علي، تعليم النحو العربي، ص31.

أولـهما: يتصل بطبيعة البحث النحوي، وما تضمنه من أسس نظرية وأصول كليّة وما ينبني عليها من آراء جزئية وأحكام تفصيليّة.

وثانيهما: يرتبط بأساليب تعليم ما توصل إليه البحث النحوي من نتائج ومعطيات لمستويات متفاوتة من الدارسين بغية المساعدة في فهمها، ثم معايشتها والتمرس بها.

وألقى أبو المكارم الضوء على قائمة النحاة الذين أسهموا في مجال التأليف في النحو التعليمي، وعلى أعمالهم التي قصدوا منها أن تفي بحاجة المتعلمين إلى مؤلف تعليمي قادر على صبِّ ما يطرد من ظواهر اللغة في قواعد ضابطة، وكانت منهجيته التي ارتضاها لبحثه تقوم على تقسيم هذه المؤلفات إلى مرحلتين ليسهل عليه إلقاء الضوء عليها، فالتعدد والتنوع والكثرة والاختلاف توقع في الخلط، وقد استبعد النحاةَ الذين لم تحدد المصادرُ المختلفة سنوات وفياتهم بدقة كافية، وساق المؤلفين حسب التسلسل الزمني؛ ففي المرحلة الأولى ابتدأ بـــ(الكسائي): علي ابن حمزة أبو الحسن (تــ189هــ)، وله كتاب مختصر في النحو ألفه لبعض ولد الرشيد [2].

وقد أتى أبو المكارم على ذكر (ثمانية وتسعين كتاباً) في تعليم النحو وتيسيره في المرحلة الأولى التي حددها من منتصف القرن الثاني وحتى منتصف القرن التاسع الهجريين، وكلها كانت تهدف إلى تيسير النحو واختصاره على متعلميه من لدن الكسائي وحتى شمس الدين أبي اليسر محمد بن عمار بن محمد بن أحمد المالكي (ت 844هــ).

ويلاحظ على هذه المرحلة أنّ أغلب من ألفوا في تعليم النحو اختاروا لمصنفاتهم اسم (المختصر في النحو) أو (الموجز في النحو)، ويردّ أبو المكارم هذه التسمية إلى وجود مستوى من المؤلفات النحوية المختصرة والميسرة من قبل المعلمين ليقدموا قواعدهم دون إسراف أو تفصيل أو زيادة في التقسيم، ودون ولع في الاحتجاج والتعليل [3].

وبعد أن انتهى من عرض مصنفات النحو التعليمي أدرج عدداً من الحقائق أهمها [4]:

---

(1) أبو المكارم، علي، تعليم النحو العربي، ص31.

(2) أبو المكارم، علي، تعليم النحو العربي، ص33. وانظر: القفطي، إنباه الرواة، جــ2، ص251. و السيوطي، بغية الوعاة، جــ2، ص163، والزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص256-273.

(3) المصدر نفسه، ص49.

(4) المصدر نفسه، ص49.

أولاً: أن المحاولات الأولى للتأليف في النحو التعليمي وضعها أولئك النحاة الذين كانوا يمارسون مهنة التعليم لتلاميذ من أبناء الصفوة العليا في المجتمع، من خلفاء وأمراء ووزراء.

ثانياً : أن مشكلة (تعليم النحو) كانت شديدة الوضوح عظيمة الإلحاح في الأمصار الإسلامية كافة، وتستطيع أن تعثر في كل قرن على مؤلفين حاولوا تذليل صعوبات تعليم النحو للدارسين .

ثالثاً : أن التحليل العرقي للمؤلفين يسلم إلى القول بأن عدداً كبيراً منهم كان عربي الأصل، ولكن إلى جوارهم عدد ضخم أيضاً لا مجال لتجاهله ينتمي إلى أجناس غير عربيّة، من فرس، وترك، وديلم، وبربر[1].

رابعاً : أن تحديد الانتماء المذهبي للنحاة المشاركين في التأليف التعليمي يوضح أنّ المدارس والتجمعات النحوية كافة قد تضافرت جهودها في سبيل حل هذه المشكلة التعليمية.

خامساً : أن الإحساس بالمشكلة قد تجاوز نطاق المختصين في النحو المهتمين باللغة إلى نطاق أوسع وأرحب، هو نطاق المثقفين عامة [2].

وقد سجّل جملة من الملاحظات حول المؤلفات التي خلفتها هذه المرحلة- التي تشكل في مجموعها مسيرة النحو التعليمي في القرون الستة الأولى من تاريخ النحو العربي- وأبرز هذه الملاحظات :

الملحوظة الأولى[3]: أن هذه المؤلفات "متعددة المستويات".

فقد ميّز بين ثلاثة مستويات :

أولاً: مستوى يتسم عرض القاعدة النحوية فيه بأقل قدر ممكن من التقسيمات والتفصيلات والتجرّد.

ثانياً: مستوى يصحب القاعدة النحوية قدر من التقسيم والتفصيل، وإشارة إلى بعض الآراء وأهم الأسانيد، وشيء من الحجاج.

---

(1) أبو المكارم، علي، تعليم النحو العربي، ص50.
(2) المصدر نفسه، ص51.
(3) المصدر نفسه، ص52.

ثالثاً: مستوى بين المستويين السابقين؛ إذ يتجرد حيناً من التفصيلات ويميل حينا إلى ذكرها.

وفي تصورنا أن وراء هذا التعدد في مستوى هذه المؤلفات تعدداً فيما تحتاجه العملية التعليمية من متطلبات، فهذه المؤلفات - في مجموعها - قد كتبت لمستويات ثلاث من المتعلمين[1]:

أولاً: مستوى المبتدئين ممن لا علم لهم بالنحو.

ثانياً: مستوى المتقدمين الذين عرفوا موضوعاته ومادته ومسائله.

ثالثاً: مستوى وسيط ألمّ بطرفٍ من مادة النحو وعَلِمَ شيئاً من مسائله.

الملحوظة الثانية: أن هذه المؤلفات "مختلفة المناهج والموضوعات ".

وقصد بذلك أن المؤلفات النحوية التي كتبت لمستوى المبتدئين قد تميزت مناهجها وموضوعاتها عن تلك التي كُتِبَت لمن فوقهم عن "المتوسطين" و"المتقدمين" فكانت موضوعات المؤلفات النحوية للمبتدئين محصورة في مجال "وضع المختصرات". أما المؤلفات النحوية لغير المبتدئين فقد كانت مختلفة موضوعاً، ومادةً ومنهجاً، فضمَّت إلى جوار وضع المصنّفات التي تعرض للقواعد عرضاً أكثر تفصيلاً وسائل أخرى أهمها [2]:

أ. شرح المختصرات.
ب. اختصار المطولات.
ج. كتابة رسائل قصيرة في بعض الموضوعات.
د. تقديم نماذج عملية لتنمية القدرة الذهنية على التدريبات.

الملحوظة الثالثة : أن هذه المؤلفات " متفاوتة المعالجات ".

فقد اختلفت هذه المؤلفات مادةً وطريقةً تبعاً لتفاوت أساليب معالجة النحاة أنفسهم له وتصورهم لوظيفتها وتحديدهم لغاياتها؛ فمن النحاة من فطن إلى ضرورة التفرقة بين مستويات

---

(1) أبو المكارم، علي، تعليم النحو العربي ، ص52.
(2) المصدر نفسه، ص53.

المتعلمين. ومنهم من أراد - عن وعي أو غير وعي – أن يجعل عمله التعليمي وسيلةً للتبشير ببعض ما يقرره من اتجاهات ويأخذ به من أقوال ويميل إليه من آراء [1].

الملحوظة الرابعة : " أن هذه المؤلفات متنوعة اللغات ".

فلقد كانت لغةُ التأليف حتى منتصف القرن السادس الهجري تقريباً محصورةً في النثر، وكانت اللغة النثرية في هذه المصنفات تتسم بما تتسم به لغةُ العلم من وضوح ودقة ومباشرة جميعا.

ولكن قبيل منتصف القرن السادس الهجري – تقريبا – اكتشف الشنتمري[2] أن من الممكن توظيف نظم الشعر وإيقاعاته في صياغة منظومات لغوية تسهم في تيسير حفظ القواعد وسرعة استيعابها [3].

أما المرحلة الثانية التي حددها أبو المكارم من منتصف القرن التاسع إلى منتصف القرن الرابع عشر فقد ابتدأها بالشاوري، شرف الدين إسماعيل بن أبي بكر المقري (ت 837هـ)، وله (الشرف الوافي في الفقه والنحو والعروض والقوافي)، وختمها بـالنووي: محمد بن عمر بن عربي، أبو عبد المعطي، وله (كشف المروطية عن ستار الآجرومية)، و(فتح غافر الخطية على الكواكب الجلية في نظم الآجرومية) [4].

وقد بلغ مجموع ما ذكره من مصنفات تعليم النحو مائة وأربعة وثمانين مصنفاً، وقد كشف عن السمات التي ميزت هذه المرحلة، وخصائصها، وما أضافته وابتكرته من وسائل، وما طورته مما هو موروث، ولعل أهم هذه السمات :

أولاً: أن هذه المرحلة شهدت نمواً كميّاً وكيفياً معاً في الاهتمام بالنحو المنظوم.

---

(1) المصدر نفسه، ص55.

(2) ليس معنى ذلك أن الشنتمري: أحمد بن عبد العزيز بن هشام أبو العباس الفهري الذي كان حيا سنة (553هـ) كان رائد النحو المنظم، فقد سبق بمحاولات في مجال (نظم) بعض الطرائق والموضوعات النحوية، كمحاولة الحريري (ت516هـ) في منظومة (مُلحة الإعراب) ومحاولة الزمخشري (ت 538هـ) في (أحاجيه)، ولكن هذه المحاولات كما يرى أبو المكارم محدودة التأثير بانحصارها في بعض المسائل النحوية وموضوعاته.

(3) أبو المكارم، علي، تعليم النحو العربي، ص56-57.

(4) المصدر نفسه، ص88.

ثانياً: أن التيار العام للمؤلفات التعليميّة في هذه المرحلة هو مجموعة متجانسة الخصائص متسقة الوسائل تمضي في دروب مطروقة عبدتها المرحلة السابقة وحددت غاياتها، فهي مرحلة امتداد تلقائي لما كان من قبل من مصنفات [1].

(1) أبو المكارم، علي، تعليم النحو العربي، ص88-89.

ثانياً: المستوى الموضوعي التحليلي

تناول أبو المكارم قضية تعليم النحو وتيسيره من الناحية الموضوعيّة بما يفرضه هذه التناول من استكشاف (مستويات) التعليم النحوي ومراحله، وتباين (المناهج) التي اتبعت في هذه المستويات والمراحل، وتحليل (لمصنفات) الموضوعية لكل منها، وجلاء خصائصها وتوضيح عناصرها ومقوماتها، واستخلاص الجوانب الايجابيّة والسلبيّة فيها [1].

وليس القصد إدانة الجانب التاريخي من الدراسة، وإنما الغاية المنشودة هي توضيح أن دراسة الظاهرة الاجتماعية – وهي هنا تعليم النحو – يمكن أن تتم في أطر متعددة من بينها الإطار التاريخي الذي يعرض لمسارها الزمني، والتحولات التي تصيبها.

ويهدف الإطار الموضوعي إلى تحديد المنهج الذي يتبع في معالجة ظاهرة (تعليم النحو)، وهل كان هذا المنهج يهدف إلى (تعليم العامة) أو إلى (تعليم الصفوة)، وهل كان يبدأ من (الجزئيات) أو من (الكليات). وهل كان يُعنَى بـــ(النصوص اللغويّة)، أو ينصرف إلى ذكر (القواعد النحوية)، وهل كان يحرص على تنمية القدرة على (الحفظ) فيتوجه إلى الذاكرة أو يعنى بـــ(التحليل) [2].

ويبدو أنّ أكثر الجوانب خطراً في قضية تعليم النحو هو الجزء المتعلق بمنهجيّة تأليف الكتاب التعليمي؛ لأنها ذات تأثير جوهري يمس العملية التعليميّة في جوهرها، لذلك فقد أولى أبو المكارم هذه الجزئية اهتماماً كبيراً فتناول القضايا المنهجيّة في المصنفات التعليميّة، وكشف عن وجود عدد من الظواهر التي يمكن أن تعدّ أسباباً للخلط في كثير من المؤلفات التعليميّة في التراث، وتحري هذه الظواهر قد يتيح الفرصة لتحديد الأسلوب الصحيح لما ينبغي أن تكون عليه المؤلفات التعليميّة، وقد يسهم في تحديد التصور الصحيح للعملية التعليميّة بأسرها، وهذه الأسباب هي [3]:

أولا: عدم تحديد "اللغة" التي يُراد تعليم نحوها، ومن ثم التي تصاغ ظواهرها في قواعد مطردة وضوابط مطلقة، وقد ميز بين لغات متعددة، وهي "اللغة الفصحى التراثية " [4]، وهي

---

(1) أبو المكارم، علي، التعليم والعربيّة، ص108.

(2) المصدر نفسه، ص109.

(3) أبو المكارم، علي، تعليم النحو العربي، ص115.

(4) المصدر نفسه، ص118.

اللغة العامة التي كانت تمثل القدر المشترك بين القبائل العربيّة، وهي لغة الأدب، ولغة النص القرآني .

وثمة (لغات) (القبائل المختلفة) التي تمثل أداة التواصل بين أبناء القبيلة الواحدة، وثمة (لهجات المدن والطوائف)، وهي لهجات كانت تستعمل – منذ مطلع هذه الفترة التي شهدت مولد النحو التعليمي – كوسائل للاتصال بين أبناء هذه المدن والطوائف المختلفين جنساً ولغةً وعبارات.

وقد أضاف إلى هذه اللغات المأثورة لغتين أخريين من الحياة المعاصرة هما : " العامة المعاصرة ": وهي اللغة الرسمية للثقافة والفكر في الأقطار العربية، وقد يُظن للوهلة الأولى أن أبا المكارم يعني بهذه اللغة "العربية الفصحى التراثية" ولكنّه يكشف هذا الظن بقوله [(1)]: " إن العربيّة المعاصرة ليست امتداداً للفصحى التراثية وحدها، بل إنّها امتداد تأثير بمؤثرات شتى: تأثر بلغات القبائل، وتأثر بلهجات المدن والطوائف، وتأثر بالتطور اللغوي... وتأثر بلغات أجنبية شتى". وهكذا تخالف العربية المعاصرة العربية الفصحى التراثية عنده في عدد من الأصوات، وبعض ضوابط البنية، وبعض قواعد التركيب، وبعض الكلمات المعرّبة.

وهناك أيضاً " العاميات المعاصرة "، وهي لهجات محدودة في نطاق الإقليم أو المدينة، وتتسم هذه اللهجات بسرعة التغيير، وأنها تحمل بقايا ما قبل العربيّة من عصور لغوية، وتتضمن صوراً من التأثر باللغات الأجنبيّة.

ولقد كان الخلط وعدم التمييز بدقةٍ كافية بين بعض هذه اللغات وبعض سبباً من أسباب اضطراب قواعد النحو العربي، ومن ثم كان عاملاً من عوامل ما أصاب تعليمه من صعوبة، وقد أشار أبو المكارم إلى بعض آثار الخلط بين الفصحى ولغات القبائل في ضوابط الإعراب والبناء[(2)] وضوابط التطابق وضوابط الترتيب.

ثانيا: الخلط في تحديد وظيفة "النحو".

فمن الثابت في الدراسات النحوية الحديثة أن وظيفة (النحو) تنحصر في دراسة مستوى (الجملة)، من حيث الوقوف على الظواهر الناتجة عن تركيب عناصرها فيها، وبيان مجالات الثبات والتغيير في تركيبها. فالنحو وفقا لهذا لا يتناول ظواهر اللغة كافة .

---

(1) أبو المكارم، علي، تعليم النحو العربي، ص118.

(2) المصدر نفسه، ص122-124.

وفي ضوء هذه الحقيقة يرى أبو المكارم أن ثمة تضارباً بين النحاة في تحديد وظيفة النحو ومعرفة دوره في اللغة وعلاقته بغيره من علومها، فثمة من وسّع مفهوم النحو ومدّ ميدان البحث فيه حتى نصّ بعضهم على أنّ[1]: " المراد بالنحو ما يرادف قولنا: علم العربيّة" ومعلوم أن علم العربية يبلغ نحو اثني عشر علماً جَمَعها الشيخُ حسن العطار (ت 1250هـ) في قوله [2]:

نحو، وصرف، عـروض، بعـد لغـة	ثم اشتقاق، وقـرض الشـعر، إنشـاء
كذا المعـاني، بيـان، الخـط، قافيـة	تاريخ، هـذا لعلـم العـرب إحصـاء

ومن النحاة من قصر وظيفة النحو على دراسة ما ينتج عن تركيب الكلمات في الجملة من تأثير في أحوال أواخر الكلمات إعراباً وبناء[3].

وقد أغفل هؤلاء النحاةُ بقية الظواهر الناتجة عن تركيب الجملة. ومن بينها ظاهرة (التطابق النوعي) [4] وظاهرة (التطابق العددي) و(ظاهرة الترتيب).

وهكذا فثمة مؤلفات تعرض أمشاجاً من قضايا مختلفات، ومتعددة المستويات، وأخرى تقتصر على ذكر العوامل وما لها من معمولات، وثالثة تتناول ما يتصل بالنحو والصرف معاً من موضوعات، وقد كان لذلك صداه في تشويش التصور الصحيح للنحو عند المتعلمين كما بين أبو المكارم [5].

ثالثاً: عدم التفرقة منهجيّاً بين مستوى البحث النحوي[6]، ومستوى البحث التعليمي، الأمر الذي ترتب عليه أن كثيراً من مؤلفي النحو التعليمي تصوروه على أنه مجرد (ملخص)

---

(1) الصبّان، أبو العرفان محمد بن علي(ت1206) ، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط1، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية: بيروت ،1997،جـ1،ص23.

(2) حاشية الشيخ خالد الأزهري على شرح الأزهرية ، جـ4،ص233، وضيف، شوقي، المدارس النحوية، ص362.

(3) انظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص91.

(4) أبو المكارم، علي، تعليم النحو العربي، ص128.

(5) المصدر نفسه، ص132.

(6) المصدر نفسه، ص132.

لأحكام البحث النحوي، و(موجز) لقضاياه، و(تهذيب) لمسائله، ويتمثل هذا السبب في إقحام الخلافات النحوية في كتب التعليم النحوي، كـ(عوامل رفع المبتدأ) و(عوامل نصب المضارع) بعد الأحرف الخمسة: (الواو) و(الفاء) و(ثم) و(حتى) و(أو)، واللجوء إلى التأويل والتقدير ولمح الظواهر الشاذة والاعتماد على التأويل، والركون إلى التعليل، وهو عبء لا سبيل لمتعلم العربية بتحمله.

وإيماناً بأنّ تعليم النحو في عصرنا الحاضر ليس منبتَّ الصلة بتعلمه في العصور السالفة تبصّر أبو المكارم في تجارب السابقين ممن عنوا بمجال تعليم النحو، والطرق التي سلكوها لحل مشكلاته، فعمد إلى تحليل مصنّفٍ تعليمي قديم تحليلاً موضوعياً، وهو (شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب) لأبي محمد، عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت 761هـ). ولعلّ الوقوف على تجارب السالفين ومعرفة الجوانب السلبية والإيجابية هو الخطوة الأولى التي لا مناص من القيام بها في تعليم النحو، لذلك درس تجربة ابن هشام من خلال تحليل المادة العلمية التي كانت محور العملية التعليمية وأدواتها.

ولم يأت اختيار أبي المكارم لهذا المصنف التعليمي خبط عشواء بل لدوافع واعتبارات منها ما يتعلق بالمؤلف، ومنها ما يتعلق بالكتاب؛ إذ إن المؤلف (ابن هشام الأنصاري) نحوي متخصص، وقد شغلته مسائل النحو طوال حياته، فخبرته الطويلة ومقدرته على اختيار المادة العلمية وتقديمها بالشكل الذي يناسب المتعلم جعلته مثالاً يحتذى في التأليف للمتعلمين [(1)].

أما الدوافع المتعلقة بالكتاب فهو ثمرة التخصص الطويل في النحو، وهو - متناً وشرحاً – وضعه المؤلف لأسباب تعليمية محددة، ثم لما فيه من حرص على البعد عن التفصيلات والتعقيد والإسراف في التقسيم والتزام بالتمثيل .

وقد كانت دراسة أبي المكارم لهذا المصنّف مدخلاً للوقوف على خصائص النحو التعليمي، فدرس مقومات المادة العلمية الواردة في الكتاب، وخصائصها في مجالات القواعد ومستواها، والتعريفات وخصائصها، والتعليلات ومجالاتها والتقسيمات وأطرها، والتأويلات وأسبابها، وقام بدراسة الشواهد الواردة في الكتاب من القرآن الكريم والحديث والشعر وفق

---

(1) أبو المكارم، علي، تعليم النحو العربي ، ص147-154.

المنهج الإحصائي، وأبراز ما للمؤلف من آراء، ودرس الخصائص التعليميّة التي لجأ إليها المؤلف في عرض مادته العلمية [1].

(1) المصدر نفسه، ص164-284.

ثالثاً: المستوى الواقعي التجريبي

يمتدّ هذا المستوى عن المعايشة الطويلة للنحو العربي والتجارب العمليّة في تعليم النحو؛ فقد أمضى أبو المكارم زهاء نصف قرن في هذا المجال، فقادته خبرته الطويلة في تعليم النحو إلى التعرف إلى الأساليب المتبعة في كل مرحلة من مراحل تعليم النحو والنظريات التي تحكمها، والنتائج التي تحققها ثم تقسيم هذه الأساليب في ضوء المحصلة النهائية للعملية التعليمية [1].

وكان هاجس المرجع الكامل في النحو الذي كان يرنو إليه أبو المكارم هو ما دفعه إلى تأليف كتبٍ من مثل (المدخل إلى دراسة النحو العربي) وكتاب (مدخل إلى تاريخ النحو العربي)، فحاول من خلال هذين الكتابين تأسيس أرضية صلبة يقف عليها متعلم النحو ابتداء من رصد المعلومة عبر مسارها التاريخي وانتهاءً بما تم حسمه من قضايا تتعلق بها، وابتداء الكتابين بكلمة (مدخل) يشي بأسلوب التدرّج في الطرح النحوي الذي كان يحرص عليه أبو المكارم فيبتدئ من الجزء وينتهي بالكل، وهذا ما نلمسه في كتابه (المدخل إلى دراسة النحو العربي) الذي نرى أنه تطبيق واقعي عملي للأسس والمعايير النظرية التي دعا أبو المكارم إلى الالتزام بها عند تأليف مصنفٍ نحوي تعليمي؛ فقد وضع سبعة أسس نظرية ينطلق من خلالها إلى دراسة وتناول قضية (تعليم النحو)، وهي [2]:

أولاً: تحديد وظيفة النحو وغايته.

ثانياً: تحديد (اللغة) التي ينهض النحو بدراسته مستوى من مستوياتها.

ثالثاً: التمييز بين (تعليم النحو) و(تعليم اللغة).

رابعاً: التفرقة بين (تعليم النحو) و(البحث فيه).

خامساً: الفصل بين الصعوبات الجوهرية والعرضية في العملية التعليميّة.

سادساً: التفرقة بين تعليم النحو للمتخصصين وتعليمه لغير المتخصصين.

---

(1) أبو المكارم، علي، التعليم والعربيّة، رؤية من قريب، ص109؛ وانظر:أبو المكارم، علي، تعليم النحو العربي، ص10.

(2) المصدران السابقان، ص111-129، و ص12-28.

وقد بدأ هذا الكتاب باللغة وعلومها، ثم انتقل إلى بيان وظيفة النحو، ونشأته، وتطوره، وكشف اللّبس الذي يعيق بعض المصطلحات النحويّة إيماناً بعدم إسقاط الدارس في وهدة الضياع المصطلحي الذي يفضي إلى الخلط ومجانبة الحد خاصة ما ينشأ عن الخلط بين الدلالة اللغوية والدلالة الاصطلاحيّة [1]، والتطور الدلالي للمصطلح، وتعدد ألفاظه، فحاول الإلمام بعددٍ من المصطلحات مع توضيح دلالتها المستقرة في التراث النحوي، ومعيار استقرارها هو انتشارها واستمرارها، فتناول بعض المصطلحات التي يعبّر بها النحاة عن بعض الأسس المنهجيّة، مثل (الحد، والحكم، والاستشهاد، والاحتجاج، والتمثيل، والسماع والرواية، والاطراد، والشذوذ، والعامل والمعمول). وبعض المصطلحات التي يستخدمها النحاة في القواعد التفصيلية، من مثل (الصوت، والحرف، واللفظ، والمبتدأ، والفاعل، والظرف) [2].

وقد اتخذ أبو المكارم من أسلوب التقسيم والتفريع منهجاً في عرض علوم اللغة، فقسمها إلى ثلاث مجموعات، هي [3]:

أولاً: مجموعة العلوم التصوييبيّة.

ثانياً: مجموعة العلوم الجماليّة.

ثالثاً: مجموعة العلوم التحليليّة.

وقام بتفريع هذه العلوم إلى مستويات؛ فالعلوم التصوييبية تقسم إلى [4]:

أولاً: المستوى الصوتي .

ثانياً: المستوى الصرفي .

ثالثاً: المستوى النحوي .

رابعاً: المستوى المعجمي .

خامساً: المستوى الدلالي .

---

(1) أبو المكارم، علي، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص8-19.

(2) المصدر نفسه، ص116-134.

(3) المصدر نفسه، ص31.

(4) المصدر نفسه ، ص32-33.

وقسم العلوم الجماليّة إلى [1] :

أولاً: بيان .

ثانياً: معاني .

ثالثاً: بديع .

حتى إذا وصل إلى العلوم التحليليّة قسمها إلى مجموعة متكاملة من العلوم، هي [2] :

أولاً: علم اللغة العام .

ثانياً: علم اللغة الوصفي .

ثالثاً: علم اللغة التاريخي .

رابعاً: علم اللغة المقارن .

خامساً: علم اللغة التقابلي .

ومعلوم أن أبا المكارم ليس رائد هذا التقسيم والتفريع، فهو مبثوث في ثنايا الكتب النحوية خاصة كتب علم اللغة، بيد أن طريقة تناوله لهذه العلوم تجعل منهجه سهلاً وفي متناول الدارسين .

وتجدر الإشارة إلى أنّ كتاب (مدخل إلى دراسة النحو العربي) مقسّم إلى بابين : الباب الأوّل نظري عن النحو، والباب الثاني تطبيقي إلى النحو، ويمثل هذا الباب منحى تطبيقيا لدراسة النحو، وقد قسمه إلى فصولٍ ثلاث [3] :

تناول في الفصل الأول دراسة الكلمات، فبيّن مفهوم الكلمة، ودلالتها، وميّز بينها وبين اللفظ، وبين أنواع الكلمة عند جمهور النحاة، وهي: (الاسم، والفعل، والحرف)، وساق الأدلة التي اعتمد عليها النحاة العرب في القول بالتقسيم الثلاثي للكلمة، وقام بعرضها ومناقشتها [4].

(1) أبو المكارم، علي، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص34-35.
(2) المصدر نفسه، ص36-38.
(3) المصدر نفسه، ص139.
(4) المصدر نفسه، ص146.

وانتقد أبو المكارم التقسيم الثلاثي للكلمة، وبين أن الواقع اللغوي لا يؤيد هذا التقسيم بل يتعارض معه، وذكر نمطين من الكلمات لا يتسقان مع ما قرره النحويون، وهما :

أولاً: المشتقات الاسمية العاملة عمل الأفعال، كاسم الفاعل واسم المفعول[1]: " فإن هذه المشتقات صالحة للإخبار بها وعنها من ناحية، كما أنها مرتبطة بالزمان بصورة من ناحية أخرى، وهي لا تدل على (ذات) مفردة، كما أنها لا تعني (حدثاً) مجرداً ".

ثانياً: الأفعال الناقصة، نحو كان وأخواتها، وظن وأخواتها، وكاد وأخواتها.

ورأى أن[2]: " التقسيم الثلاثي للكلمة العربيّة لا يستند إلى أسس يقينيّة، ثم إنه – فضلاً عن ذلك – يتسم بالقصور عن استيعاب جميع الكلمات العربية ".

وقد حاول بعض المحدثين النظر في هذا التقسيم الثلاثي للكلمة [3].

وتناول الفصل الثاني تقسيم الكلمات من منطلق نحوي؛ أي من حيث هي وحدات تدخل في تركيب الجملة العربية، وليست من وجهة نظر علم الصرف. فقسم الكلمات وفق محور التصرف الإعرابي إلى معربة ومبنية، والتطابق النوعي إلى مذكر ومؤنث، والتطابق العددي من حيث الإفراد والتثنية والجمع، والترتيب إلى كلمات واجبة الترتيب في الجملة وكلمات جائزة الترتيب فيها [4].

وكثيراً ما كان يورد أقوال العلماء وحججهم وخلافاتهم، ويعمد إلى ذكر الشواهد على اختلاف أنواعها، وما خرج عن القاعدة من الشواذ .

---

(1) أبو المكارم، علي، المدخل إلى دراسة النحو العربي ، ص153.

(2) المصدر نفسه، ص153-154.

(3) نقصد الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه (من أسرار اللغة) ص261-262. فقد رأى أن ثمة تقسيماً رباعياً أدق من تقسيم النحاة الأقدمين، وهو (الاسم، والضمير، والفعل، والأداة). وكذلك الدكتور تمام حسّان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها). فقد انتهى إلى ضرورة التمييز بين سبعة أنواع من الكلمات في اللغة العربية، هي: (الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداة)، ص86. وكذلك مهدي المخزومي ، وحسن عون ، وفاضل السامرائي.

(4) أبو المكارم، علي، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص260.

وعرض في الفصل الثالث المركبات وضوابطها كجزء من الوحدات التي تتكون منها الجملة العربية بسيطة ومركبة[1]. فعرض لأنواع المركبات كالمركب المكون من اسمين، مثل المركب العددي، والإضافي، والمزجي، وعرض للمركب المكون من حرف واسم، ويوجد في بعض أدوات الشرط، مثل (حيثما)، وتناول المركب المكون من فعل واسم، نحو (حبّذا) [2].

وإذا تجاوزنا موضوع النحو التعليمي إلى الصرف فسنجد أن أبا المكارم قد جمع كمّاً من المحاضرات التي تدور حول الصرف مما كتبه أساساً للدارسين المبتدئين، ومراعاة لهذا المستوى الذي كتب له المحاضرات نراه يضع نماذجا من الأمثلة عقب كل مبحث من مباحث الصرف، حتى يستطيع الطالب التمرس بها والتدريب على مثيلاتها، وقد أكثر من ذكر النصوص التي كلف الطالب بتحليلها، والوقوف عند أفعالها، وتطبيق ما يدرس من قواعد عليها، وكان اختياره لهذه النصوص – في مجملها – يدور حول محورين [3]:

أولهما: القرآن الكريم .

وثانيهما: الشعر الموزون .

ونحسب أن الطالب لو عُني بتحليل كل ما أورده من نصوص في هذه المحاضرات على نحو ما ورد لحقق قسطاً من الوعي بمسائل علم الصرف ينأى به عن كثير من صور الخطأ والخلط والاضطراب.

---

(1) المصدر نفسه، ص299.

(2) أبو المكارم، علي، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص308-358.

(3) أبو المكارم، علي(2007)، التعريف بالتصريف، ط1، مؤسسة المختار، القاهرة ، ص7.

الخاتمة

إنّ المتبصّرَ في مؤلفات الدكتور علي أبي المكارم النحوية سيجد فيها ما ينقع الغلة في الدرس النحوي؛ لشمولها أغلب القضايا النحويّة، وإحاطتها النحو العربي من جوانبه وحقوله المتعددة، واستيعابها الجانبين النظري والتطبيقي على حدٍ سواء، و معالجتها المنهجة للفكر النحوي القديم والحديث ، ومحاولتها قراءة التاريخ النحوي وأساليب القدماء في تقعيد النحو، وقد جمعت هذه الكتب خبرة أبي المكارم الطويلة في ميدان النحو العربي مذ كان طالبا في مرحلة الماجستير وحتى وقتنا، فضمت آراء ونظرات وأفكارا ونقاشات كثيرةً يصعب على الدارس حصرها في أطروحة، فكم ترك الأوّل للآخر ، بيد أننا سنسجّل أظهر النتائج الكلية التي انتهى إليها الباحث بعد رحلته في قراءة مؤلفات أبي المكارم النحوية ، ومن نتائج هذه الدراسة :

أولا : أنه على الرغم من السمت السلفي التراثي الذي تبدو عليه مؤلفات الدكتور أبي المكارم النحوية إلا أنه لم يكن تراثياً صرفاً ولا معاصراً بحتاً ، بل دعا إلى منهجٍ توفيقي يضم إلى جانب التراثِ كلَ ما هو معاصر، وقد حاول أن ينتحي طريقاً لا يدين فيها للقديم ولا يعنو فيه للجديد ، فلم يدفعه احترامُ السّلف إلى تقديسهم ولا الإعجاب بالمعاصرين إلى تقليدهم، فجاءت قراءته للماضي بروح العصر ومعطياته وحاجاته.

ثانياً : غلب على مؤلفات أبي المكارم النحوية المنهج التاريخي والمنهج التحليلي ، فقام بعرض الروايات والمواقف والآراء والظواهر والأحكام والمصطلحات ، وعمد إلى تحليلها ومناقشتها ومحاكمتها لمعرفة العناصر الإيجابية والسلبية دون التسليم إلى رأي بعينه، وقد هداه هذا المنهج إلى الوقوف على المعطيات الأصيلة للتراث النحوي، وجعله نقطة البدء لأية محاولة تهدف إلى دراسة التراث وتطوير الفصحى .

ثالثاً: غلبت على مؤلفات الدكتور علي أبي المكارم سمة المعالجة المنهجية التي تنظر في أصول التفكير النحوي سعياً إلى إعادة تشكيل النحو العربي وبعثه بحلة جديدة تتواءم وروح العصر، ويبدو أن عنايته بدراسة المناهج النحوية قد غلبت على مؤلفاته منذ أن اتخذ من رسالته عن (الحذف والتقدير في النحو العربي) موضوعا لنيل درجة الماجستير، فضجّ في عقله سؤال كبير عن المعايير التي تمّ على أساسها وضع النحو، ومدى مطابقة الظواهر للأحكام، فعني بقواعد التوجيه المنهجي لبعض المصطلحات التي تغيرت عبر رحلتها الزمنية،

وقام بتتبع الأسس المنهجية التي سار عليها النحاة حتى انتهوا إلى الأصول الكلية ، وعمد إلى تحليل مناهج النحاة في تقنينهم اللغة ، وبعد إطالة النظر وإجالته والتبصر في مناهج النحاة القدماء وقع على بعض الأخطاء المنهجية في فترة التقعيد النحوي .

رابعاً : وفيما يتعلق بنشأة النحو العربي ، انتهى أبو المكارم إلى جملة من النتائج التي نطمئن إليها ، وهي :

أ. لم يكن اللحن- وحده - هو الدافع لوضع النحو ، ولم يكن وضعه بحماسة فردية، بل تضافرت مجموعة من العوامل الدينية والاجتماعية والفكرية دعت إلى وضعه .

ب. أن أبا الأسود الدؤلي هو أسلم شخصية يمكن أن ينسب إليها وضع النحو العربي .

ت. نفى وجود تقسيمات وتفريعات للنحو العربي زمن أبي الأسود وعلي .

ث. رأى أن نشأة النحو العربي كانت نشأة عربية خالصة ، وقد بدأت معالم التأثر تظهر زمن تلاميذ الخليل بن أحمد ، خاصة سيبويه وتقسيمه للكلمة.

ج. ذهب أبو المكارم إلى فساد فكرة تعدد المدارس النحوية ، وأكد وحدة الأصول العامة في التفكير النحوي على اختلاف تجمعاته ، واصطلح بدلا من (المدرسة) اسم (التجمعات المدنية في البحث النحوي) أو (التجمعات النحوية)، وقد نفى وجود مدارس بالمعنى الذي يقطع بوجود منهج متميز لكل مدرسة ، وقد دفعه هذا اليقين إلى عدم التمييز بين الفروقات المنهجية بين المدارس النحوية في تناول الظواهر اللغوية مما أسقطه – في رأينا – في وهدة التعميم الجائر .

خامسا: حاول أبو المكارم تصحيح مفهوم القياس في التراث النحوي ، وتبرئته من الخلط المنهجي؛ ففرق بين مدلولين للقياس يختلفان تمام الاختلاف عن بعضهما :

الأول: القياس الاستقرائي، الذي يرتكز على مدى اطراد الظاهرة في النصوص اللغوية ، واعتبار ما يطرد من هذه النصوص قواعد ينبغي الالتزام بها .

الثاني : القياس الشكلي ، وهو عملية شكلية يتم فيها إلحاق أمر بآخر لما بينهما من شبه أو علة ، و أن هذا النوع من القياس لا يلتقي بالقياس القديم إلا بلفظ القياس وحده، وأن القياس

بمفهومه الأول هو الشائع في البحث النحوي، على أن هذا التغيير في مدلول القياس ترك تأثيرا في تحديد مصادر المادة اللغوية ، ورأى أن احتجاج النحاة بالقراءات الشاذة ، والحديث النبوي ، مما أسلم إليه أخذ النحاة بالقياس الشكلي ، عساها ترفدهم ببعض ما يحتاجونه في قواعدهم .

سادساً: رأى أبو المكارم أن منهج التعليل النحوي قد أصابه شيء من الغيير والتطور في القرن الرابع، فلم يعد التعليل يقف عند تبرير الأحكام النحوية فقط ، بل حدث انقلاب في العلاقة بين التقعيد والتعليل ، فأصبح تلمّس العلل هدفا رئيسا في البحث النحوي، وبمقتضاه يمكن أن تعدل القواعد لتتسق مع التعليلات، وهو ما اصطلح عليه بالعلل الجدلية التي تنطلق من الفرض والتدبير العقلي والمنطق لا الواقع اللغوي .

سابعا: تناول أبو المكارم جملة من الظواهر اللغوية في التراث النحوي، وهي :(ظاهرة التصرف الإعرابي ، وظاهرة التطابق ، وظاهرة الترتيب)، وعمد إلى جمع أقوال وآراء العلماء فيها،و ترتيبها، ومناقشتها ، وقد لمسنا شيئا من التأثر عند الدكتور تمام حسّان بهذه الدراسة خصوصا فيما يتعلق بظاهرتي الترتيب، التي تناولها تحت اسم الرتبة ، وظاهرة التطابق، التي تناولها تحت اسم المطابقة، ليبعد عن نفسه شبح التأثر بهذا العمل الرائد.

ثامنا: كانت فكرة الإسناد هي التي تحكم نوع الجملة عند أبي المكارم وليس صدارة الجملة ، وقد قاده فهمه للإسناد إلى إدراج بعض التراكيب اللغوية تحت التراكيب الإسنادية ، لينفلت من عقال التقسيم الثنائي الشائع للجملة من (فعلية واسمية) إلى خمسة أقسام ، هي :الجملة الفعلية، والجملة الاسمية، والجملة الشرطية ، والجملة الظرفية ، والجملة الوصفية ، وقد بدا لنا أنه تبنى هذا التقسيم ولم يكن رائده .

تاسعا : كثر التكرار في مؤلفات أبي المكارم ، فقد كان يتناول قضية ثم ما يلبث أن يعيد تكرارها في مؤلف آخر، وربما بلغ به التكرار أحيانا إلى إعادة نشر فصل كامل، وقد لمسنا في بعض تكراره نضوجا فكريا وجدة في الطرح ،بينما هو في مواطن أخرى يهدف إلى تسويد المتاح من الصفحات .

عاشرا : اقتضت خطة التيسير والتعليم النحوي عند أبي المكارم أن يتناول الموضوع من جوانب عدة، تاريخي ، وتحليلي ، وتجريبي .

المصادر والمراجع

الأزهري، زين الدين خالد بن عبد الله الجرجاوي (ت905هـ)، **شرح التصريح على التوضيح لألفية ابن مالك**، ط2 ، المطبعة الأزهرية : القاهرة ، 1907.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد الهروي (ت370هـ)، **تهذيب اللغة** ، ط1،2م،(تحقيق محمد عوض مرعب)، دار إحياء التراث العربي : بيروت ، 2001.

الاستراباذي، نجم الدين محمد بن الحسن الرضي (ت686هـ) ، **شرح كافية ابن الحاجب**، دط ، (تحقيق أحمد السيد أحمد)، المكتبة التوفيقية : القاهرة ، دت.

الأسنوي، جمال الدين أبو محمد عبد الرحيم بن الحسن(ت772هـ) ، **الكوكب الدري فيما يتخرّج على الأصول النحويّة من الفروع الفقهيّة**، ط1، (تحقيق محمد حسن عوّاد)، عمان : دار عمار، 1985.

الأشموني، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد(ت900هـ) ، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** ، ط1، (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد)، النهضة المصرية : القاهرة ، 1955.

الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسن، (ت 356هـ)، **الأغاني** ، ط2،12م، (تحقيق سمير جابر)، دار الفكر : بيروت ،1927.

الأفغاني، سعيد (1964)، **في أصول النحو** ، ط3، دمشق : مطبعة جامعة دمشق .

__________(1978)، **من تاريخ النحو**، ط2، بيروت : دار الفكر .

إلياس، منى (1985)، **القياس في النحو**، ط1، دمشق : دار الفكر .

أمين، أحمد (1933)، **ضحى الإسلام**، ط7، القاهرة : مكتبة النهضة المصريّة .

_________(1935)، **فجر الإسلام**، ط3، بيروت: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر .

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد(ت577هـ)، **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو**، (تحقيق سعيد الافغاني)، ط1 دار الفكر : بيروت، 1957.

________، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ط1، (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد)، المكتبة العصرية : بيروت ،1998.

________، **نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء**، دط ، (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم)، دار الفكر العربي : القاهرة ، 1998.

الأنصاري، أحمد مكي (1964)، **أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة**، القاهرة : المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعيّة .

أنيس، إبراهيم (1958)، **من أسرار اللغة** ، ط2، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية .

________ (1965)، **في اللهجات العربية**، ط3، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية .

أيوب، عبد الرحمن (1966)، **محاضرات في اللغة**، دط ، بغداد : مطبعة المعارف .

براجشتراسر، جوتهلف (1982)، **التطور النحوي للغة العربية**، دط ، (ترجمة رمضان عبد التواب)، القاهرة : مكتبة الخانجي .

بروكمان، كارل (1961)، **تاريخ الأدب العربي**،(ترجمة عبد الحليم النجار)، مصر: دار المعارف.

البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت1093هـ)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، ط2،8م، (تحقيق محمد نبيل طريفي وإميل يعقوب)، دار الكتب العلمية : بيروت، 1998.

البياتي، سناء حميد (2003)، **قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم**، ط1، عمان : دار وائل .

الجاحظ ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت 255هـ)، **الحيوان**، ط2،2م ، دار الكتب العلمية : بيروت ، 1998.

__________، **البيان والتبيين**، ط1، 2م، (تحقيق عبد السلام محمد هارون)، دار الجيل : بيروت ، 1948.

جبل، محمد حسن(1986)، **الاحتجاج بالشعر في اللغة** ، القاهرة : دار الفكر العربي .

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت 471هـ)، **دلائل الإعجاز**، ط1،(تحقيق عبد الحميد هنداوي)، دار الكتب العلمية : بيروت ،2001.

__________، **المقتصد في شرح الإيضاح**، (تحقيق كاظم بحر المرجان)، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام : العراق، 1982.

__________،**الجمل**، دط ، (تحقيق علي حيدر)، دار الحكمة : دمشق ، 1972.

الجرجاني، أبو الحسن علي بن عبد العزيز بن الحسن(ت392هـ)، **الوساطة بين المتنبي وخصومه**، ط3، (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم) ، دار إحياء الكتب العربيّة : القاهرة ، 1951.

الجرجاني، علي بن محمد بن علي (ت816هـ)، **التعريفات**، دط ،(تحقيق إبراهيم الأبياري)، دار الكتاب العربي : بيروت ، 1405هـ .

ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد العمري الدمشقي (ت833هـ)، **النشر في القراءات العشر**، ط1، مطبعة الترقي : دمشق ، 1945.

__________، **تقريب النشر في القراءات العشر**، ط1، (تحقيق إبراهيم عطوة عوض)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي : القاهرة ، 1961.

الجمحي، أبو عبد الله محمد بن سلاّم، (ت 232هـ)، **طبقات فحول الشعراء**، ط1، م2، (تحقيق محمود محمد شاكر)، مطبعة المدني : القاهرة ، 1997.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، **المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني** ، ط1،(تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين)، مصطفى البابي الحلبي : القاهرة ، 1960.

__________، **الخصائص**، ط1، 2م ، (تحقيق محمد علي النجار)، مطبعة دار الكتب المصرية : القاهرة ، 1955.

__________، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، د ط ، وزارة الأوقاف ،المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية : القاهرة ، 1999.

الجواري، أحمد عبد الستار(1984)، **نحو المعاني**، ط2 ، بغداد : المجمع العلمي العراقي .

الحديثي، خديجة (1974)، **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**،ط1، الكويت : مطبوعات جامعة الكويت .

_________(2001)، **المدارس النحويّة** ، الأردن : دار الأمل .

_________(1981)، **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث**، بغداد : دار الرشيد .

الحريري، أبو محمد القاسم بن علي البصري(ت516هـ)، **شرح ملحة الإعراب**، ط1، دار ابن حزم : بيروت ، 2003.

حسّان، تمام (1981)، **الأصول دراسة ابتسمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي**، ط1، بيروت : دار الثقافة .

_______ (2004)، **البيان في روائع القرآن**، ط2، القاهرة : عالم الكتب .

_______ (2000)، **الخلاصة النحوية**، ط1، القاهرة : عالم الكتب .

_______ (2002)، **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ط4 ، القاهرة : عالم الكتب.

_______ (2004)، **اللغة العربيّة معناها ومبناها**، ط4، عالم الكتب : القاهرة .

حسن، عبّاس (1966)، **النحو الوافي**، مصر: دار المعارف .

________(1966)، **اللغة والنحو بين القديم والحديث** ، مصر : دار المعارف .

حسن ، عبد الحميد (1953)، **القواعد النحوية : مادتها وطريقها** ، ط2، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية .

حسين، رفعت حسين (2005)، **الموقعية في النحو العربي: دراسة سياقية**، ط1، القاهرة : عالم الكتب .

حسين، شعبان صلاح (2004)، **الجملة الوصفية في النحو العربي**، القاهرة : دار غريب .

حسين، محمد الخضر(1960)، **دراسات في العربيّة وتاريخها،القاهرة**، ط2، دمشق : المكتب الإسلامي .

الحلواني، محمد خير (1979)، **المفصّل في تاريخ النحو العربي قبل سيبويه**، ط1، بيروت : مؤسسة الرسالة .

حمادي، محمد ضاري (1982)، **الحديث وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية**، ط1، بغداد : منشورات اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري .

الحملاوي، أحمد (2002)، **شذا العرف في فن الصّرف**، بيروت : عالم الكتب.

الحموي، ياقوت بن عبد الله الرومي(ت626هـ) ، **معجم الأدباء** ، دط ، 2م،(تحقيق عمر فاروق الطباع)، مؤسسة المعارف : بيروت ،1999.

الخلفات، إبراهيم صالح (2002)، **الرتبة النحوية في الجملة العربية المعاصرة**، ط1، الأردن : عمان .

الخلاب، مفتاح رجب (1996)، **القياس النحوي من عبد الله بن أبي إسحاق إلى سيبويه**، ط1 ، ليبيا : كلية الدعوة الإسلامية .

ابن خلكان، أبو العباس أحمد بن محمد الإربلي (ت 681هـ)، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، دط ،2م، (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد)، مكتبة النهضة المصرية : القاهرة، 1948.

خليفة، عبد الكريم (1986)، **تيسير العربية بين القديم والحديث** ، ط1، الأردن : عمان .

خليل، حلمي (1988)،**العربية وعلم اللغة البنيوي** ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية.

الدماميني، بدر الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر(ت 828هـ)، **المنهل الصافي في شرح الوافي**، ط1، (دراسة وتحقيق فاخر جبر مطر)، دار الكتب العلمية : بيروت ،2008 .

الدينوري، أبو عبد الله الحسين بن موسى بن هبة الله (ت490هـ)، **ثمار الصناعة في علم العربيّة**، ط1، (تحقيق حنّا حداد) ، وزارة الثقافة : عمان : الأردن ،1994.

الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت 276هـ)، **الشعر والشعراء**، ط1 ، 2م،(تحقيق مفيد قمحية ومحمد أمين القنّاوي)،دار الكتب العلميّة : بيروت ، 2000.

الرافعي، مصطفى صادق (1937)، **تاريخ آداب العرب**، القاهرة : دار الفاروق للاستثمارات الثقافية ،2009.

الرضي، نجم الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت686هـ)، **شرح الرضي على الكافية** ، ط2،2م، (تحقيق يوسف حسن عمر)، مؤسسة الصادق : طهران ، 1996.

الرمالي ، ممدوح عبد الرحمن (1996)، **العربية والوظائف النحوية** ، دط ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1996.

الرمّاني، أبو الحسن علي بن عيسى(ت384هـ) ، **رسالتان في اللغة**، (تحقيق إبراهيم السامرائي)، دار الفكر : عمان ، 1984.

روّى، صلاح (2003)، **النحو العربي، نشأته، تطوره، مدارسه، رجاله**، القاهرة : دار غريب .

الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن (ت379هـ)، **طبقات النحويين واللغويين**، ط1، (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم)، مطبعة الخانجي : القاهرة .

الزبيدي، سعيد الجاسم (1997)، **القياس في النحو العربي نشأته وتطوره** ،عمان : دار الشروق .

الزجّاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق(ت337هـ) ، **الجمل في النحو**، ط5، (تحقيق علي توفيق الحمد) ، مؤسسة الرسالة : بيروت ، 1984.

____________ ، **مجالس العلماء**، ط2، (تحقيق عبد السلام هارون)، مكتبة الخانجي : القاهرة ، 1983.

____________، **الإيضاح في علل النحو**، ط 3،(تحقيق مازن المبارك)، دار النفائس : بيروت ، 1979.

الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد (ت 1396هـ)، **الأعلام**، ط5، م10، دار العلم للملايين : بيروت ، 1980.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر(ت538هـ)، **المفصّل في صنعة الإعراب**، ط1، (تحقيق علي أبو ملحم)، مكتبة الهلال : بيروت ، 1993.

_____________، **الكشاف**، دط ، دار الكتب العلمية : بيروت ، 1995.

زيدان، جرجي (1957)، **تاريخ آداب اللغة العربيّة**، دط ،2م، (تعليق شوقي ضيف) ، دار الهلال : القاهرة .

الزيات ، أحمد حسن (ت1968)، **تاريخ الأدب العربي**، ط 21، القاهرة : مكتبة نهضة مصر .

الساقي، فاضل (1977)، **أقسام الكلام العربي**، دط ، القاهرة : مكتبة الخانجي .

السامرائي، إبراهيم (1983)، **الفعل زمانه وأبنيته**، ط3، بيروت : مؤسسة الرسالة .

___________(1987)، **المدارس النحويّة، أسطورة وواقع**، القاهرة : دار الفكر.

___________(1970)، **النحو العربي نقد وبناء**، ط1، عمان : دار عمار .

السامرائي، فاضل صالح (2007)، **الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها**، ط2، عمان : دار الفكر.

السبكي، تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي(ت771هـ)، **جمع الجوامع في أصول الفقه**، (تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم) ، دار الكتب العلمية : بيروت،2001.

ابن السراج، أبو بكرٍ بن السراج النحوي البغدادي(ت316هـ)، **الأصول في النحو**، ط3، (تحقيق عبد الحسين الفتلي)، مكتبة الرسالة : بيروت ، 1988.

ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الزهري (ت 230هـ)، **الطبقات الكبرى**، دط، م8، دار صادر : بيروت، 1957.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت 180هـ)، **الكتاب**، ط1،2م، (تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون)، دار الجيل : بيروت ، دت.

السيد، عبد الرحمن (1968)، **مدرسة البصرة النحوية : نشأتها وتطورها**، القاهرة : دار المعارف .

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي(ت458هـ)، **المخصص**، ط1،3م ، دار إحياء التراث العربي : بيروت ، 1996.

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت 368هـ)، **أخبار النحويين البصريين**، ط1، (تحقيق طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي) ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي : مصر، 1955.

السيوطي ، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ)، **بغية الوعاه في طبقات اللغويين والنحاة**، (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم)، القاهرة، 1965.

ـــــــــــــــ، **الأشباه والنظائر في النحو** ، دط ، (تحقيق عبد الإله نبهان)، مطبوعات مجمع اللغة العربية : دمشق ، دت.

ـــــــــــــــ، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ط2 ، جمعية دائرة المعارف العثمانية : صيدا آباد ،1359.

ـــــــــــــــ، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، ط1،2م، (تحقيق فؤاد علي منصور)، دار الكتب العلمية : بيروت ، 1998.

ـــــــــــــــ، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، دط ،2م، (تحقيق عبد الحميد هنداوي)، المكتبة التوفيقية : القاهرة ، 2000.

الشهاب محمود، أبو الثناء محمود بن سلمان الحلبي (ت 725هـ)، **حسن التوسل إلى صناعة الترسل**، المطبعة الوهبيّة : القاهرة ،1880.

الشيخ، حسين منصور(2009)، **الجملة العربيّة: دراسة في مفهومها وتقسيماتها النحوية**، ط1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر : القاهرة .

الصالح، صبحي (1981)، **دراسات في فقه اللغة**، ط9، بيروت : دار العلم للملايين .

الصبّان، أبو العرفان محمد بن علي (ت1206) ، **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ط1، (تحقيق إبراهيم شمس الدين)، دار الكتب العلمية : بيروت ،1997.

ضيف، شوقي (1968)، **المدارس النحويّة**، القاهرة : دار المعارف .

الطنطاوي، محمد (1997)، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، ط1، مصر : دار المعارف .

ظاظا، حسن (1990)، **اللسان والإنسان مدخل إلى معرفة اللغة**، ط2، دمشق : دار التعلم .

عبد التواب، رمضان (1983)، **التطور اللغوي: مظاهره وعلله وقوانينه** ،القاهرة : مكتبة الخانجي .

__________(1987)، **فصول في فقه العربية**، ط3، القاهرة : مكتبة الخانجي .

عبد اللطيف، محمد حماسة (1996)، **بناء الجملة العربيّة** ، ط1، القاهرة : دار الشروق .

عبد المطلب، محمد (1994)، **البلاغة والأسلوبية**، ط1، القاهرة : دار توبار .

العبيدي ، شعبان عوض (1989)، **النحو العربي ومناهج التأليف**، ليبيا : منشورات جامعة قاريونس: طرابلس .

العسقلاني، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر، (ت 852هـ)، **تهذيب التهذيب**، ط1،2م، دار الفكر للطباعة والنشر : بيروت ،1984.

العسكري، أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد(ت382هـ)، **شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف**، ط1، (تحقيق عبد العزيز أحمد)،1963.

العطار، حسن بن محمد(ت1250)، **حاشية حسن العطار على الأزهرية في علم النحو**، المطبعة العثمانية : القاهرة ،1901.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت769هـ)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ط11، م2، (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد)، المكتبة التجارية الكبرى : القاهرة ، 1960.

ابن العماد، شهاب الدين عبد الحي بن أحمد الحنبلي، (ت 1089هـ)، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، دط ،(تحقيق مصطفى عبد القادر عطا)، دار الكتب العلميّة : بيروت ، 1998.

عمايرة، إسماعيل (2001)، **المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية العربية**، الأردن : دار وائل .

عمر، أحمد مختار(1971)، **البحث اللغوي عند العرب**، مصر : دار المعارف .

__________(1972)، **البحث اللغوي عند الهنود**، مصر : دار المعارف .

عون، حسن (1952)، **اللغة والنحو** : **دراسات تاريخيّة وتحليليّة ومقارنة**، ط1، الإسكندرية : مطبعة رويال .

عيال سلمان، عزمي محمد (2011) ، **حق الصدارة في النحو العربي بين النظرية والتطبيق**، ط1، الأردن : دار ومكتبة الحامد .

عيد، محمد (1973)، **أصول النحو العربي**، القاهرة : عالم الكتب .

______ (1988)، **الاستشهاد والاحتجاج باللغة** ، ط3، القاهرة : عالم الكتب .

الغليبولي، مصطفى بن إبراهيم (1176)، **تحفة الإخوان على العوامل**، القاهرة : دار الطباعة العامرية ،1984.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس، (ت395هـ)، **الصاحبي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، ط1، (تحقيق أحمد حسن بسبح)، دار الكتب العلمية : بيروت ، 1997.

___________ ، **معجم مقاييس اللغة**، ط1،11م ، (تحقيق عبد السلام هارون)، دار الجيل : بيروت ،1991.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار(ت 377هــ)، **الإيضاح العضدي**، ط1 ، (تحقيق حسن شاذلي فرهود)، مطبعة دار التأليف : القاهرة ، 1969.

الفاكهاني، جمال الدين عبد الله بن أحمد(ت972هــ) ، **شرح الحدود النحويّة**، ط1 ، (تحقيق محمد الطيب الإبراهيم)، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع : بيروت ، 1996.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت207هــ)، **معاني القرآن**، ط2، 2م ،(تصدير محمد أبو الفضل إبراهيم)، عالم الكتب : بيروت ، 1980.

فك، يوهان (1951)، **العربية: دراسات في اللغة واللهجات والأساليب**،(ترجمة وتحقيق الدكتور عبد الحليم النجار)، القاهرة : مكتبة الخانجي ، 1951.

فندريس، جوزف (1950)، **اللغة**، (تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصّاص)، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية .

فون، كريمر(1947)، **الحضارة الإسلاميّة ومدى تأثرها بالمؤثرات الأجنبيّة**، (تعريب مصطفى طه بدر)، القاهرة : دار الفكر العربي .

قباوة، فخر الدين (1983)، **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، ط4، بيروت : دار الآفاق الجديدة .

القفطي، أبو الحسن جمال الدين علي بن يوسف، (ت 646هــ)، **إنباه الرواه على أنباه النحاة**، ط1،(تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم)، دار الكتب المصرية : القاهرة ، 1950.

القيرواني، أبو علي الحسن بن رشيق(ت463هــ)، **العمدة**، دط ، (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد)، المكتبة التجارية الكبرى : القاهرة ، 1934.

كيس، فريستغ (2000)،**عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي** ،(ترجمة علي كناكري)، الأردن : وزارة الثقافة - عمان .

ابن كيسان، أبو الحسن محمد بن أحمد (ت299هــ)، **الموفقي في النحو**،(تحقيق عبد الحسين الفتلي وهاشم طه شلاش)، نشر في مجلة المورد : بغداد ، 1975.

اللغوي، أبو الطيب عبد الواحد بن علي، (ت 351هـ)، **مراتب النحويين**،(تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم)، مكتبة نهضة مصر : القاهرة ، 1955.

المبارك ، مازن (1974)، **النحو العربي، العلة النحويّة**: **نشأتها وتطورها**، ط3 ، بيروت : دار الفكر .

المبرِّد، أبو العبّاس محمد بن يزيد الازدي، (ت 286هـ)، **الفاضل في اللغة والأدب**، ط1، (تحقيق عبد العزيز الميمني)، دار الكتب المصريّة : القاهرة ، 1956.

__________**المقتضب**، ط3، (تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة)، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية : القاهرة ،1994.

محمد، داوود محمد (2001)، **العربية وعلم اللغة الحديث**، القاهرة : دار غريب .

المخزومي، مهدي (1986)، **الخليل بن أحمد الفراهيدي**: **أعماله ومنهجه**، ط2، : بيروت.

__________(1964) **في النحو العربي**: **نقد وتوجيه**، بيروت : المكتبة العصرية .

__________(1986)، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، ط3، بيروت : دار الرائد العربي .

مدكور،إبراهيم (1971)، **مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما** (1932-1962)، ط2، القاهرة : مجمع القاهرة .

المرزباني، أبو عبيد الله محمد بن عمران، (ت 384هـ)، **الموشّح في مآخذ العلماء على الشعراء**، ط2، (تحقيق محب الدين الخطيب)، المطبعة السلفية : القاهرة ، 1965.

مصطفى، إبراهيم (1937)، **إحياء النحو**، القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر .

ابن مضاء، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن القرطبي(ت592هـ)، **الرد على النحاة**، ط2، دار المعارف : القاهرة ، 1982.

مطر، عبد العزيز(1966)، **لحن العامة في ضوء الدراسات اللغويّة الحديثة**، القاهرة : الدار القومية .

أبو المكارم ، علي محمد (2011) ، **مقومات الجملة العربية** ، ط1 ، القاهرة : دار غريب .

____________ (2007) ، **الجملة الفعلية**، ط1 ، القاهرة : مؤسسة المختار .

____________ (2006)، **أصول التفكير النحوي**، القاهرة : دار غريب .

____________ (2007)،**التركيب الإسناديّة الجمل: (الظرفية، الوصفية، الشرطية)** ، ط1، القاهرة : مؤسسة المختار .

____________ (2007)، **التعريف بالتصريف**، ط1، القاهرة : مؤسسة المختار .

____________ (2007)، **التعليم والعربيّة (رؤية من قريب)**، القاهرة : دار غريب.

____________ (2006)، **الظواهر اللغويّة في التراث النحوي: الظواهر التركيبيّة**، ط1، القاهرة : دار غريب .

____________(2011)، **تعليم النحو العربي: عرض وتحليل**، ط1 ، القاهرة : دار غريب

____________ (2007)، **مدخل إلى تاريخ النحو العربي**، ط1 ، القاهرة : دار غريب .

____________ (2006)، **المدخل إلى دراسة النحو العربي**، ط1، القاهرة : دار غريب .

____________ (2007)، **الحذف والتقدير في النحو العربي** ، ط1، القاهرة : دار غريب

____________(1971)، **تاريخ النحو العربي حتى القرن الثاني الهجري** ، ط1 ، القاهرة : القاهرة للطباعة والنشر .

____________(1975)، **تقويم الفكر النحوي** ، ط1 ، بيروت : دار الثقافة .

الملخ، حسن خميس (200)، **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، ط1، عمان : دار الشروق .

المناوي، زين الدين محمد عبد الرؤوف(ت1031 هــ)، **التوقيف على مهمات التعاريف**، دط ، (تحقيق الدكتور محمد رضوان الداية)، عالم الفكر المعاصر : بيروت ، 1410.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور المصري الافريقي (ت711هــ) ، **لسان العرب**، ط4 ،18م ، دار صادر : بيروت ،2005.

الموسى، نهاد (1976)، **في تاريخ العربية أبحاث في الصورة التاريخية للنحو العربي** ، عمان

نامي، خليل يحيى (1974)، **دراسات في اللغة العربية**، القاهرة : ، دار المعارف .

النجار، لطيفة إبراهيم (1994)، **دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها**، ط1، الأردن : عمان : دار البشير .

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل(ت 338هــ)، **التفاحة في النحو**، دط ، (تحقيق كوركيس عواد)، مطبعة العاني : بغداد ،1965.

نحلة، محمود أحمد (2004)، **أصول النحو العربي**، ط2، مصر : دار المعرفة الجامعية .

ــــــــــــــ(1988)، **مدخل إلى الجملة العربية**، بيروت : دار النهضة .

ابن النديم، أبو الفرج محمد بن اسحاق (ت 438هــ)، **الفهرست**، دط ،2م، المكتبة التجاريّة : القاهرة ،1929 .

النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب(733هــ)، **نهاية الأرب في فنون الأدب** ، ط1، (تحقيق مفيد قمحية وجماعة)، دار الكتب العلميّة : بيروت ،2004.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت761هــــ)، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب** ، ط8، (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد)، المكتبة التجارية الكبرى : القاهرة ، 1960 .

ــــــــــــــ، **الإعراب عن قواعد الإعراب**،(تحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدي)، دار الفكر : بيروت ،1970.

___________، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ط3 ،2م ،(تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي) ، دار الفكر: بيروت ، 1998.

___________، **مغني اللبيب** ، ط6، (تحقيق مازن المبارك ومحمد علي وراجعه سعيد الأفغاني)، دار الفكر : بيروت ، 1985.

___________، **قطر الندى وبل الصدى**، ط11، (شرحه محمد عبد المنعم خفاجي)، دار الكتب المصرية : القاهرة ،1992.

وافي،علي عبد الواحد(1944)، **فقه اللغة**، ط4، نهضة مصر للطباعة والنشر : القاهرة .

ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي النحوي(ت643هـ)، **شرح المفصّل**، (تحقيق إميل بديع يعقوب)، دار الكتب العلمية : بيروت .

الرسائل

إشريدة، عزام محمد ذيب (2003)، **دور الرتبة في الظاهرة النحوية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الهاشمية : الزرقاء: الأردن .

السامرائي، فراس عصام شهاب (2005)، **المطابقة في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم** ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ،جامعة البصرة، البصرة، العراق .

السحيمات، يوسف (2004)، **حركة تيسير النحو العربي في جهود الباحثين المصريين في العصر الحديث**، أطروحة دكتوراه(غير منشورة) ، الجامعة الأردنية: عمان : الأردن .

عبابنه، جعفر(1970)، **وضع الخليل بن أحمد لأصول النحو العربي وفروعه** ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، مصر.

عمايرة ، حليمة أحمد محمد (1995)،**الاتجاهات النحوية لدى القدماء : دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة** ، أطروحة دكتوراة (غير منشورة) ، الجامعة الأردنية : عمان : الأردن .

اللحام، دلال عبد الرؤوف (1988)، **تيسير النحو في القرن العشرين**، رسالة ماجستير(غير منشورة)، الجامعة الأردنية ، عمان : الأردن.

الدوريات

الأقطش، عبد الحميد(2004)، طليعة التفكير اللغوي العربي إلى نهاية صدر الإسلام، **مجلة الآداب** ، م4، (ع7) ، جامعة منتوري – قسنطينة – الجزائر .

جمال الدين، مصطفى (1410)، رأي في أصول النحو وصلته بأصول الفقه، **مجلة تراثنا**، م18، (ع1)، السنة الخامسة .

السيد، عبد الحميد (2000)، بنية الجملة في اللغة العربيّة، **مجلة جامعة مؤتة**، الكرك، م 15، (ع 8).

مدكور،إبراهيم بيومي (1371)، منطق أرسطو والنحو العربي، **مجلة الأزهر** ، م22، (ع9) الجزآن 9-10، رمضان وشوال- القاهرة .

مغالسة، محمود حسني (1980)، التنافس وأثره على النحو والنحاة، **مجلة مجمع اللغة العربية الأردني** : ، م3، (ع9-10) .

THE CONTRIBUTION OF FR . ALI ABO-AL-MAKAREM IN THE FIELD OF GRAMMAR: AN ANALYTICAL STUDY

By

Salem Khalil Al – Aqtash

Supervisor

Dr. Mohammad Hassan Awwad

ABSTRACT

This thesis targets to recognize Dr Ali Mohammad Abo Al Makarim's Syntactic efforts, by surveying his opinions and views spread in his books. It is known that Dr Abo Al Makarem has contributed a lot to syntactic writings; he has written 18 books in which he has studied and analysed different aspects of syntax. He has been interested in the curriculus processing for the ancient people's methods in setting up the rules of syntax. He tried to read the history of syntax according to the analytical curriculum; therefore he did not accept whatever both ancestors and their followers decided. He tried to judge their statement and to reach consequences that can convince scholors. He tried to gather the scattered aspects of language phenomena in organized book that can be a reference to scholars. He studied how syntax works at the end of each word, the agreement phenomenon and the phenomenon of order by going back to origin and source in addition to explaining the origins of syntactic thought in heritage, and the symantic development some syntax expressions got such as: measuring, surveying, ruling, explaining, language sources. He showed the effect of the change in the meaning of these expressions through their trip all over ages in order to reread the heritage in a way that suits the soul of the age. Abo Al Makarem studied, analysed and discussed the Arabic sentence. He did not stop at the limits of what grammarians decided for the types of sentences.

But he surpassed that to adverbial clauses, conditional clauses, and adjectival clauses. He responded to the need of facilitating syntax, and so he has issued acollection of books that dealt with the problem of facilitating syntax from two points of view.

The first is a theory through which he tried to clarify the basics and criteria for facilitating syntax and applying it by trying to apply these basics and critera to a book t hat can be a reference to syntax learners.

The researcher followed t he historical descriptive curriculum and the analytic descriptive curriculum, therefore, he aimed at offering opinions and sayings, then explaining them in the light varied views expressing his opinion.

This study includes five chapters explaining Abo Al Makarem's syntactic efforts in addition to an introduction and a conclusion.

The preface showed Abo Al Makarmk's scientific journey including his study, books, researches and gradual career development.